المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

130$ للنسخة الورقية.

10$ للنسخة الإلكترونية.

140$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | الثامنة عشرة وخمسمئة | نيسان/أبريل 2022

المحتويات

■ **افتتاحية العدد**

□ **نحو نموذج اقتصادي عربي جديد** ..... علي محمد فخرو 7

■ **دراسات**

□ **المرأة بين أصول الفقه والواقع: آداب الحجاب** ..... سراب حافظ 11

عرفت الساحة الإسلامية في القرون الأولى للهجرة مناخًا من الحرية الفكرية حين اختلف أئمة المذاهب على علم أصول الفقه والمصادر الأساسية التي تستنبط منها أحكام الشريعة، فكيف آلت الأمور إلى ما نحن عليه اليوم، وما هي الاختلافات والتعديلات والتحولات التي مر بها هذا العلم حتى وصل إلى حالة من الجمود والتشدُّد ما تزال المجتمعات العربية والإسلامية تعانيها حتى يومنا هذا، وبات الفكر الإسلامي المعاصر يعيش قطيعة معرفية مع الحقبة التأسيسية الأولى من تاريخه؟ تعمل هذه الدراسة على إعادة قراءة تلك الحقبة، مستعينة بأحدث المناهج العلمية المستخدمة في تأريخ الأفكار والعلوم سعيًا لتجديد هذا الفكر على أسس راسخة.

□ **العرب والمسار الديمقراطي:**
خيار متاح أم بعيد المنال؟ .....عبد السلام إبراهيم بغدادي 32

يناقش هذا البحث موضوعًا يبدو قديمًا، وهو علاقة العرب بالديمقراطية والثقافة الديمقراطية. لكن البحث يزعم أنه جاء بإطار جديد، يتضمن أسئلة صادمة، منها: هل أن العرب المعاصرين يصلحون للديمقراطية، بأشكالها النيابية والتواصلية والتشاركية؟ وإذا ما سلك العرب المسار الديمقراطي فهل سيفلحون في مسلكهم هذا، أم أنهم سينتكسون، مثلما انتكسوا في مواضع أخرى كثيرة، لأسباب تتعلق بكوابح وعوائق بنيوية كثيرة يشير البحث إليها. وإذا لم ينجح العرب في عبور أبواب هذا الدرب العالمي الشائك فهل من بديل واقعي أمامهم، يوازن بين الفسحة الديمقراطية المرتجاة وبين الدائرة التقليدية التي تقبع في محتبسها منذ ظهور الدولة العربية الحديثة وحتى اليوم؟

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **التحوّل الديمقراطي في السودان**
في ظل دولة هشّة ..... أحمد سليمان أبكر 47

تسعى هذه الدارسة إلى التعريف بمفهوم الدولة الهشَّة ومؤشراتها ومفهوم الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي. تتناول الدراسة الأسباب التي أفضت إلى وقوع السودان ضمن الدول الهشة وتأثير ذلك في عملية الانتقال والتحوُّل الديمقراطي في السودان من خلال تسليط الضوء على حالة الانتقال الحالية التي بدأت عقب نجاح احتجاجات كانون الأول/ ديسمبر 2019 في إسقاط نظام الإنقاذ في نيسان/ أبريل 2019. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج التي كشفت عن أسباب هشاشة الدولة والتحديات التي انعكست على واقع الانتقال الذي تكتنفه بيئة مضطربة بفعل ضعف الإرادة السياسية والصراعات بين القوى المتنفذة في السلطة التي تمثّل سببًا رئيسيًا في هشاشة الدولة.

□ **الفساد السياسي: نحو إنهاء غموض المفهوم** ..... باسم الزبيدي 61

تُحاجج هذه الدراسة بأن السياسة بما أنها فضاءٌ لعلاقات القوة وأدوات ترجمتها، فإن فساد هذا الفضاء لا يمكن فهمه إلا من داخله، وهو ما يستدعي رؤية الفساد السياسي لا كصنف من صنوف الفساد، وإنما كصنف من صنوف السياسة. يرتكز هذا الزعم على أن وصف سلوك سياسي ما بالفاسد لا يعني بأي حال فساد السياسة بمجملها، وإنما يعني أن عطبًا ما يكون قد أصاب جزءاً منها، تنعكس آثاره على مؤسسات نظام الحكم القائم وسياساته. وفساد السياسة في أحد جوانبها، لا يحول دون بقاء جانب آخر منها خارج نطاق ذلك العطب، وهو جانب يمكن التعويل عليه لمعالجة مواطن قصورها.

□ **عن القول الغامض للحسن بن الهيثم في تسبيع الدائرة** ..... عوني بلال 77

يعود هذا البحث إلى مخطوط الحسن بن الهيثم «قولٌ في مقدمة ضلع المسبّع»، وهو نصٌّ يناهز عمرُه الألف عام ويضمّ مقاربتين لمسألة الشكل السباعي. يحلل البحث المقاربة الهندسية الأولى، ثم يَعرِض لقراءتين تاريخيتين لهذا النص، أولاهما للمؤرخ رشدي راشد والثانية للمؤرخ يان هُجنديجك، ويُخضع خلافهما لتحليل نقدي ليقرر المشترك والمختلف بينهما، ثم ليحدّد الإشكالية الكامنة فيهما. وفي ضوء هذه المراجعة، وعبر المقارنة بنصوصٍ تاريخية أخرى، يقدّم البحث قراءةً مختلفة لقول ابن الهيثم في ضلع المسبّع، تسلّط الضوء على جانبٍ من فلسفة الحَسَن العلمية ومحاولتِه إثباتَ الإمكانية الهندسية بدلاً من إنشاء مُضلّعٍ بعينه.

□ **هل «فصلُ المقال» كتابٌ أيديولوجي أم كتاب في الفعل الفلسفي؟** ..... يوسف بن عدي 98

تراهن هذه الورقة الفكرية على بيان مدى القول إنّ كتاب «فصل المقال» لابن رشد هو كتاب في الفعل الفلسفي لا في الأيديولوجيا. ومعلوم أنّ الأيديولوجيا في كثير من الأحيان تتقمص الأصول الفلسفية والنظرية للدفاع عن مشروعيتها ضد الخصوم (الفقهاء)؛ لكن الفعل الفلسفي الذي يعرضه ابن رشد في كتاب فصل المقال، وإن ظهر أنه أيديولوجي، هو في عمقه ممارسة فلسفية وأنطولوجية رفيعة تؤمن بالتعدد والاختلاف. لذلك لا يمكن فصل هذه النصوص عن شروحات ابن رشد على المنطق والطب والطبيعيات وعلم ما بعد الطبيعة. وهذا ما يتيح لنا قراءتها قراءة تجعلُ من تحولات المفهوم والدلالة المرجع في النظر الفلسفي.

■ كورونا في عالم قلق (ملف 5)

□ **من اقتصاد الحروب إلى اقتصاد الأوبئة: كورونا نموذجًا** ..... أيمن نور الدين عمر 108

مع حدوث أزمات كبرى في العالم تعيش الاقتصادات العالمية ظروفًا استثنائية، غالباً ما تترافق مع لجوء الدول إلى اعتماد اقتصاد الحرب لمواجهة تلك الأزمات. فأي نوع من اقتصادات الحرب لجأت دول العالم إليه لمواجهة تداعيات جائحة كورونا؟ يتناول هذا البحث الأزمات المالية العالمية ووقوع حروب لاحقة لها مباشرة ساهمت في إخراج الدول من تلك الأزمات، ويبحث في أهمية لقاحات وأدوية علاج كورونا كبديل من اقتصاد الحروب لتعويض خسائر أزمة عام 2008. يتناول البحث الأزمات المالية العالمية؛ ويبحث في اقتصاد الحرب ودوره في انتشال الدول الرأسمالية من الأزمات؛ ثم يحلل تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية؛ والتحوّل من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد اللقاحات والأدوية.

□ **الشباب والتعليم في زمن جائحة كورونا في المغرب** ..... محمد لكريني 127

بعد الانتشار الواسع لوباء كورونا اتخذت المغرب تدابير وإجراءات ترمي إلى الحد من تداعياته، على مختلف الصعد الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها. وعلى الصعيد التعليمي سارعت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في المغرب إلى إصدار قرار خاص بوقف الدراسة في جميع المؤسسات التعلميمة. تبحث هذه الدراسة تأثيرات فيروس كورونا في قطاعي الشباب والتعليم في المغرب، وبالسياسات العامة المتعلقة بالشباب التي انتُهِجَت لمواجهة الجائحة. فهل استطاع المغرب أن ينهج سياسات عمومية متعلقة بالشباب في ظل هذه الجائحة، أو نجح على الأقل في تفعيل السياسات الحكومية السابقة المتعلقة بالشباب، وكيف تعامل المغرب مع واقع قطاع التعليم لمواجهة وباء كورونا؟

□ **واقع الشراكة الصينية ـ الأفريقية ومستقبلها في ظل جائحة كورونا** ..... بهاء الدين مكاوي محمد قيلي 137

تعد الشراكة الصينيّة – الأفريقيّة من أقوى الشراكات في عالم اليوم وأرسخها، بسبب المنافع الكبيرة التي تعود على الطرفين من هذه الشراكة. تستفيد الصين من الثقل التصويتي للدول الأفريقية في الأمم المتحدة لدعم مواقفها، وتمكنها الشراكة من الوصول إلى مصادر الطاقة والمعادن التي تحتاج إليها والتي تزخر بها دول القارة، وتشكل أفريقيا جزءًا أساسيًا في الاستراتيجية الصينيّة المعروفة باسم طريق الحرير. من جانبها، تحرص الدول الأفريقية على الشراكة مع الصين بسبب حاجتها الملحّة إلى الاستثمارات الصينية في مجال البنى التحتية والمساعدات الصينية غير المشروطة، وقد أدّى هذا الاعتماد المتبادل إلى تمتين الشراكة بين الطرفين.

■ مقالات وآراء

□ **الولاء المزدوج.. سلاح «إسرائيل» الخفي** ..... رجاء إبراهيم سليم 156

■ كتب وقراءات

□ **ثورة في الرؤوس:**
في الماركسية والاشتراكية واليسار (عبد الإله بلقزيز) ..... المهدي مستقيم 163

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 166

الكتب العربية: مسالك التقدم: مداخل في الأسس والسياسات؛ استراتيجية روسيا في إدارة النزاعات بمنطقة المتوسط (النزاع السوري 2011ـ2021)؛ قادة ليبيا الصاعدون: أصوات غير مسموعة لجيل قادم؛ الحركة القومية العربية في الخليج العربي، 1948 – 1968.

الكتب الأجنبية: The Rise of Illiberalism; Taiwan and the Changing Dynamics of Sino-US Relations; Actors and Dynamics in the Syrian Conflict's Middle Phase: Between Contentious Politics, Militarization and Regime Resilience.

التقارير البحثية: How Does This End; The Energy Weapon – Revisited.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من زهرة الكركديه.

نحو نموذج اقتصادي عربي جديد

علي محمد فخرو(*)

كاتب ومفكر سياسي من البحرين
ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

الحل الاقتصادي كمدخل للحل السياسي

جرت العادة أن يقال عكس ذلك، أي أن السياسة هي المدخل لحلول قضايا الاقتصاد. لكن الجحيم الذي يعيشه العالم حاليًا بفعل تراكم أشكال من أزمات النظام الرأسمالي العولمي عبر العقود الأربعة الماضية، وذلك بسبب النواقص في الأسس النظرية التي انطلق منها ذاك النظام والممارسات غير الأخلاقية وغير العادلة التي ارتُكبت باسمه، وما أضافه وباء فيروس الكورونا من مآسٍ وفواجع، وهو ما جعل كل مساوئ ذلك النظام الاقتصادي الرأسمالي العولمي مضاعفة، ووقوف العالم على حافة اندلاع حرب عالمية ثالثة في أوكرانيا، وبالتالي إمكان دخول العالم في تضخم مالي، وارتفاع في الأسعار، ونقص في المواد الغذائية الرئيسية، وارتفاع في نسبة البطالة، وبالتالي تزايد هائل في انتشار الفقر في العالم كله... لكن كل تلك الصورة البائسة قادت مؤخرًا إلى طرح ومناقشة ونقد النظام الاقتصادي العولمي المهيمن من جانب الكثيرين من الكتّاب ومراكز البحوث والدراسات ومؤسسات المجتمعات المدنية السياسية والاقتصادية[1].

في الواقع أصبح هذا الموضوع، إضافة إلى أزمة الديمقراطية وعلى الأخص جانب العدالة فيها، موضوعَي الساعة في كل أصقاع العالم، ذلك أن الفضائح والاستنتاجات التي بدأت تتضح تشير إلى «أن هناك إحساسًا متزايدًا بأن الرأسمالية تفشل» لأنها تنتج «حالة من الخوف وعدم الأمان وعدم المساواة حيث المدراء التنفيذيون يتقاضون مداخيل تبلغ 350 مرة أجور العمال الأقل دخلًا»[2]، أو حيث في بلد فائق الغنى والتطور تتعايش الرأسمالية مع فضيحة أن «خمسًا وعشرين في المئة من

(*) البريد الإلكتروني: dramfakhro@gmail.com

(1) انظر على سبيل المثال: Terry Eagleton, *Why Marx Was Right* (New Heave, CT; London: Yale University Press, 2011), Jacques Généreux, *Les Vraies lois de l'économie* (Paris: Points, 2014); Patrick Artus et Marie-Paule Virard, *Le Capitalisme est en train de s'autodétruire* (Paris: La Découverte, 2005), et André Comte-Sponville, *Le Capitalisme est-il moral*? (Paris: Albin Michel, 2004).

(2) غسان ديبة، «الرأسمال والأزمة: تناقضات لينز،» **الأخبار** (بيروت)، 5/3/2015.

شعب الولايات المتحدة الأميركية، أي نحو ثمانين مليونًا، يقتربون من خط الفقر»[3]، أو حيث في الإقليم العربي «تمتلك العشرة في المئة الغنية ثمانين في المئة من ثروة الإقليم»[4].

وكان أحد أسباب الوصول إلى ذلك المشهد تقليص دور الدولة في حقلي الاقتصاد والاجتماع إلى أدنى المستويات، وترك إدارتهما وضبط توازنهما إلى قوانين العرض والطلب في أسواق حرة ذاتية التنظيم. وكنتيجة منطقية لهذا الفكر انتشرت ظاهرة خصخصة الخدمات الاجتماعية والنقل العام والثروات الطبيعية العامة، التي أدت إلى كوارث اجتماعية، خصوصًا بالنسبة إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود»؛ وإلى تراجع كبير في عدد أفراد الطبقة الوسطى.

وقد ترافق كل ذلك مع تراجعات في الحياة المجتمعية المدنية؛ فقدرات النقابات العمالية والمهنية أصابها الوهن وأصبحت غير قادرة على الدفاع عن حقوق العمال والمهنيين، والأحزاب اليسارية تراجع وجودها في البرلمانات والحياة العامة وبدأ بعض الجماعات الاقتصادية النيولبرالية، من مثل مدرسة شيكاغو الشهيرة، تدعو إلى استبدال تركيبة الديمقراطية الجماهيرية الانتخابية بديمقراطية النخبة القائدة التي تتكون من رجال الأعمال والمال في الدرجة الأولى.

والنتيجة الإجمالية هي وصول العالم إلى مواجهة تحديات بالغة التعقيد والأخطار، تتمثل بركود اقتصادي تنافسي مجنون، ودمار تراكمي للبيئة الطبيعية، وتزايد في أعداد وبؤس هجرات الملايين من البشر هربًا من الصراعات والفقر، وظهور أوبئة فيروسية وجرثومية سريعة الانتشار وصعبة السيطرة.

وبالطبع، فإن كل ما ذكرناه مما أصاب العالم من إشكالات أصاب كل أجزاء الوطن العربي بنسب متفاوتة، ولكن بقوة أكبر ونتائج أخطر بسبب الصراعات والحروب والمؤامرات التي اجتاحت الكثير من مجتمعات هذا الوطن المنهك الذي يواجه الجحيم بصور لم يعرف تاريخه الطويل مثيلًا له.

نحو نظام اقتصادي اشتراكي عربي

إذا كان الكثير من الأصوات والجهات في الغرب الرأسمالي قد بدأ بإعادة طرح تبني جوانب من الفكر الاقتصادي الماركسي كحل لخروج مجتمعاتها من الطريق المسدود الذي قاد إليه الاقتصاد الرأسمالي العولمي النيولبرالي، أو مناداة بعضهم بالانتقال إلى نظام اشتراكي تعاوني[5]، فإن ذلك يدعم الأصوات العربية التي تطرح هي الأخرى ضرورة الانتقال إلى نظام اشتراكي تعاوني عربي يأخذ في الحسبان خصوصيات المجتمعات العربية، ويُخرج العرب من إشكاليات النظام الاقتصادي الرأسمالي العولمي الذي فُرض عليه، مثلما فرض على الأغلبية الساحقة من العالم.

---

(3) Rajai R. Masri, “The Wild Capitalists,” 2021.

(4) ESCWA, “Historic Rise in Wealth Concentration in the Arab Region: Richest 10% Control More than 80% of Wealth,” Press Release, 10 March 2022 – Beirut, <https://www.unescwa.org/news/escwa-historic-rise-wealth-concentration-arab-region-richest-10-control-more-80-wealth>.

(5) من مثل كتاب تيري إيغلتون: **لماذا الماركسية كانت على حق** أو من عنوان مقال لبوب ستون الأميركي «لماذا الماركسية غير ميتة: الضرورة للاشتراكية التعاونية»، أو المناداة الأخيرة للاقتصادي والكاتب الفرنسي الشهير توماس بيكيتي بضرورة العودة للاشتراكية في كتابه **أوان الاشتراكية**.

وبالطبع، فإن سيرورة ذلك الانتقال في بلاد العرب ستحتاج إلى أن تبدأ بمراجعة الاشتراكية العربية، فكرًا وممارسةً، التي طُرحت منذ سبعين سنة كأحد شعارات مختلف الأحزاب والحركات القومية العربية، لا للتخلي عن ذلك الشعار وإنما لمراجعة نقائصه النظرية إن وجدت وممارساته الخاطئة إن ارتكبت في هذا القطر أو ذاك.. وكما فعل مركز دراسات الوحدة العربية عندما نظم مجموعة من مفكري وناشطي الأمة لمراجعة الفكر والأيديولوجيات القومية العربية وخرج بتصورات وإضافات جديدة بالغة الأهمية في شكل مشروع نهضوي عربي متكامل، يستطيع المركز أن يكمل تلك الخطوة بمبادرة جديدة لمراجعة خاصة بالجانب الاقتصادي العربي في الفكر القومي الشامل.

ومع أن المشروع النهضوي العربي قد تعامل مع الموضوع ضمن شعار العدالة الاجتماعية إلا أن هذا الشعار لا يغني عن تسمية النظام الاقتصادي المطلوب بتسميته العلمية المتفق عليها في أدبيات ما يعرف بعلم الاقتصاد. ولما كانت العدالة الاجتماعية، بل كل أنواع العدالة القيمية والأخلاقية والتنظيمية، هي في قلب الفكر الاشتراكي وجزءًا مفصليًّا من تركيباته، فإن فصل «العدالة الاجتماعية» في المشروع النهضوي يمكن أن يكون منطلقًا للحديث عن الاشتراكية التعاونية التي ننادي بالانتقال إليها.

وقد سبق لمجلة **المستقبل العربي**، التي يصدرها المركز أن نشرت مقالات تمس هذا الموضوع[6].

لا يسمح المجال في افتتاحية للدخول في تفاصيل موضوع الاشتراكية المطلوبة، إذ سيتناوله الاختصاصيون والمفكرون وممارسو السياسة إذا دُعيوا إلى ذلك، لكن هناك جوانب يمكن إبرازها لأنها بالغة الأهمية.

أولًا، ضرورة الإفادة مما هو منطقي ومنسجم مع أهداف المشروع النهضوي العربي في مختلف المدارس والأيديولوجيات والتجارب الاشتراكية في مختلف أجزاء العالم، المتقدم والنامي، ذلك أن ليس في تلك المدارس والتجارب ما هو كامل ولا يحتوي على أية نواقص.

ثانيًا، أنها ستأخذ في الحسبان التاريخ، والثقافة، والتركيبات الاجتماعية، والموارد الطبيعية والبشرية، والمستويات والإمكانات العلمية والتكنولوجية، والمصالح الاستراتيجية المستقبلية لهذه الأمة[7]، وبالتالي فمسيرتها ستكون تدرجية تراكمية لئلا تقع في ما وقعت فيه بعض المحاولات الاشتراكية الثورية. أي أنها لن تكون أفكارًا تجريدية غير مرتبطة بواقع محدد له أسسه وخصوصيته وأحلامه.

ثالثًا، أنها تعمل ضمن توازن بين قوة وتدخل سلطة الدولة السياسية الديمقراطية وبين قوة وحيوية المصالح والمؤسسات الاقتصادية. وبالتالي فهي ترفض فكرة دكتاتورية أية طبقة أو جماعة قبلية أو دينية أو عسكرية. إنها نظام وعلاقات للجميع وتخص الجميع.

---

(6) مثلًا، صبري زاير السعدي، «نحو مقاربة جديدة للنموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة ونقد الاقتصاد التقليدي،» **المستقبل العربي**، السنة 43، العدد 504 (شباط/فبراير 2021).

(7) علي محمد فخرو: «السؤال المفصلي المطروح،» **الفيصل**، العدد 21 (كانون الثاني/يناير 2022)، و«الجواب عن السؤال المفصلي،» **الفيصل**، العدد 22 (آذار/مارس 2022).

رابعًا، هي نظام يأخذ أفضل ما في الرأسمالية، الكفاءة الاقتصادية المنضبطة، وأفضل ما في الاشتراكية، العدالة الإنسانية والاجتماعية الحقوقية التشاركية التعاونية؛ أي أنها ستبني نظامًا تشاركيًا لامركزيًا، ديمقراطيًا فدراليًا، عادلًا ومراعيًا لمصلحة الإنسان والبيئة الطبيعية بكل مكوناتها، وهي نظام سينقل الوطن العربي من الاقتصاد الريعي المهيمن إلى الاقتصاد الإنتاجي والمعرفي المرتبطَين أشد الإرتباط بقاعدتي العلم والتكنولوجيا. ولكن في الحصيلة سيكون نظامًا يحرر من القهر الاقتصادي بكل أنواعه، ويخضع للتخطيط المركزي، ويعطي مكانًا للشعب في ملكية وإدارة وجني فوائد عجلة الإنتاج.

خامسًا، أنها جزء من المشروع النهضوي العربي مساند ومتناغم مع مكونات الوحدة العربية، والديمقراطية، والاستقلال الوطني والقومي، والتنمية المستدامة الإنسانية الشاملة، والتجديد الثقافي والحضاري. وبهذا تكون الاشتراكية في قلب المسيرة القومية العروبية مهما كانت مسميات حاملي ألويتها، وهي بالتالي في خدمة كل الشعوب العربية ولا تكتمل إلا إذا كانت موجودة في الوطن العربي كله كنظام تكافلي تتكامل فيه كل أجزائه.

سادسًا: من الضروري الإدراك بأن كثيرًا مما سيتوصل إليه من سيطلب منهم وضع مكونات المشروع الاشتراكي الجديد لا يمكن إعطاؤه صفة الثوابت الأبدية التي لا يمكن المساس بها مستقبلًا. ذلك أن كل الأنظمة الاقتصادية، مثلها مثل الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية، ستحتاج إلى مراجعة دائمة وتعديلات مستمرة في المستقبل بسبب التطورات الهائلة في عوالم المعرفة والتكنولوجيا والنضج في الشخصية الإنسانية والأحداث الدولية الكبرى الفائقة التأثير في كل المجتمعات.

لعلنا هنا نذكِّر بأن هناك جدلًا واسعًا واختلافات شديدة حول حسبان الاقتصاد علمًا مساويًا في دقته وتنبؤاته للعلوم الطبيعية المعروفة من مثل علوم الفيزياء والكيمياء. ويشير المشككون في هذه الفرضية إلى الإخفاقات الهائلة في التنبؤ المسبق بحدوث الكثير من الأزمات المالية الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي عرفها العالم عبر السنوات الخمسين الماضية.

ولا نحتاج إلى التذكير بما أحدثه انتشار وباء الكورونا عبر العالم كله من تأثيرات سلبية، وأحيانًا كارثية، في كل الأنشطة والمسلّمات الاقتصادية العولمية، إذ إن كل تلك الآثار السلبية ماثلة أمام الجميع.

وإذا نجح مركز دراسات الوحدة العربية في صوغ مشروع فرعي متكامل علمي وعقلاني لنهضة اقتصادية عربية مستقبلية، مثلما نجح في صوغ المشروع الأشمل المسمى «المشروع النهضوي العربي»، فإن الباب سيكون مفتوحًا لقيام المركز مستقبلًا، كواجب ثقافي قومي عروبي، بترتيب لقاءات لدراسات تفصيلية، ينتج منها مشاريع متكاملة لبقية مكونات المشروع النهضوي العربي.

عندذاك سترتاح روح المرحوم الدكتور سعدون حمادي، المبادر والمؤسس الأول نظريًا وعمليًا لهذا الصرح القومي العروبي الرائع، إذ سيكون تحقق حلمه بوجود مركز يغني وينشر ويبسط ويوصل لشباب وشابات الأمة والمواطن العادي العربي روح وأمل الحراك القومي العروبي: وحدة الأمة العربية في وطنها العربي الكبير □

المرأة بين أصول الفقه والواقع: آداب الحجاب(*)

سراب حافظ(**)

باحثة ومفكرة سورية مهتمة بتجديد الفكر الإسلامي.

كثيرة تلك الدعوات التي انطلقت في العقود الماضية تطالب بتجديد الفقه الإسلامي، إلا أن معظمها، في ما أرى، لم يؤتِ ثماره المرجوة، كونها لم تخضْ غمار البحث التاريخي المعرفي في علم أصول الفقه، أي مراجعة نوعية الأدلة التي تُستنبط منها أحكام الشريعة والقواعد التي تتحكم في استنباطها؛ فالفقه لا يمكن أن يكون إلا نتاج المرحلة الأخيرة من سلسلة التصنيع، أما المراحل الأولى منها فهي ما يجب أن يكون موضوع التجديد والاهتمام كله. هذه الحقيقة يعرفها الأصوليون المعاصرون (بتقديري)، وأكاد أرى ابتساماتهم الساخرة في كل مرة تنطلق فيها دعوات تطالب بتجديد الفقه، من دون البحث في حجّية أصوله أو أدلته الأساسية، بعيدًا من المصحف الشريف بالطبع.

لنعد قرونًا إلى الوراء، وبالتحديد إلى **الحقبة التأسيسية الأولى** من عمر الحضارة الإسلامية وهي القرون الثلاثة الأولى للهجرة، وسنرى أن المجال المعرفي لعلم الأصول كان مفتوحًا أمام المناقشات العميقة والحوارات المطولة المبنية على الحجج العقلية والبراهين المنطقية. لهذا لم يجد أئمة المذاهب الأربعة على الاتجاه السني حرجًا في الاختلاف حول معظم الأصول أو المصادر التي تستنبط منها أحكام الشريعة، بل كان لحواراتهم تلك دور أساسي في نشأة الحضارة الإسلامية وتطورها على نحوٍ متسارع أدهش الجميع. في **الحقبة التأسيسية الثانية**، وهي القرون الثلاثة اللاحقة، تبلورت طريقتان مختلفتان في تقرير أصول الفقه هما الطريقة الحنفية والطريقة الشافعية، وهو ما يعني أن المجال المعرفي لعلم الأصول بقي مفتوحًا أمام الحوارات المبنية على الحجج والبراهين. أما حالة الجمود والتشدد التي آلت إليه الساحة الفكرية الإسلامية فيما بعد، وما تزال تعانيها حتى يومنا هذا، فقد بدأت مع أواخر القرن السادس للهجرة، عندما بدأ الأصوليون المتأخرون توحيد أصول الفقه في نسخة واحدة انحازت إلى الطريقة الشافعية، معلنين إغلاق المجال المعرفي لهذا العلم أمام تلك الحوارات والمناقشات، إلى الدرجة التي تتوجه فيها أصابع الاتهام إلى كل من يحاول الخروج عنه بالخروج عن «المعلوم من الدين بالضرورة»، أي الخروج عن

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريبًا عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) البريد الإلكتروني: srb.hafez@gmail.com

الثابت الذي «لا يقبل الاجتهاد أو الجدل»، كما ذهب إليه مفتي مصر الأسبق حسمًا للنقاش الذي دار في الأزهر حول جواز توريث المسلم زوجته الكتابية، ومساواة شهادة المرأة بشهادة الرجل، ومنع تعدد الزوجات[1].

النقل المتواتر، أي القرآن الكريم والسنة المتواترة والمشهورة، هو الأصل الفقهي أو المصدر الأساسي لأحكام الشريعة التي اتفق أئمة المذاهب الأساسية على الاتجاه السني على حجيته، أما ما بقي من أصول يعدّها الأصوليون المعاصرون أساسية ـ وهي أحاديث الآحاد والإجماع والقياس ـ فقد اختلف هؤلاء حولها أشد الاختلاف.

هناك مشكلة إذًا لا بد من تفكيكها ومعرفة الأسباب التي أدت إلى نشأتها والتحولات التي مرت بها عبر أهم المحطات التاريخية التي قطعتها، كي نتمكن من تجديد الفكر الإسلامي بعامة، وأصول الفقه بخاصة والفقه تبعًا له، على أسس راسخة. ما هي أصول الشريعة أو مصادرها الأساسية التي دخلت ساحة المقدَّس بعدما تم استبعادها منها في الحقبتين التأسيسيتين الأولى والثانية؟ وما هي تلك التي تم إجراء تعديلات عليها بحيث أدت إلى إغلاق باب الاجتهاد في علم أصول الفقه كلية؟ وكحالة تطبيقية، هل كانت الأصول أو الأدلة التي تعتمد عليها أحكام الحجاب والجلباب قطعية الثبوت على مستوى المعاني والدلالات الفكرية في الحقبتين التأسيسيتين الأولى والثانية؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فكيف أصبحت كذلك اليوم؟ وما التحولات التي عرفتها تلك الأحكام وأدلتها حتى آلت إلينا بالصورة التي نعرفها؟

للإجابة عن الأسئلة السابقة وغيرها، اعتمدت الدراسة على أحدث المناهج العلمية المستخدمة في التأريخ للأفكار والعلوم، وهو منهاج «حفريات المعرفة». من أهم شروط هذا المنهاج إسقاط الذات العارفة من ميدان البحث، أي عدم تقييم الآراء على أساس رؤية الكاتب الشخصية، بل على أساس رصد الاختلافات والتناقضات والتحولات التي تركت أثرها في مسيرة علم ما (أو خطاب يدّعي العلمية)، التي آلت بهذا العلم إلى أوضاع جديدة لم تكن معروفة من قبل[2]. من شروطه أيضًا أنه عندما يقول إن حقبة تاريخية انتهت وبدأت أخرى، أو أن تشكيلة خطابية حلّت مكان غيرها، فإن هذا لا يعني أن سائر الموضوعات والمفاهيم قد اختفت فجأة، بل يعني أن تحولًا عامًا لمصلحة تشكيلة خطابية ما طرأت على العلاقات، وأن الموضوعات أصبحت تخضع لقواعد التشكيلة الجديدة[3].

إن ما تقوم به هذه الدراسة ليس أكثر من كتابة تاريخية منظمة موجزة لعلم أصول الفقه وفق الأدوات المعرفية المذكورة، والمحطات التاريخية الرئيسة التي اتبعتها كتب الأصول في التأريخ له.

(1) «الأزهر يحسم الجدل بإقرار عدم مشروعية توريث المسلم زوجته الكتابية،» **الراية** (الدوحة)، 1/4/2008.

(2) ميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 6، 168ـ169 و171.

(3) المصدر نفسه، ص 159.

أولًا: أصول الفقه كما بينها أئمة المذاهب (الحقبة التأسيسية الأولى)

النقل المتواتر، أي القرآن الكريم والسنة المتواترة والمشهورة، هو الأصل الفقهي أو المصدر الأساسي لأحكام الشريعة التي اتفق أئمة المذاهب الأساسية على الاتجاه السني على حجيته، أما ما بقي من أصول يعدّها الأصوليون المعاصرون أساسية ـ وهي أحاديث الآحاد والإجماع والقياس ـ فقد اختلف هؤلاء حولها أشد الاختلاف.

1 ـ الاختلاف حول حجية أحاديث الآحاد بما فيها الصحيح

لم يكن مصطلحا «السنّة النبوية» و«الحديث»، في الحقبة التأسيسية الأولى، مصطلحين أو كلمتين مترادفتين، بل كان لكل منهما معناه ووظيفته المحددان. فقد كانت السنّة النبوية تعني «الطريقة العملية المطّردة التي نُقلت عن الرسول نقلًا متواترًا عمليًا معروفًا عند الكافة»، ثم أخذت الكلمة عند علماء الأصول معنى آخر، وهو «ما روي عن النبي (ص) من أقوال أو أفعال أو تقريرات»[4]. ولهذا السبب، عُدّت أدلة السنّة في تلك الحقبة التاريخية أصلًا أساسيًا مثبتًا للأحكام بالضرورة وفي مرتبة واحدة مع القرآن، كونهما كليهما قطعيَّي الثبوت عن الرسول الكريم[5]، أما أحاديث الآحاد فلم تعَدّ كذلك كونها ظنية الثبوت عنه، أي أنها لم تكن أدلة مثبتة للأحكام بالضرورة[6]، وهو ما ينطبق على الأخبار المنقولة عن أصحاب الرسول أو تابعيهم أو تابعي تابعيهم[7].

يبرر ما جاء آنفًا لماذا كانت حجية أحاديث الآحاد موضوعًا من الموضوعات التي اختلف حولها أئمة المذاهب. فإذا كانت حجّيتها قد ثبتت لدى الشافعي، ذاهبًا إلى أنها موضوع من موضوعات السنة[8]، إلا أن أبا حنيفة أنكرها إذا لم تتوافق مع ما «رواه جماعة عن جماعة»، أي مع «سنّة رسول الله (على معنى الطريقة العملية المنقولة بالتواتر) والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات (أي تلك التي اشتُهرت بعد عصر الصحابة وتعدّ من المتواتر)»[9]. أنكر مالك أيضًا حجية أحاديث الآحاد إن لم تتفق مع «عمل أهل المدينة»[10]، وهذا يعني أن أبا حنيفة ومالك أنكرا كلاهما حجية أحاديث الآحاد إن لم تتفق مع القرآن الكريم والسنة المتواترة.

من الجدير ذكره أن عدد الأحاديث المتواترة «قليل جدًا لا يتجاوز بضعة عشر حديثًا، أكثرها في أفعال النبي.. في العبادات» كما صرح به المحدثون أنفسهم[11]، بل «تكاد تكون غير معلومة

(4) محمود شلتوت، **الإسلام: عقيدة وشريعة** (بيروت: دار الشروق، 1997)، ص 491ـ492.
(5) صوفي أبو طالب، **تطبيق الشريعة الإسلامية** (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1990)، ص 69.
(6) المصدر نفسه، ص 74.
(7) محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1963)، ص 370ـ371.
(8) محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، شرح وتعليق عبد الفتاح كبارة (بيروت: دار النفائس، 1999)، ص 235.
(9) مناع القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي** (القاهرة: مكتبة وهبة، 1989)، ص 331ـ332.
(10) أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص 416.
(11) أبو طالب، **تطبيق الشريعة الإسلامية**، ص 69.

لعدم اتفاق العلماء عليها» كما صرح به أحد أشهر علماء الأزهر[12]. إن هذا يعني أن معظم الأحاديث المذكورة في كتب الحديث الستة (أي بما فيها كتابا البخاري ومسلم) تنتمي إلى فئة أحاديث الآحاد[13]، أي أنها ظنية الثبوت عن الرسول الكريم، بل إن معظم تلك الأحاديث «لا تبلغ درجة الصحيح» من حيث السند، بل هي في مرتبة الحسن، ورجال الحديث الحسن «دون اشتهار رجال الصحيح بالنسبة للضبط»، وعلى الرغم من ذلك «يقبله أكثر العلماء، واستعمله عامة الفقهاء»[14]. وهذا يعني أن أحاديث الآحاد ـ التي لم تبلغ درجة الصحيح على مستوى النقل بل هي في مرتبة الحسن ـ كانت الأصل الفقهي لمعظم أحكام الشريعة، وخصوصًا تلك التي تتعلق بحقوق المرأة كما سنرى لاحقًا.

2 ـ الاختلاف حول حجية الإجماع

اختلف أئمة المذاهب أيضًا حول حجية الإجماع كأصل أساسي من أصول الفقه، حيث أنكره ابن حنبل (في إحدى الروايتين عنه)[15]، كما استبعده أبو حنيفة من أصوله، ولنتابع معه قوله «فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنّة رسول الله (ص)، أخذت بقول أصحابه، من شئت وأدع قول من شئت، لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم الشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب (وهم من التابعين)، عليّ أن أجتهد كما اجتهدوا»[16]. وهذا يعني أن الاجتهاد كان يأتي مباشرة بعد النقل المتواتر لدى أبي حنيفة، أي أنه استبعد الإجماع من أصوله[17]. أما مالك والشافعي، فعلى الرغم من ثبوت حجية الإجماع لديهما، إلا أنهما اشترطا أن تكون أدلته قطعية الثبوت عن الرسول الكريم، أي ألّا تدخل آلية الاجتهاد ـ الخاضعة لمبدأ الخطأ والصواب ـ في صوغها بعد عصر الصحابة، لأن الإجماع هو «ما اجتمع المسلمون عليه، وحكوا عمّن قبلهم الاجتماع عليه.. ذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي، لأن الرأي إذا كان تفرق فيه.. والاجتماع حجة على كل شيء لأنه لا يمكن الخطأ فيه» حسب تعبير الشافعي[18]. لم تثبت حجية الإجماع أيضًا لدى مالك ما لم يتوافق مع «عمل أهل المدينة»، حتى إن عمل أهل المدينة، كما روت كتب المالكية، لم يكن حجة عنده إلا إذا كان «أساسه النقل لا الرأي»[19].

---

(12) محمد الغزالي، **تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل** (القاهرة: دار الشروق، 1992)، ص 179.

(13) شلتوت، **الإسلام: عقيدة وشريعة**، ص 496ـ498.

(14) أحمد عمر هاشم، **قواعد أصول الحديث** (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، 1991)، ص 73 و80.

(15) علي الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحرير عبد الرزاق عفيفي (بيروت: المكتب الإسلامي، 1402ه/1981م)، ج 1، ص 198.

(16) القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي**، ص 332.

(17) في تصنيف أصول أبي حنيفة، لم يُذكر الإجماع كأصل من أصوله. انظر: المصدر نفسه، ص 331ـ337.

(18) نصر حامد أبو زيد، **الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية** (القاهرة: سينا للنشر، 1992)، ص 88، عن كتاب جماع العلم، ضمن كتاب: محمد بن إدريس الشافعي، **الأم**، تحقيق أحمد عبيدو عناية (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2000)، ج 7، ص 255.

(19) القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي**، ص 349 و353، وأبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص 296.

3 ـ الاختلاف حول حجية القياس

اختلف أئمة المذاهب كذلك حول حجية القياس كأصل أساسي من أصول الفقه، كونه يعتمد على آلية الاجتهاد في صوغ أدلته. فبينما توسّع فيه أبو حنيفة بوصفه يحتل المرتبة الثانية بعد النقل المتواتر كما مر بنا، لم يعتمد عليه الشافعي إلا عند الضرورة[20]، أما مالك وأحمد فلم يعُدّاه أصلاً أساسيًا من أصولهما[21]. اختلفوا كذلك حول تعريف العلّة والمعلول أثناء استنباط الأحكام التي تعتمد على القياس، كما الحال بالنسبة إلى اختلافهم حول حرمة شرب النبيذ (وهو شراب التمر أو الزبيب) قياسًا على حرمة شرب الخمر (وهو شراب العنب)، حيث ذهب أبو حنيفة، والفقه العراقي عمومًا، إلى أن المقدار الذي لا يؤدي إلى السكْر من النبيذ وغيره من الأشربة ليس حرامًا (باعتبار أن الشراب المحرّم هو الخمر والمقدار المسكر من كل شراب قياسًا على الخمر)[22]، بينما ذهب الشافعي إلى حرمة القليل والكثير منها كما هو معروف عنه.

اختلف أئمة المذاهب أيضًا حول حجية معظم أصول الفقه التي تعتمد على آلية الاجتهاد، كاختلافهم حول حجية «المصالح المرسلة»، حيث حمل مالك «لواء الأخذ بالمصلحة المرسلة»، وكان «يكثر من بناء الأحكام عليها» [23]، أي أنه عدّه أصلًا أساسيًا من أصوله، بينما لم يذهب إلى ذلك أئمة المذاهب الأخرى.

ثانيًا: أصول الفقه كما بيّنها الأصوليون المتقدمون (الحقبة التأسيسية الثانية)

مع بدايات القرن الرابع للهجرة، بدأت تتضح ملامح طريقتين مختلفتين في تقرير أصول الفقه، هما «الطريقة الحنفية» و«الطريقة الشافعية». الاختلاف الرئيس بين الطريقتين هو أن الحنفية التزموا بقاعدة مهمة وشددوا عليها في جميع أدبياتهم، وهي أنه ـ وفي جميع الحالات ـ يجب تقديم الأدلة القطعية الثبوت عن الرسول الكريم (وهي القرآن والسنّة العملية المتواترة) على الأدلة الظنية الثبوت عنه (وهي أحاديث الآحاد)، وأنه لا يجوز تبعًا لذلك تخصيص الأحكام التي وردت عامة في

---

(20) القطان، المصدر نفسه، ص 391.

(21) قدّم مالك «المصالح المرسلة» على «القياس»، كما قدّم أحمد «فتاوى الصحابة» و«الاختيار من فتاوى الصحابة إذا اختلفوا» و«الحديث المرسل والضعيف» عليه. انظر: المصدر نفسه، ص 353ـ355 و387ـ391.

(22) شمس الدين السرخسي، **المبسوط** (بيروت: دار المعرفة، 1986)، مج 12، ج 23، ص 4ـ13. مما ذكره ابن سعد في **طبقاته** أن عمر بن عبد العزيز وجه كتابًا إلى أهل الكوفة ومما قال فيه «**النبيذ حلال فاشربوه في السعن**». انظر: أبو عبد الله محمد بن منيع بن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، ج 3، ص 291، كما ذكر السيوطي في **الاتقان** أن مالك قصر المحرمات على ما ذكرته الآية 145 سورة الأنعام (145) التزامًا منه بنصها، أي أنه لم يُعد الخمر من المحرّمات على المسلمين. انظر: جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن** (دمشق: دار ابن كثير، 1996)، ج 1، ص 94ـ95.

(23) محمد أبو زهرة، **أصول الفقه** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004)، ص 252. انظر أيضًا: مناع القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي** (القاهرة: مكتبة وهبة، 1989)، ص 355.

القرآن أو مطلقة فيه بأحاديث الآحاد، بل عدّوا ذلك «إبطالًا للعمل ببعض العام» أو «زيادة على النص»، وبالتالي لا يمكن عدّه «بيانًا» لكتاب الله[24]. في شرحه لموقف الحنفية من هذه القضية، يقول البزدوي «دعوى علم اليقين بحديث الآحاد باطلة، لأن خبر الآحاد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال، ومن أنكر ذلك فقد سفه نفسه وأضلّ عقله»[25].

أما الشافعية، فقد ذهبوا إلى أن أحاديث الآحاد تفيد العلم القطعي على الرغم من أنها ظنية الثبوت عن الرسول الكريم، وبالتالي أجازوا تخصيص عامّ القرآن وتقييد مطلقه (بل ونسخه أحيانًا) بها، بحسبان ذلك كله «بيانًا» لكتاب الله[26]. هذه الطريقة في تقرير أصول الفقه، هي التي كرّسها الأصوليون المتأخرون، وهي الطريقة التي ما يزال معمولًا بها حتى يومنا هذا، كما سنرى في الفقرات التالية.

ثالثًا: أصول الفقه كما بيّنها الأصوليون المتأخرون

مع أواخر القرن السادس للهجرة، بدأ الأصوليون توحيد أصول الفقه في نسخة واحدة انحازت إلى الطريقة الشافعية، وتُعرف طريقتهم بـ «طريقة المتأخرين». أهم ما قامت به هذه الطريقة أنها أثبتت حجية بعض الأصول التي كان أئمة المذاهب والأصوليون المتقدمون قد اختلفوا حولها، وهي أحاديث الآحاد والإجماع والقياس، واعتبروا تلك الأصول أساسية و«مسلّمة الثبوت»[27]، أي أنه لم يعد مسموحًا لأحد أن يناقش حجيتها. ذلك أن علم الأصول ـ منذ تلك الحقبة التاريخية ـ لم يعد «يبحث في ذات الدليل»، أي من حيث كونه قطعي الثبوت أو ظني الثبوت على مستوى النقل أو الدلالة كما كان بالنسبة إلى أئمة المذاهب والأصوليين المتقدمين، «بل يبحث في عوارضه، كالعموم والخصوص والاشتراك والحقيقة والمجاز»[28]. قام هؤلاء بشرح تلك العوارض من خلال «القواعد الكلية» التي كُتبت على مراحل تاريخية متباعدة، وعددها 99 قاعدة، ثم أُعلن عنها في مجلة الأحكام العدلية (سنة 1293 هجرية)، مع التشديد على أنه لا يجوز لأحد الخروج عنها حتى لولاة الأمر والقضاة[29].

ما جاء آنفًا يعني أن تغييرًا جوهريًا طرأ على موضوع علم أصول الفقه، حيث أصبحت تلك القواعد ـ التي أجمع عليها الأصوليون المتأخرون ـ هي الموضوع الأساسي له، ويظهر هذا واضحًا في تعريفهم له بكونه «العلم بالقواعد والبحوث التي يُتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية

---

(24) علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، **كشف الأسرار عن أصول البزدوي**، تحقيق محمد البغدادي (بيروت: دار الكتاب العربي، 1991)، ج 3، ص 19ـ20. وانظر أيضًا: أبو زهرة، المصدر نفسه، ص 147ـ148.

(25) الغزالي، **تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل**، ص 177.

(26) محمد الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق محمد صبحي حلاق (دمشق؛ بيروت: دار ابن كثير، 2003)، ص 521ـ524. انظر أيضًا: إبراهيم سلقيني، **أصول الفقه الإسلامي** (دمشق: جامعة دمشق ـ مطبعة خالد بن الوليد، 1989)، ص 73ـ76.

(27) المصدر نفسه، ص 13.

(28) المصدر نفسه، ص 13.

(29) أبو طالب، **تطبيق الشريعة الإسلامية**، ص 288ـ289.

العملية من أدلتها التفصيلية»[30]، أي أن موضوعه لم يعد البحث في نوعية الأدلة من حيث القطعية أو الظنية كما كان عليه في الحقبتين التأسيسيتين الأولى والثانية، أو حتى التدقيق في تلك القواعد التي وضعها الأصوليون. بهذا، تم إغلاق المجال المعرفي لعلم أصول الفقه بصورة نهائية، وأصبح يُعرف بأنه «كل ما يتعلق بالمنهاج الذي يُرسَم للفقيه ليتقيد به في استنباطه، حتى لا يخرج عن الجادة»[31]، أي عن جادة الطريقة الشافعية في تقرير أصول الفقه.

أما أهم الأصول والقواعد التي اعتمد عليها هؤلاء في كتابة النسخة الأخيرة من **علم الأصول** ـ إضافة إلى النقل المتواتر الذي اتفق الجميع على حجّيته ـ فهي ما يلي:

1 ـ أحاديث الآحاد بوصفها تفيد العلم القطعي اليقيني

رأى الأصوليون المتأخرون أن أحاديث الآحاد أدلة تفيد «العلم القطعي.. اليقيني»[32]، أي أنهم أدخلوها في دائرة الأدلة التي لا يجوز إنكارها بوصفها ملزمة لعموم المسلمين حالها حال القرآن الكريم، أي أنها ليست ملزمة للشافعية فحسب كما ذهب إليه الأصوليون المتقدمون منهم[33]. وبناء عليه، أجاز هؤلاء تخصيص عامّ القرآن وتقييد مطلقه بأحاديث الآحاد، حجتهم في ذلك أنه على الرغم من أن تلك الأحاديث ظنية الثبوت عن الرسول على مستوى النقل، إلا أنها قطعية الثبوت على مستوى الدلالة، أي من حيث المعاني والأحكام التي تتضمنها. وهذا يعني أنه بموجب ما تتضمنه تلك الأحاديث من معان وأحكام ـ قطعية الدلالة ـ «يصير العامُّ (أي عامّ القرآن) غير دالٍّ على جميع ما يشتمل عليه لفظه، بل على بعض ما يشتمل عليه، وذلك لأن عامَّ القرآن وإن كان قطعيًا في سنده، هو ظني في دلالته»[34]، ما يعني أن جميع الأحكام التي وردت على سبيل العموم في القرآن أصبحت مع هؤلاء ظنية الدلالة.

ساوى الأصوليون المتأخرون بين القرآن الكريم وأحاديث الآحاد على مستوى القطعية (الأول من حيث النقل والثاني من حيث الدلالة)، وبناء عليه أصبحت تلك الأحاديث «حجة يجب اتباعها والعمل بها» كونها قطعية على مستوى الدلالة، أما على مستوى النقل فإن «غلبة الظن تكفي في وجوب العمل بها» حسب تعبيرهم.

هكذا ومنذ تلك الحقبة التاريخية، ساوى الأصوليون المتأخرون بين القرآن الكريم وأحاديث

(30) سلقيني، **أصول الفقه الإسلامي**، ص 8.

(31) محمد أبو زهرة، **أصول الفقه** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004)، ص 11.

(32) هاشم، **قواعد أصول الحديث**، ص 71.

(33) يبدو هذا بوضوح في موقفهم الذي لم يكفّر الأحناف، بل عدَّ طريقتهم في تقرير أصول الفقه منافسًا شرعيًا لطريقتهم.

(34) أبو زهرة، **أصول الفقه**، ص 147.

الآحاد على مستوى القطعية (الأول من حيث النقل والثاني من حيث الدلالة)، وبناء عليه أصبحت تلك الأحاديث «حجة يجب اتباعها والعمل بها» كونها قطعية على مستوى الدلالة، أما على مستوى النقل فإن «غلبة الظن تكفي في وجوب العمل بها» حسب تعبيرهم[35].

من أهم الأمثلة على تخصيص عامّ القرآن بأحاديث الآحاد، تخصيص آية الوصية ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ**﴾ (البقرة: 180) بحديث «لا وصية لوارث» (وقيل بنسخها به)، وتخصيصها أيضًا بالثلث بناء على الحديث «الثلث والثلث كثير»[36]. وهذا يعني عدم الأخذ بعموم الآية التي أعطت للموصي حق الوصية للوالدين (وهم من الورثة) والأقربين (ومنهم الأولاد ذكورًا وإناثًا وهم من الورثة أيضًا)، ولم تقيد حقه في الوصية بالثلث أو بأكثر من ذلك أو أقل، بل عدّته حقًا واجب التنفيذ إن كان من المتقين، من دون قيد أو شرط. هذا ما ذهبت إليه أيضًا آية المواريث التي ـ على الرغم من أنها حددت نصيب الولد الذكر بمثل حظ الأنثيين ـ إلا أنها أعطت الموصي الكلمة النهائية في تقرير الأنصبة التي سيوزع إرثه بناء عليها من دون قيد أو شرط أيضًا، بل عدَّت تنفيذ وصيته مساويًا للدَّين في وجوب استيفائه، بقولها ﴿**يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ ... مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ...**﴾ (النساء: 11). هذا ما شددت عليه أيضًا الآية التي تلتها من خلال تكرار العبارة نفسها ثلاث مرات مع المساواة بينها وبين الدَّين أيضًا بالقول ﴿**وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ... مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ... مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ... مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ...**﴾ (النساء: 12). من الواضح أن الإناث هن الأكثر تضررًا من تطبيق تلك القاعدة على الآيات المذكورة، لأنها حرمت الموصي من حق الوصية لبناته على نحوٍ متساوٍ مع أولاده الذكور إن رغب في ذلك، أو إعطائهن إرثه كله إذا لم يكن لديه أولاد ذكور، وهو ما تعانيه الكثير من الأسَر الإسلامية في زماننا المعاصر، وخصوصًا تلك التي أنجبت إناثًا ولم تنجب معهن ذكورًا.

2 ـ الإجماع بوصفه دليلًا قطعي الدلالة، رغم اعتماده على أحاديث الآحاد وآلية الاجتهاد في صوغ أدلته

أجاز الأصوليون المتأخرون استخدام آلية الاجتهاد في صوغ أدلة الإجماع، ويظهر هذا واضحًا من تعريفهم له بكونه «اتفاق جميع ـ أو جملة ـ المجتهدين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول الكريم، على حكم شرعي»[37]. أما المجتهدون المعنيّون بالإجماع بالنسبة إليهم، فقد أصبحوا أولئك الذين يجتهدون على الطريقة الشافعية فحسب كونهم يمثلون «جمهور الفقهاء»[38]، وهو المسمّى

(35) القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي**، ص 81ـ82. من اللافت للنظر حديث رواه ابن كثير عن النبي أنه قال «إياكم والظنّ، فإن الظنّ أكذب الحديث». انظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق علي شيري (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1985)، ج 1، ص 726.

(36) القطان، المصدر نفسه، ص 165. انظر أيضًا: أبو طالب، **تطبيق الشريعة الإسلامية**، ص 73ـ74.

(37) سلقيني، **أصول الفقه الإسلامي**، ص 82.

(38) انظر على سبيل المثال: أبو زهرة، **أصول الفقه**، ص 151.

الذي أصبحوا يطلقونه على أنفسهم منذ تلك الحقبة التاريخية. أجاز هؤلاء أيضًا الاعتماد على أحاديث الآحاد على مستوى الاستدلال، مع رفع إجماعهم عليها إلى مرتبة الأدلة القطعية، وحجتهم في ذلك أنهم هم أنفسهم أجمعوا عليها. يقول الشوكاني في هذا الخصوص ـ في معرض تبريره جواز تخصيص عامّ القرآن بأحاديث الآحاد ـ «يجوز تخصيص العموم (أي عموم القرآن) به (أي بحديث الآحاد) قطعًا، ويصير ذلك كالتخصيص بالمتواتر لانعقاد الإجماع على حكمها (أي على حكم تلك القاعدة)»[39]. هكذا، أصبحت وظيفة المجتهدين مع هؤلاء هي «رفع السند من الظنية إلى القطعية»، أي أنه «إذا كان السند حديث آحاد لا يثبت إلا ظنًا، فقد صار الإجماع على معناه والاستدلال به منتجًا قطعًا»[40]، وحجتهم في ذلك أن المسلمين لا يجتمعون على الخطأ[41]، وأن ما يبرر «عصمة المجتهدين» أنهم ينوبون عن الأمة المعصومة، التي أكد عصمتها عدد من أحاديث الآحاد منها «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة» و«ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن»[42].

ما جاء آنفًا يعني أن الأصوليين المتأخرين أجروا تعديلًا جوهريًا على نوعية الأدلة التي يعتمد عليها «الإجماع» كأصل فقهي، كما أجروا تعديلًا جوهريًا على آلية اشتغاله. فقد مر بنا أن حجيته لم تثبت لدى أبي حنيفة وأحمد، بينما اشترط الشافعي ومالك أن يعتمد على النقل المتواتر على مستوى الاستدلال، أي ألا تدخل آلية الاجتهاد في صوغ أدلته بعد عصر الصحابة. أما بالنسبة إلى الأصوليين المتأخرين، فقد ثبتت حجيته لديهم على الرغم من عدم اعتمادهم على النقل المتواتر على مستوى الاستدلال ـ بل على أحاديث الآحاد ـ وإجازتهم استخدام آلية الاجتهاد في صوغ أدلته عمومًا. ذهب هؤلاء بعيدًا في ذلك بعد رفع إجماعهم على حكم بعينه إلى مرتبة الأدلة القطعية، أي بوصفه «الحق الذي يجب اتباعه ولا تجوز مخالفته.. وجزاء من يخالفه جهنم وسوء المصير»[43]، مستدلين على ذلك بأحاديث آحاد أيضًا منها «من فارق الجماعة ولو قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»، و«من شذّ شذّ في النار»[44].

أما عندما يتطرق هؤلاء إلى ذكر اختلاف الحنفية معهم (وعلى نحوٍ خاص اختلافهم حول جواز تخصيص عامّ القرآن وتقييد مطلقه بحديث الآحاد)، فإنما يشيرون إليه بوصفه «لا معنى لهذه التفرقة»، وأن «الاختلاف المذهبي كان في الفروع»[45]، ولم يكن في الأصول، بل أصبح الأصوليون المعاصرون يتجاهلون هذا الاختلاف كلية، مركزين على اختلاف الخوارج والمعتزلة[46] والشيعة والجهمية معهم، وذلك «ليسجلوا على المخالف لوازمها الشائعة بين الناس: من مخالفة سبيل

(39) الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، ص 521 و524.

(40) أبو زهرة، المصدر نفسه، ص 187. وانظر أيضًا: سلقيني، **أصول الفقه الإسلامي**، ص 109.

(41) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق نجوى ضو (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1997)، ج 1، ص 173.

(42) سلقيني، المصدر نفسه، ص 93 ـ 94.

(43) المصدر نفسه، ص 91. انظر أيضًا: أبو زهرة، **أصول الفقه**، ص 186.

(44) جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، **اللمع في أصول الفقه** (بيروت: دار الندوة الإسلامية، 1987ـ 1988)، ص 85.

(45) سلقيني، **أصول الفقه الإسلامي**، ص 189، وأبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص 282.

(46) أبو طالب، **تطبيق الشريعة الإسلامية**، ص 71.

المؤمنين، ومشاقة الله ورسوله، وخرق اتفاق الأمة، إلى غير ذلك مما يتحرّجه المسلم ويخشى أن يُعرف به عند العامّة» حسب تعبير محمود شلتوت[47].

3 ـ الناسخ والمنسوخ

يُعرّف السيوطي النسخ بكونه «الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله»، وهو على عدة أنواع أهمها «ما نُسخ حكمه دون تلاوته» [48]، أي أن بعض الآيات الكريمة باقية في القرآن للتلاوة فحسب، أما أحكامها فباطلة حتى لا يجوز للمسلمين امتثالها. والناسخ لأحكام الآيات بالنسبة إلى الأصوليين المتأخرين يمكن أن يكون القرآن نفسه، كما يمكن أن يكون حديثًا من أحاديث الآحاد. من أمثلة نسخ حكم آية بآية أخرى، نسخ حكم الآية ﴿**وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**﴾ (البقرة: 184)، وتعني أنه يجوز للمسلم في رمضان أن «يُفطر ويفتدي» بإطعام مسكين إن كان ممن يشقّ عليهم الصوم[49]، بالآية التي تلحقها مباشرة وهي ﴿**فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾ (البقرة: 185)[50]، وتعني وجوب الصوم على جميع المسلمين، إلا من كان مريضًا أو على سفر، فلهما أن يُفطرا شرط إعادة الصوم بعد رمضان، أي بعد انتهاء عذرهما. أما دليل النسخ بالنسبة إلى هؤلاء، فهو ما رواه البخاري عن سلمة بن الأكوع وغيره[51]، ما يعني أن أدلة نسخ القرآن بالقرآن هي أحاديث الآحاد أيضًا، أي أن الأدلة التي استُنبطت منها معظم أحكام الشريعة تصبّ في نهاية الأمر في خانة أحاديث الآحاد.

مر مفهوم الحجاب بعدد من التحولات على مدى قرون حتى وصل إلينا كما نعرفه اليوم، إذ بدأ كمفهوم اجتماعي فلسفي منتشر في بلاد الشام والعراق منذ ما قبل الفتح الإسلامي، ثم تسلّل بعد الفتح إلى آداب الصوفية وتعاليمها على عدة مستويات، ثمّ ألبست تلك الآداب لباس الفقه لتظهر فيما بعد تحت مسمى «آداب شرعية».

لا بد من لفت النظر إلى أن حكم «المُطيق» يتعلق بحالة ثالثة مختلفة عن حالة المريض والمسافر، وهي حالة المسلم الذي يكابد المشقة أثناء الصوم سواء أكان ذلك في رمضان أم في غيره، وهو معنى الطاقة التي تعبّر عن «مقدار ما يمكن للإنسان أن يفعله بمشقة، وذلك تشبيه بالطوق المحيط

(47) شلتوت، **الإسلام: عقيدة وشريعة**، ص 67.

(48) السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ص 704 و706.

(49) أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، **معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم** (دمشق: دار القلم، 1992)، ص 533. انظر أيضًا الهامش الرقم (1) المذكور في أدنى الصفحة.

(50) السيوطي، المصدر نفسه، ج 2، ص 708.

(51) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج 1، ص 335.

بالشيء»[52]. لا ريب أن نسخ الحكم يتسبّب في حرج كبير ومشقة على «الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم» وعلى «المرأة الكبيرة» فيكون من العدل أن «يطعما مكان كل يوم مسكينًا» على رأي ابن عباس[53]، ولا ريب أيضًا أنه ما يزال يتسبب في حرج ومشقة على هؤلاء وغيرهم حتى يومنا هذا.

من أمثلة نسخ القرآن بأحاديث الآحاد، نسخ حكم آية المتعة (النساء، 24)، مع بقائها في المصحف للتلاوة فحسب، وذلك بالحديث الذي ينهى عنه[54]، حيث ما يزال نسخ الحكم المذكور مثار جدل كبير بين السنّة والشيعة حتى يومنا هذا.

أما أخطر أنواع النسخ التي قال بها الأصوليون المتأخرون، التي كان لها تأثير بعيد المدى في ظهور جماعات متشددة في المجتمعات الإسلامية على مر العصور وخصوصًا في زماننا المعاصر، فهو قولهم: إن آية السيف (التوبة: 5) نسخت «120 آية من آيات الدعوة إلى الله» بالحُسنى وبالموعظة الحسنة[55]، أي أن حكم آية السيف أبطل جميع الأحكام التي تتضمنها تلك الآيات.

رابعًا: نشأة أحكام الحجاب، والتحولات التي شهدتها عبر أهم المحطات التاريخية التي قطعتها

مر مفهوم الحجاب بعدد من التحولات على مدى قرون حتى وصل إلينا كما نعرفه اليوم، إذ بدأ كمفهوم اجتماعي فلسفي منتشر في بلاد الشام والعراق منذ ما قبل الفتح الإسلامي، ثم تسلّل بعد الفتح إلى آداب الصوفية وتعاليمها على عدة مستويات، ثمّ أُلبست تلك الآداب لباس الفقه لتظهر فيما بعد تحت مسمى «آداب شرعية»، أي لتدخل المجال المعرفي لعلم الفقه.

1 ـ كان الفضاء الفكري لمجتمعات الشرق الأوسط قبل الفتح الإسلامي مشبعًا بمقولات وآراء نظام الفكر الغربي عمومًا، بما فيها مقولات أرسطو الذي أكد دونية الأنوثة مقارنة بالذكورة على المستوى الباطني الروحي انطلاقًا من دونيتها على المستوى الظاهري البدني[56]، ومقولات أفلاطون الذي قال بدونية الأنوثة على المستوى الباطني للشخص فحسب ـ انطلاقًا من نظريته حول المثل ـ أي أن تلك الدونية الباطنية لا تنعكس بالضرورة على المستوى الظاهري له[57]. وعلى الرغم من اختلاف الفيلسوفين في تعريف الأنوثة وانعكاساتها، إلا أنهما اتفقا على كون المرأة أدنى من الرجل

(52) الراغب الأصفهاني، **معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، ص 532.

(53) ابن كثير، المصدر نفسه، ج 1، ص 335.

(54) الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، ص 620. انظر أيضًا: ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج 1، ص 748.

(55) محمد الغزالي، **كيف نتعامل مع القرآن؟** في مدارسة أجراها عمر عبيد حسنة (المنصورة، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992)، ص 82ـ83.

(56) Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam* (New Haven, CT; London: Yale University Press New, 1992), pp. 13-15, 26-29 and 35-36.

(57) Lillian Herlands Hornstein, G. D. Percy and Calvin S. Brown, eds., *The Readers Companion to World Literature* (New York: New American Library, 2002), pp. 42-43 and 565-566.

على مستوى الواقع المعاش، حتى إن أفلاطون اعتقد أن الدولة العادلة تقوم على «مشاعية الأملاك والنساء»، لأن التزاوج معهن يجب أن يكون استنادًا إلى اعتبارات النسل فحسب[58].

من أهم الأدلة على ذلك أن أئمة المذاهب الأربعة لم يروا الحجاب عامًا في النساء جميعهن، بل خاصًا بأزواج النبي (دون بقية النساء بمن فيهن بناته وعماته) وقد عنى بالنسبة إليهم «الحاجز» الذي يختبئن خلفه منعًا لاختلاطهن بالرجال، نظراً إلى حساسية وضعهن الاجتماعي.

2 ـ وعلى الرغم من أن مجتمعات الشرق الأوسط كانت مشبعة بمقولات أفلاطون وأرسطو تلك، إلا أن فكرة دونية الأنوثة مقارنة بالذكورة لم تتسلل إلى المجال المعرفي لعلم الفقه في الحقبة التأسيسية الأولى من عمر الحضارة الإسلامية، أي في حقبة ظهور المذاهب الرئيسة الأربعة. ذلك أن التمييز بين الناس في شبه الجزيرة العربية لم يكن في القرنين الأول والثاني للهجرة على أساس الجنس ـ بالدرجة الأولى ـ بل على أساس الحالة الاجتماعية التي يتمتعون بها، أي من حيث كونهم أحرارًا أم عبيدًا، وحرائر أم إماء.

من أهم الأدلة على ذلك أن أئمة المذاهب الأربعة لم يروا الحجاب عامًا في النساء جميعهن، بل خاصًا بأزواج النبي (دون بقية النساء بمن فيهن بناته وعماته) وقد عنى بالنسبة إليهم «الحاجز» الذي يختبئن خلفه منعًا لاختلاطهن بالرجال[59]، نظرًا إلى حساسية وضعهن الاجتماعي، وهو ما فعلته عائشة زوج النبي عندما احتجبت عن الأنظار في هودجها أثناء معركة الجمل كما هو مشهور عنها، دون عامة النساء. أما «العورة»، فقد عرّفها هؤلاء بكونها تشمل العورة **المغلظة** (وهي السوءة) والعورة **المخففة** (وهي عورة الصلاة)، أي ما يتوجب على المسلم ستره من بدنه أثناء الصلاة[60]. وعلى أساس العادات الاجتماعية السائدة في تلك الحقبة التاريخية، ميّز هؤلاء بين عورة الحرة وعورة الأَمَة في الصلاة، ذاهبين إلى أن عورة الأَمَة كعورة الرجل مضافًا إليها الظهر والبطن، لأن كشف الإماء عن رؤوسهن وأذرعهن وسيقانهن هو مما تستدعيه متطلبات خدمة أسيادهن وتقليبهم لهن وقت الشراء، كما ذهب إليه ابن حنبل[61]، أما عورة الحرة فيها فهي ما دون الوجه والكفين، «لأن العادة ظهورهما وكشفهما والحاجة تدعو إلى كشفهما (أي الكفين) للأخذ والعطاء، كما تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء» بحسب عبارة المقدسي[62].

(58) أفلاطون، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <https://bit.ly/3sUZHLD>.

(59) الشافعي، **الأم**، ص 1747.

(60) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، **عمدة الفقه في المذهب الحنبلي** (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2003)، ج 2، ص 284 و286.

(61) موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، **المغني**، 15 ج (القاهرة: مركز البحوث العربية والإسلامية؛ دار الهجر للطباعة والنشر، 1986ـ1990)، ص 332ـ333.

(62) المصدر نفسه، ج 2، ص 327ـ328.

ولأنه كان من عادات قريش في الجاهلية أن الفتيات كنّ «إذا بَلغْنَ سنّ الزواج دخلن هذه الدار (أي دار الندوة وهي لقصَيّ بن كلاب) فشُقّت جيوبهن (أي فتحة عنق قمصانهن)، دلالة على الإقرار لهن بالوصول إلى سنّ المواطنة والسماح لهن بالزواج»[63]، لذلك أُمرت الحرائر بعد الإسلام بضرب الخُمُر على جيوبهن المشقوقة لستر صدورهن، بينما مُنعت الإماء من ذلك، وكان عمر بن الخطاب «إذا رأى أَمَة مختمرة ضربها وقال: أتتشبهين بالحرائر، أي لكاع، فيُظهر من الأَمَة رأسها ويداها ووجهها»[64]. مُنعت الإماء أيضًا من لباس الجلابيب، بينما أُمرت الحرائر بلباسها عند خروجهن إلى الطرقات، وذلك ليظهرن بها أنهن حرائر فلا يتعرض لهن الرجال بالأذى الذي كانت تتعرض له الإماء[65]، أي أن الجلابيب كانت «الزيّ الحسن» الذي تلبسه الحرائر لمنع الأذى عنهن[66].

ما جاء آنفًا يعني أن مواصفات لباس النساء لم تكن بالنسبة إلى أئمة المذاهب تنتمي إلى دائرة الحلال أو الحرام ـ أي الثابت الذي لا يتغير بتغير الزمان أو المكان ـ بل إلى دائرة «العرف» المتغيِّر بتغيُّر الزمان أو المكان، وذلك لأنهم ميزوا بين عورة الحرة وعورة الأمة في الصلاة، وحددوا لباسهن فيها بناء على عادات الحرائر في البيع والشراء من جهة، وعادات الإماء في خدمة أسيادهن وعادات الأسياد في تقليبهم لهنّ وقت الشراء من جهة أخرى. ومن المعروف أن الأحكام المستنبطة على أساس «العرف» كأصل فقهي تتغير بتغيُّره وتبعًا له، كما اتفق عليه أئمة المذاهب والأصوليون عمومًا[67].

من المهم لفت النظر إلى أن الشافعي عندما حدد لباس المسلم في الصلاة ـ رجلًا كان أو امرأة ـ فإنما كان هدفه ستر المسلم عورته المغلظة عن نظره هو شخصيًا وعن نظر المحيطين به أثناء الصلاة، أي بهدف «ألّا يَرى من الجيب عورته أو يراها غيره»، مع التشديد على أن المرأة تصلّي بالخمار والمِقْنعة لأنهما «ساتران عورة الجيب» بحسب تعبيره[68]، أي تصلي بهما لئلا ترى سوأتها من خلال جيبها المشقوق أو يراها غيرها من خلاله. من اللافت للنظر أيضًا أنه لم يستدل على عورة الحرة في الصلاة ـ في كتابه الأم (**كتاب الصلاة**، باب جماع المصلّي) ـ بالروايتين الشهيرتين لابن عباس وابن مسعود[69]، اللتين استدل بهما الطبري وابن كثير والأصوليون لاحقًا على عورتها

---

(63) إبراهيم العدوي، **تاريخ العالم الإسلامي** (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، 1983)، ص 25ـ26. انظر أيضًا: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 11 ج (بيروت: روائع التراث العربي، 1967)، ج 2، ص 259.

(64) تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **التفسير الكبير**، تحقيق عبد الرحمن عميرة، 7 ج (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ج 5، ص 345. انظر أيضًا: ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ج 5، ص 296.

(65) أبو الحسن علي أحمد الواحدي، **أسباب النزول** (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1983)، ص 257. وانظر أيضًا: ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج 3، ص 855، انظر أيضًا: ابن سعد، المصدر نفسه، ج 8، ص 141.

(66) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن** (بيروت: دار المعرفة، 1986)، مج 9، ج 18، ص 127.

(67) سلقيني، **أصول الفقه الإسلامي**، ص 153.

(68) الشافهي، **الأم**، ص 71.

(69) المصدر نفسه، ص 70ـ72.

فيها، أي أن الأصل الفقهي الذي اعتمد عليه الشافعي هو «العرف» أي عادات الحرائر في اللباس عند خروجهن إلى الطرقات، حاله في ذلك حال أئمة المذاهب.

3 ـ بدأت مقولات أفلاطون وأرسطو تتسلل إلى الفكر الإسلامي عبر بوابة الصوفية، وقد كان ذلك في إثر الهزيمة التي مُني بها أئمتها في أواخر القرن الثالث للهجرة أمام الحنابلة، وهو ما اضطرهم إلى العمل خفية، أي التستر بلباس الفقه حسب تعبيرهم، وهو ما فعله الجنيد بعد أن شهدوا عليه «بالكفر مرارًا حتى تستر بالفقه واختفى»[70]. تجلت تلك المقولات على مستويين اثنين: على مستوى الأطروحة التي بينها أئمة الصوفية كالجنيد وابن عربي، اللذين اعتقدا أن الأنوثة تعني استسلام الشخص (ذكرًا كان أو أنثى على المستوى الفيزيائي) إلى شهوات بدنه وغرائزه وطبائعه التي تجسد «الفتنة» التي تحجبه عن سلوك الطريق[71]، وعلى مستوى الأطروحة التي بيّنها فقهاء الصوفية وعلى رأسهم الطبري والغزالي، أي هؤلاء الذين طابقوا بين الحالة الباطنية للشخص مع حالته الفيزيائية، وبالتالي اعتقدوا بدونية الأنثى (الفيزيائية) على المستوى الباطني انطلاقًا من دونيتها على المستوى البدني كما سنرى لاحقًا.

بيد أن النقطة المحورية التي تجمع بين التوجهات الصوفية على تنوعها، في ما يخص موضوعنا، هي تركيزها على مفهوم «الفتنة» التي يتوجب على المريد حجبها عنه أثناء سلوكه الطريق إلى الله بهدف تحصيل العلم الباطني[72]، وأن «المرأة» هي أعظم أشكال تلك الفتنة أي الإغراء والغواية الموجودة في العالم المحسوس التي يسعى المريد إلى هزيمتها والتخلص منها[73]، ويمكن اختصار تلك الثنائية بمفهوم «الفتنة/المرأة» لسهولة الإشارة إليها فيما بعد. وعلى الرغم من أن المرأة عند ابن عربي ليست بالضرورة أدنى منزلة من الرجل على المستوى الباطني وأنه يمكنها أن تكون أكمل شهود الحق[74]، إلا أن «الغالب على النساء أنهن لا يستطعن أن يبلغن مبلغ الرجال الكمّل»، ولهذا فإنه من الواجب عليهن أن «يقعدن في بيوتهن»[75] وأن يحجب المريد فتنتهن (وجميع أنواع الفتن) من خلال التقيّد بـ «الآداب» التي وضعها الصوفية، وأفضلها «التوبة، ومنع النفوس عن الشهوات»[76].

---

(70) زهير ظاظا، **الإمام الجنيد والتصوف في القرن الثالث الهجري** (دمشق: دار الخير، 1994)، ص 39ـ42 و46.

(71) سعاد الحكيم، **المعجم الصوفي** (بيروت: دندرة للطباعة والنشر، 1981)، ص 144 ـ 145، 515 و925. في أهمية عزل النفس عن الشهوات (ومنها المرأة)، انظر: ظاظا، المصدر نفسه، ص 35 و140ـ141.

(72) محمود غراب، الطريق إلى الله تعالى: من كلام الشيخ محيي الدين بن عربي (دمشق، مطبعة نضر، 1991)، ص 55ـ56. انظر أيضًا: ظاظا، المصدر نفسه، ص 126 و140ـ141.

(73) الحكيم، المصدر نفسه، ص 434ـ435، انظر أيضاً: ظاظا، المصدر نفسه، ص 106، ومحيي الدين بن عربي، الوصايا (دمشق: دار الإيمان، 1997)، ص 185.

(74) الحكيم، المصدر نفسه، ص 305.

(75) ابن عربي، المصدر نفسه، ص 183 و185.

(76) أبو نصر عبد الله بن علي السراج الطوسي، **اللمع**، حققه، وقدّم له، وخرّج أحاديثه عبد الحليم محمود [و] طه عبد الباقي سرور (القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1960)، ص 195.

4 ـ من أهم العلوم التي تسللت من خلالها آداب الصوفية وتعاليمها إلى مجال الفقه ـ وعلى نحو خاص مفهوم «الفتنة/المرأة» وما يتعلق به من آداب ـ علم تأويل القرآن، الذي كرّسه محمد بن جرير الطبري في كتابه **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** وهو الاسم الذي اختاره له[77]. من المشهور عن الطبري تأثره بآداب الصوفية وتعاليمها وأنه ألّف فيها كتابه **آداب النفوس الجيدة والأخلاق النفيسة**، حتى إن الحنابلة اضطهدوه ورموه بتهمة التشيع و«منعوا الناس من الاجتماع به، وظل محاصرا في بيته حتى توفي»[78]. وتعني كلمة «تأويل»، المشتقة من الفعل «أَوَلَ»، معرفة عاقبة الكلام «وما يؤول إليه»، خلافًا لكلمة «تفسير»، المشتقة من الفعل «فَسَر»، ويعني «بيان الشيء وإيضاحه»[79]. وهذا يعني أن «تأويل القرآن» يعني عدم التزام الكاتب بالمدلول اللغوي الواضح للآيات الكريمة بالضرورة، بل اجتهاده في معرفة الهدف منها وما تؤول إليه معانيها، أما «تفسير القرآن» فيعني الالتزام بالمدلول اللغوي الواضح لها بالضرورة، أي عدم السماح بإضافة معانٍ لها من خارج القرآن.

استعان الطبري على معرفة عاقبة كلام الله في القرآن وما تؤول إليه معانيه ـ أي معرفة «مراد الله من كلامه» أو «المقاصد الإلهية» بحسب المصطلحين الشهيرين ـ بأحاديث آحاد منسوبة إلى النبي وأصحابه وتابعيهم وأتباعهم، وهي أصل فقهي ثبتت حجيته لديه كونه نشأ على المذهب الشافعي[80]، أيضًا: بينما مرّ بنا أن أبا حنيفة ومالك أنكرا حجيته ما لم يتوافق مع النقل المتواتر. وبما أن الكثير من الإسرائيليات (أي الروايات اليهودية المسيحية) تسللت إلى تلك الأحاديث، حيث «تساهل المفسرون» في روايتها و«امتلأت التفاسير» بها كما ذهب إليه ابن خلدون[81]، فإن هذا يعني أن الطبري استعان على معرفة معاني القرآن بأصل فقهي لم تثبت حجيته لدى أبي حنيفة ومالك من جهة، ودخله الكثير من الإسرائيليات من جهة أخرى. من الجدير ذكره أن بعض ناقلي الإسرائيليات، مثل «كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام»[82]، شاركوا في صوغ أحكام الحجاب، حيث كان ابن وهب بن منبه ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ من رواة الأحاديث التي استدل بها الطبري على معنى الزينة الظاهرة (بوصفها الثياب)[83].

وعلى الرغم من أن المذهب الفقهي الذي أسسه الطبري اندثر كما هو معروف، إلا أن طريقته في تأويل القرآن انتشرت على نطاق واسع بعد موته، أي طريقته في فهم معاني القرآن على أساس المعاني والأحكام التي تتضمنها أحاديث الآحاد، بل هي الطريقة التي اتبعتها مدرسة «التفسير

(77) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 1، المقدمة، ص 16 و23

(78) عبد الرحمن العزاوي، **الطبري: السيرة والتاريخ** (بغداد، دار الكتب، 1999)، ص 45.

(79) أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون (طهران: مكتبة الإعلام الإسلامي، 1404هـ/1983م)، ج 1، ص 162 وج 4، ص 504. ميّز سيبويه أيضا بين الكلمتين على هذا الأساس. انظر: نصر حامد أبو زيد، **إشكاليات القراءة وآليات التأويل** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 192ـ193.

(80) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 1، المقدمة، ص 11.

(81) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الجيل، 1986)، ص 487.

(82) المصدر نفسه، ص 487.

(83) الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، مج 9، ج 18، ص 92.

بالأثر»، بمن فيهم ابن كثير الذي أصبح رائدها[84]. أما ما لم يكن فقهاء ومفسرو هذه المدرسة راضين عنه فهو مسمّى العلم فحسب، وهو ما دفعهم إلى استبدال كلمة «تفسير» ـ في الإصدارات الجديدة من كتاب **الطبري** ـ بكلمة «تأويل»، بهدف استبعاد شبهة عدم التزامه بالمدلول اللغوي الواضح للآيات الكريمة، واعتماده على مرجعيات غير موثوقة من خارج القرآن لمعرفة معانيها.

يظهر تبنّي الطبري لمفهوم «الفتنة/المرأة» واضحًا من خلال تأويله للآيات التي تحكي قصة الخلق الأول، حيث ذكر الكثير من الأحاديث التي تؤيد الرواية اليهودية المسيحية للقصة، منها أن الله عاقب حواء على «فتنتها» آدم وغوايتها له بكونها سفيهة، وبآلام الطمث والولادة[85]. هذا على الرغم من أن الآيات المعنية جعلت مسؤولية الخروج من الجنة تقع على آدم وزوجه كليهما[86]، وأنه هو نفسه ذكر ذلك في شرحه لها، وقال إنه ينحاز إليها. والسؤال هو: إذا كان الطبري ينحاز إلى معاني الآيات الكريمة ويرى أن معاني الأحاديث التي ذكرها بعيدة منها، فلماذا لم يستبعدها إذًا من تأويله لها، بل ركز على رواية الكثير منها مع الكثير من التفاصيل، ما يعني أنه لم يذكرها على سبيل الرأي المخالف فحسب؟ أضف إلى ذلك أن مفهوم الفتنة لم يرتبط في المصحف الشريف مطلقًا بالمرأة، بل ارتبط بالمسببات السياسية والدينية التي تدفع المرء إلى ارتكاب الأخطاء وبالشيطان والأموال والأولاد[87]، ومن المفترض أن الطبري علم ذلك كله، طالما أنه تصدى إلى شرحه كاملًا.

وانطلاقًا من رأيه في كون المرأة هي الفتنة الأهم التي تحجب الرجال عن سلوك الطريق، توسّع الطبري في حكم الحجاب، حيث أطلقه في عامة النساء، ذاهبًا إلى أن «سبب أمر الله النساء بالحجاب إنما كان من أجل أن رجلاً كان يأكل مع رسول الله (ص) وعائشة معهما..»[88]. وعلى الرغم من استدلاله بأحاديث كثيرة من هذا النوع، إلا أن معظمها يروي قصصًا عن حجب النبي (ص) أزواجه بخاصةٍ، لا النساء بعامةٍ، بل إن حجب امرأة بعينها كان الدليل على أنها من أزواجه[89].

توسّع الطبري أيضًا في حكم عورة الحرة ليشمل عورتها أمام غير محارمها من الرجال قياسًا على عورتها في الصلاة، أي أنه «على كل مصلّ أن يستر عورته في صلاته.. ولها (أي للمرأة) أن تبدي من بدنها ما لم يكن عورة.. لأن ما لم يكن عورة (في الصلاة) فغير حرام إظهاره»[90]. وفي حين استدل أئمة المذاهب على عورة الحرة في الصلاة بعاداتها في البيع والشراء وفي الأخذ والعطاء، إلا أن الطبري استدل عليها بعدد من الأحاديث المنسوبة إلى ابن عباس وابن مسعود وغيرهما[91]، ما

---

(84) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، مج 1، المقدمة، ص 9. انظر أيضًا: الغزالي، **كيف نتعامل مع القرآن؟**، ص 40.

(85) الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، مج 1، ج 1، ص 187ـ188.

(86) انظر: **القرآن الكريم**: «سورة طه،» الآية 120؛ «سورة البقرة،» الآيات 35ـ37 و«سورة الأعراف،» الآية 19ـ24.

(87) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية 73، و«سورة التغابن،» الآية 15.

(88) الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، مج 10، ج 22، ص 28.

(89) المصدر نفسه، مج 10، ج 22، ص 29.

(90) المصدر نفسه، مج 9، ج 18، ص 94. اصطلح بعض الفقهاء لاحقًا على ما ذهب إليه الطبري بـ «العورة خارج الصلاة». انظر: عبد الرحمن الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)، ج 1، ص 174ـ175.

(91) الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، مج 9، ج 18، ص 92ـ95.

يعني استبداله الأصل الفقهي المتغير بتغير الزمان أو المكان ـ وهو «العرف» ـ بأصل ثابت لا يتغير وهو «أحاديث الآحاد» الذي أثبت الأصوليون المتأخرون حجيته بصورة نهائية لاحقًا. هكذا، تحولت عادات الحرائر في اللباس ـ كما كانت سائدة في القرنين الأول والثاني للهجرة ـ لتصبح الموضوع الأساسي لأحكام الحجاب كما نعرفها اليوم، بل لتلك التي تحدد زيّ النساء المسلمات في حياتهن العامة في كل زمان ومكان.

حيث ذهب الغزالي إلى أن النساء ناقصات عقل وناقصات دين، وأن المرأة كائن سيئ الخلق ركيك العقل، لا قيمة له في الحياة سوى إنجاب الأولاد، بل إنها الكائن الشرير الذي يجسد الشيطان فيفتن الرجال ويضلّهم عن سلوك الطريق وعن دخول الجنة.

1 ـ بدأت آداب الصوفية تعلن عن وجودها في المجال المعرفي لعلم الفقه في القرن الخامس للهجرة، وخصوصًا بعد توجيه القشيري (توفي سنة 439 هجرية) رسالته الشهيرة إلى الجماعات الصوفية في أنحاء البلاد الإسلامية كافة، التي أكد فيها «أنه يجب على الصوفي الصادق أن يكون مسلمًا حقًا بالمعنى المصطلح عليه عند أهل السنّة»[92]. ساعدت تلك الرسالة على إعادة الروابط التي كادت تنفصم بين أهل السنّة وجماعة الصوفية[93]، ومن أهم نتائجها، ظهور الفقيه الصوفي الشهير أبي حامد الغزالي، الذي أعلن عن عزمه إلباس الآداب الصوفية لباس الفقه في كتابه **إحياء علوم الدين**، لأن «المتزيّي بزيّ المحبوب محبوب»، ولأنه أراد «أن يكون تصوير الكتاب بصورة الفقه، تلطّفًا في استدراج القلوب» حسب تعبيره[94]. لهذا شرح أحكام النكاح والكثير من آداب الصوفية ذات العلاقة تحت عنوان «آداب النكاح»[95]، كما شرح أحكام البيع والربا وغيرها تحت عنوان «آداب الكسب والمعاش»[96]. وعلى الرغم من أنه عُرف بكونه عطوفًا على النساء ومتساهلًا في بعض الأحكام الخاصة بهن[97]، إلا أن هذا لم يكن إلا نتيجة لمطابقته بين المستويين الباطني والظاهري لمعنى الأنوثة والذكورة، أي انطلاقًا من اعتقاده بدونية الأنثى على المستوى الباطني الروحي انطلاقًا من دونيتها على المستوى الظاهري البدني. استدل الغزالي على أطروحاته الفكرية بأحاديث آحاد معظمها ضعيف السند (بحسب تخريج العراقي لها)، حيث ذهب الغزالي إلى أن النساء ناقصات عقل وناقصات دين، وأن المرأة كائن سيئ الخلق ركيك العقل، لا قيمة له في الحياة سوى إنجاب الأولاد، بل إنها الكائن الشرير الذي يجسد الشيطان فيفتن الرجال

(92) إجناس جولتسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، نقله الى اللغة العربية وعلق عليه محمد يوسف موسى وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق (القاهرة: دار الكتب الحديثة، 1959)، ص 176ـ175.

(93) المصدر نفسه، ص 175ـ176. ربما يكون هذا هو أصل المصطلح الشهير «أهل السنة والجماعة».

(94) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، ج 1، ص 9.

(95) المصدر نفسه، مج 2، ص 21ـ57.

(96) المصدر نفسه، مج 2، ص 58ـ82

(97) المصدر نفسه، مج 2، ص 41ـ42 و50ـ54.

ويضلّهم عن سلوك الطريق وعن دخول الجنة، ما يجعل حجبها على مستويَي اللباس والمكان أمرًا واجبًا[98].

2 ـ دخلت رؤية الغزالي هذه مجال الفقه بعد أن غابت ـ أو ربما غُيّبت ـ عنها آداب الصوفية وتعاليمها، ومن أهم الفقهاء الذين تبنّوا تلك الرؤية ابن تيمية، الذي على الرغم من كونه هاجم بعض طرائق الصوفية في التفكير كقولهم بالاتحاد، إلا أنه تأثر بآدابهم وتعاليمهم وألّف فيها عددًا من كتبه[99]. في سياق شرحه لمعنى الحجاب والجلباب والهدف منهما، ذهب ابن تيمية إلى أن الحجاب يعني «الرداء» الذي تلبسه الحرائر «لئلا تُرى وجوههن وأيديهن»[100]، إلا أن «آية الجلابيب في الأردية عند البروز من المساكن، وآية الحجاب عند المخاطبة في المساكن»[101]. وهذا يعني أن كلمتَي «حجاب» و«جلباب» أصبحتا مترادفتين بالنسبة إليه، وهو ما يمكن عدُّه مغالطة تاريخية على قدر كبير من الأهمية، لأن الحجاب كان يعني لدى أئمة المذاهب «الحاجز» التي تختبئ خلفه أزواج النبي منعا لاختلاطهن بالرجال، بينما كان الجلباب لديهم يعني «الرداء».

وعلى الرغم من أن ارتداء الحرائر للجلابيب كان هدفه، بالنسبة إلى أئمة المذاهب، إظهارهن بوصفهن حرائر منعًا عنهن الأذى الذي كانت تتعرض له الإماء، إلا أن الهدف منه أصبح مع ابن تيمية هو التخفي لدرء الفتنة عن الرجال، أي لئلّا يتعرّف إليهن الرجال خوفًا من الفتنة بهن. للاستدلال على ما ذهب إليه، أوّل الآية الكريمة ﴿**ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ**﴾ (الأحزاب: 59)، وتعني أقرب أن يعرفن فلا يؤذين، على معنى «لئلا يُعرفن ولا يؤذين»[102]، مخالفًا بذلك نص الآية الواضح من جهة، وما ذهب إليه المؤرخون والمفسرون جميعهم من قبله من جهة أخرى. إضافة إلى إعادة تأويله الآيات الكريمة بما لا يتوافق مع معناها الواضح، استدل ابن تيمية على أطروحاته الفكرية بأحاديث آحاد معظمها ضعيف السند كما ذهب إليه الغزالي من قبل[103]، مستبعدًا أن يكون دور العقل في العلوم الدينية ناقضًا أو رافضًا[104].

مع ظهور ابن كثير واعتماده على منهاج الطبري في ربط معاني القرآن بأحاديث الآحاد (وهو منهاج مدرسة التفسير بالأثر)، أُدخلت آداب الصوفية المجال المعرفي لعلم الفقه على نحو نهائي، وأصبحت توصف بكونها «آدابًا شرعية» حالها حال «الأحكام الشرعية». يقول في مطلع تأويله آية الحجاب: «هذه آية الحجاب وفيها أحكام وآداب شرعية..»[105]، ولم يطلعنا على ما ورد فيها على سبيل الأحكام وما ورد فيها على سبيل الآداب. يقول أيضًا في مطلع تأويله آية القرار في البيوت:

---

(98) المصدر نفسه، مج 2، ص 25، 27ـ28 و41ـ43، ومج 3، ص 32 و90ـ94.

(99) تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **التفسير الكبير**، تحقيق عبد الرحمن عميرة، 7 ج (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ج 1، ص 60ـ61.

(100) المصدر نفسه، مج 5، ص 345.

(101) «أردية» هي جمع كلمة «رداء». انظر: المصدر نفسه، مج 6، ص 23.

(102) المصدر نفسه، مج 5، ص 343. من المدهش حقًا أن العبارة على النحو الذي ذكره ابن تيمية مشهورة جدًا بين عامة المسلمين، حيث يعتقد الكثيرون أن حرف النفي (لا) موجود في الآية الكريمة.

(103) انظر على سبيل المثال: ابن تيمية، **التفسير الكبير**، ص 343ـ353.

(104) أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ص 192.

(105) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج 3، ص 830.

«هذه آداب أمر الله تعالى بها نساء النبي ونساء الأمة تبعا لهن في ذلك.. عن النبي (ص) قال: إن المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان وأقرب ما تكون بروحة ربها وهي في قعر بيتها»[106]، أي أن المرأة كلها أصبحت مع ابن كثير عورة كما هي في آداب الصوفية، ما يستدعي عدم خروجها من بيتها وإلا استشرفها الشيطان، أما دليله على ذلك فهو ما حدّث به محمد بن المثنى عن النبي، أي ذاهبًا في ذلك مذهب الطبري والغزالي في اعتمادهما على أحاديث الآحاد لمعرفة معاني القرآن، وتبنيهما لمفهوم «الفتنة/المرأة» بكل أبعاده.

ما يزال الأصوليون في التاريخ الحديث لا يرسمون حدودًا فارقة بين مصطلح «الآداب الشرعية» ومصطلح «الأحكام الشرعية»، وما ذلك إلا لأن أحكام الحجاب كما نعرفها اليوم لم تكن في الأصل إلا بعضًا من آداب الصوفية التي وضعها أئمتها لتحمي رجالهم من فتنة النساء التي لا ريب سيتعرضون لها أثناء سلوكهم الطريق إلى الله تعالى. ولعلّ كتاب محمد رضا **حقوق النساء في الإسلام** خير دليل على ذلك، حيث عرض فيه بعض الأحكام تحت عنوان «آداب المرأة المسلمة وفضائلها»، الفقرة «عموم الأحكام وحكمة ما خُص به النساء»[107]. تبنّى هؤلاء أيضًا القول بدونية المرأة مقارنة بالرجل على المستوى الروحي انطلاقًا من دونيتها على المستوى البدني، كما تبنّوا مفهوم «الفتنة/المرأة» بكل أبعاده، بل ذهب المودودي إلى أن فتنة المرأة على خمسة أنواع[108]، وأنها أدنى من الرجل بشهادة علم الأحياء بحسب تعبيره، وأنها «تكاد تكون مجنونة» أثناء الحيض[109]. من المثير للدهشة أن محمد عبده الذي يعَدّ من أهم الإصلاحيين في التاريخ الحديث، لأنه دعا إلى تعليم المرأة وتقييد طلاقها وجواز منع تعدد الزوجات[110]، إلا أنه أكد في الوقت نفسه أن «الرجل أجمل من المرأة»، وأن الجمال «تابع لتمام الخلقة وكمالها.. ويتبع قوة المزاج وكمال الخلقة قوة العقل وصحة النظر في مبادئ الأمور وغاياتها»[111]. هذا ما ذهب إليه محمد رشيد رضا أيضًا الذي كتب يقول «لا ينازع في تفضيل الله الرجل على المرأة في نظام الفطرة إلا جاهل أو مكابر.. فمنه الحصول والفعل، وعليها القبول والانفعال.. وإنما الحركة والنمو من خاصيته، لا منها»[112]. أما في ما يتعلق بأحكام العورة، فقد أصبح التزام النساء بها يعني «أنهن شريفات، لا إماء ولا متبذلات فلا يتعرض لهن منهم أحد» أي من الرجال، كما ذهب إليه المودودي[113]. وقد كان لاستبدال لفظة «الشريفات» بلفظة «الحرائر»،

---

(106) المصدر نفسه، ج 3، ص 796ـ797.

(107) محمد رضا، **حقوق النساء في الإسلام** (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 1985)، ص 129ـ138.

(108) أبو الأعلى المودودي، **الحجاب** ([د. م.]: دار الفكر، [د. ت.])، ص 235ـ236، 258ـ262 و300 (مسجل في دار الكتب القطرية تحت رقم 24735)،

(109) المصدر نفسه، ص 185 و189.

(110) محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده**، جمعها وحققها وقدّم لها محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ج 1، ص 171ـ177.

(111) المصدر نفسه، ج 5، ص 208ـ209. يذكرنا رأي عبده هذا في المرأة برأي الغزالي فيها.

(112) محمد رشيد رضا، **حقوق النساء في الإسلام** (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 1985)، ص 28ـ29 و34. يذكرنا هذا بشرح ابن عربي لمعنى الأنوثة والذكورة (الحكيم، **المعجم الصوفي**، ص 144)، مع الفارق بينهما كون رضا طابق بين معنى الأنوثة والذكورة على المستوى الباطني للشخص مع حالته البدنية، بينما فصل ابن عربي بينهما.

(113) المودودي، **الحجاب**، ص 300

أو استخدام اللفظتين بوصفهما مترادفتين، أثر عميق في الأدبيات الإسلامية التي تتعرض لأحكام لباس المرأة المسلمة، حيث أصبح ذلك يعني ضمنًا أن المرأة المكشوفة الرأس أو الوجه غير شريفة، بل زانية، وهو ما أكده المودودي بقوله، نقلًا عن النيسابوري، «ستر الرأس والوجوه.. أقرب إلى أن يُعرفن أنهن حرائر، أو أنهن لسن بزانيات، فإن التي سترت وجهها أولى بأن تستر عورتها»[114]. أضاف المودودي تفصيلًا آخر إلى أحكام العورة، وهو ستر المرأة ما دون الوجه والكفين حتى أمام محارمها من الرجال، «سواءٌ كان أباها أو أخاها»[115].

لم يبتعد الأصوليون المعاصرون ممّا ذهب إليه أسلافهم، حيث أكدوا أن حجب المرأة عن الأنظار يهدف إلى «صيانة المجتمع كله من الفتنة»[116]، وأن الشريعة قيّدت حقها في العمل بما «لا يتنافر مع طبيعتها كأنثى»[117]، وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بمشاركتها في العمل السياسي، حيث يستدل هؤلاء على منع ولايتها على الرجال بالحديث «خاب قوم ولّوا أمرهم امرأة»[118]. ذهب هؤلاء أيضًا إلى أن ديّة المرأة على النصف من ديّة الرجل[119]، وأنها خلقت من ضلع أعوج، وأن الله أمر الزوجة بطاعة زوجها حتى كاد يأمرها بالسجود له، مستدلين على ما ذهبوا إليه بعدد من أحاديث الآحاد أيضًا[120]. تبنى هؤلاء كذلك معنى الحجاب كما شرحه ابن تيمية، أي على معنى رداء المرأة الذي يستر «ما أمر الله من مفاتنها»، بل ذهبوا بعيدًا عندما شبّهوا من لا تلتزم به بمن «يعبد الأصنام أو الشمس»[121]، أي شبهوها بمن يشرك بالله. لا غرو أن تُوجَّه الكثير من الانتقادات إلى مدرسة التفسير بالأثر كما تابعنا في الحقبة الأخيرة، حيث إن ما يعيبها أنها «ربطت تفسير الآيات بأحاديث معظمها ضعيف»، حتى إن التفسير بالأثر «بلغ أحيانًا درجة من الإسفاف»، كما ذهب إليه أحد أهم الأزهريين المعاصرين[122].

خلاصة القول: بما أن الاختلاف بين الطريقتين الحنفية والشافعية في ميدان علم أصول الفقه كان مقبولًا ومرحّبًا به من جانب جميع الأطراف حتى أواخر القرن السادس للهجرة، لذلك ما علينا اليوم ـ بعد أن أغلق الأصوليون المتأخرون باب الاجتهاد فيه ـ سوى فتح مجاله المعرفي أمام الحوارات المطوَّلة والمناقشات العميقة المبنية على الحجج العقلية والبراهين المنطقية، الأمر الذي سينتج منه – بالضرورة ـ إعادة صوغ معظم المفاهيم الإسلامية والأحكام المتعلقة بها، وفي

(114) المصدر نفسه، ص 301.

(115) المصدر نفسه، ص 289ـ290.

(116) محمد الشعراوي، **المرأة في القرآن الكريم** (القاهرة: أخبار اليوم، 1990)، ص 87ـ88.

(117) محمد الغزالي ومحمد طنطاوي وأحمد هاشم، **المرأة في الإسلام** (القاهرة: مكتبة أخبار اليوم الإسلامية، 1991)، ص 68.

(118) محمد الغزالي، **السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث** (القاهرة: دار الشروق، 1990)، ص 56ـ57.

(119) المصدر نفسه، ص 25.

(120) الشعراوي، **المرأة في القرآن الكريم**، ص 101، وانظر أيضًا: الغزالي وطنطاوي وهاشم، **المرأة في الإسلام**، ص 101ـ103. من المهم لفت النظر هنا إلى أن محمد الغزالي ـ في القسم المخصص له من الكتاب– لم ينضم إلى القائلين بدونية الأنثى من حيث الطبيعة، بل ذكر الكثير من النساء اللاتي سجل التاريخ بطولاتهن (ص 34).

(121) الشعراوي، المصدر نفسه، ص 87.

(122) الغزالي، **كيف نتعامل مع القرآن؟**، ص 39ـ40 و196.

طليعتها تلك التي تُعنى بتحديد طبيعة الأنوثة مقارنة بالذكورة والأحكام ذات العلاقة. أما الخطوة الأولى على الطريق، فلا بد أن تكون إبطال حجية أحاديث الآحاد، كونها لم تكن موضوعًا من موضوعات السنّة النبوية كما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك، وإبطال حجية الإجماع الذي لا يعتمد على النقل المتواتر على مستوى الاستدلال كما ذهب إليه أئمة المذاهب جميعهم، إضافة إلى مراجعة جميع القواعد التي تتحكم في عملية الاستنباط، وعلى رأسها تلك التي تجيز تخصيص عامّ القرآن وتقييد مطلقه بأحاديث الآحاد.

وبما أن أحكام الحجاب كما نعرفها اليوم تعتمد في معظمها على أحاديث الآحاد كما ظهر لنا بوضوح، لذلك فإنه من الضروري العودة إلى القرآن الكريم لاستكشاف ما يقوله لنا في هذا الخصوص، وهو المصدر الأساسي لأحكام الشريعة التي اتفق الجميع على حجّيته على مر العصور، المعجز «في بيانه ونظمه.. وفي معانيه.. وفي تشريعه وصيانته لحقوق الإنسان»[123] □

(123) القطان، **تاريخ التشريع الإسلامي**، ص 41ـ42.

العرب والمسار الديمقراطي: خيار متاح أم بعيد المنال؟

عبد السلام إبراهيم بغدادي(*)

أستاذ العلوم السياسية، وباحث في الشؤون الأفريقية والدراسات الإثنية، جامعة بغداد.

مقدمة

في مقدمة البيان الشيوعي، الذي وقعه كل من كارل ماركس وزميله فردريك أنجلز عام 1848، أثناء اندلاع الثورات ذات الطابع الطبقي ـ العمالي «اليساري/الاشتراكي» في عموم أوروبا؛ ذكر رائدا الماركسية، عبارة لافتة للنظر، تقول إن هناك شبحًا ينتاب أوروبا، شبحًا يهدد باقتلاع قلاع الرأسمالية. إنه شبح الشيوعية، الذي يهدد مراكز المال والتحكم الرأسمالي في القارة العجوز. بالطبع لم تتحقق هذه التوقعات ـ وفقًا لما ذهبت إليه مقدمة البيان الشيوعي ـ لأن الرأسمالية كما كان يردد الاقتصادي العربي المصري فؤاد مرسي، كانت تجدد نفسها باستمرار أمام عوادي الزمن!

أورد كاتب هذه الدراسة ـ عبارة البيان الشيوعي ـ الآنفة الذكر، على الرغم من اختلاف الزمان والمكان، وتبدُّل الوقائع والأفكار ـ وهو يسترجع أحداث الربيع العربي الأول 2011، الذي اندلع في تونس ـ بعد مقتل بائع الخضار البسيط (البو عزيزي).. وانتقل بعدها إلى مصر وليبيا وسورية واليمن؛ والربيع العربي الثاني 2019، الذي جاء مكملًا لوقائع الربيع الأول؛ منطلقًا هذه المرة من كل من العراق ولبنان والجزائر والسودان. وهو ربيع أفضى إلى تغيّرات في هرم السلطة.

وعلى الرغم من أن هذين الربيعين لم يغيّرا من تركيبة السلطة وبنيتها الأساسية جذريًا، إلا أنهما أحدثا تصدعًا كبيرًا في المفاهيم التقليدية، وخلقا وعيًا سياسيًا في أوساط الجماهير العربية، ولا سيما بين فئات الشباب والنساء، وهو وعي عبَّر عن نفسه، من طريق مجال عام جديد (New Public Sphere)، هو مجال التواصل الاجتماعي (Social Media) من طريق المنافذ الإعلامية المعرفية المتمثلة بأجهزة الموبايل واللابتوب، فضلًا عن القنوات الفضائية التي باتت ملزمة بنقل الأخبار والأحداث أولًا بأول حفاظًا على شيء من صدقيتها ومهنيتها.

وباتت مفردات (الديمقرطية وحقوق الإنسان والانتخابات والحوكمة والشفافية ومحاربة الفساد والتطرف...) هي المفردات المسيطرة على هذا الحراك. وهي مسميات ترتبط بإشكالية السلطة السياسية ومدى توافقها مع معايير الحكم الديمقراطي الرشيد.

(*) البريد الإلكتروني: dr.salam54@yahoo.com

هكذا أصبح الجدل أو الحوار العربي يدور جله، إن لم يكن كله، حول موضوع واحد هو الديمقراطية والحكم الرشيد. من هنا جاء هذا البحث الذي يناقش موضوعًا يبدو قديمًا، وهو علاقة العرب بالديمقراطية والثقافة الديمقراطية؛ لكنه (أي البحث) يزعم أنه جاء بإطار جديد، يتضمن أسئلة صادمة منها: هل أن العرب المعاصرين يصلحون للديمقراطية، بأشكالها النيابية والتواصلية والتشاركية؟ وإذا ما سلك العرب المسار الديمقراطي فهل سوف يفلحون في مسلكهم هذا؟ أم أنهم سينتكسون، مثلما انتكسوا في مواضع أخرى كثيرة، لأسباب تتعلق بالكوابح والعوائق البنيوية الكثيرة ـ وهي عوائق أشارت اليها الدراسة في فقرات كثيرة ـ وإذا لم ينجح العرب في عبور أبواب هذا الدرب العالمي الشائك ـ على الرغم من ضراوة اندفاع الشباب نحوه ـ فهل من بديل واقعي أمامهم يوازن بين الفسحة الديمقراطية المرتجاة وبين الدائرة التقليدية التي تقبع في محتبسها منذ ظهور الدولة العربية الحديثة وحتى اليوم؟

بمعنى هل من خيار ثالث – لا هو بالديمقراطي ولا هو بالشمولي أو الفردي ـ إلى حين تنضج الظروف وتتهيأ الأجواء لمرحلة التحول الديمقراطي في إطار حاضنة شعبية/ وطنية /مدنية؟

هذا ما حاول البحث أن يجيب عنه بلغة واقعية تأخذ في الحسبان الواقع العربي المتخلف، البارك في آخر الركب العالمي من جهة، وطموح الشباب العربي باللحاق بهذا الركب من جهة ثانية، حتى تكتمل شروط التحول، شأننا شأن دول ناشئة سبقتنا إلى ذلك، منها كوريا الجنوبية، سنغافورة؛ ماليزيا؛ جنوب أفريقيا؛ رواندا؛ مورشيوس وغيرها.

وفقًا لهذه المعطيات، انطلق البحث من فرضية بسيطة مفادها أن الواقع العربي الحالي لا يسمح، بأي صورة من صور التحول الديمقراطي، لأسباب بنيوية تتعلق بمخرجات الثقافة والسياسة والسوسيولوجيا. لذا اعتمد البحث المنهج السوسيولوجي المقارن، لإثبات هذه الفرضية. ومع ذلك فإنه لم يتبنَّ، ولا ينبغي له أن يتبنى، خيار القنوط واليأس، بل ظل الاستبشار يراوده، وهو استبشار مبني على توقعات، وليس على أوهام أو أمنيات، واضعًا نصب عينيه، أن الطريق إلى الديمقراطية شاق ووعر، لأنه يتطلب جهدًا وعملًا دؤوبًا مثلما فعلت أوروبا التي لم تصل إلى الديمقراطية إلا بعد نضالات عسيرة ومركبة تضمنت حراكًا سياسيًا وثقافيًا وطبقيًا – استمر لقرون ـ دفعت ثمنه أجيال بعد أجيال.

أولًا: عن أي ديمقراطية نتحدث وعن أي نموذج نبحث؟

لا ريب أن الخيار الديمقراطي، هو الخيار المفضَّل لدى كثير من المفكرين والفلاسفة والباحثين ورهط من السياسيين والحزبيين، لأنه يقترن اليوم بعالم الدول المتقدمة التي تتمتع بالاقتصادات القوية والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي، وسلاسة انتقال السلطة من حزب إلى آخر، احتكامًا إلى صناديق الاقتراع والاختيار الشعبي. كما أن كثيرًا من دول العالم الثالث (ما يزيد على 70 دولة)[1]، بدأت منذ التسعينيات بالتحول الديمقراطي أملًا في الوصول إلى نظم ديمقراطية توفر الاستقرار السياسي والرضا الاجتماعي والنمو الاقتصادي والبيئة الثقافية المتفاعلة مع التطور المدني والحضاري.

(1) بتصرف عن: غانم النجار، «الفارق بين الناشط الحقوقي والناشط السياسي في دول الخليج،» **الشرق الأوسط**، 2013/12/16، ص 10.

من هنا جاءت انتفاضات الربيع العربي الأول 2011 في مصر، وسورية، وليبيا وتونس، وتظاهرات الربيع العربي الثاني 2019 في الجزائر، والسودان، والعراق ولبنان؛ ليلحق العرب بالركب الديمقراطي العالمي على أمل أن تحقق بلدانهم شيئًا من الديمقراطية والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي والارتقاء الثقافي. مع أن الكثير من الساسة والمثقفين والشباب يدركون أن النموذج الديمقراطي المرتجى والمتخيل المثالي، لم يشهد أي تطبيق فعلي في أي دولة (في العالم مهما تغنت بالديمقراطية)[2]. بدلالة تعديل الدستور الأمريكي إلى أكثر من 25 مرة، وتعرض النظام الجمهوري الديمقراطي الذي جاءت به الثورة الفرنسية 1789 إلى خمسة تغييرات دراماتيكية؛ وهكذا الحال مع النظام البريطاني، وهو أقدم نظام «ديمقراطي» معاصر في العالم، الذي لم يتوصل حتى اليوم إلى دستور مكتوب ومتكامل متفق عليه.

هناك شبه اتفاق على أن الخيار الديمقراطي – على الرغم مما يشوبه من تعقيدات ـ هو الأفضل لإدارة الدول، من جانب، وامتصاص التوترات المتعلقة بالكبت السياسي والحرمان الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي من جانب آخر.

من هنا قال ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، خلال الحرب العالمية الثانية، وهو من أكثر سياسييها شهرة في القرن العشرين، إن الديمقراطية «ليست هي الأفضل، ولكنها أقل الأنظمة السياسية سوءًا»[3].

هذا يعني أن النظم الديمقراطية هي أفضل النظم، وإن لم تكن مكتملة أو مثالية، وتحتاج إلى وقت وجهد وكفاءة، كيما تنجح وتنضج، لكن هذا لا يمنع من القول، وفقًا لأحد الكتَّاب المصريين ـ في ضوء تظاهرات واحتجاجات الربيع العربي 2011 ـ أنه مهما يكن الأمر، فإنه «لا يعني هذا السماح بالعودة إلى الديكتاتورية العسكرية والديكتاتورية الدينية. لقد عبر المصريون في العام 2011 حاجز الخوف ولن يقبلوا بالعودة إلى الوراء»[4].

إذًا هناك شبه اتفاق على أن الخيار الديمقراطي – على الرغم مما يشوبه من تعقيدات ـ هو الأفضل لإدارة الدول، من جانب، وامتصاص التوترات المتعلقة بالكبت السياسي والحرمان الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي من جانب آخر. فالديمقراطية ـ في نظر مؤيديها ـ هي المواجهة بين مجتمع مفتوح يتيح عبر مؤسسات الديمقراطية إمكان المناقشة النقدية والحوار العقلاني الحر والشراكة الوطنية الفاعلة (الشراكة في صنع القرار ورسم السياسات العامة)، ومجتمع مغلق يمكن اختزاله في عبارة صغيرة «العنف مقابل العقل»[5]، إذ إن للديمقراطية، وفقًا لما تقدم، جانبين

(2) انظر مداخلة فارس أبي صعب، في ورقة: محمد نور الدين أفاية، «حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث ملاحظات وتساؤلات،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 415 (أيلول/سبتمبر 2013)، ص 127.

(3) خالد العبيوي، «الديمقراطية بين الوهم والعقلانية في الفكر السياسي لكارل بوبر،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 38 (ربيع 2013)، ص 88.

(4) نقلًا عن: «علاء الأسواني: المصريون تخلصوا من عقدة الخوف،» ترجمة جودت جالي، **الصباح**، 2014/5/10، ص 11.

(5) العبيوي، المصدر نفسه، ص 75ـ76.

مضيئين هما الحرية والمساواة. ذلك أن جوهر النظام الديمقراطي، كما يقول المفكر الفرنسي المعروف ريمون آرون، يقوم على احترام كل الآراء السياسية، بما فيها الآراء المعارضة[6]. وإذا كانت الديمقراطية – برأي مناصريها – لا تنجح دائمًا في حل الصراعات الإثنية (العرقية/الثقافية)، فلم يثبت أبدًا أن الدكتاتورية قادرة على ذلك بصوة أفضل[7]. ويتساءل أصحاب هذا الرأي – وهم محقون – «هل أثبت النظام اليوغسلافي ذو الحزب الواحد أنه أكثر قدرة على الحفاظ على السلم الأهلي من التعددية الحزبية» [8].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل نحن العرب مهيأون لممارسة الديمقراطية في الوقت الراهن؟ بدءًا نقول إنه لا خلاف/عربيًا/على الخيار الديمقراطي بأشكاله الجديدة التشاركية (السلطة السياسية، المجتمع المدني والقطاع الخاص)، والتواصلية المرتبطة بالمجال العام؛ لكن الخلاف هو على التوقيت والبيئة العربية؟ وهنا يبدر سؤال، كيف ولماذا؟

بمعنى ـ وفقًا لما يطرحه كاتب عربي – «هل العالم العربي مهيأ للديمقراطية؟ سؤال شديد الصعوبة، وبالغ الخطورة عند محاولة التصدي للإجابة عنه إجابة صادقة وموضوعية بعيدة من الهتاف والشعبوية والكلام الذي سعى إلى دغدغة مشاعر الجماهير الملتهبة. بالتأكيد، أستطيع أن أقول: إن الشعب العربي بحاجة ماسة إلى التمتع بمباهج الديمقراطية، ولكن أستطيع أيضًا أن أؤكد أن الشعب العربي لم يدفع حتى الآن الفاتورة الباهظة التي دفعتها حضارات سبقتنا في الحصول على الحكم الديمقراطي القائم على الدولة القانونية التي تؤمن بتداول السلطة سلميًا عبر الصندوق الانتخابي الحر. الحكم الديمقراطي هو ذلك الحكم الذي يأتي عبر تراكم من الخبرات والثقافات والتشريعات التي ناضل من أجلها الشعب والنخبة بطريق سلمي. في حالة الديمقراطيات العربية، نحن نريد الحصول على كعكة الديمقراطية والتهامها دون التحضير لمقاديرها الصعبة، ودون إتقان طهوها، ودون الصبر على إنضاجها! نحن نريد أن نحصل على الجائزة دون أن ندفع الثمن الباهظ لها! نحن الآن في كثير من دول الربيع العربي ندفع ثمنًا باهظًا، ولكن للأسف، ليس من أجل الحصول على الديمقراطية ولكن بسبب الفشل الذريع في اختيار الصحيح للوصول إليها» [9].

أي أننا نرغب في الديمقراطية من دون أن ندفع ثمنها؟ بمعنى آخر من دون أن نهيئ مستلزماتها (الوقت/التدرج الزمني/الجهد/الكفاءة)؛ والأهم من ذلك كله ثقافة مدنية تقبل بالتغيير والخروج من جمود بعض التقاليد البالية التي تحبس أي خروج من المألوف المتآكل الذي تحدث عنه رواد النهضة العربية في القرن التاسع عشر، الذي جعل شكيب أرسلان[10] يطرح السؤال الأشهر في تاريخنا العربي المعاصر «لماذا تقدم الآخرون وتأخرنا»؟!

---

(6) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 89.

(7) أمين معلوف، «ترويض الفهد،» **الفكر التقدمي** (بيروت)، العدد 18 (تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ص 107.

(8) المصدر نفسه، ص 107.

(9) عماد الدين أديب، «هل يستحق العرب جائزة الديمقراطية؟،» **الشرق الأوسط**، 2013/4/16، ص 16.

(10) شكيب أرسلان (1869ـ1946)، كاتب ومفكر عربي لبناني، من رموز النهضة العربية، دافع عن العربية والإسلام والتقدم العلمي للعرب، كان يجيد عدة لغات (الألمانية/الفرنسية/التركية)، لقب بأمير البيان، نشر كتبًا متعددة، أشهرها **لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم**؟ ورأى أن من أهم أسباب تأخر المسلمين هو ابتعادهم عن الإسلام، وسبب تقدم الآخرين يرجع إلى غيرتهم الشديدة على ما يؤمنون به، وتمسكهم بهويتهم التي لا يرضون عنها بديلًا.

في ضوء ذلك، فإذا كان لا بد من الرهان على الخيار الديمقراطي في الوطن العربي، الذي يبدو حتى الآن حلمًا أو وهمًا أو خيالًا طوباويًا وصولًا إلى المدينة الفاضلة (Utopia)[11]، التي تحدث عنها أفلاطون (ت. 347 ق.م) والفارابي (ت. 950 م) وتوماس مور (ت. 1535 م)[12]؛ فإن هذا الخيار ـ كما أسلفنا ـ يحتاج أولًا وقبل أي شيء آخر، إلى إنجاز مجموعة من المشاريع التي تمهد لقيام الدولة المعاصرة، منها: إكمال ملف الاندماج الوطني أو الوحدة الوطنية، الذي يفضي في النهاية إلى تحديد ملامح الهوية الوطنية المتفق عليها بين الفرقاء الوطنيين، والولاء لعلم واحد (راية/بيرق)، وشعار وطني واحد (Slogan) من جانب جميع الفرقاء السياسيين وعموم المواطنين، إذ إن المفترض بالدولة أنها أمة سياسية وطنية تحتوي التعددية المجتمعية على تنوعها العرقي والطائفي [الإثني] على أساس من مبدأ المواطَنة الذي يعني «وحدة انتماء عضوي بين الفرد والدولة»، بغضّ النظر عن دينه وطائفته وقوميته وإثنيته. فالدولة هنا جمهور المواطنين وأمة أفراد الدولة، ومجموع رعاياها، توحدهم (على تنوعهم) هوية سياسية موحدة، هي هوية الدولة (السياسية الوطنية) لا غير؛ وحينما نقول لا غير، فإننا نعني بذلك أن الشرعي في عرف الدولة فقط، وفقط، إنما هويتها السياسية، فليس للدولة هوية دينية أو طائفية أو عرقية، وأدنى ركون من الدولة لهوية فرعية مجتمعية يجعلها دولة تمييز وإقصاء وليست دولة وطنية جامعة لأمة الدولة[13]. ذلك أن الدولة العرقية أو الطائفية هنا، هي دولة الجزء لا الكل، هي دولة طائفية أو عرقية على حساب الطوائف أو الأعراق أو الجماعات الأخرى. وبعد، «هي تفرض التجانس السياسي من خلال إلغاء التعددية؛ وهو محال، فالولاء والتجانس المطلوب للدولة إنما هو سياسي هنا، فالدولة «كفكرة ومعايير ومصالح» لا تعنى بالصهر المجتمعي، بل بالصهر السياسي. وليس للدولة حق إقصاء التعددية المجتمعية الفكرية أو الطائفية أو العرقية أو السياسية... وسواها، بل لها الحيز المشترك الذي تخلقه بين مواطنيها، والمشترك هنا تؤسسه الإرادة العامة والمصالح المشتركة لمجموع المواطنين، ولا يتأسس على وفق طائفة أو قومية أو إثنية محددة. الذي يولد الهوية الوطنية، إنما هو الانتماء القانوني والسياسي للدولة، وهو الذي يخلق جمهور الدولة وأمتها، فجميع دول العالم غير صافية العرق أو الديانة أو الطائفة، فالدولة الصافية (Pure State) أكذوبة تاريخية. وهنا ليس للدولة إلا الاعتراف بالتنوع وإعطاء التعددية حقها ومجالها الطبيعي لدى اشتغالها في حقل المجتمع «كأمة إنسانية» وليس الدولة «كأمة سياسية»، فللمجتمع حق ممارسة ذاته على أساس من تنوعه العرقي وتعدديته الطائفية بما يحقق هوياته الفرعية الطبيعية، لكن تبقى هذه الممارسة

---

(11) يوتوبيا أو يوطوبيا، من لفظ يوناني، معناها «لا مكان»، وكان توماس مور (1516 م) أشهر من استخدم التعبير، صور فيه دولة مثالية يتحقق فيها الخير والسعادة للناس وتمحى الشرور، ثم أصبحت الكلمة تصف كل عمل أدبي أو فلسفي بخصوص المدينة الفاضلة. وفي الاستعمال المعاصر، تعني كلمة اليوطوبي كل من ينادي بإصلاحات اجتماعية وسياسية مثالية، إلى حد يتعذر معها تطبيقها لأنها تقوم على الخيال أو الوهم والحماسة، بعيدًا من الواقع والعملي. انظر في ذلك: منير البعلبكي ورمزي منير البعلبكي، **المورد الحديث: قاموس انكليزي-عربي** (بيروت: دار العلم للملايين، 2009)، ص 1297. انظر أيضًا: <http://arz.wikipedia.org>

(12) البعلبكي والبعلبكي، المصدر نفسه، ملحق «معجم أعلام Biographical Names» ص 31، 62 و69.

(13) عبد السلام إبراهيم بغدادي، «الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات الإثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة،» **دراسات البيان** (مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد)، العدد 1 (حزيران/يونيو 2017)، ص 119.

ضمن إطارها المجتمعي وليس السياسي»[14]. وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا في ضوء إنجاز مشروع المصالحة والعدالة الانتقالية والوئام والسلام على مستوى الدولة، والمضي قدمًا في ملف التنمية بكل أبعادها ومستوياتها الاستراتيجية[15].

والتنمية، كما هو معروف بحاجة ماسة إلى الأمن والسلام، إذ لا تنمية من دون أمن مثلما أن لا أمن من دون تنمية ـ وفق ما ذهب إليه روبرت مكنمارا، رئيس البنك الدولي الأسبق[16] ـ منذ أكثر من نصف قرن، ووفق ما أثبتته وقائع الحياة اليومية في مختلف دول العالم. إذًا من ينشد النظام الديمقراطي والدولة المدنية العادلة، ليس أمامه سوى أن يسلك طرقًا متوازية متمثلة بالتنمية وبناء السلام، وإنجاز مشروع الهوية الوطنية المتكاملة للدولة، التي تفصح عن نفسها في خطاب سياسي موحد، مهما تعددت القوى والتيارات السياسية المحلية[17].

إن الديمقراطية والسياسة الاثنية (العرقية/الثقافية)، أو فلسفة المكونات، ضدان لا يلتقيان، مثلما أن ما يسمى «الديمقراطية التوافقية» ليست من الديمقراطية في شيء، لأنها تكرس الانقسام والتجزئة بين أبناء الوطن الواحد.

وهذا يعني أن الديمقراطية والسياسة الاثنية (العرقية/الثقافية)، أو فلسفة المكونات (Components)، ضدان لا يلتقيان، مثلما أن ما يسمى «الديمقراطية التوافقية» ليست من الديمقراطية في شيء، لأنها تكرس الانقسام والتجزئة بين أبناء الوطن الواحد تحت رايات عرقية أو طائفية أو مناطقية. وهنا يقول الكاتب المعروف فريد زكريا: أجري مسح للديمقراطيات الأفريقية، والديمقراطيات الآسيوية في الستينيات، واستنتج عالمان أن الديمقراطية «بكل بساطة، ليست فعالة في بيئة تطبعها الفوارق العرقية الحادة».

ومؤخرًا أكدت دراسة عن أفريقيا وآسيا الوسطى على وجه الخصوص هذا التشاؤم. استنتج خبير في النزاع العرقي، دونالد هوروبيتز «تجاه هذه الحصيلة الشديدة الكآبة... من حالات الفشل القاسية للديمقراطية في المجتمعات المنقسمة... يميل المرء إلى الاستسلام. ما الهدف من إجراء الانتخابات إذا كان كل الهم في النهاية استبدال نظام يهيمن عليه بيمبا بنظام نيانا في زامبيا، والاثنان محدودان على حد سواء، أو نظام جنوبي بآخر شمالي في بنين، لا يشمل أحدهما النصف الآخر من الدولة؟»[18].

---

(14) انظر الحوار الذي أجراه الصحافي توفيق التميمي مع المفكر حسين درويش العادلي (2ـ3) تحت عنوان: «ثورات الربيع العربي فجرها الشباب المدني الحالم بالحرية/استخدام المقدس للوصول إلى السلطة احتيال على الديموقراطية،» **الصباح**، 2014/3/11، (ملحق ديموقراطية ومجتمع مدني)، ص 13.

(15) عبد السلام إبراهيم بغدادي، **المصالحة الوطنية وبناء السلام في العراق الفرص والتحديات** (بغداد: بيت الحكمة، 2020) ص 76ـ79.

(16) روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص 125.

(17) بغدادي، **المصالحة الوطنية وبناء السلام في العراق الفرص والتحديات**، ص 78ـ79.

(18) فريد زكريا، **مستقبل الحرية: الديمقراطية الضيقة الآفاق في الداخل والخارج**، ترجمة فادي أديب فحص (بيروت: الشركة العالمية للكتاب 2006) ص 128.

تحتاج الديمقراطية، بعد كل ذلك، إلى ثقافة تشاركية مستنيرة منفتحة على الجميع، لأن السياسة من دون ثقافة لا يمكن أن تستجيب لما هو عقلاني.

«وما تشهده البلدان العربية، من حراك ونقاش مؤشر على أن السياسة وحدها، ليست كافية لفهم تشابك مختلف الانتظارات والمطالب وتضاربها. فكيف إذًا، يمكن الانخراط، وبالسرعة المطلوبة في الديمقراطية من دون ثقافة ومؤهلات ديمقراطية؟ من المؤكد أن الحديث عن «انعدام الكفاءة» الديمقراطية لا يعني نقصًا في المهارات الحزبية أو القدرات التنظيمية لدى بعض الأعضاء، وهذه مواصفات قد تكون متوافرة، لكن الأمر يتعلق، إضافة إلى هذه الشروط، بالاقتدار الذي تستوجبه المسؤولية السياسية من تفكير وتخطيط وتأطير، ومحادثة وتواصل وتفاوض واستشراف» [19].

إن الديمقراطية ليست أُمنيةً أو حلمًا، كما أنها لا يمكن أن تكون بضاعة نستوردها من هذا الطرف أو ذاك، أو أنها يمكن أن تفرض بقوة الاحتلال أو من طريق الانقلاب العسكري. إنها ثمرة ثقافة وطنية متواصلة وعمل شاق يستغرق وقتًا كيما ينضج ويرى النور.

للأسف نحن العرب حتى الآن «ليست لدينا ثقافة الديمقراطية، ومؤسساتنا ما زالت عتيقة فاسدة هرمة تعمل الهيكل الإداري نفسه والقيم والثقافات القديمة البالية نفسها التي لا ترتبط بأي شيء ديمقراطي. لقد نالت أوروبا حريتها وثقافتها الديمقراطية وتعلمت فكر الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر تفاعلات طويلة. خاضت أوروبا حربًا ضروسًا ضد الدكتاتوريات وأطلقت ثورات ناجحة وأخرى فاشلة، وقامت بمواجهة عصور الظلام لاستبداد الكنيسة ومحاولة سيطرة رجال الدين على الحكم، وأبدعت في ثقافات يقودها علماء مستنيرون يدفعون بفكر التنوير في السياسة والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والفنون. دفعت أوروبا فاتورة السعي إلى إرساء قيم الديمقراطية منذ 500 عام حتى الآن. أما وطننا العربي فهو يتحدث عن الحرية بينما يمارس الاستبداد، ويتغنى بدولة القانون بينما يستبيح العدالة، ويرفع شعارات مواجهة الفساد وهو يرعى زواج المال بالسلطة. نعم، نحن بحاجة إلى الديمقراطية، ولكن هل نحن بالفعل نستحقها، وهل نحن مؤهلون لها؟» [20].

هنا نقول إن الديمقراطية ليست أُمنيةً أو حلمًا، كما أنها لا يمكن أن تكون بضاعة نستوردها من هذا الطرف أو ذاك، أو أنها يمكن أن تفرض بقوة الاحتلال أو من طريق الانقلاب العسكري. إنها ثمرة ثقافة وطنية متواصلة وعمل شاق يستغرق وقتًا كيما ينضج ويرى النور.

والديمقراطية في أيامنا «لا توجد أو تستمر أو تبقى من دون ثمن وجهاد، فهي تأتي وتترسخ بالسلم لا بالعنف، بالعرق لا بالدم، تأتي عندما نرى تغيير الحكومات والأنظمة بالطريقة السلمية لا بالتهديد والوعيد والإكراه؛ تأتي عندما نعرف أن مستقبلنا مرهون بجعل شبابنا عنصرًا حيويًا ومحركًا لإدارة التغيير نحو الرفاه والاستقرار والعدالة الاجتماعية» [21].

(19) أفاية، «حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث ملاحظات وتساؤلات،» ص 116.

(20) أديب، «هل يستحق العرب جائزة الديمقراطية؟،» ص 16.

(21) لقمان عبد الرحيم الفيلي، «مسار العراق.. ديمقراطية أم غيرها؟،» **الصباح**، 2019/12/3 ص 13.

والديمقراطية تعني بناء وطن حر يحتضن جميع مواطنيه من دون تمييز، إنها تعني أيضًا «التحرر من قيود المحاصصة والطبقية والفساد الإداري والسياسي». إنها تعني حكم الشعب من طريق الشعب من أجل الشعب – كما ذهب إلى ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق السادس عشر أبراهام لنكولن (1861ـ 1865) الذي حاول أن يصلح وضع «العبيد الأرقاء» في المجتمع الأمريكي[22]، وإعادة الولايات التي انفصلت عن الاتحاد بقوة السلاح، والقضاء على الحرب الأهلية التي انتهت باغتياله[23].

والديمقراطية لا يمكن أن تتزعزع أو تستمر إلا عندما تدرك الأنظمة السياسية أن بقاءها مرهون بقدرتها على تحقيق رغبات ومتطلبات الشعب وطموحات الشباب الذي يتظاهر في أكثر من ساحة عربية، وأن انتخابها ليس صكًا (شيكًا) على بياض، بل إنه عقد اجتماعي مع مواطنيها قد يفسخ إذا ما أخلّت ببنوده[24].

والديمقراطية المعاصرة كما يقول فريد زكريا، ينبغي أن تكون تحررية؛ بمعنى أن تكون متساوقة مع الحرية، أي ديمقراطية تتسع للجميع، لا أن تكون ضيقة الآفاق[25]. ديمقراطية تواصلية مرتبطة بإنماء المجال العام (Public Sphere) وفقًا لما أشار إليه عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس، لأن المجال العام، عنده يفضي إلى قيام دولة القانون الديمقراطية التي لا تتمتع بالشرعية (Legislation) وحسب، بل بالمشروعية أيضًا؛ والأخيرة «المشروعية» (Legitimacy) لا تتحقق إلا من طريق مشاركة الاشخاص الخواص الفاعلين في الشأن العام، والذين يمتلكون في نظره سلطة لا تقل شأنًا عن السلطة السياسية القائمة. ذلك أن هدف هابرماس الأساس ارتبط أولًا وأخيرًا بإنجاز مشروع ديمقراطي حقيقي لا يقوم على شكلية الانتخابات في إطار نظام ليبرالي فحسب أو تبني نموذج (Paradigm) اجتماعي يقوم على دولة الرعاية الاجتماعية فقط، وإنما نموذج يقوم على ديمقراطية تواصلية، تفاعلية مرتكزة على دعائم مشروعية نابعة من «الفضاء العام» الذي يلتزم بتجسيد «المواطنة الدستورية» على أرض الواقع، وهي مواطنة تقوم على مبدأ المساواة بين جميع المنضوين تحت فضاء الدولة الوطنية المدنية التي لا تفرق بين مواطن وآخر مهما اختلفت هوية هؤلاء المواطنين الفرعية، فالجميع ينبغي أن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات[26].

ثانيًا: الطريق إلى الديمقراطية: كوابح آنية وفرص مرتقبة

على الرغم مما تقدم من تأكيد أهمية الديمقراطية ومزاياها في إدارة الدولة وتحقيق رغبات الشعب على نحوٍ سلمي ومنطقي، إلا أن علينا أن نعترف – كما ذكرنا سابقًا ـ أن البيئة العربية، وبعد مرور أكثرٍ من مئة وخمسين عامًا على النهضة العربية المعاصرة التي بدأت ملامحها في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، من طريق إسهامات وكتابات مجموعة من الرواد، من بينهم

(22) انظر: almasryalyoum.com **المصري اليوم**، <http://almasryalyoum.com> تمت المتابعة 30 أيلول/سبتمبر 2020 نقلًا عن: صحيفة **إثيوبيان أوبزرفر**، وكذلك: <http://ar.wikipedia.org>

(23) المصدر نفسه.

(24) الفيلي، المصدر نفسه، ص 13.

(25) زكريا، **مستقبل الحرية: الديمقراطية الضيقة الآفاق في الداخل والخارج**، ص 27.

(26) عبد السلام إبراهيم بغدادي وعبد العزيز عليوي العيساوي، **المجال العام إطار نظري مع إشارة إلى التجربة العراقية** (بغداد: المكتبة القانونية، 2019)، ص 9ـ10.

إبراهيم اليازجي، بطرس البستاني، شكيب أرسلان، عبد الرحمن الكواكبي، رفاعة الطهطاوي، جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، زكي مبارك وغيرهم... لم تتهيأ بعد للمناخ الديمقراطي. وهذا الأمر ليس له علاقة بالعوامل الوراثية «الجينات» (Genes) أو «الخريطة الجينية» (الوراثية) (Genetic Map) أو طبيعة المجتمع العربي أو نفسيته أبدًا، إنما هناك عوائق موضوعية كثيرة، نذكر منها:

1 ـ الكابح الثقافي وغياب المناخ التواصلي السليم، وغلبة الأيديولوجيات والصورة السمعية/البصرية

سبق للمفكر العربي المعروف محمد عابد الجابري، أن لاحظ، أنه «فضلًا عن شقاء الوعي العربي، فإن المناخ الثقافي الراهن مناخ مريض ومرتبك: مريض بما لا يزال يشده إلى القوالب الجاهزة غير المبيَّأة، وهي كثيرة؛ ومرتبك بسبب ما يحاصره من إفرازات اللحظة العربية الراهنة المتموجة المضببة، ولا سيما أننا نعيش زمن «الاختراق الثقافي»، الذي يستهدف «الأداة» التي يتم بها تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل»، أي يستهدف العقل والنفس، ووسيلته في التعامل مع العالم هي الإدراك. وهكذا كانت وسيلة تكوين الوعي هي الأيديولوجيا، أما وسيلة السيطرة على الإدراك فهي «الصورة السمعية ـ البصرية» الأمر الذي أدى إلى حالة من تسطيح الوعي، أي جعله ـ كما يقول الجابري ـ يرتبط «بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري، مثير للإدراك، مستفز للانفعال، حاجب للعقل»[27].

وللأسف فإن جموعًا كثيرة من أفراد الشعب أو المجتمع غارقة في الأمية بأشكالها المختلفة «الأبجدية والمعرفية»؛ لذا فإن البعض لا يعد الشعب قوة سياسية بسبب الجهل. وهذه المسألة ليست جديدة؛ إذ على الرغم من أن طبيعة الفكر الديمقراطي قائمة أساسًا على تزكية مسبقة لإرادة الأكثرية، حيث يبرر المؤمنون بالديمقراطية «هذه التزكية أنها الوسيلة الأقل ظلمًا وربما الأكثر عدالة في التمثيل ووضع البرامج. ولكن الركون للأكثرية هو واحد من مبادئ هذا الفكر الديمقراطي التي واجهت اعتراضات فلسفية، منذ حقبة المهد اليوناني الأول للديمقراطية؛ فانصبت اعتراضات مثقفي أثينا على مشكلات متوقعة في إدارة السياسة والشؤون العامة، حين يجري الإذعان للعمل بمبدأ وإرادة الأكثرية. كانت تلك الاعتراضات «الأرستقراطية» تريد الترفع على مؤهلات «العوام»؛ لكن هل أي اعتراض محكوم بنزعة ارستقراطية يستحق الطعن والتشكيك بدافعه الأخلاقي والطبقي؟

في الفكر السياسي المعاصر نصادف أيضًا مثل هذه الاعتراضات.. ينتقد أوليفيه مونغن ما يسميه «ديمقراطية الرأي»، ويعني بها الضغوط التي يمارسها «الجهل الاجتماعي» حين يستفتى هذا «الجهل» أو يستطلع رأيه. وهو ما يدينه خبير اقتصادي فرنسي، مثل آلن كوتا، حين ينتقد السياسات التي تتبع «رأي جمهور عام يرفض التغيير»، فيرى أن هذا الرأي العام وتلك السياسات ينتهيان إلى الجمود[28].

مع الإقرار، بصحة هذا الكلام أو بعضه، إلا أن علينا أن نعترف بأنه لا يمكن تجاهل قوة الشعب أو تأثيره في أي مكان في العالم، ولا سيما بعد اجتياح وسائل التواصل الاجتماعي التي غيرت شكل العالم وصورته. فالجموع البشرية – مهما كان مستوى تحصيلها الدراسي ودرجة تعليمها ـ تبقى

(27) نقلًا عن: أفاية، «حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث ملاحظات وتساؤلات،» ص 116.

(28) عبد الزهرة زكي، «من يراقب النخب، من يراقب الشعب،» **الصباح**، 2013/11/25، ص 12.

حاضرة في صنع الإدارة والقرارات بأكثر من طريقة، وما حق التصويت والترشيح ثم التعبير عن الرأي والتظاهر واستخدام الميديا إلا مظاهر لطرائق كثيرة تعبر عن ذلك الحضور[29].

ينضاف إلى ما سبق من عوائق ثقافية أمام طريق تحقق الحلم الديمقراطي – عربيًا ـ عائق آخر يتمثل بتحريف الثقافة أو اهمالها تحت حجج واهية من قبل كثير من الأحزاب والقوى السياسية. ففي العراق على سبيل المثال «دأبت القوى والأحزاب الحاكمة سابقًا وراهنًا ـ على توظيف جميع فروع الثقافة لأيديولوجيتها ـ فهي تطوعها لمصالحها الحزبية من دون اعتبار لمصلحة الوطن، حتى اكتمل تسطيح النتاج الثقافي. ووصل حضيض الإسفاف في ترويجه لأيديولوجيا الفئة الحاكمة، وهذه السلطة التي ترى العالم بلون واحد لخدمة مشاريعها السلطوية تغض النظر عن تجاوزات أعضاء الجماعات المسلحة في تصديهم للحريات العامة والمؤسسات الثقافية وتتيح لهم مصادرة الحريات الشخصية المكفولة بالدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما تسمح لهؤلاء الذين يمثلون أذرعها الخفية، أن يمنعوا الأنشطة الثقافية والفنية بذرائع تنتهك الدستور والمواثيق الدولية، إضافة إلى عدم اعتراف السلطة عمليًا بالتعددية الثقافية وتجاهل حقيقة أن ازدهار البلد الثقافي هو الداعم للتجربة الديمقراطية والضامن للتنمية البشرية ومحاربة الإرهاب والقضاء على البؤر الظلامية. ولو تفحصنا برامج الأحزاب والكتل المتحاصصة في السلطة فإننا لا نعثر على مشاريع للتنمية الثقافية أو اعتماد اقتصاد قائم على المعرفة، بل سيقول لك أحدهم وما شأننا باقتصاد المعرفة ونحن في مرحلة مواجهة الإرهاب؟ إن الأولوية لحماية الأمن الوطني ومحاربة العدو الخفي والظاهر وحتى المفتعل لتحتفظ الأحزاب والفئات الحاكمة بهيمنتها وسطوتها على عقول الناس وحياتهم ويصرح قادتها: لا تطالبوا بالكثير الآن ونحن نحارب الإرهاب، وهم يعلمون جيدًا لو كانوا مخلصين للوطن والثقافة، أن التنمية الثقافية كمشروع وطني متكامل هي ما يحمي المواطن من جائحة أي إرهاب، وعبر التنمية الثقافية سنقطف ثمار الأمان المجتمعي ونعزز مهارات الأفراد ليسهموا في إعادة بناء أنفسهم والبلاد الخربة»[30].

لا يمكن تجاهل قوة الشعب أو تأثيره في أي مكان في العالم، ولا سيما بعد اجتياح وسائل التواصل الاجتماعي التي غيرت شكل العالم وصورته. فالجموع البشرية – مهما كان مستوى تحصيلها الدراسي ودرجة تعليمها ـ تبقى حاضرة في صنع الإدارة والقرارات بأكثر من طريقة.

وما دمنا نحن في ميدان الثقافة وعلاقتها بالمسار الديمقراطي المستعصي على التغيير ـ على الأقل حتى الآن ـ فإن المشهد العربي يسجل قصورًا بيِّنًا للمثقف العربي في مسار الأحداث المتعلقة بمحاولات التحول أو التغيير الديمقراطي على مدى أكثر من قرن من الزمن العربي المنصرم. وهنا يعلق أحد الكتَّاب بالقول: «لم نقرأ أن مثقفًا قلب نظام حكم، لأنه كتب منتقدًا ذلك النظام... حدث

(29) بتصرف عن: المصدر نفسه، ص 12.

(30) لطفية الدليمي، «أزمة الثقافة في بلادنا وبرامج الأحزاب،» **المدى**، 2014/9/21، ص 17.

هذا الأمر... مرة في فرنسا، حين اعترف الملك لويس السادس عشر، بأن فولتير[31] وروسو[32] هما اللذان أفسدا عليه فرنسا. هنا عند هذا الاعتراف، انتصر المثقف على الملك، أو بلغتنا انتصر المثقف على السياسي»[33].

هنا نستحضر آراء المفكر الإيطالي اليساري المعروف أنطونيو غرامشي[34] الذي تحدث كثيرًا عن دور المثقف في التحولات المفصلية في تاريخ الشعوب. وفرّق غرامشي في هذا الإطار بين

---

(31) فرانسوا ماري آروويه (فولتير Voltaire) (1694ـ1778)، فيلسوف وأديب فرنسي، يعد أحد أكبر رجال الفكر التنويري/العقلاني في القرن الثامن عشر الميلادي. عُرف بنقده الساخر للأوضاع الاجتماعية والسياسية، وذاع صيته بسبب سخريته الفلسفية الظريفة، ودفاعه عن الحريات المدنية، ولا سيما حرية العقيدة والمساواة وكرامة الإنسان؛ تعرض للاعتقال مرتين، وأمضى عدة سنوات في المنفى، بسبب معارضته للسلطات الملكية الفرنسية من طريق كتاباته السياسية والأدبية. زار بريطانيا في بداية تكوينه السياسي والفلسفي، وأُعجب بالنظام الملكي الدستوري البريطاني وبأفكار الفيلسوف البريطاني جون لوك (1632ـ1704)، وباستقلال الكنيسة البريطانية عن الدولة، وعدم ارتباطها بالفاتيكان. يعد فولتير من كبار المفكرين الذين مهدوا للثورة الفرنسية 1789؛ ومن أشهر أقواله «إني أخالفك الرأي، لكني مستعد للدفاع حتى الموت عن حقك في إبدائه».

انظر في ذلك: البعلبكي والبعلبكي، **الورد الحديث: قاموس انكليزي-عربي**، ص 87. انظر أيضًا: <http://www.arageek.com> وكثير من المصادر التي تحدثت عن هذا الفيلسوف الكبير.

(32) جان جاك روسو (1712ـ1778) فيلسوف وتربوي وعالم نبات فرنسي، من فلاسفة عصر التنوير، الذي امتد من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر. كان لآرائه السياسية أثر كبير في تطور الديمقراطية الحديثة. مهدت أفكاره التحررية مع آخرين لقيام الثورة الفرنسية.من أقواله المشهورة: الحرية صفة أساسية للإنسان. وحق غير قابل للتفويت. فإذا تخلى الإنسان عن حريته فقد تخلى عن إنسانيته وعن حقوقه كإنسان. والحرية تعني تمتع الفرد بجميع حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار قانوني.

انظر في ذلك: البعلبكي والبعلبكي، المصدر نفسه، ص 76؛ وكذلك <http://www.arageek.com> <http://ar.m.wikipedia.org> وغيرها من المصادر التي تحدثت عن هذا المفكر المتميز وأحد أعمدة نظرية العقد الاجتماعي مع توماس هوبز وجون لوك.

(33) نوزاد حسن، «المثقف وصناعة التغيير،» **الصباح**، 2014/1/20، ص 11.

(34) أنطونيو غرامشي (1891ـ1937) فيلسوف ورجل سياسة ماركسي إيطالي، من مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي 1924 وترأس لجنته التنفيذية، وعمل نائبًا في البرلمان الإيطالي. قضى السنوات العشر الأخيرة من عمره في السجن خلال العهد الفاشي بأمر من موسوليني (الدكتاتور الإيطالي)، وفي السجن أعلن قطيعته مع جوزيف ستالين (الرئيس السوفياتي)؛ ومات في السجن من فرط التعذيب. أشهر مؤلفاته **كراسات السجن**؛ يعد غرامشي صاحب فكر سياسي مبدع داخل الحركة الماركسية. ويطلق على فكره اسم «الغرامشية»، التي هي فلسفة البراكسيس (النشاط العملي والنقدي- الممارسة الإنسانية والمحسوسة). وهو من أوائل من كتب عن المثقف العضوي والكتلة التاريخية.

والمثقف لديه هو ذلك الإنسان المرتبط بالجماهير الراغب في التغيير، الذي يعمل أو عليه أن يعمل من أجله. والمثقف العضوي في فكر غرامشي هو صاحب مشروع ثقافي يتمثل بـ «الإصلاح الثقافي والأخلاقي»، سعيًا وراء تحقيق الهيمنة الثقافية للطبقة العاملة بصفة خاصة وللكتلة التاريخية بصفة عامة، ككتلة تتألف في الحالة الإيطالية لعشرينيات القرن العشرين (وغرامشي يفكر من داخل السجن) من العمال بالشمال والفلاحين بالجنوب «والمثقفين العضويين» الذين لهم قدرة صياغة مشروع «إصلاح ثقافي وأخلاقي» وإرادة هزم الكتلة التاريخية القديمة، المؤلفة من برجوازية الشمال واقطاع الجنوب و«المثقفين التقليديين» أصحاب المشروع الفكري المحافظ والأيديولوجيا السياسية اليمينية المرتبطين بالكنيسة والإقطاع. وعند غرامشي فإن للمثقف العضوي دورًا أساسيًا لا يتمثل بـ «الفصاحة المحركة للعواطف والانفعالات، بل الاندماج بالحياة العملية، والقدرة على الإقناع والتنظيم».

انظر في ذلك: <http:www.noor-book.com> ومحمد يحيى حسين، **مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو غرامشي من خلال كراسات السجن، من التنوير إلى الحياد** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، <https://bit.ly/3CoP8n1>.

انظر أيضًا: مركز التنمية البيئية والاجتماعية (Center for Environmental and Social Development) <http:// etccmena.com>

نوعين من المثقفين، التقليدي والعضوي، وعد الأخير فاعلًا في حركة التاريخ. ويعني به المثقف الملتزم سياسيًا، المتصل بالميدان (الحراك الشعبي)؛ فهو يجمع بين إنتاج المعرفة والتفكير وأداء دور اجتماعي/سياسي في الوقت نفسه. وهذا لا يعني بنظر الفيلسوف الفرنسي الوجودي المعاصر جان بول سارتر[35] أن المثقف العضوي عندما يكون ملتزمًا سياسيًا أن يكون حزبيًا. للأسف البيئة العربية لم تنتج إلا قلة من المثقفين العضويين، لأسباب كثيرة، أهمها تحالف الاستبداد السياسي والتخلف الاجتماعي، وهو ما أدى إلى تعرض طاقات من الذكاء لا حدّ لها للتشريد والضياع[36].

لذا فإن الأمر يتطلب تبني ثقافة نقدية عقلانية جريئة، ثقافة تؤمن بالشراكة الوطنية بين جميع الفرقاء الوطنيين المتنورين[37]/المستنيرين[38]. ثقافة تنتج أناسًا ديمقراطيين، عندها تكون الديمقراطية بمنأى من التدمير والتخريب، وهنا يقول أحد أساطين الفكر الغربي النافذين والمعروف بسلبيته من العرب إن «إقامة الديمقراطيات أشد صعوبة، لكن تدميرها أصعب كذلك»[39].

إذن نحن بحاجة ـ في الأمد البعيد عندما تنضج ظروف وشروط الديمقراطية ـ إلى ثقافة تتبنى مشروعًا اجتماعيًا ـ وطنيًا، يتضمن بناء دولة مدنية ديمقراطية عمادها التنمية والسلام الاجتماعي، وهوية متفق عليها بين الفرقاء الوطنيين. وقوانين تضمن عدم تحول القوى الساعية نحو التحول الديمقراطي (المستعصي عربيًا ـ حتى الآن) إلى نوع من الأوليغارشيات النخبوية التي تتحكم بإدارة السلطات بصيغ ديمقراطية وتكسبها نوعًا من الشرعية[40]. ولا سيما ونحن نعيش أجواء عمل سياسي غير منظم أو شبه معدوم أو مشوّش مع كل ما يعنيه ذلك من معاناة يواجهها أي ناشط سياسي يسعى نحو الإصلاح والتغيير السياسي[41].

---

(35) جان بول سارتر (1905ـ1980) فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي وسينارست، يعد زعيم المدرسة الوجودية الفرنسية، غزير الإنتاج المعرفي، انخرط في صفوف المقاومة الفرنسية ضد النازية، يساري متطرف، من كتبه: الوجودية والعدم 1943، الوجودية مذهب إنساني 1945.

انظر في ذلك: البعلبكي والبعلبكي، **المورد الحديث: قاموس انكليزي-عربي**، ص 77. انظر أيضًا: <http:// foulabook.com>

(36) لمزيد من التفاصيل، انظر: ورقة العمل التي تقدم بها محمد نور الدين أفاية مع المناقشات بعنوان: أفاية، «حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث ملاحظات وتساؤلات،» ص 112 و117، 137 و139.

(37) المتنورون أو الاستنارة أو التنوّر (Enlighteneds/ Enlightenment) دلت في معانيها الأولى على حركة التنوير الفلسفية في القرن الثامن عشر، المناهضة لمساعي القوى المقاومة للتغيير والتحديث في أوروبا من رجالات الإطاع والكنيسة. وبالتالي فهي حركة ارتبطت بالعقلانية والحداثة، والانتقال بالمجتمعات من سمتها الأهلية الراكدة إلى وضعها المدني القائم على الوظيفية وتشابك المصالح والتمايز البنيوي بما يؤدي إلى قيام دولة مدنية مستندة إلى تداول السلطة وفق آليات منتظمة وشفافة. انظر: بغدادي، «الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات الإثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة،» ص 116، والبعلبكي والبعلبكي، المصدر نفسه، ص 397 ـ 398.

(38) 32 المصدر نفسه، ص 112، 117، 137 و139.

(39) برنارد لويس، **أزمة الإسلام: الحرب الأقدس والإرهاب المدنس (رؤية المحافظين الجدد واليمين الأميركي للإسلام المعاصر)**، ترجمة حازم مالك محسن (دمشق: دار صفحات للنشر والتوزيع، 2013)، ص 116.

(40) بتصرف عن: زكي، «من يراقب النخب، من يراقب الشعب،» ص 12.

(41) بتصرف عن: النجار، «الفارق بين الناشط الحقوقي والناشط السياسي في دول الخليج،» ص 10.

2 ـ الكابح الاجتماعي ـ الطبقي

علينا أن ندرك أننا لن نجد طريقًا يفضي إلى واحة الديمقراطية إلا بتوفير مستلزمات إعادة بناء وتشكيل ودعم الطبقة الوسطى (Middle Class) وحماية مصالحها المشروعة، وهذه هي مهمة الدولة والقوى السياسية الفاعلة وشرائح المتعلمين والمثقفين ومبادرات رجال الأعمال أنفسهم في هذه المرحلة[42].

إذًا من دون طبقة وسطى عريضة وفاعلة ومتنورة، لا يمكن تصوُّر وجود سوق عمل حيوية، أو إعادة الاعتبار لقيمة العملة الوطنية، ولا يمكن الحديث عن حقوق المواطن المدنية والسياسية، كما أنه ـ وهذا هو الأهم ـ لن يكون هناك مجتمع مدني حقيقي وفاعل، لأن المجتمع المدني (Civic Society) هو وليد الطبقة الوسطى، وأحد مخرجاتها الأساسية وهو المجتمع الذي أسس للدولة المدنية الحديثة في أوروبا والعالم المتقدم، إذًا من دون مجتمع مدني لا وجود لدولة مدنية، ولا وجود لمؤسسات فاعلة، وبالتالي لا وجود لديمقراطية حقيقية. فهناك متلازمة (Syndrome) تواصلية بين الطبقة الوسطى والمجتمع المدني والديمقراطية والدولة المدنية.

علينا أن ندرك أننا لن نجد طريقًا يفضي إلى واحة الديمقراطية إلا بتوفير مستلزمات إعادة بناء وتشكيل ودعم الطبقة الوسطى وحماية مصالحها المشروعة، وهذه هي مهمة الدولة والقوى السياسية الفاعلة وشرائح المتعلمين والمثقفين ومبادرات رجال الأعمال أنفسهم في هذه المرحلة.

إن سر التقدم والنهضة والرخاء الذي حققته البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان المتقدمة إنما يكمن جزء كبير منه في ظهور وتطور المجتمع المدني على يد أبناء الطبقة الوسطى المستنيرة، أو ما يطلق عليها «البرجوازية» التي قادت الثورة الفرنسية 1789، والتغييرات الكبرى في أوروبا والعالم، إذ وجد هذا المجتمع تعبيره السياسي والقانوني لأول مرة في كتابات جون لوك (1632ـ1704) وفيرغسون (1733ـ1806) وغيرهما[43]، حيث مثل المجتمع المدني إطارًا تعاقديًا بين أفراد أحرار؛ مجتمعًا مقابلًا للمجتمع الطبيعي، وبذلك كان نواة للدولة العصرية العقلانية الديمقراطية، وهذا ما لم يحصل عندنا حتى الآن، لأن الدولة عندهم نشأت من تحت، من رحم المجتمع المدني، ومن صنع الطبقة البرجوازية، في حين ظهرت الدولة عندنا كيانًا فوقيًا اصطناعيًا، لذا لم تستقر أركانه، ولن تستقر، ما لم ينشأ عندنا مجتمع مدني متكامل، يقوم على الترابط الوظيفي والتمايز البنيوي، بفواعل اجتماعية «تكنوقراطية» وطنية، تأخذ على عاتقها بناء دولة حديثة متكاملة الأركان والبنيان[44].

---

(42) عبد السلام بغدادي، **السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني** (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص 92ـ93.

(43) عزمي بشارة، «تجسيد المجتمع التعاقدي والسيادة السياسية،» عرض راضي محسن، **الصباح**، 2014/4/1، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، ص 10؛ وقارن مع: فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005).

(44) بغدادي، «الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات الإثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة،» ص 125.

وهذا يعني أن أي حلقة مفقودة في هذه السلسلة المترابطة، لن تؤدي إلى النتيجة المتوخاة، وهي الحكم الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة[45].

خاتمة

إذا كان الخيار الديمقراطي، على المستوى العربي يعد طوباويًا أو مستعصيًا حتى الآن؛ فإن هذا لا يعني أن نيأس أو نقنط، بل ينبغي المضي قدمًا قي دروب هذا الطريق الوعر، حتى يؤتي أُكله في يوم من الأيام. ومثل هذا السفر الطويل يحتاج إلى زاد مكتنز من الخبرة والمعرفة والجهد. من مفردات هذا الزاد: تحرير الثقافة من السياسة وإطلاق دور المؤسسات على حساب الأشخاص، وإنماء المشتركات الوطنية، وتدوين الممكنات الإيجابية في عقد اجتماعي سياسي (دستور) جديد، يؤطر لقيام كتلة تاريخية تتجاوز الخلافات الحادة والتناقضات المتقاطعة بين القوى السياسية الوطنية بمختلف توجهاتها ومتبنياتها. واضعين في الاعتبار دائمًا أن الأكبر يكسب والأصغر يخسر، سواء على مستوى الأحزاب أو على مستوى الأوطان. لأن الصغر خطر في عالم الحيتان الذي لا يرحم. لذا فإن الشراكة الوطنية هي الحل، ومفتاحها الحوار بين الفاعلين في المجتمع، بما يفضي إلى إنماء مجال عام ديمقراطي يسعى لتحقيق نوع من التوافق الوطني المرتبط بالمصلحة العامة والنفع العام، فنحن بحاجة دائمًا إلى «حوار وطني موسع يضع المخاوف على طاولة النقاش العام»[46].

لا ريب في أن وجود مجال عام تواصلي قائم على الحوار وتبادل الآراء والأفكار يرشد العمل السياسي وينمّي دور المؤسسات ويفعل من دور الطبقة الوسطى، صانعة التنوير والمجتمع المدني. وأن يكون هدف الجميع، البحث عن مشروع وطني جامع، مشروع واقعي قابل للتحقيق، لا مشروع قائم على أيديولوجيات عقيمة أو خيال مريض أو مدينة أفلاطونية لا يمكن أن يكون لها وجود على أرض الواقع.

مشروع لا يركز على التاريخ المشترك (لكن من دون إهماله) بل يضع عينيه على المستقبل المشترك والمصير المشترك والمصالح المشتركة. وإنماء ثقافة السوق وحركة التجارة والمواصلات والعمل داخل السوق «الوطني»، فهذه مجتمعة، هي التي تخلق المصالح المشتركة، وهذه المصالح هي التي توحد الناس، وترسي دعائم التواصل بين شرائح المجتمع كافة. كما أن على جميع المعنيين بالعمل الوطني والحراك السياسي الباحث عن المشتركات أو ترسيخها النابذ للشقاق الاجتماعي والمتوافق مع الذات الوطنية العليا، أن يلزم نفسه بالترويج لقيم التسامح والصفح والتعايش والشراكة، بما يؤسس لثقافة التحصن والتحصين ضد العنصرية والتعصب والتنافر والكراهية... ففي البلدان المتقدمة، لاحظنا أن قادتها ومفكريها، وبعد سلسلة من الحروب الأهلية والخارجية،

---

(45) للمزيد من التفاصيل حول أهمية ودور الطبقة الوسطى في التحولات الاجتماعية وبناء الدولة والسلم الأهلي، انظر على سبيل المثال: أحمد عباس صالح، «مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية،» **الهلال** (القاهرة) (نيسان/أبريل 1992)، ص 35ـ44؛ محمد عبد المنعم شلبي، «تحولات الطبقة الوسطى في ظل العولمة،» **أحوال مصرية** (القاهرة)، العدد 1 (صيف 1998)، ص 116ـ120، وعامر حسن فياض، «الطبقة الوسطى: الشرط السوسيولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية،» **المجلة العراقية للعلوم السياسية** (الجمعية العراقية للعلوم السياسية)، السنة 2، العدد 1 (آذار/مارس 2008)، ص 9ـ21.

(46) مازن الزيدي، «الكتلة التاريخية وممكنات الإصلاح المدني،» **المدى**، 2016/3/17، ص 4.

وبفعل تراكم الخبرة في ممارسة الديمقراطية، تمكنوا (إلى حد كبير) من تحصين إنسانهم «من أمراض العنصرية والحزبية والدينية والطائفية التي أصبح متعاطوها لديهم عرضة للتجريم والمساءلة القانونية. كذلك قضية الدين والتدين قضية شخصية بحكم معظم السنن والتشريعات القديمة والجديدة»[47].

في نهاية هذا المشوار المثقل بالاستعصاء، لا بد أن نستذكر مبدأً إنسانيًا أبديًا مفاده «متحدين نقف متفرقين نسقط» (United We Stand Divided We Fall).

أن نكون متحدين في وطن نصون وحدته ويحفظ كرامتنا... (لأن خير الأوطان ما حملك) كما قال الإمام علي (عليه السلام)[48].

وأن ندرك أن الطريق إلى الديمقراطية لا يمكن أن يكون معبدًا بالورود أبدًا، بل هو درب وعر المسالك. وعربيًا ـ كما ورد سابقًا – لا يزال مستعصيًا لكن علينا أن لا نفقد الأمل، ونبقى نكرر المحاولة تلو الأخرى، فلربما، تفلح واحدة من بين المحاولات، نبحث ونبحث ولا نيأس، فالحقيقة ـ كما يقول الزهاوي ـ بنت البحث، لا تختص بقوم أو أفراد دون آخرين[49]. وأن لا نقنط أبدًا، لأن القنوط مرفوض: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ**﴾ [50] □

(47) طالب عبد العزيز، «الإرهاب صناعة أميركية، أم نبتة إسلامية،» **المدى**، 2015/11/18، ص 7.

(48) نقلًا عن: **المدى**، 2019/12/12، ص 6.

(49) وردت في: سالم بخش، «الجاذبية وتعليلها 1910: رسالة أم تحفة علمية للزهاوي،» **الصباح**، 2020/1/12، ص 14.

(50) **القرآن الكريم**، «سورة الزمر،» الآية 53.

التحوّل الديمقراطي في السودان في ظل دولة هشّة

أحمد سليمان أبكر(*)

باحث في العلوم السياسية من السودان.

مقدمة

مع تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وسوء الممارسات السياسية والانفلات الأمني هنا وهناك، وتعاظم التأثير الخارجي، وعمليات الشد والجذب بين المكونات السياسية الحاضنة لحكومة المرحلة الانتقالية التي يناط بها في الأساس ترتيبات الحكم المؤقت في إطار مؤسسي يرمي إلى بناء جسر لاجتياز حالة العجز عن الحكم الناجمة عن اندلاع الأزمة السياسية التي خلفها النظام السلطوي السابق، عجزت الحكومة الانتقالية عن إيجاد حلول عاجلة للضائقة الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية والأمنية التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار والهشاشة في سودان ما بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر 2019 التي أطاحت نظام الإنقاذ.

سوف يتطرق هذا البحث إلى مفهوم الدولة الهشة والأسباب الجذرية التي تؤدي إلى هشاشتها، وأثر ذلك في الانتقال والتحول الديمقراطيين فيها، وأخيرًا سيتطرق إلى الإصلاحات المقترحة في شتى المجالات الممكنة مع الإسقاط على حالة السودان الذي مر في مسار الانتقال الديمقراطي بثلاث دورات لم تستطع فيها القوى السياسية الحاكمة (حكومةً ومعارضة) التوافق على قواعد تحكم العملية السياسية ويرتضيها الجميع. وقد عرف السودان كثيرًا من مراحل الحكم الانتقالي، في الأولى (1964) تمكن تحالف سياسي- نقابي من إسقاط «نظام عبود» وفي الثالثة تمكن التحالف السياسي-النقابي من إسقاط «نظام نميري»، وفي الرابعة وقّع نظام البشير اتفاقية سلام (2005) حتى 2011 لتنتهي بانفصال جنوب السودان كدولة مستقلة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019 تمكن تحالف سياسي- نقابي عريض تحت مسمى «قوى الحرية والتغيير» عبر ثورة شعبية من إسقاط نظام البشير لتجيء المرحلة الانتقالية الحالية التي هي أكثر ضعفًا وهشاشةً من سابقاتها، والسبب في ذلك الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في الدولة السودانية، وتأرجح ميزان القوى

(*) البريد الإلكتروني: ahmedsoulim22@gmail.com.

المصاحب لمراحل الانتقال، التي ساهمت مع عوامل أخرى في فشل مراحل الانتقال والتحول الديمقراطي وهشاشة الترتيبات الدستورية، الأمر الذي أكده عجز الحكومات الانتقالية عن تحقيق المهمات المطروحة والمنوطة بأنظمة الانتقال (وحدة الوطن، الدولة الرشيدة، التنمية الاقتصادية) فتؤجل المهمات لمراحل القوى الديمقراطية التي ما إن تعتلي كراسي السلطة حتى تبدأ في التناحر فيما بينها فينقض عليها نظام عسكري بإيعاز من بعضها، فيتآكل الرصيد التراكمي للديمقراطية ودولة القانون.

الإطار المنهجي للبحث

يدور **موضوع** هذا البحث حول أثر هشاشة الدولة في الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان (حالة ما بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر 2019). أما **حدود** البحث المكانية فهي السودان كدولة، وأما الزمانية ففي المرحلة من نيسان/أبريل 2019 إلى أيلول/سبتمبر2021. وتتمثل **الإشكالية** هنا في هشاشة الدولة من خلال ضعف أداء مؤسستها، وتزايُد اعتماد اقتصادها القومي على قاعدة نمو غير إنتاجية، وتهتُّك نسيجها الاجتماعي بالحروب والنزاعات، الأمر الذي صعّب إمكان التعايش السلمي وتحقيق الاستقرار المنشود. ينطلق البحث من عدة **أسئلة:** ما الدولة الهشة؟ وهل يعد السودان دولة هشة ضمن هذا المفهوم؟ وما دقة المؤشرات الموضوعة من المؤسسات والمنظمات الدولية لقياس الهشاشة في تقييمها لدولة السودان، ومدى القدرة على توظيف هذه المؤشرات بوصفها أداة إنذار للتعامل مع الأزمات التي يعانيها السودان؟ وهل لهشاشة الدولة في السودان وضعفها أثر في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي؟ وما الحلول التي تساعد الدولة على سلاسة الانتقال وتحقيق التحول الديمقراطي بصورة تمكنها من أداء واجباتها، وتجنبها الوصول إلى مرحلة التفكك والانهيار؟ يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي الذي يعمل على وصف الحقائق باتباع أسلوب علمي وموضوعي دقيق، والمنهج الوظيفي الذي يتناول مدى أداء الدولة بتحقيق وظائفها من عدمها، والنتائج التي تفضي إلى ذلك. أما **التقنيات** المستخدمة فيه فهي: القراءة المنظمة للوقائع اليومية؛ الرسائل العلمية والدراسات المتعلقة بموضوع البحث؛ الملاحظة الهادفة؛ الخبرة العلمية؛ الاستشارة.

يُجهد الفقر والتدهور الاقتصادي قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها وهذا قد يخلق الاحتكاك بين من يملكون ومن لا يملكون: العجز الاقتصادي؛ الدين الحكومي؛ البطالة؛ تشغيل الشباب؛ القوة الشرائية؛ الناتج الإجمالي للفرد؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ التضخم المالي.

أما **الفرضيات** التي يضعها الباحث فهي أن (1) ثمة علاقة بين أداء الدولة لوظائفها الداخلية والخارجية، وما تعانيه من أزمات حادة ومتتالية؛ وحالة الهشاشة ربما تؤدي بها إلى صعوبة الانتقال والتحول الديمقراطي المنشود، وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف السودان دولة تعاني جيوب هشاشة

وفقًا لأكثر المؤشرات موضوعية في تقييمها للدولة. (2) إن وراء جيوب الهشاشة في دولة السودان وتعثرها في أداء وظائفها الداخلية والخارجية جملة من العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. وهذه العوامل مجتمعة ساهمت بفعّالية في الحد من استقرار السودان وتطوره رغم موارده الهائلة وأراضيه الشاسعة، الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة من الحول على المستويين الداخلي والخارجي، التي تصل بالسودان كدولة إلى المرونة في التعامل مع الأزمات، وتجنّبه الانزلاق في المحظور، وهو التجزئة والتقسيم، والانهيار ـ لا قدّر الله ـ في حال استمرار أداء الدولة على حاله الموسوم بالضعف والهشاشة. (3) ثمة نهج المحاصصة الحزبية والصراع على السلطة والنفوذ، يرجح أنه وراء تراجع أداء الدولة، بل وعدم قدرتها على أداء واجباتها تجاه موطنيها، الأمر الذي قد يعمق فقدان الثقة في مؤسساتها، مع استمرار التظاهرات المنددة بنقص الخدمات وتغوُّل الفساد، وهجرة ملايين السكان عن مناطق سكناهم إلى خارج البلد وداخله، وهذا بالطبع له أثره الواضح في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي. (4) ثمة تعدد الفصائل المسلحة والميليشيات وانتشار السلاح خارج إطاره القانوني، يعرقل عملية الانتقال والتحول الديمقراطي، وربما يمثل تهديدًا لوجود الدولة نفسها.

أولًا: مؤشرات الدولة الهشَّة

1 ـ المؤشرات الاجتماعية

أ ـ الضغط الديمغرافي: الكوارث الطبيعية؛ المرض؛ البيئة؛ التلوث؛ الأمن الغذائي؛ سوء التغذية؛ ندرة المياه؛ النمو السكاني؛ وجود فئة عريضة من الشباب؛ معدل الوفيات.

ب ـ المظالم المجموعة: يقصد بها وجود التوتر والعنف بين الجماعات نتيجة عدم قدرة الدولة على توفير الأمن وتطبيق القانون: التمييز؛ العجز؛ العنف الجماعي؛ العنف العرقي؛ العنف الطائفي؛ العنف الديني.

ج ـ اللاجئون والنازحون: هذا يحدث بسبب الضغوط، وهو قد يمثل تهديدًا أمنيًا: العزل؛ مخيمات اللاجئين؛ مخيمات المشردين؛ الأمراض الناجمة عن المهجرين؛ القدرة على الاستيعاب.

د ـ هجرة الأدمغة: ضآلة الفرص في البلاد أو اندلاع صراع، يؤدي بالناس إلى الهجرة وترك فراغ في رأس المال البشري: هجرة الفرد، وهجرة المواطنين المتعلمين.

2 ـ المؤشرات الاقتصادية

أ ـ التنمية الاقتصادية غير المتوازنة: عندما يقوم توزيع الحكومة على أساس إثني، وديني، وجهوي: معامل جيني، حصة الدخل لأعلى 10 بالمئة؛ حصة الدخل لأدنى 10 بالمئة؛ نصيب الريف من الخدمات، تحسين وصول الخدمة؛ الأحياء الفقيرة للسكان.

ب ـ الفقر والتدهور الاقتصادي: يُجهد الفقر والتدهور الاقتصادي قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها، وهذا قد يخلق الاحتكاك بين من يملكون ومن لا يملكون: العجز الاقتصادي؛ الدَّين الحكومي؛ البطالة؛ تشغيل الشباب؛ القوة الشرائية؛ الناتج الإجمالي للفرد؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ التضخم المالي.

3 ـ المؤشرات السياسية والعسكرية

أ ـ شرعية الدولة: يقوِّض الفساد وانعدام التمثيل في الحكومة العقد الاجتماعي: الفساد؛ فاعلية الحكومة؛ المشاركة السياسية؛ العملية الانتخابية؛ مستوى الديمقراطية؛ الاقتصاد غير المشروع؛ تجارة المخدرات؛ الاحتجاجات والتظاهرات؛ الصراع على السلطة.

ب ـ الخدمة العامة: يعدّ توفير الخدمات الصحية والتعلمية والصرف الصحي من صميم الأدوار الرئيسة للدولة: الشرطة؛ الجريمة؛ توفير التعليم؛ المياه والصرف الصحي؛ البنية التحتية؛ جودة الرعاية الصحية؛ الطرق؛ توفير الطاقة؛ الاتصالات.

ج ـ حقوق الإنسان وسيادة القانون: الحريات المدنية والسياسية؛ حرية الصحافة؛ السجناء السياسيون؛ الاتجار بالبشر؛ السجن؛ الاضطهاد والتعذيب؛ الإعدام.

د ـ جهاز الأمن: الفساد في هذا الجهاز يضعف العقد الاجتماعي ويؤثر في الجماعات المتنافسة: الصراعات الداخلية؛ انتشار الأسلحة؛ أعمال الشغب والاحتجاجات؛ الوفيات من الصراعات الانقلابات العسكرية؛ نشاط المتمردين؛ التشدد؛ التفجيرات.

هـ ـ إعاقة النخب: الصراع على السلطة؛ الانشقاقات؛ الانتخابات المزورة؛ المنافسة السياسية.

و ـ التدخل الخارجي: عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية أو المحلية، ترخِّص بذلك للجهات الخارجية بالتدخل لتوفير الخدمات أو التلاعب بالشؤون الداخلية: المساعدات الخارجية؛ وجود قوات حفظ سلام؛ وجود بعثات الأمم المتحدة؛ التدخل العسكري الأجنبي؛ العقوبات؛ التصنيف الائتماني.

ثانيًا: الخلفية التاريخية

بما أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يتم فيه اشتراك الشعب في حكم نفسه، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية من طريق نظام التصويت والتمثيل النيابي، وبالحديث عن المجتمع الحر فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية (الحريات والمسؤوليات الفردية)، وهو ما يعني توسيع مفهوم توزيع السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس. لذا من محاسن الديمقراطية: الاستقرار السياسي؛ التجاوب الفعال في أوقات الحروب؛ انخفاض مستوى الفساد؛ انخفاض مستوى الإرهاب؛ انخفاض الفقر والمجاعة؛ نظرية السلام الديمقراطي؛ سلامة الشعب؛ السعادة[1].

استنادًا إلى ما تقدم مر السودان في مسار الانتقال والتحول الديمقراطي بثلاث دورات (1954 ـ 1958، 1964 ـ 1965، 1986ـ 1989) إضافة إلى الدورة الرابعة الحالية التي بدأت في

(1) محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، «مفهوم الديمقراطية والتجربة السودانية،» الورشة التدريبية حول التحول الديمقراطي منظمة زينب لتنمية وتطوير المرأة بالتعاون مع مؤسس فريدريش ايبيرت الألمانية (السودان)، الشواك، ولاية القضارف، 22 – 25 حزيران/يونيو 2008.

كانون الأول/ديسمبر 2019. في كل هذه الدورات لم تستطع الطبقة السياسية (حكومة ومعارضة) التوافق على قواعد تحكم العملية السياسية بصورة يرتضيها الجميع حتى يتحقق الاستقرار المنشود للبلاد، إذ سرعان ما تتدخل القوات المسلحة بإيعاز من بعض القوى الحزبية نفسها للانقلاب على التجربة الديمقراطية، ثم تستعيد القوى نفسها عبر انتفاضات شعبية الحكم الديمقراطي وتدخل البلاد في مرحلة انتقالية هشة تديرها القوى المتصارعة نفسها. ففي 1953 انتقلت السلطة من الحكم الثنائي الإنكليزي ـ المصري إلى حكومة وطنية أعلنت الاستقلال الكامل في 1956، ودخلت البلاد العهد الوطني الأول بحكم ديمقراطي[1]، لكن فشلت القوى الحزبية بعد الاستقلال في الاتفاق على أية صيغة توفيقية بينها حول نظام الحكم والدستور واستمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال، كما أخفقت في تقديم حل لمشكلة جنوب السودان، إضافة إلى تردي الأحوال الاقتصادية، وهو ما مهد لتدخل الجيش لإقصائها من الحكم بإيعاز من القوى الحاكمة (حزب الأمة) وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 1958، ثم بدأ عهد الشمولية بصدور أول أمر ينص على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو أعلى سلطة دستورية في البلاد، ويخوّل المجلس الأعلى رئيسه كل السلطات الدستورية والقضائية والتنفيذية وكذلك قيادة القوات المسلحة. وقد تحدث عبد الرحمن المهدي (زعيم الأنصار) حول أسباب الانقلاب، حيث ذكر أن الفساد هدد جديًا استقلال البلاد، لذا فإن حركة الجيش كانت للدفاع عن الاستقلال. وفي بداية هذه الحكومة العسكرية الجديدة كان الشيوعيون أول المعارضين علانية وقد عدّوا هذا الانقلاب تسليمًا سلميًا للسلطة من يد عبد الله خليل (رئيس الوزراء) لقيادة الجيش، ثم ألغى الفريق عبود الحياة الحزبية والبرلمانية وأسس المجلس المركزي من عناصر كانت موزعة على القوى السياسية المختلفة نفسها التي أدت صراعاتها إلى تسليم السلطة للجيش. لقد فات على هذه القوى أن الديمقراطية لها منابر أخرى هي التي تحقق الاستقرار السياسي. ثم عادت القوى الحزبية نفسها تبحث عن السلطة من خلال تحالف سياسي نقابي عريض (جبهة الهيئات) استغل تذمر الشعب وتمكن من إسقاط الحكم العسكري الأول (نظام الفريق إبراهيم عبود) في تشرين الأول/أكتوبر 1964، ودخلت البلاد في مرحلة انتقالية هشة بدأت بانقسام مجلس الوزراء الانتقالي من بدايته إلى قسمين: قسم ضم الأحزاب التقليدية (الوطني والاتحادي وحزب الأمة) ومعهم الإخوان المسلمون)، وقسم آخر من الشيوعيين وحلفائهم من جبهة الميثاق.

ولما اشتد الصراع قدم رئيس الوزراء الانتقالي سر الختم الخليفة استقالته بعد أن وجد نفسه عاجزًا عن حل المشاكل المتنازع عليها. بعد ذلك حدثت أزمة حادة في إثر استقالة سر الختم، إذ حاول الشيوعيون تحريض العمال على الإضراب في كل المدن وظلت البلاد لخمسة أيام بلا حكومة ثم انتهت الأزمة وتألفت وزارة سر الختم الخليفة الثانية، التي تمكنت من إجراء الانتخابات العامة الثالثة في نيسان/أبريل 1965، لتدخل البلاد في عهد ديمقراطي ثانٍ موسوم بالهشاشة ومكتنف بالصراعات والمكايدات السياسية.

---

(1) السيد عطا البطحاني، «تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي،» ورقة قدمت إلى: المنتدى الدولي حول «التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية»، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

وفي غمرة ذلك أذاع قاضي القضاة السابق بابكر عوض الله والعقيد جعفر نميري بيانين على الشعب في أيار/مايو 1965، حيث زعم نميري في بيانه أن السودان لم يشهد استقرارًا منذ عام 1956 متهمًا الأحزاب السياسية بأنها السبب في عدم ذلك الاستقرار، وتمت تلك الخطوة بمشاركة الحزب الشيوعي وعدد من القوميين. استمر «نظام مايو» حتى تمكن التحالف السياسي النقابي القديم الجديد (جبهة تجمع الشعب السوداني) من إسقاطه بانتفاضة نيسان/أبريل 1986.

ودخلت البلاد مرحلة انتقالية ثانية هشة كسابقتها قادت إلى تجربة ديمقراطية أكثر هشاشة انقض عليها انقلاب العميد عمر البشير المسنود بـ«الجبهة الإسلامية القومية» في 1989 وأُسس «نظام الإنقاذ» الذي استمر في إدارة البلاد في ظل حصار ونزاعات وحروب بسبب توجهاته حتى تم توقيع اتفاقية السلام في أيار/مايو 2005 التي انتهت بانفصال جنوب السودان في تموز/يوليو 2011 وأصبح دولة مستقلة، ولكن استمرت الحروب والنزاعات تعصف بالبلاد حتى عاد التحالف السياسي النقابي إلى الواجهة تحت مسمى (قوى الحرية والتغيير) وتمكن من استغلال غضب الشعب الثائر أصلًا من إسقاط نظام الإنقاذ (نظام البشير) في نيسان/أبريل 2019، لتدخل البلاد في مرحلة انتقالية غاية في الهشاشة وهي المعنية بالدراسة في هذا البحث[2].

1 ـ عرض الوضع العام لموضوع البحث

استنادًا إلى مؤشرات الدولة الهشة المتمثلة بما يلي: درجة تماسك المجتمع وقوة الدولة وقدرتها على مواجهات التحديات الأمنية والانحدار الاقتصادي، وتوزيع عوائد التنمية على فئات المجتمع إلى جانب هجرة العقول والكفاءات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والشرعية، والرضاء العام، وحالة حقوق الإنسان، وحكم القانون داخل الدولة، وخارطة التوزع الديمغرافي ومدى وجود ضغوط سكانية مع حالة اللاجئين والنازحين في أراضي الدولة الذي حتمًا يمثل عبئًا إضافيًا عليها، إلى جانب تأثير العوامل الخارجية في اقتصاد وأمن الدولة والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من جانب الحكومات والفاعلين من غير الدول، وحجم ضغوط المساعدات والقروض، ومدى تبعية اقتصاد الدولة للخارج[3]، تتراءى هشاشة الدولة في السودان بعد نجاح ثورة ديسمبر 2019، من خلال عدم متانة المؤسسات والكيانات القائمة في التصدي للأزمات.

فبُعيد سقوط نظام الإنقاذ كانت الأحداث المتواترة على عكس التوقعات المتفائلة، فقد دخلت البلاد في صراعات على السلطة والنفوذ بين عدة أطراف تسعى داخليًا وخارجيًا إلى توطيد نفسها من دون وجود الرغبة والإرادة الجدية في التوصل إلى حل ينقذ البلاد، وذلك في غياب تام لمؤسسات الدولة وانتشار مظاهر التفلت الأمني بصورة واضحة. وتتلخص تلك الأطراف في عدة اتجاهات من بينها حكومة المرحلة الانتقالية تحت رئاسة عبد الله حمدوك، وقوى الحرية والتغيير (الشق المدني)، والقوات المسلحة وقوات الدعم السريع (الشق العسكري)، والحركات المسلحة (حركات

(2) أحمد سليمان أبكر، **السودان وإهدار الثورات** (ستوكهولم: دار نشر رقمنة الكتاب العربي، 2012).

(3) محمد عبد الله يونس، «مؤشر الدول الهشة في عام 2017،» (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية 2017)، <http://www.politics-dz.com>.

الكفاح المسلح) الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، إلى جانب الحركات المسلحة غير الموقعة التي ما زالت تراقب المشهد من بعيد، إضافة إلى تشكيلات النظام السابق القادرة على التحرك هنا وهناك بصورة أو بأخرى، وهو ما يعني أن الوضع يتسم بالتعقيد.

ومع إلغاء الحياة الحزبية والمجتمع المدني بمجيء نظام الإنقاذ 1989، تأتي المقاربة القبلية على الطرف النقيض من المقاربة المؤسسية. فقد أدّت المجتمعات القبلية في السودان، التي حلت محل الأحزاب الطائفية والسياسية، دورًا كبيرًا في الحياة السياسية السودانية وما زالت تقوم بهذا الدور، كونها تشكل عنصرًا أساسيًا في طبيعة المجتمع السوداني، حيث اعتمد عليها نظام الإنقاذ في توطيد حكمه من خلال التقرب من بعض القبائل ذات الثقل. كما أن هذه القبائل كان لها دور كبير في النظام السياسي من خلال المشاركة السياسية وإن كان بصورة غير رسمية. فعملية التصعيد والاختيار للقيادات والأشخاص في كثير من الأحيان كانت تتم بصورة قبلية، ومع سقوط دولة الحزب لم تجد القبائل سبيلًا لحماية نفسها وتنظيم شؤون حياتها إلا من خلال إنشاء كيانات كمجموعات ضغط من جهة واستقطابها من قبل بعض الأطراف السياسية من جهة أخرى، الأمر الذي أعطى الصراع الحالي بُعدًا سياسيًا وقبليًا.

إن الدولة السودانية بعد ثورة ديسمبر 2019 ليس لديها قدرة في حدود متدنية على إتمام وظائف إدارة الحكم، وتعاني أزمات داخلية وخارجية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك بتفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد والانفلات الأمني المتكرر هنا وهناك.

أضف إلى ذلك حالة اللاجئين والنازحين في الأراضي السودانية بسبب التوترات في دول الجوار (إثيوبيا، جنوب السودان) وما يشكله ذلك من أعباء إضافية إلى جانب تأثير العوامل الخارجية على اقتصاد وأمن الدولة والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من طرف الحكومات والفاعلين من غير الدول.

2 ـ معالجة الحالة المدروسة في البحث

رغم سوء الأوضاع في أماكن كثيرة حول العالم، فإن السودان يحل في مراتب متقدمة على مؤشر الدول الهشة الذي تعدّه سنويًا مجلة **فورين بوليسي** بدعم من صندوق السلام الأمريكي، وتضع فيه الدول ضمن تصنيفات محددة بناء على ضعفها وعدم استقرارها.

فوجود السودان في أعلى قائمة الدول التي تستوجب سوء الأوضاع فيها (التحذير بدرجة عالية جدًا) بحسب المؤشر، يعود إلى أن الدولة السودانية بعد ثورة ديسمبر 2019 ليس لديها قدرة في حدود متدنية على إتمام وظائف إدارة الحكم، وتعاني أزمات داخلية وخارجية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك بتفشي متلازمة الفقر والبطالة والفساد والانفلات الأمني المتكرر هنا وهناك.

تحاول هذه المقالة محاولة لتحليل حالة الهشاشة التي تعتري الدولة السودانية وأثرها في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي في حالة ما بعد ثورة ديسمبر 2019.

صحيح عند متابعة موقع السودان بين الدول الأكثر هشاشة بدءًا من عام 2014، وهو العام الذي بدأ فيه صندوق السلام ينشر التقارير تحت مسمى الدولة الهشة وحتى عام 2021 ، لم يكن هذا الوضع وليد هذه الأعوام، لكن الدولة والوضع الانتقالي الحالي قام على أسس مفضية إلى الهشاشة والفشل بدءًا من قيام مجلسي الحكم (مجلس السيادة ومجلس الوزراء) اللذين أرسيا التقسيم العسكري والمدني والحزبي والنقابي والقبلي والطائفي والديني. وقد وجدت الأحزاب السياسية المتنفذة في ما يعرف بقوى إعلان الحرية والتغيير في هذه الصيغة منفذًا لتوكيد أيديولوجياتها وتوجهاتها بذريعة حماية الثورة. وانسحب هذا الأمر على الانقسام من جراء المحاصصة في توزيع المناصب لعموم مؤسسات الدولة. وهذه التقسيمات بالطبع تمثل مؤشرًا من مؤشرات هشاشة الدول (الصراع على السلطة، والانشقاقات)، الأمر الذي يتعارض مع ترتيبات الحكم المؤقت كجسر يسمح بإرساء جهاز حكم وترتيبات دستورية أكثر استقرارًا مما يعني أن عملية الانتقال هي وسيلة لغاية أسمى وليست هدفًا في حد ذاتها، وبالتالي ينبغي أن يوازن واضعو هذه الترتيبات بين متطلبات إشراك الأطراف كافة والقيام بإصلاحات شاملة وبين الحاجة إلى عدم تحميل الجسر بما يفوق طاقة استيعابه، وهو ما يهدد بانهيار عملية الانتقال السياسي.

وبما أن الشكل الذي ستتخذه الترتيبات الوقتية مرتبط بالوضع المخصوص السائد في الدولة، فإن هذه الترتيبات تتضمن غالبًا ثلاثة مكونات تكون مدرجة عادة في أربعة مسارات محددة يمكن أن تشملها عملية الانتقال:

أولًا، مسار سياسي ينص على تأليف حكومة مؤقتة توكَل إليها مهمتا تولّي أعباء الحكم خلال المرحلة الانتقالية وتنفيذ عمليات الإصلاح[4]. هذا المسار في حالة السودان الانتقالية الحالية لم يتم التوصل إليه إلا بعد عملية طويلة وشاقة طابعها الخلاف بين المجلس الانتقالي الذي خلف الرئيس عمر البشير في حكم السودان في 12 نيسان/أبريل 2019 وقوى إعلان الحرية والتغيير المؤلفة من مجموعة واسعة من الائتلافات المدنية (تجمع المهنيين السودانيين؛ الجبهة الثورية السودانية؛ تحالف قوى الإجماع الوطني؛ نداء السودان والتجمع الاتحادي) وأدّت دورًا كبيرًا في تنظيم الاحتجاجات ضدّ نظام الانقاذ حتى إسقاطه في 11 نيسان/أبريل 2019. وأساس هذا الخلاف هو طلب قوى إعلان الحرية والتغيير إصرارها على أن ينقل المجلس العسكري الانتقالي[5] السلطة كاملة للمدنيين. لكن المجلس رفض هذا الطلب جملة وتفصيلًا بحجة أن الجيش شريك أصيل في

(4) فورستر، **ترتيبات الحكم المؤقتة في البيئات الهشة وبيئات ما بعد الصراع (الدورة السادسة من حوار إدنبره حول إعداد الدساتير في فترات ما بعد الصراع 2019)**، ص 6.

(5) برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع (قوات الدعم السريع هي قوات شبه عسكرية مكونة من ميليشيات التي كانت تقاتل مع الحكومة السودانية (حكومة الإنقاذ) خلال الحرب في إقليم دارفور وكانت هذه القوات تتبع في إدارتها إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني. ثم تحولت تبعيتها كقوات منفصلة إلى قيادة القوات المسلحة السودانية، إلا أنها تأتمرُ بأمرِ الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي» الذي برزَ بعدَ سقوط نظام البشير وصارَ في وقتٍ لاحقٍ نائب رئيس المجلس العسكري الذي أطاح الرئيس البشير في 11 نيسان/أبريل 2019).

الثورة واستمر الخلاف الذي تحول إلى صراع وتبادل الاتهامات بسبب التفلتات والتجاوزات الأمنية هنا وهناك التي راح ضحيتها الكثير من المواطنين، قرابة الأربعة أشهر، ولم يتم حسم ذلك الصراع إلا بوساطة من الاتحاد الأفريقي والجارة إثيوبيا[6]، من خلال التوصل إلى اتفاق سياسي (الوثيقة الدستورية) [7] الذي وقَّعه الطرفان في الرابع من آب/أغسطس 2019 وبموجبه تم إنشاء مجلس سيادة يضم عسكريين ومدنيين إلى جانب تأليف حكومة برئاسة عبد الله حمدوك[8] في21 آب/ أغسطس 2019. وهذه الأخيرة هي الجهة التي يفترض أن تدير الانتقال وتُعدّ المسرح السياسي لتنظيم انتخابات حرة تنتج منها حكومة مدنية منتخبة وتفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، لكن منذ الوهلة الأولى واجهت عقبات جمّة، **أولها** أن القوى التي كانت تحمل السلاح وساهمت في صناعة الثورة والتغيير لم تجد حصتها في كعكة الحكومة الانتقالية فراحت ترفع مطالبها وتوجه أحيانًا تهديدات مبطنة بالعودة إلى حمل السلاح الذي لم تضعه جانباً بعد، أو استخدام ورقة الضغط المتمثلة بالمطالبة بالحكم الذاتي لجنوب كردفان (جبال النوبة)، وجنوب النيل الأزرق ودارفور وشرق السودان، ومع ذلك نجحت الحكومة الانتقالية في إحداث اختراق في ملف السلام كأولوية ووقعت اتفاق سلام في 31 آب/أغسطس 2020 بوساطة من دولة جنوب السودان[9] (اتفاق سلام جوبا)[10] بينها وبين عدد كبير من تلك القوى التي أصبحت جزءًا من مؤسسات الحكم الآن.

---

(6) الوساطة كانت برئاسة مبعوث الاتحاد الإفريقي محمد حسن اللبات (موريتاني) ومساعده المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإثيوبي السفير محمود درير وآخرين (أمريكون وأوربيون وعرب).

(7) وقّع عن المجلس العسكري الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) وعن قوى إعلان الحرية والتغيير ممثلها الأستاذ أحمد ربيع.

(8) عبد الله آدم حمدوك آدم: خبير اقتصادي حصل على البكالوريوس في الاقتصاد الزراعي من جامعة الخرطوم، وماجستير ودكتوراه في علم الاقتصاد من كلية الدراسات الاقتصادي، جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. بدأَ مسيرته المهنيّة عام1981 في وزارة المالية السودانية حتى 1987، غادرَ بعدها صوبَ زيمبابوي ليعملَ في شركة مستشارين خاصة حتى عام 1995، ومن ثم مستشارًا في منظمة العمل الدولية في الدولة نفسها حتى عام 1997، بعدها مباشرة عمل في بنك التنمية الأفريقي في ساحل العاج مدة 4 سنوات، انضم بعدها إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا في عدة مواقع حتى أصبحَ نائبًا للأمين التنفيذي، في مابين2003 و2008 ، عمل في المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات ثمّ شغل في وقتٍ لاحقٍ منصبَ كبير الاقتصاديين ونائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا منذ عام 2011، في عام2016 ؛ عيّنه الأمينَ العامَ للأمم المتحدة بان كي مون كقائم بأعمال الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الأفريقي. عملَ كخبيرٍ اقتصادي وخبيرٍ في مجال إصلاح القطاع العامِّ والحوكمة والاندماج الإقليمي وإدارة الموارد وإدارة الأنظمة الديمقراطية، والمساعدة الانتخابية. برزَ اسم حمدوك في عام 2019 خلال الاحتجاجات السودانية التي أطاحت نظام عمر البشير حيثُ عُدَّ أبرز المرشحين لتولي رئاسة الوزراء في المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام. وقد أصبح أوّل رئيسٍ وزراء للسودان بعد سقوطِ الرئيس عمر البشير الذي ظلّ في الحكم ثلاثة عقود.

(9) الوساطة برئاسة الفريق توت قلواك المستشار الأمني للرئيس الجنوب سوداني سلفاكير ميارديت وآخرين (أمريكون، أوربيون، عرب، أفارقة).

(10) تم التوقيع في جوبا عاصمة دولة جنوب السودان التي سمي الاتفاق باسمها، بحضور رئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك ورئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقادة الجبهة الثورية السودانية التي تضم الجماعات السودانية المتمردة الخمس الرئيسية، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، وكلاهما من إقليم دارفور في الغرب، والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال التي تقود تمردًا ضد الحكومة السودانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويهدف الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار والسلام في السودان بعد عقود من الصراعات الأهلية المتعددة، التي راح ضحيتها أكثر من 300 ألف نسمة وتشريد أكثر من مليوني ونصف المليون وفق ما تشير التقديرات، وبخاصة بعد أن اتسعت رقعة الصراع في دارفور منذ عام 2003.

أما العقبة **الثانية** وهي الأكثر تأثيرًا؛ فهي حالة الارتباك والتوتر بين القوى السياسية المنضوية تحت مظلة «قوى الحرية والتغيير» الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية التي تعصف الخلافات بين مكوناتها المتشاكسة مرة بعد مرة من جهة وبينها وبين الجانب العسكري من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس وينعكس بصورة واضحة في اعتلال وضعف الأداء الحكومي، وهذا بالطبع مؤشر هشاشة يقدح في شرعية الدولة من خلال الصراع على السلطة، فاعلية الحكومة، الاحتجاجات والتظاهرات.

تشهد مكونات العملية الانتقالية في السودان منافسة شرسة بين النخب السياسية والعسكرية، فإن لم يبقَ ذلك كله تحت رقابة أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، ويكتسي التقييم الشعبي لمدى تقيدُّ صنّاع القرار بمبدأي الشمول والإنصاف فإن ذلك قد يؤثر أيّما تأثير في إضفاء الشرعية على العملية برمتها.

ثانيًا، مسار أمني يشمل وقف إطلاق النار، وإرساء آليات لنزع سلاح الميليشيات المسلحة وتسريح مقاتليها وإعادة إدماجهم، إضافة إلى إصلاح القطاع الأمني الحكومي، بما في ذلك إمكان دمج القوات وهيئات القيادة العسكرية[11]. هذا المسار رغم اتفاق السلام الذي وقع مع جزء كبير من الحركات المسلحة (الجبهة الثورية) لكنه موسوم بالهشاشة بسبب العقبات تواجهه، كحالة الاحتقان بين الأجهزة الأمنية والقوى السياسية والمدنية التي أضعفت العقد الاجتماعي وأثرت في الجماعات المتنافسة، وهذا بالطبع فتح الباب أمام أعمال الشغب والاحتجاجات والتظاهرات والوفيات من الصراعات والانقلابات العسكرية. كذلك بطء عملية إرساء آليات لنزع سلاح الميليشيات المسلحة وتسريح مقاتليها وإعادة إدماجهم، وإصلاح القطاع الأمني الحكومي فتح الباب أمام الاحتكاكات والتوترات بين قوات الحركات المسلحة الموقعة على السلام وبعض القوات النظامية من جهة وبينها وبين بعض المدنيين من جهة أخرى، وإضافة إلى كل ذلك الحركات المسلحة التي لا تزال تتعنت وترفض توقع اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية، وهي ترفع مطالبها مرة بعد مرة وتوجِّه أحيانًا تهديدات مبطنة بالعودة إلى حمل السلاح الذي لم تضعه جانبًا بعد (حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور)، أو التي تستخدم ورقة الضغط المتمثلة بالمطالبة بتقرير المصير (الحركة الشعبية قطاع الشمال جناح عبد العزيز الحلو) لجنوب كردفان (جبال النوبة).

ثالثًا، مسار دستوري ينص على إجراء إصلاحات قانونية ودستورية من بينها إرساء آليات لإجراء مشاورات عامة بين كل مكونات العملية الانتقالية[12]. وهذا في حالة السودان الحالية الذي ما زالت تكتنفه الهشاشة بسبب حالة ارتباك وضعف المكونات نفسها وتأثير ذلك في القائمين على أمر

(11) المصدر نفسه، ص 6.

(12) المصدر نفسه، ص 6.

الإصلاح الدستوري والقانوني في غياب السلطة التشريعية كضلع ثالث من أضلع العملية، التي ما زالت الخلافات تقف حجر عثرة أمام قيامها.

رابعًا، مسار اقتصادي يهدف إلى الحصول على تمويل خارجي لعملية الانتقال، وهذا المسار في حالة السودان يواجه عدم توافر مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع أن تفي بالمطلوب[13]. أما عملية الحصول على تمويل خارجي فهذه اعترضتها في أول الأمر عقبة وجود اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب وخروجه من حالة من العزلة الدولية التي كان يعيشها بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، لكن بعد أن نجحت الحكومة في تذليل هذه العقبة، وجدت نفسها أمام تدخل خارجي تحرص وحداته الدولية على تحقيق مصالحها أكثر من استقرار الدولة محل التدخل.

ثالثًا: استنتاجات وتوصيات

1 ـ الاستنتاجات

1 ـ تشهد مكونات العملية الانتقالية في السودان منافسة شرسة بين النخب السياسية والعسكرية، فإن لم يبقَ ذلك كله تحت رقابة أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، ويكتسي التقييم الشعبي لمدى تقيُّد صنّاع القرار بمبدأي الشمول والإنصاف فإن ذلك قد يؤثر أيّما تأثير في إضفاء الشرعية في العملية برمتها. وإن أي محاولة لإضافة مسار جديد إلى مسارات العملية الانتقالية سيزيد من هشاشتها، وذلك راجع إلى ترابط تلك المسارات وتأثير كل مسار في الآخر. وفي حال تحقيق تقدم على صعيد أحد المسارات فقد يمثل ذلك جهدًا يبدد صعوبة تعطل الانتقال السياسي. في المقابل، فإن أي تعطيل يشهده مسار ما قد يعطل تحقيق تقدم في العملية الانتقالية برمتها.

2ـ بما أن اعتبارات التصميم الجيد تؤدي دورًا ثانويًا في إنشاء المؤسسات الانتقالية وعقد الاتفاقات بشأن عمليات الإصلاح، بدلًا من ذلك، تعتمد العوامل الكفيلة بدفع عمليات الإصلاح على منطق المفاوضات بين أصحاب المصلحة ويمكن أن تتأثر كذلك بالعوامل الهيكلية التي ينبغي التحكم فيها باستمرار. من بين هذه العوامل: توازن القوى بين أصحاب المصلحة؛ قوة المؤسسات القائمة؛ طبيعة الأزمة التي تضرب العملية الانتقالية؛ الحاجة إلى تحقيق تقدم رمزي؛ طبيعة عملية التفاوض السياسي؛ والأطر القانونية القائمة قبل العملية الانتقالية. إلا أن المكونات السياسية والعسكرية في السودان في حالة ما بعد ثورة ديسمبر افتقرت منذ البداية إلى اعتبارات التصميم الجيد لتشكيل المؤسسات الانتقالية وعقد الاتفاقات الواضحة بشأن عمليات الإصلاح، مع غياب منطق المفاوضات مع أصحاب المصلحة إلى جانب عدم القدرة على التحكم في العوامل الهيكلية.

3 ـ بما أن الأطراف الدولية الفاعلة تضطلع بدور بالغ الأهمية في تنفيذ الإصلاحات وإرساء الحكومات الانتقالية وكفالة استقرارها عبر نيل الاعتراف الدولي وتوفير دعم فني وسياسي وعسكري للمسار الانتقالي وتمويله، ومن المسائل المهمة التي تقتضي انتهاج مقاربات أفضل هي مسألة تمويل الانتقال، إلا أن من المفارقات أن تجد الحكومة الانتقالية في السودان نفسها في الكثير

(13) المصدر نفسه، ص 6.

من الأحيان مضطرة للحصول على تمويلات قصيرة الأمد ذات غايات محددة، من جانب قد يكون ذلك نظرًا إلى افتقارها إلى سجل لتقييم أدائها وبالتالي عجزها عن نيل تمويلات منتظمة طويلة الأمد من المؤسسات المالية الإنمائية، ومن جانب آخر يمكن القول إن أهداف الدول المتدخلة في السودان ما بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر 2019 تتميز بالبساطة والواقعية، فهي تسعى لإبقاء وضع سياسي يوفر ممرًا سهلًا لبسط نفوذها، ويضمن حصتها في السودان وموارده الهائلة فى المستقبل.

4 ـ يبدو أن كل عملية إصلاح أو هيئة انتقالية في إطار ترتيبات الحكم الانتقالي في سودان ما بعد ثورة كانون الأول/ديسمبر 2019 تحمل مجالًا آخر، سمح لأصحاب المصالح مواصلة صراعاتهم وإن كان ذلك بطرائق سلمية من خلال التفاوض، إلا أنه يمكن أن يصل الأمر إلى طريق مسدود أو فشل أو خيبة أمل قد تؤدي إلى تجريد عملية الانتقال من الشرعية، وقد تخرج ترتيبات الحكم الانتقالي عن السيطرة وتصبح غير عملية إذا ما كثرت المفاوضات الجارية والمترابطة التي من شأنها تصعيد الصراع بدلًا من تهدئته في ظل مطالب أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين.

2 ـ التوصيات

1 ـ إعطاء الاعتبار الرئيسي لتبسيط ترتيبات الحكم الانتقالي وتجنب زيادة الحمل عليه (كالجسر) مع الإقرار بأن مسار الانتقال وسيلة لإحداث التحول الديمقراطي وليس غاية في حد ذاته.

2 ـ إيلاء البنية التحتية للحكم المؤقت من خلال تأليف هيئات الحكم الانتقالي على نحو يشمل الأطراف كافة مع تحديد الإجراءات المتعلقة بصنع القرار والمشاورات تحديدًا واضحًا.

3 ـ استنباط طرائق تحفز الجميع على الالتزام بالإنصاف في توزيع المناصب، أو من طريق اللجوء إلى تدابير مثل التداول على المناصب أو المحاصصة بصورة مرضية للجميع.

4 ـ الاتفاق على آليات لفض النزاعات تتسم بالواقعية والصدقية.

5 ـ توخي الواقعية في وضع الجدول الزمني لمراحل المسار الانتقالي والحرص على ألّا تكون الآجال قصيرة وغير مرنة على نحو يسهل عدم التقيد بها، أو طويلة جدًا على نحو يسبب فقدان التأييد الشعبي.

6 ـ الحرص على حصول الأطراف الموكل إليها أمر تنفيذ الإصلاحات على التمويلات الكافية لدعم الانتقال.

7 ـ الانفتاح على أسلوب الإدارة المتكيفة، والإقرار بدور إجراءات الوساطة القائمة في الحفاظ على الصلة بين عمليات الإصلاح المدني ومسارات التسوية السياسية، والعمل على تنفيذ تلك الإجراءات.

8 ـ فصل عناصر جدول الأعمال، التي يمكن مؤسسات الانتقال القائمة راهناً التكفل بها أو التي ستستمر بعد نهاية المرحلة الانتقالية الرسمية، عن سائر عناصر جدول الأعمال وإعداد جدول زمني خاص بهذه الإصلاحات وفقاً لذلك، مع تحديد بنود جدول الأعمال الممكن معالجتها من خلال المؤسسات الموجودة، أو بعد انتهاء المرحلة الانتقالية رسميًا. وهذا يعني فصل عمليات الإصلاح

الأكثر طولًا عن الترتيبات القصيرة، فقد يكون الحل لإدارة وتركيز المهمات الانتقالية على نحوٍ أفضل في عزل المسارات التي من المحتمل أن تمتد إلى ما بعد المرحلة الانتقالية، أو التي تتضمن عمليات انتقالية متعددة تركز على المهام.

9 ـ الاتفاق على آليات تسوية الخلافات من خلال تنوع النماذج والهياكل المؤسساتية التي يمكن تبنّيها لغرض حل الخلافات، مع تقليب الأمر على أوجهه بما في ذلك العمر الافتراضي والتركيب الهيكلي والحياد والاستقلال السياسي ومدة الولاية والسلطة القانونية، والشخصيات ذات العلاقة. إذا تم اعتماد الإجماع كآلية لاتخاذ القرار، توجب على الوسطاء دمج هياكل الدعم للمساعدة في تجاوز الجمود، على أن تتم الأمور بصفة إما غير رسمية أو مرتبطة رسميًا بالمسار.

10 ـ الالتزام بالواقعية عند وضع الإطار الزمني الانتقالي بأن لا يكون بناء الثقة وثقافة التعاون بين أصحاب المصلحة وداخل المؤسسات بين ليلة وضحاها، وغالبًا قد لا تكفي المرحلة المخصصة للعملية الانتقال لإكمال جميع المهمات. لذا من المهم الانتباه إلى التسلسل والآجال الواقعية لمختلف مهمات الإصلاح، ويمكن استخلاص العبرة من الجداول الزمنية الفعلية في سياقات أخرى.

خاتمة

مع الإقرار بأن الحروب الأهلية وعوامل أخرى هي وراء هشاشة الدولة وتأثيرها في عمليات الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان مرة بعد مرة، إلا أن فرضية أن القوى السياسية التي ظلت مسيطرة على المشهد السياسي في البلاد منذ نشأة الدولة؛ تتضارب مصالحها مع توطين نظام ديمقراطي حقيقي، وهذا الأمر لا شك أن له الأثر الحاسم في تعثر إحداث واستقرار وتطور التحول الديمقرطي في البلاد، والأسباب وراء ذلك متعددة. لكن السبب الرئيسي يرجع إلى استهلاك تلك القوى معظم مراحل حكمها في المناورات السياسية، والمكايدات الحزبية بعيدًا من قضايا الدولة الأساسية كتوفير الأمن، وإحداث استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي ينعم المواطن بموجبه بحياة كريمة في بلاده. واضح أن حالة هشاشة الدولة في السودان وتأثيرها في عملية الانتقال والتحول الديمقراطي مسألة قديمة منذ فجر الاستقلال، وأن الأزمة هي أزمة القوى المسيطرة على الحكم التي حولت مشروع التحرر الوطني وكرّسته لمصلحتها فأصبحت الهشاشة متكررة ومهددة لتماسك الوحدة العضوية للكيان السياسي في البلاد باستمرار. لكن هذه الهشاشة الآن صارت أكثر خطورة بسبب زيادة وتعقيد مؤشرات الهشاشة المتمثلة بما يلي: الضغوط الديمغرافية الحركة الهائلة للاجئين والمشردين داخليًا؛ المظالم الجماعيّة الساعية إلى الانتقام النزوح البشري المزمن والمستدام؛ التنمية الاقتصادية غير المتوازنة الفقر، والتدهور الاقتصادي الحاد أو الشديد؛ شرعية الدولة؛

إن إدارة الانتقال تستوجب توازناً بين إشراك النخبة في الأمر والمشاركة واسعة النطاق، بين خلق حشد دافع للعملية الانتقالية على ألّا يؤدي إلى انهيارها وبين التريث قبل الانتقال إلى الانتخابات قبل إضفاء الشرعية على ما بعد المرحلة الانتقالية.

التدهور المضطرد للخدمات العامة؛ انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون تغوّل الأجهزة الأمنيّة؛ صعود النخب الفئوية؛ تدخل الجهات الخارجية[14].

خلاصة القول إن إدارة الانتقال تستوجب توازنًا بين إشراك النخبة في الأمر والمشاركة واسعة النطاق، بين خلق حشد دافع للعملية الانتقالية على ألّا يؤدي إلى انهيارها وبين التريث قبل الانتقال إلى الانتخابات قبل إضفاء الشرعية على ما بعد المرحلة الانتقالية. كما يجب في الوقت نفسه الإقرار بأن الهياكل المؤقتة تفقد شرعيتها كلما طالت المرحلة الانتقالية من دون انتخابات، فعلى القائمين على أمر الانتقال في السودان الآن أن يدركوا أن الفائدة في تصوير الانتقال كجسر من ماضٍ ملؤه الاضطراب إلى مستقبل أكثر سلامًا تكمن في تذكير الأطراف المعنية بعدم تحميله توقعات لا طاقة له به فينهار □

(14) رقية أبو شرف، «الهامش والمركز في السودان: في تاريخية ضعف الدولة،» السياسة الهشة (تقرير موجز: الدول الهشة في الشرق الأوسط الكبير)،» (كلية الشؤون الدولية، جامعة جورجتاون، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الدوحة – قطر، 2016)، ص 16.

الفساد السياسي: نحو إنهاء غموض المفهوم

باسم الزبيدي(*)

زميل مشترك سابق بين مركز بروكنجز الدوحة وجامعة قطر.

مقدّمة

تُحاجج هذه الدراسة بما أن السياسة فضاء لعلاقات القوة وأدوات ترجمتها، فإن فساد هذا الفضاء لا يمكن فهمه إلا من داخله، ما يستدعي رؤية الفساد السياسي ليس كصنف من صنوف الفساد، وإنما كصنف من صنوف السياسة. يرتكز هذا الزعم على أن وصف سلوك سياسي ما بالفاسد لا يعني بأي حال فساد السياسة بمجملها، وإنما يعني أن عطبًا ما يكون قد أصاب جزءًا منها، تنعكس آثاره على مؤسسات نظام الحكم القائم وسياساته. وعلى الرغم من فساد السياسة في أحد جوانبها، فإن جانبًا آخر منها يبقى خارج نطاق ذلك العطب، ويمكن التعويل عليه لمعالجة مَواطن قصورها بما في ذلك تنقية الفعل السياسي الذي يُعدّ فاسدًا.

انطلاقًا من ذلك، نرى في هذه الدراسة أن التعريف الذي ينظر إلى الفساد السياسي على أنه «استخدام للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»، هو تعريف قاصر، ولا يوفي بغرض الدلالة على الفساد السياسي كونه يختزل السياسة ويقلصها إلى حد يجعلها لا تدلّ على ذاتها. كما يتسم هذا التعريف بالسعة، وهو ما يتيح تضمين ما هو بيروقراطي وإداري وكل ما هو مؤسسي عمومًا ظانًّا أنه سياسي، وهو ما يجعله تعريف لفساد إدارة السياسة أكثر منه تعريفًا للفساد السياسي. أما المنصب الذي يُناط به هذا التعريف فهو لا يفسر الكثير عند سلخه عن طبيعة نظام الحكم القائم، ففساده أو «نقائه» هو ليس سوى صيغة أخرى لتوصيف سلطويته أو ديمقراطيته. أما العلاقة بين المنصب ونظام الحكم فينبغي رؤيتها كعلاقة تابع بمستقل أو شكل بجوهر، أو حلبة بلاعب، ما يعني الاستدلال على الأول عبر الثاني، من دون إغفال أن فهم الماهية السياسية لنظام الحكم ومن يُسيطر عليه هو شرط مسبق لتحديد معنى الفساد السياسي.

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أوجه قصور التعريف الشائع للفساد السياسي عبر ثلاثة محاور. يتناول المحور **الأول** تزامن التعريف مع سيطرة النموذج النيوليبرالي المُنحاز للقيم غير المُناهضة للفساد السياسي؛ ويناقش **الثاني** التعريفات السائدة للفساد السياسي مُبيّنًا عدم اتساق

(*) البريد الإلكتروني: bezbidi@gmail.com

التعريف الذي يربط الفساد السياسي بالمنصب مع مقاربات كل من أرسطو وميكافيلي وروسّو وآرندت للسياسة، التي ترى بالسياسة ذلك العام الذي يفسِد عبر اختزاله وتخصيصه؛ أما المحور **الأخير** فهو يتناول الفساد السياسي في المنطقة العربية.

أولًا: توضيح السياق

الفساد ككل مصطلح قديم عرفته الدول والمجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة. وعلى الرغم من عمق جذوره في التاريخ، وربما بسبب ذلك، خضع ولا يزال يخضع لجدل لا ينتهي حول معناه وأسبابه وأنماطه وسبل محاصرته. ومن اللافت للنظر تباين تصورات الناس إزاءه، التي هي نفسها تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى. فقد ربط مفكرو اليونان، على سبيل المثال، الفساد السياسي بالديمقراطية حين اعتقدوا أنه نظام حكم فاسد يُضعف تماسك الدولة، ويأخذ من انسجامها الداخلي، ويقودها إلى التآكل والهلاك. كذلك رأى الأمريكيون في مطلع القرن التاسع عشر المحسوبية السياسية أمرًا مقبولًا عندما انسجمت مع مقولة «للمنتصر تعود الغنائم» قبل تراجعهم عنها لاحقًا، لتُصبح المحسوبية فعلًا فاسدًا لا يجيزه القانون[2]. اليوم، لا يختلف الأمر كثيرًا، فعلى الرغم من اعتقاد الناس أن الفساد أمر سيئ، فإنهم غير متفقين على معنى وماهية الفعل الفاسد بصورة واضحة ومحددة. فالفلسطينيون مثلًا ليسوا متفقين إن كان الولوج في صيغة أوسلو منذ عام 1993 فعلًا سياسيًا فاسدًا أم هو غير ذلك، ببساطة لأنه ليس من السهل الاتفاق على ما يعنيه الفساد أصلًا في حالتهم المعقّدة، كما أن وسم السياسة بالفساد أو النزاهة أمر صعب في حالتهم الانتقالية وانكشافهم الشديد. إذًا، الفساد السياسي مصطلح معياري لا يكتسب معناه من ذاته، وإنما مما يختاره له الآخرون، وهذا بدوره لا ينفصم عن مصالحهم وما يختارونه من أدوات لتحقيقها. مع الوقت، كان من الطبيعي أن يزداد الفساد السياسي غموضًا من حيث الماهية والمعنى مع ترسّخ علاقات القوة وتزايدها تعقيدًا، ومع نشوء السلطة وتجذُّرها واتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وبين ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن. وكونه وثيق العلاقة بالسلطة، صار من البديهي أن تُستدعى إلى حلبة الجدل حوله مفردات القيم العظمى كالمصلحة العامة، وخير الجماعة، والديمقراطية، وحركة التاريخ، وغير ذلك، ما يجعله جزءًا من السجال الأيديولوجي حول الصيغة الأنسب لتحقيق الخير الإنساني.

من المحطات الحديثة للسجال حول هذا المفهوم، ما شهده العالم من تحولات منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وهي تحولات رافقها اهتمام لافِت للنظر بالفساد بوجه عام، وتزامن ذلك

(2) «للمنتصر تعود الغنائم» مبدأ عمل سياسي مارسته الأحزاب وطبقته الحكومة الفدرالية حتى العام 1883 (عام تمرير قانون بندلتون)، ويقوم على أساس الغنائم أو المحسوبية المتناقضة مع مبدأ الجدارة، حيث يمنح الحزب الفائز مؤيديه وأصدقاءه وأقاربه الوظائف الحكومية كمكافأة لهم وكحافز للاستمرار في خدمة الحزب مستقبلاً. انظر: Milton C. Cummings and David Wise, Democracy under Pressure: An Introduction to the American Political System, 7th ed. (San Diego, CA: Harcourt College Publishers, 1993), p. 431.

مع انتهاء الحرب الباردة، وجاء مترافقًا مع ظهور أجندات التحول الديمقراطي، واللبرلة الاقتصادية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والإصلاح، والتمكين، وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، والشباب، وغير ذلك. وتم في هذه الحقبة (1993) إنشاء منظمة الشفافية الدولية لتقود الحرب ضد الفساد، التي جاءت كمبادرة من أشخاص عملوا في البنك الدولي، ودعمها عدد من كبريات الشركات العالمية العملاقة[3]. وقد رافق ذلك صعود الليبرالية الجديدة التي صاغ مرتكزاتها الاقتصادية والسياسية والأخلاقية ميلتون فريدمان (Milton Friedman) و«إجماع واشنطن»[4]، وأخذت من الريغانية في الولايات المتحدة الأمريكية والتاتشرية في بريطانيا في ثمانينيات القرن الماضي تمثّلات عينية عنها.

وقد خضعت الدول الغربية والنامية على حد سواء لتحولات عميقة في بنية الدولة والمجتمع والاقتصاد، مثل تعزُّز دور السوق وتحرر الشركات من الضوابط والقيود، والانفتاح على التجارة والاستثمارات الدولية، وعقد اتفاقيات التجارة الحرة، ورفع القيود عن الأسعار، وحرية حركة رأس المال والبضائع والخدمات، وإلغاء القيود على أسواق التمويل والعمل، واعتماد اشتراطات المؤسسات المالية الدولية، وخفض الأجور وتجريد العمال من حقوقهم[5]. وعبر هذه الإجراءات، انحسر دور الدولة، وتعمّقت سطوة السوق، ما أدى إلى إفقار الملايين، وتعمّق التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب وداخل البلدان الرأسمالية نفسها[6]. وقد أشار توماس بيكيتي في هذا الخصوص إلى أن عُشر ممثلي أصحاب رؤوس الأموال فقط أصبحوا يحصلون على عوائد تفوق مجموع ما يحصل عليه العاملون بمختلف فئاتهم في صورة أجور، من دون دفع ما يترتب على تلك الأموال من ضرائب[7]. ويؤكد الأمر نفسه غابريال زاكمان الذي يقول إنه في ذات يوم انهيار المؤسسات المالية عام 2008 رأى بأم عينيه الأثرياء يحولون مبالغ هائلة إلى مناطق «الملاذ الضريبي» مثل لوكسمبورغ، أو جزر برمودا، أو فيرجن أيلند، لغرض إخفائها. كما يضيف أن 7.6 تريليون دولار من

---

(3) يقول بيتر براتسس إن منظمة الشفافية الدولية تأسست على يد بيتر أيغين (Peter Eigen) أحد كبار خبراء البنك الدولي عام 1993، وتلقت دعماً سخياً من عدد من الشركات الكبرى مثل إكسون وشل ووالمارت وبروكتر أند غامبل وغيرها. انظر: Peter Bratsis, «Political Corruption in the Age of Transnational Capitalism: From the Relative Autonomy of the State to the White Man's Burden,» *Historical Materialism*, vol. 22, no. 1 (2014), pp. 105-128.

(4) إجماع واشنطن أو (Washington Consensus) هو تصور صار لاحقاً خطة طرحها جون وليامسون عام 1989 لتكون علاجاً من عشرة بنود لإنقاذ «الدول الفاشلة» التي واجهت أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة. ولكي تكون هذه الخطة، أيضاً، عقيدة عمل تبنّاها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النطاق العالمي. وقد جاءت هذه الخطة/ الوصفة كمنعطف ليبرالي مهم استطاعت عبرها المؤسسات الدولية أن تطبق أجندتها العالمية للسيطرة على الموارد الطبيعية، وعلى سياسات الدول، من خلال تمرير «وصفة الإصلاح» تلك، التي تضمنت ممارسة الضغوط الاقتصادية لتحرير العملة المحلية، وتحرير التجارة، وإلغاء القيود على الواردات، وتبني «الإصلاحات الاقتصادية»، وتحديد دور الدولة. انظر: Stephen R. Hurt, «Washington Consensus,» Encyclopedia Britannica, <https://www.britannica.com/topic/Washington-consensus> (accessed on 27 May 2020).

(5) Robert G. Blanton, Shannon Lindsey Blanton and Dursun Peksen, «The Impact of IMF and World Bank Programs on Labor Rights,» *Political Research Quarterly* 68, no. 2 (2015): 324-336.

(6) Branko Milanovic, Peter H. Lindert and Jeffrey G. Williamson «Pre-Industrial Inequality,» *The Economic Journal*, vol. 121, no. 551 (March 2011), pp. 255-272.

(7) Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), p. 496.

ثروات العالم مودعة في بلاد الملاذ الضريبي (Tax Havens)، وأن أغنى 400 شخص في العالم هم الأقل التزامًا بدفع ما يترتب عليهم من ضرائب، بل إن معدل ما يدفعه السبّاكون وبقية الفئات الدنيا من ضرائب يتجاوز ما يدفعه هؤلاء الأثرياء[8]. كما رافق ذلك إذكاء الحروب كحروب الخليج الأولى عام 1991، وغزو أفغانستان 2001، والعراق 2003، إلى جانب خلخلة استقرار كثير من البلدان وتحويل بعضها إلى دول ضعيفة «فاشلة»، تابعة ومسلوبة السيادة.

لماذا لا تعَدّ العقيدة الاقتصادية النيوليبرالية التي بشّر بها ميلتون فريدمان وتم فرضها على العالم فسادًا سياسيًا، رغم أنها ألحقت الأذى بالملايين من البشر ودفعتهم إلى مربعات الفقر والبطالة والبؤس والاستبداد.

هذا هو السياق الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي الذي يحيط بتعاظم الاهتمام بموضوع الفساد، حيث ظهر في العقود الأربعة الفائتة فيض من الدراسات والتقارير والمؤلفات والسياسات والبرامج المحلية والإقليمية والعالمية. وقد انصب الجزء الأكبر من الاهتمام بالفساد على البلدان النامية أو «العالم الثالثية»، من بينها البلدان العربية، حيث ظهرت دعوات إلى تعاون الحكومات وأجهزتها المختلفة، والبرلمانات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام لغرض وضع الاستراتيجيات المناسبة لمحاصرة الفساد وصدّه[9]. أما البلدان الصناعية فلم تشهد اهتمامًا مشابهًا بموضوع الفساد كونها تنظر إلى الفساد داخل حدودها بصورة مختلفة عن البلدان النامية، حيث ترى أن الأنظمة القائمة، بقيمها الليبرالية وبقوانينها ومؤسساتها قادرة على اكتشاف الفساد ومحاصرته، وما يسهّل ذلك أن الفساد من وجهة نظر الدول الصناعية – الغربية تحديدًا – هو مجرد انحراف إجرائي يستطيع النظام رصده وتصويبه، وهو ما يجعل هذا التعريف إشكاليًا لإهماله القضايا الجوهرية وذات الأثر الكبير في ملايين الناس. فإذا كان سوء الفساد يُستدل عليه من خلال ما يسببه من أذى للآخرين يصير السؤال لماذا تعَد فضيحة ووترغيت عام 1974 حالة الفساد السياسي الأهم في التاريخ الأمريكي الحديث، مع أن هناك قضايا أخرى كثيرة (داخلية وخارجية) تركت آثارًا عميقة في الولايات المتحدة وآخرين في العالم ولا يتم حسبانها فسادًا سياسيًا كالتمييز العنصري واستعمار الأمم واستخدام القنبلة الذرية وحروب واشنطن في كوريا وفيتنام والعراق وافغانستان ورعاية الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية وتفكيك الدول وإذكاء الصراعات ومساندة الاستعمار الصهيوني لفلسطين غير ذلك؟

أيضًا، لماذا لا تعَدّ العقيدة الاقتصادية النيوليبرالية التي بشّر بها ميلتون فريدمان وتم فرضها على العالم فسادًا سياسيًا، رغم أنها ألحقت الأذى بالملايين من البشر ودفعتهم إلى مربعات الفقر

(8) Gabriel Zucman, «The Hidden Wealth of Nations: The Scourge of Tax Havens (Powerpoint),» UC Berkeley (2015), pp. 25-29, <http://gabriel-zucman.eu/files/Zucman2015Slides.pdf>.

(9) Bruce Buchan and Lisa Hill, *An Intellectual History of Political Corruption* (London: Palgrave Macmillan, 2014), p. 6.

والبطالة والبؤس والاستبداد، بينما أدت إلى صعود مرتب المدير التنفيذي (الـ CEO) في الولايات المتحدة إلى ما يعادل 400 ضعف مرتب العامل العادي مع نهاية ولاية ريغان عام 1988، بعد أن كان 44 ضعفًا فقط في السنوات التي سبقت ذلك!! كما قفز مرتب المدير التنفيذي في بريطانيا أيضًا من عشرة أضعاف قبل تاتشر عام 1979 إلى ما يزيد على مئة ضعف بعد انتهاء ولايتها! لماذا لم يتم وصف استبدال مفهوم «المصلحة العامة» بمفهوم «المسؤولية الفردية» فسادًا سياسيًا، رغم أنه ألحق الأذى وزاد معاناة الفقراء بعد تحميلهم مسؤولية فقرهم ودعوتهم لإيجاد حلول لما يواجهونه من تحديات ووصفهم بالكسالى حين يفشلون في إيجادها! لماذا لا تُعدّ سياسات خفض مخصصات البرامج الاجتماعية والرفاه فسادًا سياسيًا، رغم أنها ألحقت الأذى بملايين الأطفال والشباب والنساء وكبار السن وأضرّت بالبيئة، مقابل الحفاظ على مصالح وامتيازات القلة الثرية؟ لماذا لا يعدّ الإجهاز على حياة 7 ملايين شخص في فيتنام ولاوس وكمبوديا والقصف السجادي واستخدام الأسلحة الكيميائية وغيرهما فسادًا سياسيًا؟ لماذا لا يعدّ خسارةً ما لا يقل عن 159 ألف جندي أمريكي، نسبة كبيرة منهم من الأقليات المهمشة، فسادًا سياسيًا؟ لماذا لم يتصف قول الأمريكيين بأن «الفيتناميين قمل أبيض يجب إبادتهم كما فعلنا مع الهنود، هذه أجناس يجب ألّا نترك منها صغيرًا أو كبيرًا، فالقمل لا يفقس إلا من بيوض القمل» فساد سياسي رغم عنصريته الشديدة!! لماذا لا يعدّ قتل نحو 430 ألف عراقي وسقوط 620 ألف جريح و58 ألف مفقود و8 ملايين مهجّر خارج البلاد وداخلها، ومئات آلاف المعتقلين فسادًا سياسيًا؟ لماذا لم يعدّ الزعم الكاذب لإدارة بوش-تشيني بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، أو بالعلاقة الحميمة بين النظام العراقي وتنظيم «القاعدة» فسادًا سياسيًا؟ وأخيرًا، لماذا يُصنّف اختلاس زعيم دولة ما لمقدرات بلده فسادًا سياسيًا، بينما لا تصنف سرقة بلدان بأكملها (كفلسطين والعراق) أو سرقة وول ستريت لثروات الأمريكيين فسادًا؟

هذه الأمثلة وغيرها، تشير إلى قدرة الأيديولوجيا وتوظيف الأجندة السياسية على تجزئة الألم والأذى ليتساوق مع ما يريده أصحاب السلطة والثروة، أي أن الأذى والظلم الذي يأخذ صيغة القتل والفقر والتهميش والتنكر للحقوق لا يرتقي لأن يكون فسادًا فيسمونه صراعًا دوليًا. من الواضح أن هناك افتراضًا بأن الفعل السياسي الفاسد يقتصر على القضايا الداخلية من دون القضايا الدولية، ما يفسر خروج العلاقات الدولية من نطاق الاهتمام والاستهداف عند الحديث عن الفساد السياسي وسبل محاربته. إن اختزال الفساد السياسي بما هو محلي من دون سواه هو مؤشر في غاية البلاغة على انكشاف هذا المفهوم، أما الأيديولوجيا والأجندات السياسية التي بموجبها فقط يكتسب الفساد السياسي معناه من دون اكتراث بما يقود إليه ذلك الحصر من تضليل وتعسّف.

ثانيًا: تعريف الفساد السياسي

هناك أربعة تعريفات عامة للفساد عمومًا وتنطبق أيضًا على الفساد السياسي هي: **أولًا**، التعريف الذي يستند إلى القوانين ويرى فيه فعلًا يقوم به مسؤول «رسمي» ينتهك عبره قواعد

وضوابط «رسمية» معينة تنظم عمل ذلك المسؤول[10]. ينطوي هذا التعريف على ثلاث ثغر: 1ـ أن مهمات ووظيفة المسؤول والقواعد والمعايير اللازمة لإشغالها ربما لا تكون واضحة في كثير من الأحيان، وقد يكون ذلك مقصودًا أو غير مقصود؛ 2ـ أن الفساد السياسي يمكنه أن ينشأ حتى عندما تكون القواعد والمعايير واضحة، حيث لا يصعب على السياسيين المناورة والتلاعب في القوانين؛ 3ـ أن هذا التعريف لا يمكّننا من التمييز بين أفعال سياسية فاسدة في بيئة تحكمها قوانين مستمدة من سيادة الشعب وأفعال سياسية فاسدة أخرى في بيئة تحكمها قوانين مستمدة من السيادة المطلقة للحاكم، وهو ما يجعل تلك القوانين تساهم في إفساد الناس بدلًا من النقيض[11].

ثانيًا، التعريف الذي يستند إلى الوظيفة العامة، حيث يرى بالفساد السياسي استخدامًا للوظيفة العامة لغرض تحقيق منفعة خاصة، لكن من دون أن يكون ذلك بالضرورة مخالفًا للقانون. فائدة هذا التعريف محدودة؛ كونه يترك جانبًا البيئة التي تُنتِج الوظيفة العمومية وعلاقة تلك البيئة بمختلف أطراف الفعل الفاسد. على سبيل المثال، هذا التعريف قليل الفائدة لمعرفة مدى فساد أو نزاهة لينين والبلاشفة عندما أبقوا على بعض مؤسسات العهد القيصري والوظائف العامة لخدمة الدولة الاشتراكية الناشئة، كما لا يفيدنا في معرفة إن كان الإبقاء على موظفي الإدارة المدنية بعد تأسيس السلطة عام 1994 فعلًا فاسدًا أم غير فاسد!

ثالثًا، التعريف الذي يستند إلى المصلحة العامة، ويرى أن الفعل السياسي الفاسد يسيء إلى المصلحة العامة لأنه يُغلّب المصلحة الخاصة. يمكن وصف هذا التعريف بالأكثر صعوبة وغموضًا لانبثاقه من مفهوم المصلحة العامة الذي يتسع للكثير من التأويلات الأيديولوجية، كما سنبيّن لاحقًا[12].

أخيرًا: التعريف الذي يستند إلى الرأي العام، وهو يقوم على أساس رؤية الفعل السياسي الفاسد من زاوية إدراك الناس له، حيث إن التصرف الفاسد هو ما يعدّونه كذلك. يُؤخذ على هذا التعريف أن الفعل السياسي الفاسد يمكن أن ينشأ من دون أن يعلم به الرأي العام، ويمكن الناس أن يروا أمرًا ما فاسدًا وهو غير ذلك. كما يمكن الرأي العام أن يكون موجهًا ومسيطرًا عليه كما آخرين، كالحكومة والإعلام والشائعة والانطباعات اللحظية، ما يثير تساؤلات جديّة على درجة الموثوقية في ما تؤشر أو لا تؤشر إليه بوصلة الرأي العام[13].

---

(10) Joseph Nye, «Corruption and Political Development: A Cost-benefit Analysis,» in: Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, eds., *Political Corruption: Concepts and Contexts* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2007), pp. 281-303.

(11) يقول مونتسكيو في **روح القوانين:** «هناك نوعان من الفساد؛ أحدهما، حين يخالف الناس القوانين؛ والثاني، حين تفسدهم القوانين. والثاني شر لا شفاء منه، لأنه يكمن في الدواء ذاته»، مقتبس في: مضر قسيس، «نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي» في: وسيم أبو فاشة [وآخرون]، **الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم**، تحرير باسم الزبيدي (بيرزيت، [فلسطين]: جامعة بيرزيت، معهد مواطن للديمقراطية و حقوق الإنسان، 2021)، ص 140.

(12) Carl Friedrich, «Corruption Concepts in Historical Perspective,» in: Heidenheimer and Johnston, eds., Ibid., pp. 15-23.

(13) Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

انطلاقًا من إدراك أوجه القصور المتعددة التي أشرنا إليها بخصوص تعريفات الفساد السياسي، تم تقديم تعريف آخر يرى الفساد السياسي كـ «سوء استخدام السلطة/المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»[14]. هذا التعريف لم يخلُ من العيوب، فهو يستثني الأفعال الفاسدة سياسيًا حين تصدر عمّن لا يعملون بمهنة السياسة (النخبة الحاكمة) رغم أنهم يلحقون أضرارًا فادحة بالمصلحة العامة كالتربويين الذين يعززون قيم الاستلاب والإذعان في مناهج التعليم المدرسية، وأصحاب المنشآت المُلوِّثة للبيئة والمضرة بالثروة الوطنية والنظام الإيكولوجي. كما أنه يركز على المكاسب الخاصة من دون الالتفات إلى ما يترتب على الفعل السياسي الفاسد من أضرار على المصلحة العامة، يضاف إلى ذلك أن هذا التضييق يؤدي إلى اختزال قيمة الفعل السياسي الفاسد بالأثر المادي المعبّر عنه ماليًا، ويكون ذلك على حساب جوانب معنوية ووجدانية أعظم قيمة من المكاسب المادية. إن ميْل هذا التعريف للتركيز على ما يتم كسبه، يجعله يحصر نفسه فقط في الآثار الملموسة للأفعال ويجعله لا يتّسع لإمكان أن يكون غرض الفعل السياسي الفاسد أمرًا آخر سوى تحقيق منفعة خاصة. كما أن قياس الأفعال السياسية الفاسدة بآثارها الجانبية التي يتم تصويرها على أنها إيجابية يترك الانطباع أن الفعل الفاسد يستحق الثناء والتبجيل بدلًا من الرفض والازدراء.

من الواضح أن هذا التعريف قاصر لكونه ضيقًا وفضفاضًا في آن واحد. فهو ضيق لأنه يختزل السياسة ويقصرها على المنصب، وهو ما يجعله لا يلامسها إلا من قشورها، كما هو فضفاض لأنه يتيح تضمين ما هو ليس لها من بيروقراطي وإداري ومؤسسي ظانّا أنه سياسي. لذا، هو تعريف يبدو أقرب إلى أن يكون تعريفًا لفساد الإدارة السياسية أكثر من كونه تعريفًا لفساد السياسة نفسها الذي هو فساد من صنف آخر أو صيغة أخرى للسياسة، ولكي نستدل عليه لا بد من تفسيره من داخلها (أي من داخل السياسة)، والنظر إليه كفساد مستقل عن أنواع الفساد الأخرى يُنتجه نظام حكم وسلطة قائمة عند اختزالها للسياسة التي تتحول إلى شأن غير عمومي أي إلى شيء فاسد. لكي نفهم الجذر السياسي للفساد، لا بد من توضيح ماهية السياسة ذاتها كما رآها عدد من المفكرين.

ثالثًا: ماهيّة السياسة

من أوائل من عرّفوا السياسة أرسطو طاليس حين أناطها بفهمه للإنسان الذي رأى به كائنًا اجتماعيًا، ورأى به رديفًا للدولة التي هي فوق الفرد والعائلة والقرية، لأنها كلًا يسمو على الجزء. بجوهرها، السياسة قيمة تمكينية وصيغة توجيه للنزعة الإنسانية نحو الاجتماع، ما يجعل من رفضها طمس لمقوم أساسي من ماهية الإنسان وميله نحو الحرية التي تكتسب معناها وتتحقق فقط عبر الآخرين (الدولة ـ المدينة). ويتحقق عبرها هدف أسمى مما يحققه ما هو دونها من غايات. ويُناط

(14) يربط أرنولد هايدينهايمر الفساد السياسي بالوظيفة العامة وبالسوق وبالمصلحة العامة، ويشمل ثلاثة أشكال من السلوكيات: أن يحصل الموظفون العموميون على منفعة (مادية في الأغلب) مقابل خدمات معينة؛ أن يسيء السياسيون استخدام المال العام عبر منح الوظائف العامة أو العقود لأصدقائهم وعائلاتهم؛ أن تقوم الشركات برشوة المسؤولين للحصول على صفقات مربحة. انظر: Heidenheimer and Johnston, eds., Ibid.

نجاح الدولة باقتران الإنسان بالسياسة (ومن ثم بالفضيلة)، التي لا يمكن استحصالها أو تخيلها خارج نطاق المجتمع إلا إذا ارتقى الإنسان إلى إله في السماء، أو انحطّ إلى بهيم في الأرض. من دون ذلك، لا يمكن الإنسان أن يصنع حياة أوسع وأعم، ولا أن يبحث عمّا هو مرغوب فيه جماعيًا، ما يقود إلى تماهي الحياة الجماعية والسياسة ليصبحا وجهين لأمر واحد.

الفساد السياسي [...] هو ليس عطبًا في السياسة، وإنما هو فقدان صيغة منها القدرة على تحقيق ما يفترض أن تحققه من وظيفة، ليتحول الحكم الملكي إلى استبدادي، أو الأرستقراطي إلى أوليغارشي، أو الجمهوري (البوليتي) إلى حكم فوضوى.

العلاقة بين السياسة والصيغة الفاسدة منها تشبه العلاقة بين خام معدن وآلة (كالمركبة مثلًا) تحوي قطعًا يتم تصنيعها منه. وعندما تُعطَب إحدى القطع، لا نقول إن المعدن أصابه التلف، وإنما نقول إن تلك القطعة بعينها أصابها خلل ما، وهذا يحملنا إلى الذهاب بها إلى خبير تصليح المركبات، وليس إلى خبير معالجة المعادن. التلف هنا لا يكتسب معناه إلا بأثره الوظيفي، بمعنى أن تلف تلك القطعة هو فقدانها القدرة على القيام بوظيفتها المحددة بكفاءة، تجعل المركبة قادرة على الحركة السليمة. إذًا، الوظيفة هنا تتحقق باستقلالية نسبية عن خواص المعدن التي هي ليست ذات صلة بالخلل الذي يكون قد أصاب وظيفة تلك القطعة المعدنية.

الفساد السياسي إذًا هو ليس عطبًا في السياسة، وإنما هو فقدان صيغة منها القدرة على تحقيق ما يفترض أن تحققه من وظيفة، ليتحول الحكم الملكي إلى استبدادي، أو الأرستقراطي إلى أوليغارشي، أو الجمهوري (البوليتي) إلى حكم فوضوى[15]. إذًا، الفساد السياسي صنف من صنوف السياسة يُنتجه الظلم الناجم عن اللامساواة، فيضعف تماسك الدولة، ويبدد من صلابة ما هو مشترك، ويؤسس للاستبداد، ومن ثم الثورة على نظام الحكم، ليُستبدل بنظام حكم آخر. إذًا، العطب هنا يرتبط بنظام حكم بعينه وليس بالسياسة عمومها، ما يترك أجزاء أخرى منها غير معطوبة لِيُعوّل عليها في معالجة قصور نظام الحكم وفساده.

يرى مكيافيلي بدوره في السياسة فضاءً لعلاقات القوة وهي أرفع شأنًا من الدين والأخلاق، وأكثر سعة منهما، وهي التي تمنحهما المعنى والدلالة، وبدونها لا خير يستديم ولا شرّ يمكن محاصرته. السياسة طاقة تستوطن الفعل الإنساني، غرضها عندما يقبض عليها الحاكم الحفاظ على قوة الدولة وتماسكها باستخدام ما هو متاح من أدوات، خشنة كانت أو ناعمة وبصرف النظر عن لاأخلاقيتها[16]. السياسة إذًا وثيقة الصلة بما هو عام وما تمثله الدولة، ويُفترض أن تترجمه السلطة وتعزّز ما يرتبط بهما من قيم ومفاهيم كالحق والعدالة والسيادة. وعند السعي لتأطير أفعالهم وتنظيمها، يتم تطوير المؤسسات والصيغ الإدارية والقوانين لحماية الحقوق والحرية

(15) Aristotle, *The Politics of Aristotle* (London: Oxford University Press, 1958).

(16) Niccolo Machiavelli, *The Prince*, translated by Leslie Walker; edited by Bernard Crick (Harmondsworth, UK: Penguin, 1961).

وإنشاء المواطنة. لذا، الفساد السياسي في هذه الحالة يتضمن ما هو خاص من الأفعال التي يقوم بها الحاكم أو المحكوم، ولا يكون غرضها تحقيق خير الدولة، ما يمسّ استقرارها وقدرتها على حماية نفسها. فالفساد هو انقلاب على وظيفة السياسة بعد تفريغها مما هو عام واستبداله برغبات ومصالح خاصة، يرافقها إقصاء وتهميش، فيضعف الانتماء وتنتعش الفتن وينشأ الخاص من الأجندات. أما الأفعال التي تحول دون نشوء الفساد السياسي، فهي عدم قبول الاستبداد ورفض الإذعان وهذا يتأتى عبر المشاركة الفاعلة والمسؤولة في المجال العام[17]. إذً، الفساد السياسي صنف من السياسة يطغى فيه الخاص على العام، ويُضعِف الدولة، ويُفقدها السيادة ليوقعها في قبضة الفوضى، أو تحت جبروت حكم أجنبي.

الفساد السياسي [...] صنف من السياسة المتجسّدة بنظام حكم، يحمي الإقصاء والتفتيت ويمنع الإرادة العامة من أن تكون المرجعية الأخلاقية، ما يقود إلى تغليب الخاص على العام، والجزئي على الكلي، وتعميق التفاوت والطبقية، ما يُبقي السياسة فضاء لا حرية فيه إلا للاستبداد، ليفسح المجال واسعًا للثورة.

أما روسو فيرى السياسة من متعلقات الحالة المدنية التي انساق إليها الإنسان انحدارًا من الحالة الطبيعية، وهي حالة نشأت لإضفاء الشرعية على الملكية الخاصة، إذ سادها التفاوت والصراع وبؤس السواد الأعظم. هذا ما قصده روسو حين قال «الإنسان ولد حرًا، لكنه مكبّل في كل مكان»[18]. وقد أنتجت حالة المدنية تلك قيمًا وعلاقات وأدوات شطرت الإنسان عن ذاته، حالة عمّقت التفاوت بين الناس وأفقدت الإنسان سلميّته وطمأنينته فتسرّب إليه القلق والخوف ونشأت لديه رغبات وميول مركبة متناقضة صعبة التحقيق ليتعاظم صراعه مع الذات ومع الآخرين. هذا هو أصل الفساد والنكوص والانفصام. أمّا الحل، في رأي روسو، فهو إما فردي يقوم على القطيعة مع المدنية والعودة إلى الصفاء والانسجام عبر التعليم (كما في كتاب إميل: **في التربية**)، وهو تعليم يناهض العلم والمعرفة المُصنّعة لخير الوجدان والسلامة الأخلاقية، وإما حل جماعي (كما أشار إليه في كتاب **العقد الاجتماعي**)، يقوم على إنشاء حالة مدنية (سياسية) تحكمها القوانين، قوانين يكون مصدرها الإرادة العامة التي هي صاحبة السيادة المطلقة وغير القابلة للتقسيم والمعصومة عن الخطأ، لتُحوّل الفرد إلى سيد حاكم وإلى محكوم حرّ في آن. الإرادة العامة هنا هي من يحكم، ولا تميل إلا نحو ما هو عام، ولا تُفرّق بين أعضائها، وبذلك يُستبدل التفاوت الطبيعي بالمساواة الأخلاقية فيما بين الأفراد، ويصبح الأفراد المتفاوتون في قدراتهم، متساوين في الحقوق. بالعموم، تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم فور اتحادهم، لا

(17) Niccolo Machiavelli, *The Discourses*, in: Chief Works, edited and translated by George Bull (Harmondsworth, UK: Penguin, 1970).

(18) Jean Jacques Rousseau, *Political Writings*, translated and edited by Frederick Watkins (New York: Thomas Nelson, 1953), reprint, (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1986), p. 4.

يعني فقدهم لتلك الحريات والحقوق، وإنما يعني استبدالها بحقوق وحريات مدنية أكثر سموًّا، تأتي الدولة لحمايتها[19]. أما الفساد السياسي فهو صنف من السياسة المتجسّدة بنظام حكم، يحمي الإقصاء والتفتيت ويمنع الإرادة العامة من أن تكون المرجعية الأخلاقية، ما يقود إلى تغليب الخاص على العام، والجزئي على الكلي، وتعميق التفاوت والطبقية، ما يُبقي السياسة فضاء لا حرية فيه إلا للاستبداد، ليفسح المجال واسعًا للثورة[20].

حنا آرنت من جانبها، يأتي استدلالها على السياسة عبر إناطتها بالإنسان ذي الأصل اللاسياسي، الذي استدرجته فطرته الاجتماعية للعيش مع الآخرين. لذا، السياسة عند آرنت ضرورة قهرية لحياة الإنسان، ولها دلالة تنظيمية، لكن من دون أن يكون ذلك هدفها. ومهما اختلفت السياسة، فإن تعدديتها تبقى جوهرها، والحرية هدفها الأبدي، مع أن آرنت تفهم الحرية بصورة مختلفة عن الآخرين قدماء وحديثين. فهي لا تربط الحرية بالسيادة كما فعل روسو، حيث رأت في سيادة الشعب مقولة غير منسجمة مع الحرية، لأن سيادة الشعب هي ليست سيادة جميع الأفراد، وإنما هي سيادة فئة تُسيطر على الكل (السياسة) باسم إرادة المجموع. هذا البتر للسياسة، سواءٌ جاء إجرائيًا، أو من باب الإقصاء، هو في واقع الحال تحريف لوظيفتها وإعطاب لها كما هو تمزيق للحرية، ما يحيل السياسة إلى شيء آخر مناقض لحقيقة أنها ليست شأنًا خاصًا. هذا التحريف للسياسة، دفع آرنت إلى نقد الفلسفة السياسية الغربية، لأنها لم تقدم مفهومًا واضحًا للسياسة، واستندت إلى رؤية الإنسان من زاوية فرديته واستقلاليته، وتهميشه وإذابته في المجموع، ما ساهم في خلق بيئة نفسية وذهنية تنسجم مع البطش والاستبداد. لقد انتبهت آرنت هنا إلى خطورة تشظي الفضاء السياسي وانقسامه والتجاذب نحو التماثل (Sameness) على حساب التنوع من جهة، والكثرة العددية وتزايد تهديد الأغلبية للأقليات وتفشي مخاطر العزل والازدراء وغياب الاعتراف من جهة أخرى[21].

تمزج آرنت إلى حد التماهي بين السياسة والحرية، فالعلاقة بينهما حميمة، حتى في لحظات العنف والحروب والبطش والاستبداد. صحيح أن العنف والحروب لا يلتقيان بالجوهر مع السياسة ويُقصيانها تمامًا، لكن ذلك لا يلغي ضرورتها، لأنه لا يمكن، ولا يجوز أصلًا، اجتثاث الحرية أو التنازل عنها، وهذا تمامًا ما يفعله المضطهدون فيسعون إلى نيل التحرر حتى زوال الظلم والاستبداد.

إذًا، ترى آرنت السياسة (وغايتها المتمثلة بالحرية) عبر التمييز بين المجالين العام والخاص، وهما مجالان يحملان معاني تختلف مدلولاتها مع الزمن. وتُميِّز آرنت بين وظيفة كل منهما، فترى بالعام فضاء يصوغ الأفراد عبره آرائهم ويشكلون مواقفهم السياسية ويخوضون الجدل حولها بحرية، وهو مجال لا يتناغم مع قسرية الدولة، ومع المجتمع المدني وروابطه العائلية وعلاقات

(19) Ibid., pp. 3-35.

(20) Ibid., pp. 59-84.

(21) حنة أرندت، **معنى السياسة ونهاية التراث**، ترجمة سالمة بالحاج مبروك وزهير الخويلدي (الرباط: دار الأمان، 2014)، ص 13، <https://bit.ly/3llM42M>.

السوق[22]. هذا لا يحول دون التداخل بين المجالين العام والخاص أحيانًا، لكنهما يبقيان بالمجمل على درجة من الانفصال. إن التمييز الوظيفي بين المجالين هو ليس التمييز الشائع اليوم بين العام والخاص الذي يُشار إليه عند تناول الفساد السياسي. فالفساد السياسي، الذي هو استبدال للعام بالخاص، لا يكتسب معناه عبر استخدام المجال العام لأغراض غير سياسية، وإنما من خلال مساعيه إلى التأثير في السلطة ونظام الحكم[23]. فالفساد السياسي، في نهاية المطاف، هو صنف من السياسة يسعى إلى سحق الحرية؛ سواء أخذ ذلك هيئة العداء للّاسامية، أو الأيديولوجيا الشمولية، أو الاستعمار والاحتلال الأجنبي كما هي الحال في فلسطين.

بالمجمل، يتفق أرسطو ومكيافيلي وروسو وآرنت على أن المعنى أو «الحقل» الأوسع للسياسة لا يقتصر على «حلبتها»، ويتضمن مجمل علاقات الناس ذات الصلة بالحيز العام، وليس احتكار نخبة محددة عبر ما لديها من تقنيات سيطرة وضبط من قوانين وأنظمة وأحكام، ما يجعلها فضاءً رحبًا من علاقات القوة وأدوات ترجمتها، كما يجعل من التعسّف تقليصها واختزالها في نطاق نظام بعينه مهما بلغت حدود فساده أو نزاهته. ويتبع ذلك أن التصدي الناجح للفساد السياسي يتطلب الكف عن تقليص السياسة إلى أمر احترافي مُحتكر وضيّق. إن الاستدلال على الأفعال السياسية الفاسدة لا يتأتّى إلا من داخل السياسة ذاتها، لأن الفعل السياسي الفاسد هو في حقيقته صنف من صنوف السياسية وأن تنقيتها منه أمر صعب، ما يتطلّب التعاطي مع الفساد السياسي كصنف من السياسة، بدلًا من وصفه مجرد صيغة من الفساد. ويستمد هذا التوصيف مسوّغه من حقيقة أن على الرغم من فساد جزء من السياسة، إلاّ أن جزءًا آخر منها يبقى خارج ذلك العطب، وهو جزء يُعوّل عليه لمعالجة الجزء الفاسد، ولا يتحقق ذلك إلا عبر مزيد من التسييس، وهذا يقتضي التمييز بين فساد نظام الحكم وفساد السياسة ككل حيث لا يجوز تعميم الأول على الثاني تمامًا كما لا يجوز اختزال الثاني بالأول.

إن نظام الحكم الفاسد هو نظام فاقد للقدرة (أو الرغبة) على لجم التوتر بين الخاص والعام أو المواءمة بينهما، وهو نظام يكون قد أخفق في حماية كل منهما من تعسف الآخر، ويُستدلّ على ذلك عبر فساد المؤسسات والهياكل والمناصب.

إذًا، التعريف الذي يرى في الفساد السياسي استخدامًا للمنصب العام لغرض التنفّع الخاص، هو تعريف قاصر لا يوفي بغرض الدلالة على وجود أو غياب الفساد السياسي كونه تعريفًا يختزل السياسة في بعض عناصرها فيُجردها من قدرة الدلالة على ذاتها، ويصبح هذا التعريف أقرب إلى

(22) Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).

(23) Peter Bratsis, «The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies,» *Social Text,* vol. 21, no. 4 (77) (Winter 2003), p. 13.

تعريف فساد تقنيات أو أدوات إدارة السياسة التي تخدم نظام حكم محدد، أكثر من كونه تعريفًا جديًا للفساد السياسي.

إن نظام الحكم الفاسد هو نظام فاقد للقدرة (أو الرغبة) على لجم التوتر بين الخاص والعام أو المواءمة بينهما، وهو نظام يكون قد أخفق في حماية كل منهما من تعسف الآخر، ويُستدلّ على ذلك عبر فساد المؤسسات والهياكل والمناصب. إن هذه البُنى بما فيها المنصب (الذي يُبنى عليه التعريف الشائع للفساد السياسي) هي مجرد أدوات لإدارة الحكم وهي ليست مؤشرًا يُعتدّ به للدلالة على جوهر الفساد السياسي أو على وجوده أو غيابه، أو على سهولة أو صعوبة اقترافه أو اجتنابه. إن العلاقة بين المنصب ونظام الحكم هي علاقة تابع بمستقل أو مظهر بجوهر، أو حلبة بلاعب، ما يعني أن الاستدلال على الأول لا يتم إلاّ عبر الآخر، وأن تحديد الماهية السياسية لنظام الحكم ومن يُسيطر عليه هو شرط ضروري ولا غنى عنه لتحديد معنى الفساد السياسي.

رابعًا: الفساد السياسي في المنطقة العربية

ليس مفاجئًا أن تتباين مقاربات البحث في الفساد السياسي في البلدان العربية، فهناك من يربطه بالنخب الحاكمة وخروجها عن الدستور والقانون، ومن يربطه بالاستبداد والموروث التاريخي، ومن يراه كامتداد لخلل في بنية الدولة وأنظمة الحكم وأزمة شرعيتها وغياب المؤسسات، وانتهاءً بمن يربط الفساد السياسي بالمؤسسات المالية الدولية وتبديدها للسيادات الوطنية. بصرف النظر عن وجاهة هذه أو تلك من المقاربات، فإن تحليل الفساد السياسي في البلدان العربية يقتضي، كما بيّنا أعلاه، أولًا تحديد ماهيّة السياسة التي يعطبها الفساد وما تمثله من علاقات قوة ومن نظام الحكم الذي يرعاها والسياسات الداخلية والخارجية، قبل توصيفه ورصد وحصر آثاره ووضع خطط مكافحته.

ولكي يتحدّد «السياسي» الذي يَفسِد (أي مدى انكشافه للعطب الذي يلحقه به الفساد)، علينا التمييز بين أربعة فضاءات سياسية شديدة التداخل في الإمارات والممالك والجمهوريات العربية، وهذه الفضاءات هي الدولة والحكومة والنظام والسلطة، وهي فضاءات تُختزل في بعض البلدان العربية بشخص الحاكم أو قلة من الأفراد. ويعني اختزال هذه الفضاءات تقليص الدولة ومركباتها إلى القصر واختزال القصر بالحاكم، فتنشأ السلطوية والاستبداد ويُعمّم ذلك ليتحول إلى بيئة وسياقٍ يُنتج الفساد (ومن ضمنه الفساد السياسي) ويوفر له الرعاية والحماية. ولهذه الفضاءات السياسية المتداخلة تعابير متنوعة تُنتج صيغًا متنوعة من الفساد السياسي، حيث إن فساد الدولة هو ليس نفسه فساد الحكومة أو السلطة أو النظام أو فساد شخص الحاكم من حيث النطاق والأثر. فالدولة العربية مثلًا، منكشفة أمام القبيلة والطائفة والتدخل الخارجي كما هي الحال في اليمن ولبنان والعراق، ما لا يجعل الدولة لجميع مواطنيها؛ والحكومات غير شرعية ولا تمثّل الكثير من الناس، ولا تُساءَل من السلطة التشريعية ببرلماناتها الصورية أو المعطلة كما هي حال فلسطين، وسياساتها مُنحازة لفئات دون غيرها كما هي ضيّقة الاستجابة وضعيفة المقبولية لدى قطاعات كثيرة؛ ونظام الحكم، بشقّيه السياسي والاقتصادي، مُختطف ويسطو عليه إما الحزب وإما الجيش وإما عائلة وإما طبقة ثرية وإما مزيج منها، ما يجعله نظام استبداد وإقصاء ويجعله

بالتالي عُرضة للرفض والاستهداف؛ أما السلطة الحاكمة فهي تعسفية اعتباطية وإكراهيّة وتُفرِط في استخدام القوة العارية، ولا تتلكأ بصدّ ما لا يروق للحاكم أخلاقيًا كان أو دون ذلك. هذا التداخل بين الفضاءات الأربعة، هو بجوهره تداخل الخاص بالعام، وتسيُّد للبعض على الكل، أي أن الدولة بمكوناتها المختلفة تتحوّل إلى مسرح لترجمة ما تريده القلة، وهذا يُتيح لا إنتاج الشروط المنتجة للفساد السياسي فقط، وإنما رعايتها وجعلها شروط مستقرة ومُستدامة أيضًا.

تُصنّف البلدان العربية من بين المناطق الأكثر فسادًا بمستوياته وأنواعه المختلفة، بما في ذلك الفساد السياسي، وتكمن خطورته في أنه يُغذي الفقر والبطالة والاستبداد السياسي. وتفيد معظم تقارير منظمة الشفافية الدولية بأن أغلبية البلدان العربية (90 بالمئة منها) لا تحصل إلّا على درجة رسوب في اختبار النزاهة، ما يجعلها من بين الأسوأ عالميًا حيث لا يتجاوز معدلها العام 34 من 100 في سنة 2020[24]. وحتى الثورات العربية التي تم التفاؤل بها خيرًا نحو التغيير لم تستطع إبطاء وتيرة الفساد أو الحد من انتشاره. فأنظمة الحكم اليوم ما زالت غير ديمقراطية ولا تنظمها القوانين ولا تديرها المؤسسات، فهي لا تستجيب لرغبات الناس ولا تتيح لهم مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم. لذا، ليس مفاجئًا أن أغلبية أنظمة الحكم العربية القائمة ليست مهادنة للفساد ومُمتهِنة لكرامة الإنسان العربي فقط، وإنما هي أيضًا أنظمة بطش واستبداد لا تتردد في خلخلة أسس الدول والمجتمعات العربية وزجّها في أتون حروب أهلية دامية لحماية عروشها المستبدة[25].

لفهم الفساد السياسي في المنطقة العربية، لا بد من الإشارة أولًا إلى السياق الذي يُنتجه، وهو سياق تعود جذوره إلى نهاية السبعينيات عندما عصفت بعددٍ من البلدان العربية أزمة المديونية الخارجية. وقد تفاقمت هذه الأزمة عقب ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، حيث أقبلت المصارف الدولية على منح قروض ضخمة لكثير من البلدان التي تراجعت عائداتها وزادت مديونياتها بعد انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية وارتفاع الفوائد على تلك الديون، ما زاد من أعباء خدمتها، وبالتالي من تعثر خططها التنموية. وقد أدى فشل تلك الخطط في كثير من البلدان العربية إلى أزمات رآها البعض نتيجة للفساد داخليًا من دون الإشارة إلى سياسات السطو الاقتصادي الذي انتهجته المؤسسات المالية الدولية وتدخلها السافر في المسائل المحلية. وقد مثّل ذلك بيئة مواتية للسيطرة الخارجية على الموارد الوطنية في ظل برجوازية الدولة[26]. في الأثناء، تغيّرت وظيفة الدولة والسلطة وتعمّقت الفجوة بين الدور التمثيلي المُفترض للسلطة الذي ينبغي أن يتوافق والمصلحة العامة من ناحية، والدور التمثيلي لأجهزة السلطة القاضي بحماية الاحتكارات المحلية والعالمية من جهة أخرى. فدور السلطة في حماية المواطن تم استبداله بدور مضاد هو حماية

---

(24) «مؤشر مدركات الفساد للعام 2020: الدول العربية،» أمان، 31 كانون الثاني/يناير 2021، <https://www.aman-palestine.org/activities/14716.html> (تاريخ الدخول 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

(25) بيري كاماك وميشيل دنّ، «إشعال الصراعات في الشرق الأوسط ـ أو إخماد النيران،» <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168> (تاريخ الدخول 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

Louise Fawcett, «States and Sovereignty in the Middle East: Myths and Realities,» *International Affairs,* vol. 93, no. 4 (July 2017), pp. 789–807, <https://doi.org/10.1093/ia/iix122>.

(26) مضر قسيس، «نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي،» في: أبو فاشة [وآخرون]، **الفساد السياسي: إعادة النظر في المفهوم**، ص 122.

امتيازات القلّة غير الخاضعة للمساءلة، ما يجعل السلطة ذاتها في قلب عملية إنتاج الفساد السياسي وإدارته وترسيخه ودومًا في دائرة الشبهات.

وقد استغلّت المؤسسات المالية الدولية تعاظم مديونيات البلدان العربية للمطالبة بـ «إصلاحات» تضمنت تحديد دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز الخصخصة، وتقليص عدد الموظفين العموميين وتجميد مستوى رواتبهم، وإلغاء الحمايات الاجتماعية، ووقف دعم السلع الأساسية. وقد اضطرّت الكثير من البلدان العربية في إثر ذلك إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، فلجأت إلى المؤسسات المالية الدولية والدول الغنية وأذعنت لشروطها وقبلت تطبيق ما سمى «برنامج تعديل بنيوي»، لإخضاع سياسات تلك الدول للهيمنة الخارجية وللتنازل عن قدر مهم من كرامتها وسيادتها الوطنية. وقد تمخّض عن ذلك اضطرابات شعبية زعزعت الاستقرار في مصر عام 1977، تونس عام 1984، المغرب عامَيْ 1981 و1984، الجزائر عام 1988، الأردن عام 1989، والسودان عامَيْ 1982 و1985[27].

إن الزيادة في رأس المال والاستهلاك والتشكّل الطبقي الجديد يرافقه استمرار تراجع المشروع الوطني من حيث أهدافه وبرنامجه وأدواته، وهذا ما نلاحظه عندما نرى جموع الفلسطينيين بلا وطن أو دولة أو سيادة، بينما أثرياؤهم يتخذون من الرأسمالية ملاذًا ويفترضون أن خدمة الوطن وجني الأرباح أمران منسجمان يكمل أحدهما الآخر.

كما تراجعت من جرّاء ذلك معدّلات النمو ومستوى الدخل إلى حدّ كبير، فلحق الأذى بالفئات الشعبية، مقابِل تلك القلة المكونة من المقرّبين من السلطة وأصحاب المصالح الاقتصادية الذين راكموا ثروات ضخمة عبر الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية والأسواق الداخلية، وزيادة الفوائد المصرفية والتعامل مع الشركات المتعدّدة الجنسيات كوسيط بينها وبين الحكومات المحلية. وقد أدى ذلك إلى تعمّق الفجوة بين تلك القلّة الثرية وطبقات المجتمع الأخرى الفقيرة من موظفي القطاع العام وأغلبية موظفي القطاع الخاص والعمال والفلاحين الذين تعاظمت في صفوفهم الهجرة من الأرياف إلى المدن والعيش في أحزمة الفقر والبؤس في ظل خفض الإنفاق على البنى التحتية ووقف التوسع في الخدمات الصحية والتربوية. كما واكب ذلك انتشار للأصولية الدينية التي استبطن كثيرون عبرها توقهم لقيم ومبادئ العدالة والكرامة التي بدّدتها التحولات النيوليبرالية

(27) المركز الديمقراطي العربي، «المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي،» 8 أيلول/سبتمبر 2021، <https://democraticac.de/?p=77228> (تاريخ الدخول 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

لمصلحة قيم السوق والتسليع ومراكمة الثروة ما عمّق الفجوة بين الواقع المعاش والغد المرغوب فيه[28].

حتى فلسطين لم تكن استثناءً، فهي أيضا تعاني الهيمنة الخارجية (الاحتلال والمانحين)، يضاف إلى ذلك بروز طبقة رأسمالية لا ترى أن السبيل إلى نجاحها هو انتزاع التحرر والانعتاق، ما دامت قادرة على مواصلة نشاطها الاقتصادي الذي يعود عليها من أرباح سواء كان عقارًا أو سلعة أو قرضًا. ومن الملاحظ أن الزيادة في رأس المال والاستهلاك والتشكّل الطبقي الجديد يرافقه استمرار تراجع المشروع الوطني من حيث أهدافه وبرنامجه وأدواته، وهذا ما نلاحظه عندما نرى جموع الفلسطينيين بلا وطن أو دولة أو سيادة، بينما أثرياؤهم يتخذون من الرأسمالية ملاذًا ويفترضون أن خدمة الوطن وجني الأرباح أمران منسجمان يكمل أحدهما الآخر[29].

جاءت مرحلة أوسلو كتحوُّل نوعي في سيرة تطور هذه الطبقة التي تمارس أنشطتها الاقتصادية اليوم في ظل محددات نيوليبرالية استدخلها القانون الأساسي الفلسطيني في مادته الرقم (21)، التي تؤكد أن النظام الاقتصادي في فلسطين هو نظام تحكمه مبادئ الاقتصاد الحر، ويتسيد فيه القطاع الخاص الذي أصبح يؤثر في وظيفة مؤسسات السلطة الفلسطينية بما في ذلك المناصب. ومن باب الرغبة في حمايته شرعت السلطة الفلسطينية منذ عهد سلام فياض بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في «إصلاحات» هدفت إلى خفض التدخل الحكومي في الاقتصاد، وتعزيز الخصخصة، وإطلاق إمكانيات السوق، ما يثير الاستغراب حول الافتراض التعسفي بأن معاناة الاقتصاد الفلسطيني تكمن في التدخل الحكومي في الاقتصاد وليس الاحتلال وسياساته الإلحاقية.

لقد عززت تلك «الإصلاحات» انفتاحًا اقتصاديًا عاد على تلك الطبقة بمنافع كبيرة، فتحالفت مع النخبتين السياسية والأمنية، لتتعزز مكانتها في إطار تركيز الثروة والسلطة بيد قلة حرفت المشروع الوطني عن وجهته التحررية وطوّعته لخدمة مصالحها الأنانية بصيغة قانونية[30]، وللسيطرة على القطاعين الخاص والعام. في هذه الأثناء تجذّرت السلطوية وتعزّز الانقسام والتشظي والتبعثر، فتبدّدت فرص تطويع الاقتصاد السياسي وما هو متاح من موارد لخدمة التحرر وصار يُدار الوطن وكأنه عقار أو سلعة أو قرض بنكي، ما جعل من هذا المشهد وجهًا آخر للفساد.

خاتمة

هدفت هذه المقالة إلى إيضاح أوجه قصور التعريف الذي يرى أن الفساد السياسي هو «استخدام للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»، وذلك عبر تتبّع محدوديته في أن يُستخدم كأساس للبحث عن ماهيّة ما يَفسِد في السياسة أو منها، وسُبل محاربته. وسعينا لتحقيق ذلك في فضاء ثلاثة محاور:

---

(28) جورج قرم، «الاضطرابات الاجتماعية: حدود النيوليبرالية في العالم العربي،» المركز الجزيرة للدراسات، 12 كانون الثاني/يناير 2011، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172234947687651.html>

(29) رجا الخالدي وصبحي سمور، «النيوليبرالية بصفتها تحررًا الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 88 (خريف 2011).

(30) لحماية استثمارات الطبقة الرأسمالية تم سن «قانون تشجيع الاستثمار» (1998)، و«قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين» (2000).

ارتباط خطاب الفساد السياسي وتعريفه الدارج بالنموذج النيوليبرالي غير المُناهض بجوهره للفساد؛ التعريفات المختلفة للفساد السياسي وعدم توافق التعريف الدارج للفساد السياسي مع فهم كل من أرسطو ومكيافيلي وروسو وآرنت للسياسة التي يرونها بها ذلك النطاق العام الذي يستهدفه الفساد لغرض تخصيصه وإسقاط عموميته؛ وأخيرًا تجليات الفساد السياسي في الحالة العربية. وجاءت معالجة أوجه القصور تلك من منطلق مغاير لما هو سائد في الأدبيات ذات العلاقة، فبدلًا من الاستدلال على السياسة عبر الفساد، سعينا إلى الاستدلال على الفساد من نافذة السياسة كونه إحدى صيغها. فالسياسة فضاءً رحب لعلاقات القوة ومتعلّقاتها، وفسادها (أو بالأحرى فساد جزء منها) لا يفهَم إلا عبر معاينتها من داخلها وفحص مدى شرعيتها، وهو ما يعني أن معاينتها من خارجها لا يُفضي فقط إلى ما يُكنّى خطأً فسادًا سياسيًا. بمعنى، أن الفساد السياسي هو ليس أحد صنوف الفساد، وإنما هو أحد صنوف السياسة حين يعطبها التفاوت بين الناس وغياب شرعية نظام الحكم وسطو الخاص على العام والاستحواذ عليه كما بيّن أرسطو ومكيافيلي وروسو وآرنت.

ويتبع ذلك أن وجود فساد سياسي لا يعني أن السياسة بمجملها فضاء فاسد، بقدر ما يعني أنه نظام حكم محدد يكون قد اعتراه التلف بعد اضطراب العلاقة بين الخاص والعام. أي بالرغم من تلف السياسة في إحدى صيغها، إلا أن صِيغًا أخرى منها تبقى خارج نطاق ذلك التلف ويُمكن التعويل عليها في تهذيب وتنقية ما يعتري الجزء التالف منها، أي استعادة عمومية السياسة ووقف انزياحها نحو ما هو ضيّق وخاص. كما هي حال علاقة التضاد بين الخير والشر والصواب والخطأ والديمقراطية والاستبداد والشرعي واللاشرعي، فإنه يصبح من المنطقي القول إن فهم الفساد السياسي يقتضي موضعته مقابل ما يمكن تسميته «النزاهة السياسية»، التي لا تتحقق في ظل الاستثناء والإقصاء على حساب الشمول والتضمين. أما دعوات محاربة الفساد السياسي فهي دعوات لصيغة سياسية مغايرة تكون أكثر نزاهة عبر اجتيازها اختبار الشرعية.

الخلاصة، إن التعريف الذي يرى الفساد السياسي «استخدام المنصب العام لغرض التنفع المادي»، هو تعريف قاصر ومُجتزأ، ولا يوفي بغرض الدلالة على الفساد السياسي لأنه يُلقي داخل السياسة ما هو ليس لها، ويُخرِج منها ما هو ليس لغيرها. كما أنه تعريف انتقائي يُهمل ما لا يوائمه من السياسة (عموميّتها) ويقلصها إلى حد إفقادها قدرة الدلالة على ذاتها. كما أن قصر هذا التعريف على المنصب، يبعده من جوهر الفساد السياسي ويجعله لا يلامسه إلا من أطرافه وبشكل عرضي. كما أنه فضفاض لأنه يُضَمِّن داخله ما هو بيروقراطي وإداري ومؤسسي، ظانًّا أنه سياسي، ما يجعله أقرب إلى أن يكون تعريفًا لفساد إدارة السياسية وليس تعريفًا للفساد السياسي. ويتجلى فساد نظام الحكم أو نزاهته في أكثر من شكل وصيغة ومستوى منها صيغة المنصب. أما العلاقة بين المنصب ونظام الحكم فهي علاقة شكل بجوهر، أو تابع بمستقل، أو حلبة بلاعبين، ما يعني أن الاستدلال على الفساد السياسي لا يتأتى من دون تحديد طبيعة نظام الحكم وغايات القائمين عليه وميولهم الأيديولوجية. إن التعريف الذي لا يولي اهتمامًا كافيًا بالسياق النيوليبرالي لعملية الحكم وإنتاج الثروة هو تعريف محدود القيمة، لأنه لا يلتقط جوهر الأذى الذي يسببه الفساد السياسي الذي يُفضي إلى الثورة في نهاية المطاف. أما البحث الجاد في هذا الأمر فيتطلّب تحديد ماهيّة سلطة الحكم وموقعها في السياق النيوليبرالي، أي النظر إلى ما هو أبعد من المنصب والتنفع المادي، لأن التشبث بهما هو كالتنقيب عن حقيقة لا يُرى منها إلا الظلال □

عن القول الغامض للحسن بن الهيثم في تسبيع الدائرة

عوني بلال(*)

كاتب مهتم بتاريخ العلوم وفلسفتها.

«.. كما ظهر ببركة دولته ويُمن نقيبته كثيرٌ من دقيق الأشكال الهندسية، بَعُدَ مأخذُها وصَعُب مرامُها على السلَف حتى وكّلوا النظر فيها إلى الخَلَف، بعد تعذّرها على المُبرّزين وتعسّرها على المتقدّمين... هذا مع استفراغهم لجهدهم في استخراجها، واستنفادهم لوسعهم في استنباطها، ثقة منهم بما وَعَدَتْهم به أمانتُهم، من بقاء علم الهندسة على وجه الدهر، ونمائه مع نفاد العمر، وإبقائه ذكرًا جميلًا لا يبلى، وذخرًا جزيلًا لا يفنى».

رسالة في استخراج ضلع المسبع.
أبو سهل القوهي

تمهيد

كيف ترسم مسبعًا داخل دائرة؟ وكيف ترسمه بحيث يكون مسبعًا منتظمًا، كل ضلعٍ فيه مساوٍ لبقية الأضلاع؟ ليس الجواب عسيرًا، فالزاوية التي يَحُوزها كل ضلع من أضلاع المسبع هي سُبع الدورة التامة (360÷7 وتساوي تقريبًا 51.43 درجة)، وهذا كل ما يلزم لإنجاز المطلوب. تصحّ هذه المسألة قياسًا على شبيهاتها الأبسط، فضلع المثلث يحوز ثلث الدورة التامة (120 درجة)، والمربع يحوز ربعها (90 درجة) والمخمس خمسها (72 درجة) وهكذا دواليك[1].

يُؤتى الآن بمنقلة، ويُجعل قلبُها على مركز الدائرة، ويُرسم بهَديها خطان يصدران عن ذاك المركز، ويذرعان بينهما تلك الزاوية المعلومة، وهي 15 درجة تقريبًا (المثلث القاتم في الشكل الرقم (1)). سيتقاطع الخطان مع محيط الدائرة في نقطتين. نصل بينهما بخط مستقيم ونكرر الحيلة ست مرات فينجلي بلحظتها المسبع؛ زواياه جالسة على محيط الدائرة وأضلاعه على أتم ما تكون المساواة، تمامًا كما يظهر في الشكل الرقم (1).

(*) البريد الإلكتروني: awni_inwa@yahoo.com.

(1) يقتصر الحديث هنا على الأشكال المنتظمة ذات الأضلاع المتساوية، ولا تصح الزوايا المذكورة إن كان المضلع غير ذلك.

الشكل الرقم (1)
المسبِّع المنتظم وزواياه الداخلية (سُبع الدورة التامة)

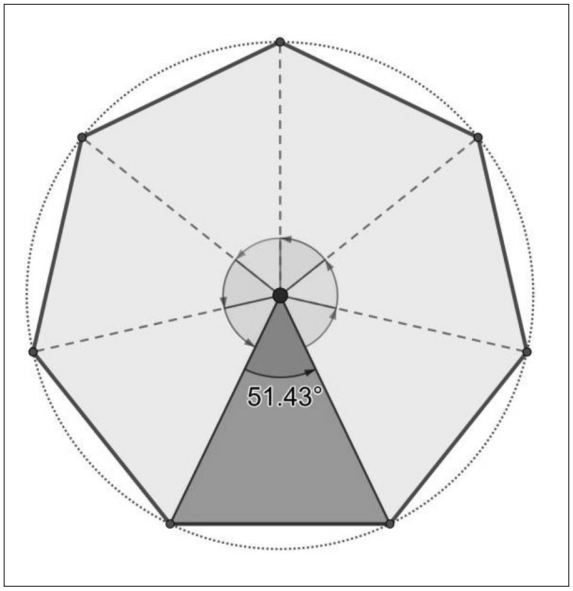

لكن ماذا إن لم نملك تلك المنقلة؟ وماذا إن طُمِست تدرجات المسطرة أو وَهَت أعدادُها المكتوبة فلم يبقَ منها إلا حافتها المستقيمة، بلا رقم مكتوب ولا بُعدٍ مسجّل؟ ماذا، باختصار، إن لم نملك في سعينا لإنشاء المسبع إلا أداتين: بركارٌ لرسم الأقواس والدوائر، ومسطرة مطموسة العدد؟

الأمر صار الآن مختلفًا تمامًا؛ مختلفًا إلى الحدّ الذي جعل قَسْطَا بن لُوقا يكتب في القرن الثالث الهجري وهو يحاور ابن المُنجّم في مسألة الدين والنبوة: «وأنت تعلم أن إحراق المرايا طَلَبَهُ الملوكُ والخلفاء، فلم يقدروا على إحراق أكثر من ثلاثين ذراعًا.. فإن أتاك إنسان بمرآة تَحرقُ على مئة ذراع، أتُراك تقول بأنه نبي؟ وماذا تقول.. **في تدوير المسبع**، وفي غير ذلك من الأشياء التي عجز الناس عن وجودها؟ إن أَخرَجها لك أحد من أهل زماننا، أتُنزل ذلك مِن فِعلِهِ منزلة إحياء الموتى وفلْق البحر، وتقرّ له بالنبوة؟»[2]. اليوم، وبعد ألفيةٍ على رحيل قسطا، فإن ما قاله لا يبدو تهويلًا للمسألة، بل لربما العكس تمامًا. لقد تأكدتْ في القرن التاسع عشر، لا قَبله، الاستحالةُ الرياضية لتسبيع الدائرة ضمن الشروط التي ذكرناها[3]. وعليه، فليس في فلق البحر ولا في بعث الموتى

---

(2) Khalil Samir and Paul Nwyia, «Une correspondance islamo-chrétienne entre Ibn Al-Munaggim, Hussain Ibn Ishaq et Qusta Ibn Lûqa,» *Patrologia Orientalis*, tome 40, no. 185 (1981), pp. 525-684. (التسويد في الاقتباس منا وليس من الأصل).

(3) أول من نشر برهانًا في استحالة المسبع (واستحالات أخرى من الطائفة نفسها) كان رياضيًا فرنسيًا مغمورًا يُدعى Pierre L. Wantzel عام 1837. وقد حصل خطأٌ في طباعة اسمه على ورقته المنشورة لكنا نورده هنا كما ظهر: Pierre Wantzel, «Recherches sur les moyens de reconnaître si un problème de Géométrie peut se résoudre avec la règle et le compass,» *Journal de Mathématiques Pures et Appliquées*, tome 2 (1837), pp. 366-372.

إعجازٌ يفوق تسبيع الدائرة بشيء، فجميعها مستحيلٌ ضمن مقدرات البشر، وثلاثتها جديرةٌ – إذا استعرنا لغة قَسْطا ـ بادعاء النبوة.

ليس الفضول الهندسي وحده ما حرّك الشغف بهذه المسألة، فواحدةٌ من مغريات التسبيع هي استثنائيته؛ فيمكنك أن تبني مثلثًا بالبركار والمسطرة. وبالمِثل، يمكنك أن تبني مربعًا، أو أن تبني مخمسًا، أو مسدسًا، أو مثمنًا، لكن المسبَّع وحدَه يندّ عن إخوته هؤلاء. هذه استثنائيةٌ يلمحها المرء في زخارف أكثر المساجد القديمة حيث المثمن والمسدس والمخمس حاضرة بوفرةٍ تفُوق المسبَّع أشواطًا طويلة، لا لسبب فلسفي أو ديني عميق ولا لذائقة جمالية خاصةٍ بالمسلمين الأوائل، وإنما لإشكال تقني بحت يخصّ المضلعات المسبّعة وإنشاءها[4]. رغم هذا كله فإن تاريخ الهندسة لم يواجه تلك الاستحالة بأذرع مكتوفة، فاجترح المهندسون الأوائل تسبيعاتٍ بديلة تحايلوا فيها على حظر المناقل.

ويتبادر السؤال على الفور: لماذا حَرّم هؤلاء على أنفسِهم تلك الأداة المخلِّصة، أي المنقلة، وضيقوا واسعًا على مسبَّعهم؟ لقد حُكم الخيال الهندسي لدى الإغريق بمزاج فلسفي يرى في الدائرة والخط أصلًا كامنًا لما سواها وأرومةً هندسية لأفلاك السماء وبنية الكون، وحاول مهندسوهم تبعًا لذلك أن يختزلوا كل شيءٍ فيهما (أي في الخط والدائرة)، ولم يستطب أكثر الإغريق أن يستعينوا بشيء في إنشاءاتهم غير المسطرة والبركار وفاءً لتلك الطهرانية الهندسية[5]. ويكفي لمن يطلب صدىً لهذه النزعة في الهندسة الإسلامية أن يقرأ عنوان الرسالة التي خلّفها لنا نصر بن عبد الله في القرن الرابع الهجري: «في أن الأشكالَ كلُّها من الدائرة»[6].

لكن الأمر مستحيل مع المسبَّع. وكان حتمًا على من أراد إنشاءه أن يتجاوز هذا التزمّت الأداتي، الذي ورِثه المسلمون عن الإغريق، وأن يستعين – ولو على مضض ـ بشيء ثالث غير المنقلة.

أولًا: جذور المسألة

أقدم ما نعرفه في هذا المضمار هو نص لأرخميدس لم يَنجُ بلغته الأم لكنه سَلِمَ في نسخة عربية ترجمها ثابت بن قُرّة[7]. يقوم أرخميدس، بحسب هذا النص، بسلسلة إنشاءات هندسية يبدؤها بمربع معلوم، يستلُّ منه مثلثين أحدهما داخل المربع والثاني خارجَه، فينكشف بفضلهما خطٌّ مقسوم بثلاثة أقسام. هذا الخط يُصبح نُطفة المسبع الهندسية التي يستولد منها أرخميدس شكله المأمول.

---

(4) يكاد الشكل المسبَّع يكون معدومًا في أكثر الجوامع التاريخية، والأمثلة المتاحة من العراق وفارس وآسيا الوسطى هي الأكثر حضورًا رغم شحها. انظر: Yahya Abdullah and Mohamed Rashid Bin Embi «Evolution of Islamic Geometric Patterns,» *Frontiers of Architectural Research*, vol. 2, no. 2 (2013), pp. 243-251.

(5) Thomas Heath, *A History of Greek Mathematics: From Thales to Euclid* (Oxford: Clarendon Press, 1921), vol. 1, pp. 175-176.

يطرح توماس هيث نظريةً هنا أساسها أن أونوبيدس الإغريقي (القرن الخامس قبل الميلاد) كان أول من رسّخ المسطرة والبركار وسيلةً للإنشاءات الهندسية المسطحة.

(6) أحمد المزيدي، **مجموعة رسائل في علم الميقات والفلك** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1971)، ص 167. ومخطوط الرسالة موجود في مكتبة خدى بخش الشرقية، الهند، مجموعة رقم 2519، أوراق 280ـ282.

(7) عادل أنبوبا، «قضية هندسية ومهندسون في القرن الرابع الهجري: تسبيع الدائرة،» **مجلة تاريخ العلوم العربية** (معهد التراث العلمي العربي، حلب)، السنة 1، العدد 2 (1977)، ص 73 ـ 74.

كان أرخميدس يداعب حدود المستحيل وهو يبني مسبّعه، وبدا على شفير معجزةٍ هندسية لولا قفزة إنشائية في اشتقاقه. فعندما يحاول «المهندس الأول» أن يركّب المثلثين المذكورين، يَشترط أن تكون لهما المساحة نفسها. ولا يساعد أرخميدس قارئَه على معرفة الحيلة لضمان ذلك، ويبدو النص وكأنه يطلب اجتهادًا بالتجريب والحدس حتى تُحرَز تلك المساواة. هنا تحديدًا وَجدت الهندسة العربية ـ بعد أرخميدس بعشرة قرون ـ مدخلها لميدان المسبَّع: كيف تُحقِّق تساويَ المثلثين، وتنشئُ بهما خط أرخميدس المنشود، دونَ حدسٍ وبلا تجريب. وتزاحمت المسألة بمهندسيها؛ أبو الجود ابن الليث، أبو سهل القوهي، أبو حامد الصاغاني، محمد بن أبي نصر، كمال الدين بن يونس، وشيخ الهندسة العربية: الحسن ابن الهيثم.

ما جمع بين هؤلاء جميعًا أنهم وظّفوا «قطوع المخروط» كي يبنوا خط أرخميدس ويضبطوا مساحتي المثلثين على التساوي (يبين الشكل الرقم (2) الهيئة العامة لهذه القطوع). هذه المنحنيات (أو القطوع) كانت «أبغض الحلال» الهندسي لمن أعيته ثنائية المسطرة والبركار. وما فَتح لها الباب ـ ولو مواربةً ـ وأجاز استخدامها هو أن رسمها ممكنٌ ببركارٍ معدَّل عَرَفه المهندسون العرب باسم البركار التام. وعليه، فهي ليست نشوزًا تامًا عن ثنائية الخط والدائرة.

الشكل الرقم (2)
القطوع المخروطية الأربعة؛ الزائد والمكافئ والناقص والدائرة

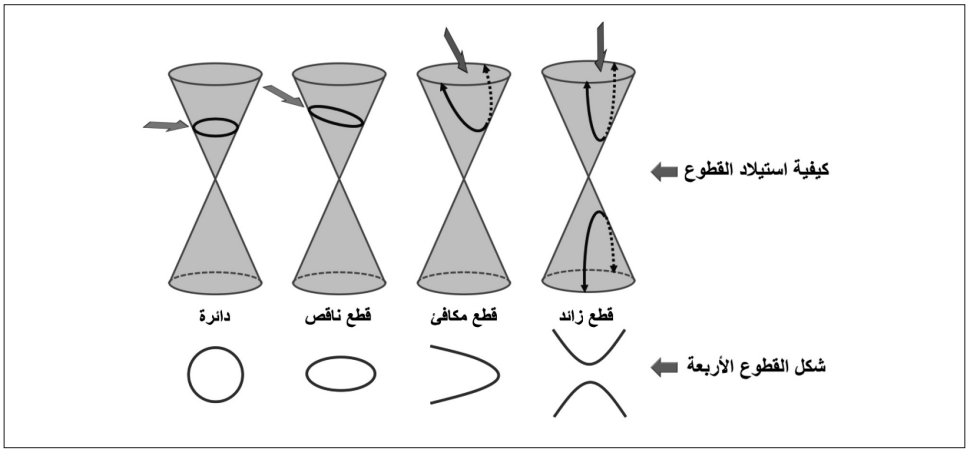

يوضح الشكل، عمليًا، منشأ التسمية، فجميع هذه الأشكال ناتجة من «قَطْع» جسم مخروطي ثم تتبُّع حافة القطعة الناتجة. وبتغيير الزاوية التي يُقطع فيها المخروط، تتباين طبيعة القطع الناتج.

لكن كيف توظَّفُ هذه الأشكال في الإنشاءات الهندسية وهي ليست أدواتٍ أصلًا بل هي منحنياتٌ يلزمُها ـ هي نفسها ـ أدواتٌ كي تُرسم؟ الجواب كامنٌ في رَسْم عدد منها بأبعاد مدروسة لتتقاطعَ فيما بينها، وتصبح مواضعُ التقاطع تلك ركائزَ في الإنشاء الهندسي المطلوب. بهذه الطريقة، تغدو القطوع بذاتها مساطرَ وبركاراتٍ من جنسها الخاص، قادرةً على اجتراح زاويا ورسم أشكال تعجز عنها المسطرة التقليدية والبركار البسيط.

أُولى محاولات الهندسة العربية أجراها أبو الجود بن الليث[8] في حدود 869م، وقد شهدت محاولته لغطًا كبيرًا، وعنيفًا، في زمنها[9]. لكن محاولة أبي الجود ليست أولويتنا هنا. ما يعنينا هو محاولة متأخرة عن تلك، لم تُثر لغطًا في زمانها لكنّ خلافًا شبّ حولها في زماننا نحن؛ محاولةٌ أجراها ابن الهيثم في أولى تسبيعاته للدائرة. لكن بلوغ تلك المحاولة يحتاج أولًا تعريجًا على مربع أرخميدس وخطّه المُشكِل.

ثانيًا: مقدمة نظرية «خط أرخميدس ومربعه»

كيف اقترح أرخميدس تحديدًا بناءَ المسبَّع؟ وأين خلّف الفجوة التي تسابق مهندسو الحضارة الإسلامية لملئها؟

لا يَشرع أرخميدس مقاربته في تسبيع الدائرة لا من الدائرة ولا من المسبّع، بل من مكان مختلف تمامًا؛ هو يشرعها من المربع؛ مربعٍ يختار أبعادَه كيفما شاء (انظر الشكل الرقم (3ـ1)). يُخضِع أرخميدس مربعه هذا لإضافتين بسيطتين، فيمدّ واحدًا من أضلاعه صوب نقطة بعيدة (انظر الشكل الرقم (3ـ2))، ثم يُخرج خطًا من أحد أركان المربع الداخلية، ويُنهيه على المستقيم الذي مده قبلها (انظر الشكل الرقم (3ـ3)). بهاتين الإضافتين، يطفو على سطح الشكل مثلثان (المضلعّان الداكنان). ويطلب النص أن يكون المثلثان متساويَي المساحة. هنا تحديدًا، زرع أرخميدس لغمه الهندسي، فهذا التساوي رهنٌ باختيار دقيق ـ لم يَبُح بكيفيته المهندسُ الأول ـ لموضع النقطة (ل).

الشكل الرقم (3)
مربع أرخميدس والمناورة اللازمة لإنشاء الخط الأرخميدي

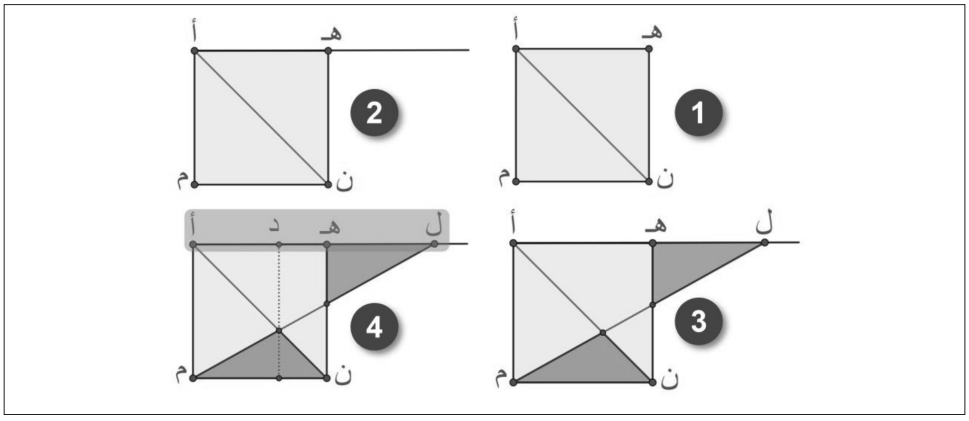

[1]: مربع أرخميدس. [2]: تمديد الضلع (أ هـ). [3]: مَدُّ الخط (م ل) لاستيلاد المثلثين المتساويين، علمًا أن موقع (ل) لن يُعلم إلا بقطوع المخروط. [4]: تحديد النقطة (د) التي يكتمل بها خط أرخميدس (أ د هـ ل).

(8) المصدر نفسه، ص 78 ـ79.

(9) أبو عبد الله محمد الشني، **كتاب كشف تمويه أبي الجود في أمر ما قدمه من المقدمتين لعمل المسبع بزعمه** (القاهرة: مكتبة معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان، 2011).

وعليه، فإذا ما تمّت المساواة المرجوة، ينكشف الخط الأرخميدي، وهو الخط المظلل في الشكل الرقم (3ـ4) والواقع بين النقطتين (أ) و (ل). ليس هذا خطًا عاديًا، فبين أقسامه الثلاثة نسبٌ خاصةٌ جدًا يلحظها أرخميدس، وخلاصتها العامة أنك إذا ضربت قسمين ببعضهما، فإن الناتج هو مربع القسم الثالث (انظر الشكل الرقم (5) يُفصّل هذه العلاقات). بهذا الخط الأثير وعلى ظهره، يُبنى المسبّع المطلوب. المشكلة ليست في ما تبقى، وإنما في ما تقدّم: كيف تعرف موضع النقطة (ل)؟ كيف تضبطها حتى يتساوى المثلثان، ويَخرج الخط الأرخميدي بنسبة أقسامه الفريدة؟ وهل هذا ممكنٌ بقطوع المخروط ما دام طريق المسطرة والبركار موصدًا؟

ألهبَتْ هذه الأسئلة فضول الهندسة العربية منذ القرن العاشر الميلادي، وكان السعي لإجابتها دافعَ ابن الهيثم ليقول قولَه في مقدمة ضلع المسبع؛ أي النص الذي نتناوله هنا. وقبل أن نطلّ على مقاربة الحسن في هذه المسألة، لا بد من التعريج على القطع المكافئ؛ عكّاز ابن الهيثم في تسبيعه للدائرة وحل معضلة أرخميدس.

ثالثًا: هامش تقني (القطع المكافئ)

يمثّل هذا القطع حدًا هندسيًا فاصلًا بين القطع الزائد والناقص، وهو يعلن عن نفسه من حولنا كلما رمى أحدٌ حجرًا بزاوية صاعدة، فمسار الحجر ـ لو حُبِّرَ ورُسِم ـ لَخطَّ قطعًا مكافئًا في الهواء، من لحظة رميه وحتى بلوغه الأرض. ورغم أن التسمية الغالبة في التراث العربي تشير إليه بالقطع المكافئ، فقد يشار إليه أحيانًا بالقطع الصنوبري كما يفعل ابن الهيثم – مثلًا ـ بمطلع مخطوطه في تمام كتاب المخروطات، وهي استعارة معبرة من عالم النبات.

تبدو هيئة هذا المنحنى ـ في عمومها ـ شبيهةً بقوسٍ لرمي السهام، لكن أشكاله تتنوع بشَدِّ وتر هذا القوس المتخيّل، فبعضها أكثرُ تقوسًا من غيره. هذا التفاوت في التقوس يمكن تكميمه عدديًا، وكان يُدعى في الهندسة العربية المبكرة: الضلع القائم. كلما قلّ الضلع القائم، ضاق القطع المكافئ على نفسه (القطع الأسود في الشكل الرقم (4))، وكلما زاد الضلع القائم، اتسع القطع وتباعد طرفاه (القطع الرمادي بالشكل الرقم (4)). ولغايات الاختصار، سنشير إلى قيمة هذا الضلع القائم بالرمز (ع) في بقية هذا النص. ولكل قطع مكافئ أيضًا «رأسٌ» هو ذروة تقعيره (أو تحدبه) كما يظهر أيضًا في الشكل الرقم (4).

بقي أن نشير إلى الصيغة الرياضية لهذا القطع باللغة الجبرية التي نعرفها اليوم. هذه لغةٌ لم يعرفها أسلافنا الأوائل لكنّ تقديمها يمنحنا شرفةً مطلة على منطقهم الهندسي. تختلف الصيغة بحسب استدارة القطع وموضعه، لكن الاختلاف شكليّ. وعليه، فإننا نورد صيغةً تناسب سياقنا الحالي والقطعَ الأساسي المستخدم فيه: ص^2=ع.س

المعنى الهندسي لهذا التعبير الجبري هو أن كل نقطة على القطع لها بُعدٌ أفقي عن الرأس مقداره (س)، وبُعدٌ عمودي مقداره (ص)، وأن البُعد الأفقي يتناسب مع مربع البعد العمودي. بعبارة أبسط، «العرض» يتناسب مع مربع «الارتفاع». هنا تحديدًا تكمن القدرة «البركارية» للقطع

الصنوبري فهو يمنحنا أداةً تُربّع الأبعاد، وهو بهذا المعنى آلةٌ حاسبةٌ كامنة داخل منحنىً هندسي. هذا تحديدًا ما جعل ابن الهيثم يلجأ إلى هذا الشكل في مُعَاركته لمربع أرخميدس.

الشكل الرقم (4)
قطعان مكافئان يوضحان تأثير قيمة الضلع القائم (ع) في شكل المنحنى

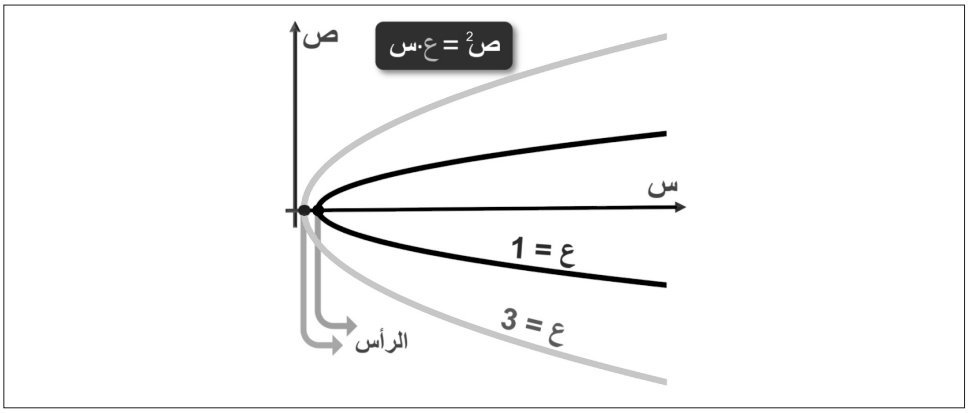

رابعًا: تفكير ابن الهيثم (الجزء الأول من قول الحسن في مقدمة ضلع المسبَّع)

لابن الهيثم نصّان في قضية التسبيع، الأول هو «قولٌ في مقدمة ضلع المسبَّع»[10]، والثاني هو «مقالةٌ في عمل المسبَّع في الدائرة»[11]. النصّ الذي يعنينا بين هذين الاثنين هو الأول، ونجد إشارتين له في التراجم القديمة، فقد ذكره ابن أبي أصيبعة[12] تحت عنوان «قول في استخراج مقدمات ضلع المسبَّع» وذكره جمال الدين القفطي[13] بعنوان «مقدمات ضلع المسبَّع».

ينقسم قول ابن الهيثم في مقدمة ضلع المسبَّع إلى جزأين. الجزء الثاني واضحٌ تمامًا ويشبه، نسبيًا، نصوصًا سابقة عليه، ولم تقدح قراءتُه عند المؤرخِين خلافًا من أي نوع. لكن الجزء الأول

(10) لندن، المكتبة البريطانية، سجلات مكتب الهند والأوراق الخاصة، 1270، IO Islamic، الأوراق 123ـ122. عنوان النص في هذا المخطوط هو «فصلٌ في قول الحسن بن الحسن بن الهيثم في مقدمة ضلع المسبع»، لكنّ شواهد مختلفة يجمعها رشدي راشد ترجّح أن مفردة «فصل» تصحيف لمفردة «قول». والمخطوط متاح رقميًا عبر مكتبة قطر الرقمية: <https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023619742.0x000001>

(11) إسطنبول، مكتبة عاطف أفندي (السليمانية)، 1714، أوراق 210ـ200. حققه رشدي راشد في هوامش ستظهر تباعًا.

(12) موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** (القاهرة: المطبعة الوهبية، 1882)، ج 2، ص 98.

(13) جمال الدين القفطي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ط 1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2005)، ص 129.

كانت له قصة أخرى، فقد اختلف عليه المؤرخَان، رشدي راشد ويان هُجنديجك. كان موقف راشد أن النص يفشل في تحقيق المطلوب وأنه لا يقدم حلًا ناجعًا لمشكلة مربع أرخميدس. في المقابل، يصرّ هجنديجك على صحة مقاربة ابن الهيثم ويراها ناجحة في مقصدها. لكن قبل تفحُّص هذا الخلاف، نضبط عدسة بحثنا أولًا على النص الخلافي نفسه.

هناك مقاربتان في كثير من مسائل البناء الهندسي وبراهينه: الأولى تدعى التحليل، والثانية تدعى التركيب. في الأولى، نبدأ المسألةَ من آخرِها، فنفترض أن ما نحاول بلوغه تحقق فعلًا، ثم نرتد من خط النهاية ذاك صوب البداية، ونستنتج المقدمةَ من الخاتمة. في التركيب، يحصل العكس، فيُبنى الحل من المعطيات الأولى وصولًا إلى مدماك القضية الأخير[14]. في مقاربته المقترحة، يُقدّم ابن الهيثم تحليلًا للمسألة لا تركيبًا. أي أنه لا يخبرنا كيف تبدأ من مربعٍ معلوم وتنتهي ـ بمعونة قطوع المخروط ـ عند المثلثين المتساويين، بل يفترض المثلثين وقد تساويا ثم يُظهر كيف لقطوع المخروط أن تُنشَأ من حولهما وتحتويهما.

هكذا يبدأ الحَسَن من النهاية: يفترض على الفور أن المربع والمثلثين قد رُسِمت جميعًا «على الصفة التي فرضها أرخميدس» فيقول بالمطلع «ونفرض مثلث ح د هـ مساويًا لمثلث ب ز جـ على جهة التحليل». لكنه يوَدِّع أرخميدس من هناك وينتهج دربًا مفارقًا، فلا يحاول أن يُنتج الخط الإغريقي بأقسامه الثلاثة ونِسبها المعروفة، بل يخوض معركة تجريدية ينتهي في ختامها إلى خطٍّ «هيثميّ» يقابل الخط الإغريقي، مقسوم هو الآخر بثلاثة أقسام، ولكن بنسب مختلفة عن نسب أرخميدس. لن نقدّم تفاصيل هذه «المعركة التجريدية» فهي ليست منبع الخلاف على النص ولا غموضَ فيها. ما يهمنا هو نتيجتها، ويُظهر الشكل الرقم (5) البنية الهندسية التي يَعبُر ابن الهيثم فيها من مربع أرخميدس إلى خطه الخاص. التحدي هنا هو معرفة موضع النقطة (هـ) التي تضمن تساوي المساحتين المظللتين.

يُشمّر ابن الهيثم عن ذراعه الرياضية الآن وهو ينتقل من الهندسة للحساب ويَعبُر من عالَم الخطوط والأشكال إلى عالَم الأعداد والمعادلات. وعليه، فهو يُشَرّح خطّه هندسيًا ليستلَّ نِسْبَتين منه. النسبة الأولى هي طول (ل د) على (ل هـ). والثانية هي طول (هـ أ) على (هـ د)[15]. ثم يبرهن أن النسبة الأولى تساوي مربّع النسبة الثانية. يُقدّم الشكل الرقم (6) مقارنةً رياضية بين الخطين، الأرخميدي والهيثمي، وكيف تنتظم العلاقات بين أجزائهما المختلفة.

---

(14) Hany Moubarez, «Three Notes on the Method of Analysis and Synthesis in its Ancient and (Arabic) Medieval Contexts,» *Studia Humana*, vol. 9, no. 1 (2020), pp. 5-11.

(15) هناك خطأٌ في هذه الصيغة كما ترد في الترجمة العربية لـ: **موسوعة الرياضيات التحليلية**، ج 3، في ص 404، المعادلة الرقم (5)، يظهر المقام على يسار المعادلة (**ل هـ**)^2 فيما الصحيح أنه (**د هـ**)^2. وهذا الخطأ غير قائم في الأصل الفرنسي للموسوعة.

الشكل الرقم (5)
مقاربة ابن الهيثم في بناء الخط الهيثمي انطلاقًا من مربع أرخميدس

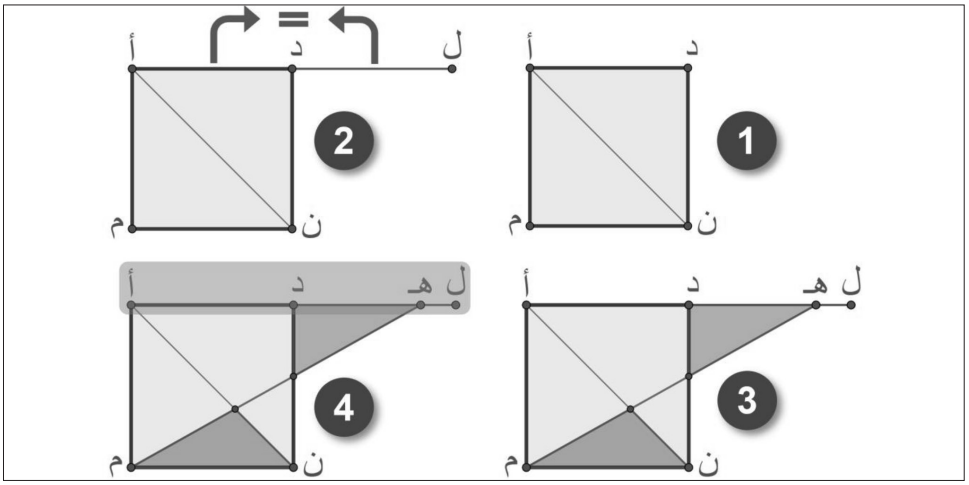

[1]: مربع أرخميدس. [2]: تمديد الضلع (أ د) إلى (ل) بحيث يكون (ل د) مساويًا للضلع المذكور. [3]: مَدُّ الخط (م هـ) لاستيلاد المثلثين المتساويين، مع التنبه أن تحديد (هـ) غير ممكن إلا بقطوع المخروط. [4]: انكشاف الخط الهيثمي (أ د هـ ل).

الشكل الرقم (6)
الخطان، الأرخميدي والهيثمي، مع العلاقات الرياضية
التي تضبط نسب الأقسام الثلاثة لكل منهما

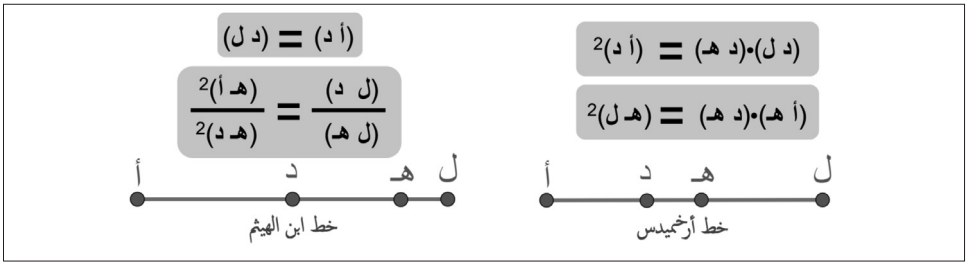

لقد عَبَر ابن الهيثم نصف الطريق الآن: لديه خطٌّ خاصٌّ به، مختلفٌ عن خط أرخميدس، وبين أجزاء هذا الخط نسبٌ عددية معروفة. لكنه لا يزال محتاجًا أن يعبر نصف الطريق الباقي، وأن يستخدم البركار والمسطرة (وشيئًا من قطوع المخروط) حتى يبني الخطَّ الذي تخيّله. لهذه الغاية، يستعين الحسن بقطعين مكافئين. لكن لماذا المكافئ بالتحديد؟ الإجابة عن السؤال السابق كامنة في النسب العددية للخط الهيثمي كما يلحظها مخترعُ هذا الخط. فنسبة (ل د) على (ل هـ)، تساوي نسبة (هـ أ)^2 على (هـ د)^2 (انظر الشكل الرقم (7ـ1)). هذا التساوي – تحديدًا ـ هو مفتاح العلاقة بين الخط الهيثمي والقطع المكافئ. فإذا أعملنا مناورة بسيطة على هذه المعادلة وأدخلنا ثابتًا

جديدًا عليها يُدعى ع دون أن نُخِلَّ بها (انظر الشكل الرقم (7 ـ 2))، ثم فصَلنا البسط عن المقام (انظر الشكل الرقم (7ـ3))، فسننتهي حينها لمعادلتين، كلتاهما بالصيغة نفسها تمامًا: شيءٌ مضروبٌ بالثابت ع يساوي مربعَ شيءٍ آخر (انظر الشكل الرقم (7ـ4))، أي ع·س = ص^2. هذه صيغة لمحناها سابقًا، فهي القطع المكافئ لا سواه (انظر الشكل الرقم (4)). وعليه، فإن السبيل الأبْدَى في إنشاء خط ابن الهيثم سيمر حتمًا بذاك النوع من القطوع.

الشكل الرقم (7)
الصلة الكامنة بين نسب أطوال الخط الهيثمي وشكل القطع المكافئ

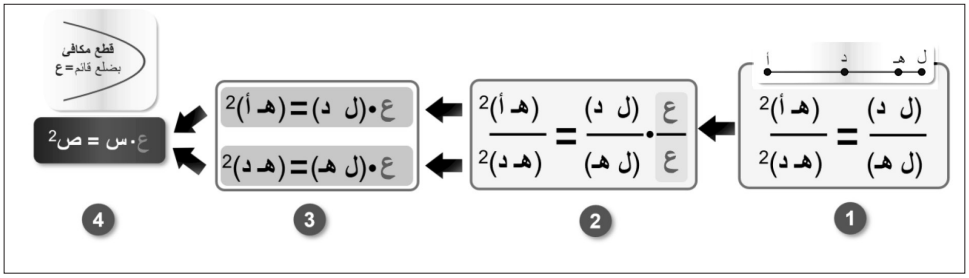

[1]: الخط الهيثمي وتساوي النسبتين، (ل د) على (ل هـ)، و (هـ أ)^2 على (هـ د)^2. [2]: نضرب يمين المعادلة بقيمة ثابتة، ع، مقسومة على نفسها، أي (ع/ع). ولأن أي عدد مقسوم على نفسه يساوي 1، فهذه الإضافة لا تغير شيئًا في المعادلة. [3]: نشطر بسط المعادلة عن مقامها فنحصل على معادلتين بصيغ متشابهة. [4]: تنجلي الصيغة الرياضية الكامنة في معادلة النسبتين التي بدأ تحليلنا منها. هذه الصيغة هي لقطعٍ مكافئ له ضلع قائم بقيمة (ع).

لقد طُوي المربع الآن ولم يعُدِ القضية، والمسألة انتهت إلى خط بين أقسامه نسبٌ بعينها؛ نسبٌ تحاكي في صيغتها أبعاد القطع المكافئ. ما يريده الحسن الآن هو إثبات فكرة محددة جدًا: أن قسمةً كهذه ممكنة، وأنها ممكنة تحديدًا بقطوع المخروط.

يبدأ ابن الهيثم بقطع مكافئ أول، محوره أفقي تمامًا ورأسه يقع على نقطة ندعوها ل (المنحنى الأسود في الشكل الرقم (8ـ1)). ما هيئة هذا القطع وإلى أي حدٍّ يبلغ اتساعه أو ضيقه؟ بإمكاننا أن نصوغ السؤال على نحوٍ أدق إذا وظفنا اللغة التي قدّمناها في الهامش التقني السابق فنقول: كم يبلغ ضلعه القائم؟ الواقع أن ابن الهيثم يترك الأمر للقارئ ليختار أي قيمة شاء. هذا تفصيل مهم، وسيدوّي لاحقًا في كل «إشكالات» هذا النص الظاهرة، تمامًا كما في عبقريته الكامنة. هكذا يصبح القطع الأول جاهزًا. يحتاج الحسن الآن قطعًا ثانيًا، فمن أين يأتي به؟ المفاجأة أنه يستلّه من القطع الأول تمامًا، وذلك بعمليتين: التفاف، وانضغاط. في العملية الأولى، يُدير ابن الهيثم القطع 45 درجة، وفي الثانية، «يضغطه» بمقدار عددي محدد لا يتغير (أي أنه يقلل قيمة ضلعه القائم)[16]. يُظهر المنحنى الأخضر في الشكل الرقم (8ـ1) هذا القطع الثانيَ المستولَد.

(16) نسبة الضلع القائم الأول للضلع الثاني هي $2\sqrt{2}$، وهي نسبة يمكن إنتاجها بالمسطرة والبركار.

صار لدينا الآن قطعان، الأول من نسج الخيال البحت ولا يَحكم شكلَه (أي قيمةَ ضلعِه القائم) محدد ولا ضابط؛ للمهندس أن يُنشئه كيفما شاء[17]. أما القطع الثاني فهو نسخة عن الأول بتغييرين ثابتين، التفاف وانضغاط. بات الطريق سالكًا لتحديد مفاصل الخط الأثير (أ د هـ ل)، الذي نملك منه في هذه المرحلة واحدةً فقط من نقاطه الأربعة، وهي النقطة ل. نحتاج الآن إلى تحديد الثلاث الباقيات: {أ، د، هـ}. وعليه يُوضَع القطعان فوق بعضهما البعض، ليشتبكا في نقطتين (نقطة ل ونقطة ع في الشكل الرقم 8ـ2). من النقطة (ع)، تُعرَف النقطة (د) (الشكل 8ـ2). ومن النقطة (د) تُعرف النقطة (أ) لأن ل د تساوي د أ (الشكل الرقم 8ـ3). ومن النقطة (أ)، تُعرف النقطة (هـ) (الشكل الرقم 8ـ4). بهذا ينجلي المستقيم (أ د هـ ل)، ويتمّ الخط الهيثمي.

الشكل الرقم (8)
طريقة ابن الهيثم في إنتاج خطه المطلوب (أ د هـ ل)

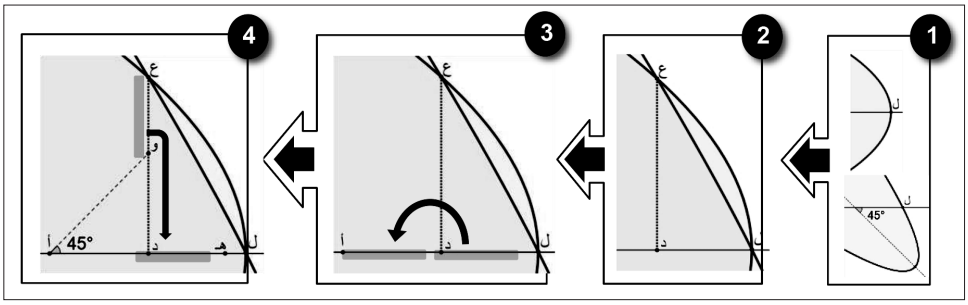

[1]: يبدأ الأمر بقطعين مكافئين، الأول بمحور أفقي (الأسـود)، والثاني مشتق بالكامل من الأول وبمحور مائل (الرمادي). [2]: يُرسم القطعان فوق بعضهما البعض فيتقاطعان في نقطتين، (ل) و (ع). ثم يُسقَط عمودٌ من نقطة (ع) وبذلك تتحدد النقطة (د). [3]: تُحدد النقطة (أ) كما هو مبين. [4]: يُخرَج خط من النقطة (أ) بزاوية مقدارها 45 درجة. يتقاطع هذا الخط مع المستقيم (ع د) عند نقطة نسميها (و). ثم يوظّف طول الخط (ع و) لتحديد النقطة الأخيرة المطلوبة، وهي نقطة (هـ). وبهذا يكون الخط الهيثمي، (أ د هـ ل)، قد اكتمل.

هذا، باختصار، ما يفعله الحسن، وكل خطواته وإنشاءاته على القطعين المكافئين وحولهما، بلا استثناء، ممكنةٌ بالمسطرة والبركار. لكنه ما إن يُحقق ذلك، حتى يُحجم عن إتمام ما شرع به، أو هكذا يبدو، وبدلًا من أن يُقدّم تركيبًا للمسألة على النحو التقليدي المعروف ـ مشتقًا من تحليله السالف ـ إذا به ينتقل لمقاربة مختلفة كليًا في النصف الثاني من نصه. هناك، في النصف الثاني، يبني مسبعه المنشود اعتمادًا على خط أرخميدس، وليس على الخط الذي ابتدعه بنفسه. فلماذا يفعل ذلك؟

(17) لا يستخدم ابن الهيثم لفظ «عشوائي» بطبيعة الحال، بل يطلب خطًا مستقلًا بطولٍ مقداره (س) بلا أي محددات، ثم يأخذ طول هذا المستقيم المستقل بوصفه قيمة الضلع القائم للقطع المكافئ.

على هذا المفرق بين نصفي النص، نواجه غموضًا يسترعي الانتباه، وربما قدرًا من الاشتباه، وهو الغموض الذي نشير إليه بعنوان هذه الورقة. وعلى هذا المفرق تمامًا، بعد ألف عام، حصل الخلاف بين المؤرِّخَين، رشدي راشد ويان هُجنديجك.

خامسًا: خلاف راشد وهُجنديجك

تبلور الخلاف بين المؤرخَين، راشد وهجنديجك، وتشكلت مقدماته على ثلاث مراحل. الأولى كانت في نصٍّ لراشد عام 1979، والثانية في دراسة لهجنديجك عام 1984. أما الثالثة فكانت في موسوعة ألّفها راشد عام 2000. فيما يلي، نتتبع مسار هذا التباين في قراءة نص ابن الهيثم وتأويل محتواه، فالخلاف بذاته يقول كثيرًا عن استثنائية النصّ.

1 ـ راشد (1979)

عام 1979، حقق رشدي راشد المخطوط المعنون: «قولٌ للحسن بن الحسن بن الهيثم في مقدمة ضلع المسبَّع» وقدّم تحليلًا للمقاربتين الهندسيتين اللتين فيه[18]. ويكتب راشد محللًا المقاربة الأولى: «إن الفحص الدقيق لتحليل ابن الهيثم يُظهر أنه لا يقود لحل مسألة أرخميدس»[19]. ويردف بعدها قائلًا إن هذا من «دون شك» سببٌ لامتناع ابن الهيثم عن تقديم تركيب للمسألة واكتفائه بالتحليل. وكي يُدلل على ما يقول، يحاول راشد أن يُركّب المسألة بنفسه وينجز ما أُحجم عنه ابن الهيثم، أي أن يقلب تحليل الحَسَن، فيبدأ من مربعٍ محدد، ثم يستعين بقطعين مكافئين ويبني الخط الهيثمي المنشود. حينها، تتضح استحالة التركيب، فأنت لا تستطيع أن تنطلق من مربعٍ ما، وتصل منه ـ بالقطعين المكافئين ـ إلى الخط المطلوب ذي الأقسام الثلاثة (أ د هـ ل). لكن أين يكمن الاستعصاء؟

السبب كامنٌ ـ بحسب راشد ـ في تصادم أمرين: في أن ابن الهيثم يبدأ من مربع معلوم، يَكون أحد أضلاعه الخط (أ د) (انظر الشكل الرقم (9ـ1)) وهو جزء من الخط الهيثمي (أ د هـ ل). ثم يَطلب ابن الهيثم أن يُرسم قطع مكافئ «عشوائي». لكن هذين أمران متناقضان، ففي اللحظة التي يُحدَّد فيها طول الخط (أ د)، يصبح الحل رهنًا بقطعٍ مكافئٍ بعينه، ولا يمكن رسمه عشوائيًا أو تحديد «ضلعه القائم» كيفما شاء القارئ. وتنزلق المسألة برمتها صوب فخ دائري مغلق: تحاول رسم القطع المكافئ، فتكتشف أنك تحتاج إلى الخط الهيثمي كي ترسمه، فتحاول أن تأتي بالخط المذكور، فتعود لتكتشف أنك بحاجة إلى القطع المكافئ. الخطّ يطلب القطع، والقطع يطلب الخط، ولا مخرج من هذه المتاهة المستديرة (انظر الشكل الرقم (9ـ5)). ويرى راشد ـ كما سلف الذكر ـ أن الحسن كان مدركًا لهذه «الصعوبة»[20]، وأن تقديمه مقاربةً ثانية بالنصّ نفسه كان تكفيرًا ـ

(18) رشدي راشد، «ابن الهيثم وعمل المسبع (دراسة وتعليق بالفرنسية)،» **مجلة تاريخ العلوم العربية**، السنة 3، العدد 2 (1979)، ص 309ـ387.

قبل راشد، كان هذا المخطوط موضع اهتمام للمؤرخ الألماني كارل شوي (Carl Schoy) حيث تَرجم النص إلى الألمانية ليُنشر العمل عام 1927، بعد وفاته بعامين.

(19) المصدر نفسه، ص 314. والعبارة في النص بالفرنسية والترجمة لنا.

(20) المصدر نفسه، ص 316.

ضمنيًا ـ عن التعثر الذي لفّ المحاولة الأولى، وجبرًا لعلتها. فالمقاربة الثانية تنجح بالكامل في ما «تفشل» به الأولى.

لكن هل قال ابن الهيثم فعلًا أنه يبدأ من مربع معلوم، أو أنه اشترط معرفة مسبقة بالخط (أ د)؟ في الفقرة الختامية لنص ابن الهيثم، نجده يكتب العبارة التالية بحسب تحقيق رشدي راشد نفسه: «فإذا كان خط (أ د) معلوم الوضع». هذا التعبير، «معلوم الوضع» سيؤدي دورًا في السجال الذي تطور كما سنرى تباعًا.

الشكل الرقم (9)
المتاهة المستديرة في مقاربة ابن الهيثم لبناء الخط الهيثمي

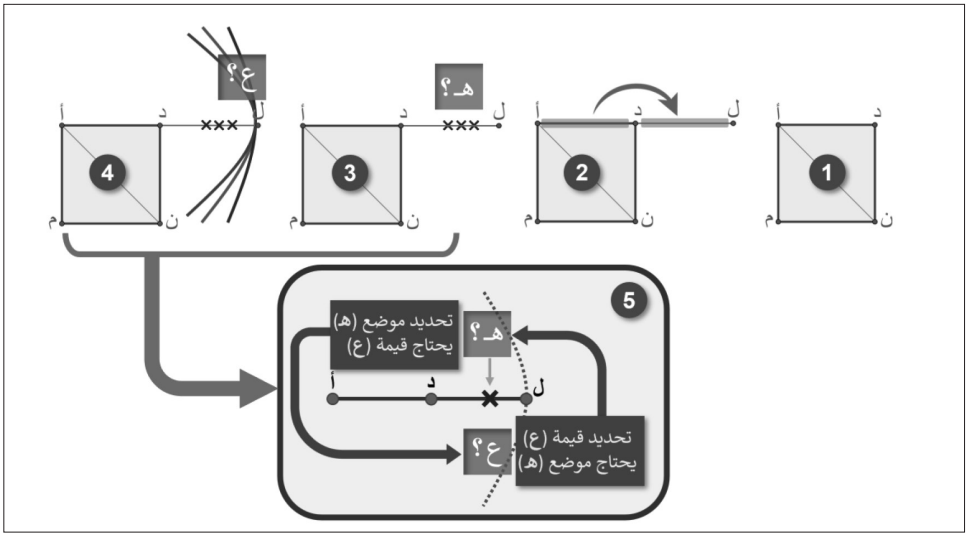

(أ د هـ ل) بحسب رشدي راشد (1979). [1]: يبدأ التركيب من مربع معلوم، وبذلك تتحدد النقطتان {أ، د}. [2]: تُعرَف النقطة ل قياسًا على المسافة (أ د). يبقى تحديد موقع النقطة هـ لاستكمال الخط. [3]: النقطة هـ تقع في مكان ما بين نقطة ل ونقطة د، لكن تحديدها يحتاج إلى قطعين مكافئين. [4]: تتعثر محاولة إنشاء القطع المكافئ لأن تحديد قيمة ضلعه القائم (ع) تحتاج إلى معرفة موضع النقطة هـ. [5]: خلاصة الاستحالة الدائرية لمقاربة ابن الهيثم.

2 ـ هُجنديجك (1984)

بعد خمس سنوات من صدور ورقة راشد، عاد المؤرخ والرياضي الهولندي يان هُجنديجك ليكتب مجددًا في الموضوع، وذلك في دراسة مطولة تحت عنوان «الإنشاءات الإغريقية والعربية للمسبّع المنتظم»[21]، وخَلُص إلى أن راشد أخطأ في تأويل المخطوط وأن مقاربة ابن الهيثم الأولى صحيحة تمامًا ومُفضيةٌ إلى المطلوب[22]. حُجّة هُجنديجك تنطلق من أن ابن الهيثم لا يشترط معرفة طول الخط (أ د)، كما يقول راشد، وإنما يشترط معرفة مكان الخط واتجاهه فحسب، وهذا المقصود

(21) Jan P. Hogendijk, «Greek and Arabic Constructions of the Regular Heptagon,» *Archive for History of Exact Sciences*, vol. 30, nos. 3-4 (1984), pp. 197-330.

(22) Ibid., pp. 202 and 226.

بعبارة الحَسَن: «معلوم الوضع». وهكذا، يزول الفخ الدائري ويغدو ممكنًا رسم القطع المكافئ فورًا، فابن الهيثم لم يورّط قارئه بطول معين للخط (أ د). وتأكيدًا لمَا تقدّم، يقوم هجنديجك بتقديم تركيبٍ للمسألة قائم على تحليل ابن الهيثم؛ هذا التركيب الذي كان غيابه سيفًا مسلطًا على نص الحَسَن، وشاهِدَ تعثّرٍ كما رآه راشد.

هكذا، يُظهر هُجنديجك أنك ابتداءً من نقطة بعينها، وقطعٍ مكافئٍ يمر رأسُه بتلك النقطة، تستطيع أن تنشئ خطًا هيثميًا يُحقّق النسب المنشودة ويفضي بذلك إلى مربع أرخميدس ومثلثيه المتساويين. ولا يقدم المؤرخ الهولندي أي تحفّظٍ عن المقاربة، ولا يلمح فيها استثنائية تميِّزها عن سواها[23]. ويقول هجنديجك إن كل ما في الأمر هو أن ابن الهيثم اكتشف بأنك لا تحتاج أن تبدأ بمربع معلوم (أي أنك لا تحتاج خط أ د معلوم) حتى تنشِئ المسبع[24].

3 ـ راشد (2000)

لكن كيف يحصل خلاف بين مؤرخين بهذه القامة على نص «علمي هندسي» كهذا؟

جزءٌ من الجواب عن هذا السؤال، بظاهره على الأقل، لزمه أكثر من عقد ونصف العقد، عندما أتى الردُّ على الردّ، وأصدر رشدي راشد الجزء الثالث من موسوعته المعنونة رياضيات اللامتناهيات بين القرنين التاسع والحادي عشر[25]. صدرت الموسوعة بالفرنسية قبل أن تترجَم لاحقًا إلى العربية تحت العنوان المعدّل: الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة [26]. في المجلد الثالث لهذا العمل الضخم، خصص راشد فصلًا طويلًا لتاريخ المسبع في الرياضيات العربية، وكان مستحيلًا ـ بطبيعة الحال ـ أن يمر صفحًا عن «تصحيحات» هُجنديجك.

يبدو راشد في موسوعته متمسكًا – بالعموم ـ بموقفه السابق الذي مضى عليه 20 عامًا. فيكتب مثلًا في أحد المواضع: «يُتبع ابن الهيثم هذا الحل بحلّ آخر يُصحّح فيه القسمة المفروضة.. فيمكن أن نرى في ذلك ما يُبيّن أن الحل الأول لم يكن يرضيه». وفي تعليقه على غياب التركيب واكتفاء ابن الهيثم بالتحليل يكتب أيضًا وفي الاتجاه نفسه: «وربما ينبغي، من جهة أخرى، أن نرى في ذلك السببَ الذي جعل ابن الهيثم يعتبر أن تحرير هذا التركيب غيرُ نافع..»[27].

لكن راشد لا يكرر موقفه السابق تمامًا، فهو يعدّل تفصيلًا مرهفًا به. نرى هذا التعديل في خضم ردّه على هجنديجك، فهو يسوق استشهادًا من نصه القديم (أي من نصٍّ كتبه راشد بنفسه)

---

(23) الفارق «الوحيد» الذي يجده هجنديجك بمقاربة ابن الهيثم هو أنها تبدأ «من نقطة وخط» بدلًا من نقطتين لكنه لا يقرأ دلالة خاصة في ذلك. انظر: Ibid., p. 242.

(24) Ibid., p. 226.

(25) Roshdi Rashed, *Les Mathématiques Infinitésimales du IX^e au XI^e siècle* – Volume III (London: AlFurqan Foundation, 2000).

(26) رشدي راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري**، ترجمة بدوي مبسوط، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ 13، 5 ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ج 3: **الحسن بن الهيثم: نظرية المخروطات، الأعمال الهندسية والهندسة العملية**.

(27) المصدر نفسه، ص 408.

والمنشور عام 1979، فيأخذ جملة بعينها منه، ويضعها بين علامتي تنصيص ويُلحق بها رقم الصفحة التي وردت فيها كي يُظهر أن هجنديجك قَوَّله ما لم يقُل، لكن راشد لا يورد الجملة كما كانت، بل يعدّلها[28]. العبارة المنشورة بالأصل عام 1979 كانت تقول إن تحليل ابن الهيثم «لا يقود لحل مسألة أرخميدس»[29]، لكن العبارة يُستشهَد بها عام 2000 لتصبح: «لا يقود لحل المسألة كما كانت مطروحة»[30]. يبدو الفارق شكليًا لكنه ليس كذلك لمن عرف الآن تفاصيل الخلاف. لقد أرهف راشد تشخيصه لجوهر الإشكال: ليست المشكلة أن ابن الهيثم يفترض معرفة مسبقة بطول الخط (أ د)، بل على العكس: إنه لا يفترض معرفتها، بل ويشترط الجهلَ بها، وهو بذلك يخالف المسألة «كما كانت مطروحة». هذا هو التحول – المرهف ـ الذي حصل ما بين 1979 و2000 في مقاربة راشد للموضوع. ورغم أن الأمر يبدو انعكاسًا في الموقف فهو ليس كذلك. ما يقوله راشد هو أن المسألة الأصلية تشترط البدء بخط (أ د) معلوم، وأنّ تجاوُز ابن الهيثم لهذا الشرط واكتفاءه بأن يكون الخط «معلوم الوضع» لا «معلوم القدر» هو إخلالٌ بأصل المسألة كما طرحها سابقو ابن الهيثم، فهؤلاء ـ جميعًا ـ كانوا يحلون المسألة انطلاقًا من مربعٍ معلوم، لا مجهول. هذا التجاوز الهيثمي كان حتميًا لأن مقاربته لا يُمكن إنجازها بتحديد مسبق لِخط (أ د). طول هذا الخط سينجلي في نهاية التركيب على نحو لا يمكن التنبؤ به، وهو ما يحصل تمامًا بالتركيب الذي يقترحه هجنديجك. وهذا كله ما دفع ابن الهيثم ـ بحسب راشد مجددًا ـ لطرح مقاربة ثانية بنفس النص؛ مقاربةٍ تبدأ حقًا من مربعٍ معلوم القدر، وتستلُّ منه المثلثين المتساويين، وتشبه بذلك كل المقاربات العربية السابقة (كما كانت مطروحة).

4 ـ التوافق الكامن وسؤالٌ مُغيَّب

ما كان بدايةً خلافًا معلنًا، دار حتى استقر نهايةً على توافق ضمني. فتركيب هُجنديجك لحلّ ابن الهيثم صحيح تمامًا، لكن نتيجتَه الختامية مربعٌ أرخميدي لا يمكن التنبؤ مسبقًا بأبعاده. وراشد محقٌّ أيضًا في ما قاله عام 2000 لجهة أن كل من قاربوا هذه المسألة تاريخيًا حلّوها انطلاقًا من مربع محدد سلفًا وخط (أ د) معلوم، إلا ابن الهيثم. كان هدفُ مهندسي تلك الحقبة أن تأتي بمربع ما، ثم تنجز القسمة المطلوبة عليه وتُنشئ المثلثين المتساويين منه. مقاربة الحسن لا تفعل ذلك: هو يبدأ بقطع مكافئ، ثم ينتهي إلى «مربعٍ ما»، عليه المثلثان المطلوبان، وبالمساحات المتساوية. لكن المربع هذا هو وليد القطع المكافئ، ولا سلطان لمن يستخدم هذه المقاربة على حجم وأبعاد المربع الناجم، فهذه ستُسقَط في يده. الأمر أشبه بمن يصنع آلة طابعة تنجح دومًا في إنتاج الرسم

(28) المصدر نفسه، ص 408، هامش 69. لا يُشير راشد إلى هُجنديجك في هذا الهامش باسمه بل يكتب (لقد لامنا البعض..) لكن المقصود واضح تمامًا.

(29) راشد، «ابن الهيثم وعمل المسبع (دراسة وتعليق بالفرنسية)،» ص 314: «...ne mène pas à la solution *du problème d'Archimède*».

(30) Rashed, *Les Mathématiques Infinitésimales du IX^e au XI^e siècle* – Volume III, p. 391, footnote 68, «..ne mène pas à la solution *du problème tel qu'il était pose*».

المطلوب، لكنها لغرابة فيها تُنتجه كل مرة بأبعاد مختلفة. الرسم الناتج صحيح لأن أبعاده النسبية لا يصيبها اختلال، لكن حجم اللوحة المطبوعة خارجٌ تمامًا عن سيطرة صاحب الآلة.

هكذا انتهى خلاف المؤرخَين إلى توافق ضمني وإلى خلاف معلن.

أما التوافق الضمني فهو أن تركيب حل ابن الهيثم ممكن، لكنه تركيبٌ ينطلق من مربع مجهول، لا معلوم.

وأما الخلاف المعلن فهو على مشروعية هذا التركيب انطلاقًا من مربع مجهول الأبعاد: هل يجوز أم لا يجوز، وهل كانت هذه المسألةَ أصلًا؟ يرى راشد أن الأمر تجاوزٌ لمقدمات المسألة، وهو يجد في تقديم ابن الهيثم مقاربةً ثانية دليلًا على استياء الحسن من حلّه الأول. في المقابل، يرى هجنديجك أن الأمر مشروعٌ تمامًا، ومن حق ابن الهيثم أن يخالف أسلافه فيستبعد معلومية المربع ما دامت طريقته تفضي إلى مسبّعٍ في النهاية.

بين هذين الرأيين، هناك سؤالان غائبان لا يُطرحان. الأول يخص راشد: لماذا يُبقي ابنُ الهيثم مقاربتَه الأولى في النصّ ما دام غير راضٍ عنها؟ والثاني يخصّ هجنديجك: لماذا لا يقدّم ابن الهيثم تركيبًا لمقاربته إن كان راضيًا عنها بحق؟

هذان السؤالان المغيَّبان تَرَكا مقاربةَ ابن الهيثم حبيسةَ خلافٍ شكليّ ضمن ثنائية «يجوز أو لا يجوز» بدلًا من إدراك فرادة المقاربة واستثنائية الغاية التي حرّكت الحَسَنَ لاجتراحها.

سادسًا: نصّ تحت المجهر.. ماذا أراد ابن الهيثم حقًا؟

لماذا فعل ابن الهيثم ما فعل؟ لماذا يحلّ مربع أرخميدس بهذا النحو المقلوب، فيشترط جهلًا بالمربع، ويجعل أبعاده النهائية نتيجةً تُسقَط في يدنا؟ هناك ما هو أغرب طبعًا: لماذا يُبقي الحَسَن هذا التحليل «المعتلّ» في مقاله أصلًا ما دام يملك مقاربةً ناجعة تتجاوز الاعتلال السابق؟ هل نملك أمثلة في كل نتاج ابن الهيثم الممتد تشبه هذه، حيث يقدّم محاولة متعثرةً له، ليتبعها بأخرى ناجحة ضمن نصٍّ واحد من دون مفاضلة بين الاثنتين أو اعتراف بضعف الأولى وقوة الثانية؟ الجواب هو بالنفي طبعًا. هذه الأسئلة هي جوهر لغز هذا النص، وإجاباتها معلّقةٌ منذ عقود لأن أسئلتها لم تطرح يومًا.

لم تكن رسالة ابن الهيثم عرضة لهذا التجاذب لولا أنها مفارقة لأشباهها؛ أشباهِها التي لا تشبهها تمامًا. فالنصوص العربية التي نعرفها في بناء المسبَّعات تقدِّم غالبًا تركيبًا للمسألة، وتشرع مقاربتها من نقطتين معلومتين على الأقل (أ و د)، وجميعها تبني تركيبها مباشرة من مربعٍ معلوم، له ضلعٌ معلوم، ولا غموض يكتنفه.

لكن الأمر مختلف مع ابن الهيثم، فهو يهاجم المعضلة مِن آخرِها من دون أن يوضح حلها من أولها، وهو لا يطلب معطياتٍ أُولى كي يستولد منها ما يريد، وفوق ذلك وقبله، فهو الوحيد الذي يستخدم قطعين مكافئين في ما يعمل، أحدهما مستلٌّ مِن الآخَر، ولا يلجأ إلى قطوع زائدة كما

تفعل كل المقاربات الأخرى[31]. ليست هذه العناصر وحدها ما يشهد لاستثنائية النص، فابن الهيثم يختم تحليله بعبارة لافتة: «.. فنقطة هـ معلومة، وهي التي تجعل مربع [أ ب جـ د] على الصفة التي شرطها أرخميدس». لا ذكر مباشرًا هنا للمسبع، لكن ابن الهيثم يردف مباشرة بعدها وتمهيدًا لمقاربته الثانية في ذات النص: «وأيضًا فإن أرخميدس فرض هذا المربع وحلله إلى مقدمة هي التي احتاج إليها في عمل المسبع»[32].

على هذا الحد الفاصل بين نصفَي المخطوط، يظهر الحَسَن وكأنه يُوكِل وظيفة منفصلة لكل واحد من جزأَي رسالته. النصف الأول هو لبناء الخط الهيثمي الذي يضمن تساوي المثلثين، والثاني هو لبناء الخط الأرخميدي (الذي يضمن أيضًا تساوي المثلثين) قبل أن يُنشأ المسبع عليه. ومرة أخرى، يكاد السؤال ينطق بنفسه قبل أن نستنطقه: لماذا يبتدع ابن الهيثم خطًا خاصًا لنفسه، ويَمضي نصفَ الطريق به ليُثبت أنه يحقق تساوي المثلثين ويضمن لنا مربعًا «على الصفة التي شرطها أرخميدس» ثم يرتد فجأة إلى البداية، ويقدم طريقة لبناء الخط الأرخميدي ويبني المسبَّع من هناك؟

لدينا جوابٌ ندّعيه على هذا السؤال وما سبقه من أسئلة؛ جوابٌ يحلُّ الغموض الذي يكتنف «قولَ الحسن بن الحسن بن الهيثم في مقدمة ضلع المسبَّع». في التقديم لهذه الإجابة، وتلمّسًا للسبب الكامن وراء مناورة الخط الهيثمي، سنلجأ إلى نافذة أخرى على ما يفعله ابن الهيثم. هذه نافذة لا نَبلغها من داخل «قول في المسبع»، بل من «قولٍ» آخرَ تمامًا. ففي نصٍّ بعنوان «قولٌ للحسن بن الحسن بن الهيثم في تربيع الدائرة»[33]، يعارك ابن الهيثم استحالةً هندسية أخرى أتعبت كثيرين قبله – وبعدَه ـ وأساسها أن تُنشئ مربعًا له نفس مساحةِ دائرةٍ معلومة باستخدام بركارٍ ومسطرة. الموضوع هنا أشد عُسرًا، لأن قطوع المخروط تفشل هي الأخرى في إنقاذ الموقف. فتربيع الدائرة مستحيلٌ يقينًا كما نعرف اليوم، لكنَّ اليقينَ هذا لم يكن قائمًا في زمان الحَسَن.

أمام هذا الاستعصاء، يُنحّي ابن الهيثم سؤال «كيف يمكن أن تربَّع الدائرة؟» ليرتدّ منه صوب سؤال «هل يمكن أن تُربَّع الدائرة؟» ويقدم لأجل ذلك معالجةً هندسية «يثبِت» من خلالها أن المربع المنشود هو مربع موجود، وأنه ممكنٌ نظريًا. ويقول في مطلع نصه: «قد اعتقد كثير من المتفلسفين أن سطح الدائرة لا يمكن أن يكون مساويًا لسطح مربع... ولم نجد لأحد من المتقدمين ولا المتأخرين شكلًا مستقيم الخطوط مساويًا لسطح دائرة على غاية التحقيق، والذي ذكره أرخميدس في مساحة الدائرة فإنما استعمل فيه بعض التسمّح... ولما كان ذلك كذلك، أنعمنا الفكر في هذا المعنى فتلوّح

---

(31) يستخدم الصاغاني وكمال الدين بن يونس ونصر بن عبد الله والقوهي قطعين زائدين، وفي مقاربة أخرى يلجأ الأخير لقطع زائد مع آخر مكافئ ومثله يفعل أبو الجود، لكن وحده ابن الهيثم من يستخدم قطعين مكافئين.

(32) راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري**، ج 3: **الحسن بن الهيثم: نظرية المخروطات، الأعمال الهندسية والهندسة العملية**، ص 468، س 13ـ11.

(33) رشدي راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري**، ترجمة محمد يوسف الحجيري، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ 13، 5 ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ج 2: **الحسن بن الهيثم**، ص 162ـ155، س 9ـ4.

لنا أنه ممكن وغير متعذّر وله نظائر»[34]. ورغم الاختلاف العميق بين التسبيع والتربيع، وبين كون الأول ممكنًا بقطوع المخروط، والثاني مستحيلًا حتى بعونها، فإن ظلال المسبّع ظاهرة في نصّ التربيع على نحو لافت: مسألةٌ هندسية لم يخلّف أرخميدس فيها طريقة «على غاية التحقيق» بل يبدو أنها قائمة على «بعض التسمّح» (أي التقريب)، ثم رغبةٌ في إظهار أن حل المسألة ممكن فعلًا على نحو قاطع أو ـ بلغة الحَسَن مجددًا ـ «على غاية التحقيق». وللمصادفة المعبرة أيضًا فالمسألتان، أي التسبيع والتربيع، تتمحوران حول شكلٍ مربّع، وإن كانا مربعين مختلفين جدًا.

وكم يتكثف التشابه عندما نقرأ في خواتيم نص رسالة التربيع: «... فقد تبين من هذا البيان أن كل دائرة هي مساويةٌ لمربعٍ مستقيم الخطوط. فأما كيف يوجد هذا المربع، فإنا نستأنف فيه مقالة مفردة، إذ ليس غرضُنا في هذه المقالة سوى أن نبين أن هذا المعنى ممكن... والمعاني المعقولة لا تحتاج حقائقُها إلى إيجاد الإنسان لها وإخراجها إلى الفعل، بل إذا قام البرهان على إمكان المعنى فقد صحّ ذلك المعنى، أَخرجَهُ الإنسانُ إلى الفعل أم لم يُخرجه»[35].

إن قناعتنا التي نطرحها هنا هي أن ابن الهيثم يفعل شيئًا من ذات الهيئة في مسألة المسبع، فهو يخصص الجزء الأول من نصّه لتأكيد الإمكانية الهندسية لمربع أرخميدس، أي أنه «يقيم البرهان على إمكان المعنى» من دون أن «يخرجه للفعل»؛ فهو لا يعطي تركيبًا تفصيليًا ويكتفي بالتحليل. أما «كيف يوجد» المسبع، فهو «يستأنف فيه مقالة مفردة»، وهي هنا الجزء الثاني من ذات المخطوط.

قد يُطرح احتجاج وجيه هنا: لماذا يفعل ذلك ما دام النصف الثاني من رسالته ينجح في بناء المربع المذكور دون اللجوء لخطه الهيثمي؟ أليست تلك المقاربة الثانية برهانًا على الإمكانية النظرية؟ الجواب ظاهرٌ في فرادة المقاربة الأولى: أنها الأكثر اقتصادًا وتجريدًا في متطلبات إنشائها، وأنها تشرع من قطعٍ مكافئ كيفما اتفق، وتستولد منه كل ما يلزم لضبط مثلثين على ذات المساحة حتى يُحقِّقا المربعَ «على الصفة التي شرطها أرخميدس». وعندما نصف المقاربة الأولى أنها «الأكثر اقتصادًا وتجريدًا» فنحن لا نقارنها بالمقاربة الثانية وحسب، بل وبكل تسبيعات الدائرة في التاريخ الإسلامي من دون استثناء. ما تخبرنا به مقاربة ابن الهيثم أنك إذا رسمت قطعًا مكافئًا، بأي شكل وأي وضع وأي صفة، فإن مربعًا «على الصفة التي شرطها أرخميدس» كامنٌ فيه، والطريقُ من ذاك المنحنى المكافئ وصولًا إلى المربع المنشود معلوم تمام العلم. وعليه، ففشل مقاربته بحل المشكلة «كما كانت مطروحة» ليس مشكلةً لابن الهيثم، فما يريده هو برهانٌ نموذجي لإمكانية المربع أو بالتزام حرفية كلامه في نصه عن المسبع: أن يُظهر بأن قسمةَ خطه الهيثمي «إنما تُمكن بقطوع المخروط»[36]، وذلك انطلاقًا من أدنى عدد من المحددات. هذا تمامًا ما تفعله مقاربته الأولى.

---

(34) المصدر نفسه، ص 155 (والتسويد من وضعنا).

(35) المصدر نفسه، ص 162ـ161.

(36) راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري**، ج 3: **الحسن بن الهيثم: نظرية المخروطات، الأعمال الهندسية والهندسة العملية**، ص 467، س 8ـ7.

لا يبدو غياب التركيب ـ الذي عِيبَ على ابن الهيثم ـ ملغزًا الآن، بل على العكس، هو يبدو حاملًا لدلالة: أن الزهد في تقديمه يؤكد أن الوسيلة هنا كانت هي الغاية: إقامةُ الدليل على إمكانية مربع أرخميدس بقطوع المخروط، وليس لحل المسألة «كما كانت مطروحة».

هناك مؤشر أقوى نجده في مخطوط «قول في مقدمة ضلع المسبع». ففي ختام تحليله، يقدم ابن الهيثم نصًا فريدًا في شكله يُكثّف فيه ما فعل. ليس مهمًا هنا أن يعرف القارئ التأويل الهندسي للعبارات، ولكن أن يرى التتابع الميكانيكي الذي يحشده ابن الهيثم وهو ينتقل من معلومٍ إلى معلوم:

«فإذا كان خط أ د معلوم الوضع، وكانت نقطة ل معلومة، وكان خط س معلوم القدر، وكان قطع ل ف ع معلوم الوضع، وكان خط ل ق معلوم الوضع لأن زاوية د ل ق معلومة، ويكون الضلع القائم لقطع ل ر ع معلوم القدر وزاوية ع ص ل معلومة، فيكون قطع ل ر ع معلوم الوضع... فنسبة أ هـ إلى أ د معلومة... وخط أ د معلوم فخط د هـ معلوم، ونقطة د معلومة، فنقطة هـ معلومة، وهي التي تجعل مربع أ ب ج د على الصفة التي شرطها أرخميدس»[37].

في كل النصوص التي نملكها في التسبيع، لا يوجد نص بمثل هذه الخاتمة. ما نقرأه هنا ليس تركيبًا بالتأكيد، وإنما هو برهان. وإنهاء ابن الهيثم لهذا الجزء من نصه ببرهان كهذا يحيلنا من جديد على تلك العبارة الأثيرة في «تربيع الدائرة» عندما يقول: « إذا قام البرهان على إمكان المعنى فقد صحّ ذلك المعنى، أَخرجَهُ الإنسانُ إلى الفعل أم لم يُخرجه». وعلى الفور، نرى جوابًا لسؤالين: ماذا قصد ابن الهيثم من وراء خطّه المبتدع ومقاربته الفريدة، ولماذا لم يأبه بتركيبها. هذا الانزياح الكثيف الذي نقرأه في برهان الحسن، من معلومٍ إلى معلوم وصولًا إلى «المطلوب»، يشي بطبيعة المطلوب؛ تبيان الإمكانية الهندسية لمربع أرخميدس، وكيفَ أن هذا الأخير كامنٌ ـ عمليا ـ في كل قطع مكافئ بهذا العالم. ليس هَمّ ابن الهيثم أن يبني مسبعًا هنا بدءًا من مربع معلوم، ولا أن يقدّم تركيبًا، وإنما ـ مرةً أخرى ـ أن «يقيم البرهان على إمكان المعنى» وأن يفعل ذلك بأقصى تجريد ممكن.

شاهدٌ – ثانويٌّ ـ أخير نسوقه بذات السياق. ففي خضمّ شرحه لمقاربته، يكتب ابن الهيثم قائلًا: «وكذلك يلزم إذا كان المربع مختلفَ الطولين: أن نُخرج من نقطة د عمودًا على خط ا ج، فيقوم مقام د م ويعود الحال إلى النسبتين المذكورتين»[38]. هذه ملاحظة لا تلمحها بنصوص أخرى عن التسبيع، وفيها قدرٌ من تجاوز ثبات أبعاد المربع كمعطىً أول ثابت، ويطرح – عمليًا ـ إمكانية البدء من مستطيل (مربع مختلف الطولين). وعبارة «ويعود الحال إلى النسبتين المذكورتين» تتسق تمامًا مع مجمل المعنى الذي نقدمه هنا، حيث تَحقُّق النسب هو المهم، وليس بُعدٌ مطلقٌ بعينه.

(37) المصدر نفسه، ج 3، ص 468، س 11ـ3.

(38) المصدر نفسه، ج 3 ص 466، س 11ـ12.

سابعًا: عن المعلومات وثنائية التحليل والتركيب

في ختام النصّ الذي شغلنا، أي الجزء الأول من قول ابن الهيثم في ضلع المسبع، رأينا الحسن يختم بالبرهان، وهي فقرة قدّمنا مقاطعَ منها في الباب السابق. هذا البرهان، الزاخرُ بلفظة «المعلوم»، فريدٌ بهيئته بين نصوص التسبيعات، إلا أنه مألوفٌ جدًا في بنيته ولغته إذا ما نظرنا صوب عملين آخرين لابن الهيثم: «مقالةٌ في التحليل والتركيب»[39] و«مقالةٌ في المعلومات»[40]، وهما أقرب لكتابين منهما لصنف المقالات. لا يترك هذان العملان شكًّا في فلسفة ابن الهيثم تجاه التحليل والتركيب، سواء في الرياضيات والهندسة أو حتى في الفلك والموسيقى. وهو، في ثاني هذين العملين، يقدّم إلينا تطويره لما شرعه إقليدس «في المعطيات». ما يفعله ابن الهيثم «في المعلومات» هو جهد تجريدي بامتياز يسعى عبره لاستلال الخواص الكامنة في أوضاع هندسية بعينها، أو باستعارة لغته، لإدراك «مجهولات» من «معلومات» وتصيير الأولى من جنس الثانية.

ما يستدعي التوقف عند هذين العملين بسياقنا الحالي لا يقتصر على إضاءتهما على نص المسبع وحسب، بل في البحث أيضًا عن أسباب انحباس القراءات السابقة لذلك النص على ما انحبست عليه. لقد انتبه المؤرخون سابقًا لمركزية فكرة «إثبات الوجود» و«إثبات الإمكانية» في عمليّ ابن الهيثم «في التحليل والتركيب» و«في المعلومات»[41]. بل وأكثر من ذلك، فقد كانت كتابات ابن الهيثم في المسبع مثالًا يُضرب على هذا الحرص الهيثمي في تعقّب «الإمكانية»[42]. لكن ما حصل أن هذا التعقّب للإمكانية الهندسية أو «للوجود» الرياضي لم يُلمَح إلا في سياقات تقليدية بعينها: وجود تقاطع لمنحنيات مخروطية مثلًا. هذه يشار إليها عند الحديث عن النصف الثاني من «قول في مقدمة ضلع المسبع» أو عند الحديث عن «في عمل المسبع»، لكن أحدًا لا يلتفت لها في المقاربة الهيثمية الأولى، ليس لضعفها أو قلة حضورها هناك، وإنما للعكس: أنها تأخذ بُعدًا يفوق سواها ولا يشبه المعتاد، فالإمكانية التي يستجليها ابن الهيثم لا تخص تقاطع خطين أو منحنيين أو وجود نقطة بعينها، وإنما في الإمكانية الهندسية لهيئة تحمل في ثناياها نسبًا ثابتة بعينها. ومرة أخرى، فهو ينجز كل هذا بأقصى تجريد ممكن، ويقيم برهان الإمكانية على نحو يجعل فيه مربع أرخميدس يبدو خاصّةً من خواص القطع المكافئ، لا شكلًا مستقلا بذاته. إن ابن الهيثم، في لجوءه لقطعين مكافئين، كان يستخدم – عمليًا ـ قطعًا واحدًا، فالثاني ليس سوى نسخة «معلومة» عن الأول بتغييرات ثابتة «معلومة» هي الأخرى. هذا التجريد الأقصى قاد لنتيجة مجردة أيضًا، أساسها أن أي قطع مكافئ يحمل في داخله مربعًا مقسومًا «على الصفة التي شرطها أرخميدس».

---

(39) رشدي راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري**، ترجمة محمد يوسف الحجيري؛ مراجعة نزيه يوسف المرعبي، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ 13، 5 ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ج 4: **الحسن بن الهيثم: المناهج الهندسية، التحويلات النقطية، فلسفة الرياضيات**، ص 383ـ301.

(40) المصدر نفسه، ص536ـ465.

(41) «L'Analyse et la Synthèse Selon Ibn Al-Haytham,» dans: Roshdi Rashed, ed., *Mathématiques et Philosophie de l'Antiquité à l'Âge Classique* (Paris: CNRS, 1991), pp. 131-162.

(42) راشد، **الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس الهجري**، ج 2: **الحسن بن الهيثم**، ص 78.

خاتمة

إن قراءة نص ابن الهيثم التي نقدمها هنا ليست «قراءة جديدة» لنص قديم، بل على العكس: هي محاولة لقراءةٍ قديمةٍ لنص قديم. قراءةٍ من داخل سياق النص وتفكير مؤلفه. وهي لا تقارب التفصيل الرياضي لذاته وحسب، بل تُشرِع نافذة ـ من التفصيل الرياضي ـ صوب فكر ابن الهيثم وفلسفته العلمية. إن هذا الاهتمام بفكرة «الإمكانية» النظرية عند الحسن، المقرونة بالتجريد الأقصى للمقدمات الهندسية، سواء في مواجهة مسألة مستعصية على التحقيق (تربيع الدائرة) أو ممكنة التحقق (ضلع المسبع) تستحق استجلاءً أكثر في كتابات ابن الهيثم الأخرى، بحثًا عن نسق يميز هذا الرجل عن أقرانه الذين عايشوه وعايشهم. ونحن لا نشير هنا إلى المباحث الشائعة في مسألة «وجود نقاط التقاطع» وإنما في مستوى أعمق تجلّى في قول الحسن عن مقدمة ضلع المسبع. لقد انحبست صورة ابن الهيثم في مخيلتنا التاريخية ببضع مقولات تقليدية، عن «منهجه التجريبي» وعن «مقاربته النقدية للإرث الإغريقي». ولدينا أكثر من سبب لنعتقد أن هذه المقولات لم تنشأ حقًا ـ وعلى نحو طبيعي ـ من قراءة متعمقة لنصوصه، وإنما أتت إيحاءً من سياقات غربية، واستجابةً لها ومحاولةً لمغازلتها واسترضائها. وجُلُّ ما حاولنا فعله هنا، هو انعتاقٌ من أسْر ذاك الإيحاء، وقراءة للنصّ من داخل النصّ، وإطلال على الرجل من إرث الرجل □

هل «فصلُ المقالِ» كتابٌ أيديولوجي أم كتاب في الفعل الفلسفي؟

يوسف بن عدي(*)

أستاذ الفلسفة، جامعة محمد الخامس، الرباط – المغرب.

تمهيد

لا مِريةَ في أنَّ **فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال** من أهم الكتب الإلهية والعقدية التي ألفها ابن رشد الحفيد (ت. 1198م) إلى جانب نصين رفيعين هما: **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، وتهافت التهافت**. فهذه الكتب الموضوعة لا يقتصر مشغلها على المضمون العقدي والإلهي بقدر ما يمتد إلى استعمال الأفق الفلسفي والأنطولوجي في حل الصعوبات والشكوك. لذلك نقتنعُ بأن هذه النصوص لا يمكن فصلها عن شروحات ابن رشد الحفيد على المنطق والطب والطبيعيات وعلم ما بعد الطبيعة. وهذا ما يخلو لنا قراءتها قراءة تجعلُ من تحولات المفهوم والدلالة المرجع في النظر الفلسفي بل أكثر من ذلك تحريرها من تغليب الهواجس السياسية والأيديولوجية التي نحسبها من الأمور العرضية في الفكر الفلسفي الرشدي.

ومن المفيد أنّ هذه المقاربة الفلسفية لإشكالات أرسطو هي التي فسحت في المجال النظري للفلسفة الرشدية في أوروبا الغربية الحديثة بالرغم من أنّ الأمر الفلسفي تحوّل فيما بعد إلى توظيف أيديولوجي ضد الكنسية وانصارها. فمصير الإشكالات الرشدية (وحدة العقل الهيولاني وقدم العالم والكمالات الإنسانية...) بقيتْ حية في بنى نظرية وفكرية أخرى[1]؛ وهذا يفسرُ أنّ انسداد الشرط التاريخي والثقافي والأيديولوجي الذي نشأ وترعرع فيه الفكر الرشدي لا يعني أبدًا انسداد النظر الفلسفي وطريقة تعاطيه مع المتون اليونانية وشروح التقليد الفلسفي العربي.

(*) البريد الإلكتروني: youssef_ben_addi@yahoo.fr

(1) حضور الأثر الرشدي في أوروبا الغربية الحديثة سواء بصورة مباشرة أو ملتوية، هو دليل على فتح السجال والنقاش مع تصورات ابن رشد للعالم وقدمه وحدوثه، وحدة العقل الهيولاني ووحدة الحقيقة وما إلى ذلك من القضايا والإشكالات التي ألهمت كبار فلاسفة الحضارة الغربية. انظر: أشرف منصور، **ابن رشد في مرايا الفلسفة الغربية الحديثة** (بيروت: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2018).

يجدر بنا هنا القول إنّ أهم درس منهجي تعلمناه من مشروع الجابري النقدي هو التمييز بين المحتوى المعرفي والتوظيف الأيديولوجي، فلو أننا قرأنا تاريخ الفلسفة العربية من منظور المادة المعرفية لوجدنا أنفسنا في عملية تكرار للمفاهيم والدلالات مع الكندي وابن سينا وابن باجة وابن رشد بيد أننا إذا ما نظرنا إلى هذا التاريخ الفلسفي بعيون الأيديولوجيا لوجدنا هناك اختلافات كبيرة وتطلعات متباينة من عقلانية وتنويرية وتقدمية. وعطفًا على هذا فالتمييز بين المعرفي والأيديولوجي ـ في اعتقادي ـ يكون له فعالية وإجرائية مع فلسفة من دون غيرها. أما إذا قمنا بالتعميم المطلق على تاريخ الفلسفة، فالمسألة تحتاج إلى مستندات نظرية ومنهجية أوثق وأقوى. هل كتاب **فصل المقال** هو كتاب أيديولوجي أم كتاب في الفعل الفلسفي؟

أولًا: ابن رشد الأيديولوجي: في علاقة الدين بالمجتمع

يشدد نفر من الناس على أنّه لو قام الشارح الأكبر بالرد على الغزالي بكتاب **الفصل** بدلًا من **تهافت التهافت** لبلغ مقصده ولكفاه ذلك. ولكنه جعل التهافت هو موضع المجادلة والمحاجة مع أبي حامد، وهو ما أوقعه في الالتباس والغموض. والحال أنَّ قيمة الكتابين الفلسفيين **الفصل** و**التهافت** إنما يختلفان من حيثُ الثقل النظري والغرض الذي كان من وراء تحريرهما[2].

اشتهر **الفصل**[3] لأبي الوليد القول بالفصل بين الشريعة والحكمة، وأنَّ لكل نسق مفاهيمه ومقولاته ودلالاته. لذلك لم تكن المماثلة بين الفعل الفلسفي والفعل الملّي (الملة)[4]على أساس

---

(2) سنعمل في هذه النقطة على إنجاز دراسة في مسألة علاقة تهافت التهافت بكتاب تفسير ما بعد الطبيعة وتشابكهما في الكثير من القضايا الطبيعية والمنطقية والميتافزيقية.

(3) كما يمكن مراجعة ملاحظات تشارلز بترورت لعمل محسن مهدي وحوراني وكيفية تعاطيهما مع فصل المقال وبنية أجزائه وأقسامه. وهذا يدفع القارئ إلى التريث في اختزال كتاب **الفصل** لابن رشد في مسألة التوفيق بين الشريعة والحكمة. ويظهر لنا هذا المعنى من قول تشاريز: «يقسمها الحوراني إلى مقدمة (§1، 1: 1ـ9) إضافة إلى ثلاثة فصول (§§ 2ـ1، 11: 10: 6؛ §§ 2ـ37، 1: 10ـ18: 19 § 38ـ60 ، 14 :26-19 :18)، وأما محسن المهدي فهو يعتقد أنها تتكون من مقدمة (§1، 1: 1ـ9) وجزأين رئيسيين (§2ـ37 ، 1: 10ـ18: 19 و§§38 ـ60،18: 19ـ26: 14) [...] أنه لا يتجاهل فقط معنى البرهان بل يتجاهل أيضًا طريقة ابن رشد المميزة في هذه الرسالة»، انظر: Charles E. Butterworth, «The Source That Nourishes, Averroes's Decisive Détermination,» *Arabic Sciences and Philosophy*, vol. 5 (1995), p. 93.

يتعلقُ الأمر كذلك بطريق فهم الكتاب **فصل المقال** وبنية الفصول من جانب حوراني ومحسن مهدي. يقول أيضاً: «لم يتحدث حوراني طويلًا في ما يتعلق ببنية العمل على اعتبار التركيز على الحجج وسوابقهم. بينما يروم مهدي إلى النظر في استدلالات ابن رشد انطلاقًا من الشرع الذي أتاح له السعي وفق قناعته التي أشار إليها، فالأسلوب التي اتخذه ابن رشد في بناء القسم والفصل منعه من التركيز على البنية الصورية للرسالة» (ص 99).

ومن القضايا المهمة والمفيدة أيضاً البحث في: هل **الفصل** هو كتاب أم رسالة أو قول!. ويعني: « «لعل الأهم، رغم كلّ شيءٍ، أن لا أحد يسميه كتابًا (Kitab)، بل أكثر من ذلك لم يشر إليه ابن رشد بهذا النعت. الكشف يسميه (قول) في مقابل يدل على الكتاب الكشف ذاته فقط» (ص 96).

(4) يقول ابن رشد في **فصل المقال**: «فنقول: إن كان فعل الفلسفة ليس شيئاً أكثر من النظر في الموجودات، واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، أعني من جهة ما هي مصنوعات، فإن الموجودات إنما تدل على الصانع لمعرفة صنعتها»، انظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **فصل المقال وفي تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**، قدّم له وعلّق عليه =

مشترك وهو استعمال العقل أو القياس البرهاني. كما أن هذا الأمر دفع الشارح الأكبر إلى الاكتفاء بالمشترك الآلي (العقل) من دون المضمون، إذ إنّ إمعان النظر فيه يؤدي حتمًا إلى حدوث الانقسام بين الفعلين الفلسفي والديني، وهو الذي لم يكن مراد ابن رشد الحفيد في هذا الكتاب (**الفصل**). والظاهر إذًا، أنَّ الفصل بين الدين والحكمة في إطار نسقين لا يجمع بينهما إلّا موضوع النظر وآلته، أي النظر العقلي في الموجودات ودلالتها على الصانع، هو المحفز الأيديولوجي الهائل من وراء الحديث عن العلمانية والعقلانية والحداثة عند فيلسوف قرطبة[5].

أسهم رواد النهضة العربية الحديثة بقراءتهم للنص الرشدي في نقل الصراع الفكري إلى معركة أيديولوجية بين دعاة التمدن ودعاة الإصلاح؛ إنها الخصومة الشهيرة بين فرح أنطون والإمام محمد عبده التي اشتدّتْ نيرانها على منابر المجلات والصحف. فكلّ واحد منهما استطاع أنْ يبرر صحة موقفه الفكري من العقل والدين ومن التاريخ والفكر؛ فهذا الصراع الأيديولوجي بين الإمام المصلح وفرح الليبرالي قد خلف تيارات عربية منقسمة بحيث من العسر أن نجد أرض مشتركة بينها: الخطاب القومي والخطاب العلماني والخطاب الاشتراكي والخطاب السياسي... ألم يقلْ الجابري إن القراءة التشخصية للخطاب العربي المعاصر تجعلنا أمام خطاب مليء بالتناقض الذي لا تبرير له سوى تصدعات الواقع!

هل يمكن أن نقول إنّ الجابري هو حصيلة الانقسام الشقي بين فكر الإمام محمد عبده وتيار فرح أنطون؟

أحسب أن الأمر بعيد من ذلك، سواء من حيث الحقبة الزمنية ومن حيث التكوين الأكاديمي والعلمي، فما تفرّد به محمد عابد الجابري هو نقد الأيديولوجيات التي تخفي حقيقة الواقع وتلتفُ بصورة رهيبة حول حقيقتها وكأنها كذلك، فضلًا عن ذلك تميَّز مشروع الجابري بنقد العقل نفسه، وهو الذي لم يكن في مُكنة التيارين الاصلاحي والليبرالي التفكير فيه بصورة أو بأخرى. وعطفًا على هذا وذاك نقول إنّ قراءة الجابري للنص الرشدي (كتاب **الفصل**) مختلفة تمامًا عن أفق وسياق الإمام وأنطون. إنها قراءة أيديولوجية واعية لأنها تعرف ما تريد وتمارس النقد الذاتي كشرط من شروط النظر الفلسفي.

= ألبير نصري نادر، ط 2 (بيروت: دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، 1986)، ص 27. قارن قوله في الكشف: «ولا شك أنّ من حاله من العلم بالمصنوعات هذه الحال فهو أعلم بالصانع من جهة ما هو صانع، من الذي لا يعرف من تلك المصنوعات إلا أنها مصنوعة فقط»، انظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، قدّم له وعلق عليه أحمد شمس الدين (بيروت: منشورات دار الكتب العلمية، 2002)، ص 45. قارن قول ابن رشد في مقالة الجيم: «فنقول إنه من المعلوم بنفسه أن هاهنا علمًا ينظر في الموجود بما هو موجود وفي الأعراض الذاتية للموجود بما هو موجود»، انظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **تفسير ما بعد الطبيعة**، تحقيق، م. بويج، ط 2 (بيروت: دار المشرق، 1967)، ص 298.

(5) فرح انطون، **ابن رشد وفلسفته مع نصوص المناظرة بين محمد عبده وفرح أنطون**، تقديم طيب تيزيني (بيروت: دار الفارابي، 1988)؛ محمد عاطف العراقي، «الحس النقدي عند الفيلسوف ابن رشد،» **عالم الفكر**، السنة 27، العدد 4 (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو 1999)؛ محمد عمارة، **المادية والمثالية في فلسفة ابن رشد** (القاهرة: المعارف 1985)؛ مراد وهبة، **حوار حول ابن رشد** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1995)؛ محمد أركون، «ابن رشد رائد الفكر العقلاني والايمان المستنير،» ترجمة هاشم صالح، **عالم الفكر**، السنة 27، العدد 4 (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو 1999)، وناصيف نصار، **الإشارات والمسالك: من إيوان ابن رشد إلى رحاب العلمانية** (بيروت: دار الطليعة، 2011).

من هنا يتصور الجابري أنَّ إشكالية **الفصل** هي إشكالية ثقافية وسياسية توظف مبادئ القول البرهاني ضدًا على التقليد والجمود في الفقه والكلام. يقول الجابري: «فلقد انساق الجميع مع الدعوى القائلة إن ابن رشد «يوفق بين الدين والفلسفة» [...] والحق أن مقصد ابن رشد كان شيئًا آخر على توافق وعدم تعارض الشريعة الإسلامية مع الفلسفة. وهذا غير «التوفيق»، ولكنه يرتكز على قضية أساسية عنده وهي أن التعارض قائم فعلًا بين الخطاب البرهاني الذي تعتمده الفلسفة والخطاب الجدلي السفسطائي الذي اعتمدته الفرق الكلامية التي لم يكن هدفها بناء الحقيقة، وإنما التأثير في الخصم وهدم آرائه ومعتقداته. وهذا أدى إلى تشتيت شمل الأمة وإلحاق الأذى بالشريعة والحكمة»[6]. نفهم من هذا النص أنّ المشكل هو في بناء المعارف والتصورات على اللامعقول والتأويل السيئ للشرع والدين دونما أي اعتبار لمبادئ القول البرهاني كخطاب كوني وإنساني. ومن ثم، لم يعد الفصل موضوعًا للنظر في علاقة الشرع بالحكمة، بل أكبر من ذلك، إنها العلاقة بين الدين والمجتمع في تاريخ الإسلام[7]. يقول الجابري أيضًا في هذا السياق: «إن القضية الجوهرية التي يطرحها هذا الكتاب ليست «التوفيق بين الدين والفلسفة»، كما درج على القول بذلك كلّ من كتب عن ابن رشد. إنّ فيلسوف قرطبة لا يوافق بل يقرر توافق وعدم تعارض الشريعة والحكمة، ويقرر بقوة أنّ التعارض هو بين كلّ من الفلسفة وظاهر الشرع وبين تأويلات المتكلمين»[8]. هنا نجد ديمتري غوتاس (Dimitri Gutas) يتصور أنّ مسألة الدين ضد الفلسفة هي مسألة غربية ولا علاقة لها الفلسفة العربية. بمعنى التحفيز على قراءة **فصل المقال** في ضوء تأويلات جديدة. يقول غوتاس: «كما هو معلوم أنّ ابن رشد قد كتب رسالة في معرض نقاشه لهذه المسألة الخاصة، فصل المقال... وهذا بالفعل يوضح بذاته أنّ الدين مقابل الفلسفة وهي مسألة تتعلق بالغرب بشكل كامل وليست مسألة الفلسفة العربية»[9].

إن المشكل هو في بناء المعارف والتصورات على اللامعقول والتأويل السيئ للشرع والدين دونما أي اعتبار لمبادئ القول البرهاني كخطاب كوني وإنساني.

---

(6) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 7ـ8.

يقول الجابري أيضًا: **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال والكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة** وفي **تهافت التهافت** هي بلغتنا المعاصرة: قضية العلاقة بين الدين والمجتمع كما طرحت في التاريخ العربي الإسلامي إلى عهده»، مصدر سابق، ص8. قارن: سالم حميش، «الرشدية: مقدمات لقراءة فلسفية،» ورقة المشاركة بندوة ابن رشد المنعقدة بتونس ما بين 16 و21 شباط/فبراير 1998 (منشور بجريدة العلم، العلم الثقافي، 1998/4/28).

(7) المصدر نفسه، ص 11.

(8) ابن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري، ص 50.

(9) Dimitri Gutas, «The Study of Arabic Philosophy in the Twentieth Century: An Essay on the Historiography of Arabic Philosophy,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 1 (May 2002), p. 14.

أحسبُ أن تخصيص الغرب بقضية الدين مقابل الفلسفة فيه تغليب الهواجس الأيديولوجية الراهنة على النظر العلمي والتاريخي. فالسردية الكبرى التي كانت في عهود الفلاسفة الإسلام (الفارابي، ابن سينا، أبو سليمان السجستاني...) هي سردية مقابلة الحكمة بالنظر الشرعي أو علاقة العلوم الحكمية بالعلوم الملّية. من هذا فقليل من الاطلاع على مكتوبات هؤلاء يبدو لنا بصورة جليّةٍ وواضحة أن هذا اختصاص الغرب في مقابلة الدين للفلسفة، وإنْ كان التفسير الذي يقصده غوتاس هو الصراع الأيديولوجي وأدوار الكنسية في هذه الأمر، فهذا لا يمنع كما ألمحنا آنفًا، من وجود تصدعات وتشابكات بين الفلسفة والدين في التقليد الفلسفي العربي الكلاسيكي.

الحل لمسألة المعنى والدلالة هو راجع للنظر الفلسفي أكثر مما يعود إلى معاقل الأيديولوجيات؛ ذلك أن الأيديولوجيا تريد وتطمح إلى بناء صروح كاملة تؤمن بأنها تعبر عن الواقع وبالتالي يكون هذا الواقع هو الحقيقة. أما النظر الفلسفي فقد يتحوَّل في بعض الأحيان إلى أيديولوجيا وهذا هو الخطير.

أما قراءة محمد عمارة فقد تحمستْ إلى قراءة **الفصل** لابن رشد من منطلق الآليات والطرائق لا من منطلق المحتوى الأيديولوجي؛ لذلك تصور هذا الكتاب بوصفه قولًا في المنهج الذي يتأسس على عنصرين هما: التأويل ووحدة الحقيقة. يقول: «أن يكون حديثًا في المنهج منه إلى أن يكون ساعيًا إلى دراسة هذه القضايا الثلاث التي عرض لها بالإشارة والتمثيل.. ومن هنا تأتي أهميته بين نصوص ابن رشد المؤلفة التي اشتملت على وجهات نظره الخاصة أكثر مما اشتملتْ عليها شروحه على أرسطو»[10]. زد إلى ذلك أنّ تطبيقات هذا المنهج لم يكن مشغلًا فلسفيًا إلّا على قضايا **تهافت التهافت**» وهي ثلاثُ قضايا كما يلي: 1ـ العالم وهل هو قديم أم محدث، ومعنى القدم والحدوث؛ 2ـ العلم الإلهي، وهل هو محيط بالجزئيات أو مقتصر على الكليات؟ 3ـ المعاد وهل هو مادي أو روحي[11]؟.

على هذا فإذا كانت قراءة محمد عمارة تتحرى النزاهة والموضوعية في بناء قولٍ في **الفصل** بزعمه أنّه كتاب في المنهج فإن ما ورد في مظان الكتاب لا يخلو من مواقف وردود أفعال وجدل ونقد إزاء طريقة تفكير الفقهاء بالدرجة الأولى، فضلًا عن ذلك دفاع ابن رشد عن الوجود الفلسفي في الثقافة العربية الإسلامية كشرط ضروري لتحصيل الكمال الإنساني.

---

(10) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ط 3 (القاهرة: دار المعارف، 1986)، ص 8.

(11) المصدر نفسه، ص 8ـ11.

ثانيًا: الفعل الفلسفي والانفتاح على الوجود

لقد خبِرَ ابن حزم الأندلسي الظاهري المذهب أن مرد سوء الفهم والتنازع بين خصمين لا يكون إلا بسبب المعنى عدم إدراك القصد والدلالة. يقول: «وهذا لا يقع إلا بين جاهلين أو جاهل وعالم أو سوفسطائيين أو سوفسطائي ومنطقي، ولا يقع أبدًا بين عالمين منصفين بوجه من الوجوه، ولا يسلم من ذلك إلا من تميز هذه الصناعة وأشرف عليها وقوى فيها»[12] . نفهم من هنا أيضًا أبعد مما يسبكهُ الفقيه الظاهري من وجود تفاهمات أو تشارك في بلوغ القصد، بيد أن سؤال المعنى والحقيقة هو سؤال أكبر من تحصيل تسامح أو لنقلْ تنازل طرف لطرفٍ آخر وكأننا في معركة الأيديولوجيا. والحال أن النظر الفلسفي يتفهم بقدرة هائلة بأن المعنى والحقيقة قد أضحيا أعقد مما كان يفهم القدماء بهما (المعنى والحقيقة) يتداخلان مع الذات والعقل والعالم الخارجي الموضوعي واللغة كذلك، إذ الحقيقة ـ كما يقول نيتشه ـ استعارات وتشبيهات...!

بالرغم من ذلك، فالحل لمسألة المعنى والدلالة هو راجع للنظر الفلسفي أكثر مما يعود إلى معاقل الأيديولوجيات؛ ذلك أن الأيديولوجيا تريد وتطمح إلى بناء صروح كاملة تؤمن بأنها تعبر عن الواقع وبالتالي يكون هذا الواقع هو الحقيقة. أما النظر الفلسفي فقد يتحول في بعض الأحيان إلى أيديولوجيا وهذا هو الخطير كما يقول الجابري في **نحن والتراث**. ولا سيما إذا كانت أيديولوجيا غير واعية بقراءتها!

وهكذا فالقراءة الفلسفية الأنطولوجية لكتاب **الفصل** قد تجعله نصًا يتمتع بمياسم التعدد والاختلاف والثراء المعرفي والانفتاح على عوالم من التأويلات والشروح. من قبيل أن أبا الوليد كان يروم إلى نقل العقل الفقهي وأدواته الحَكمية (الأحكام: مستحب ومكروه...) إلى عقل فلسفي يتطلع إلى العقل من حيث هو دالٌّ على الإنسان، ويتطلع إلى الإنسان من حيث هو كائن حر يمتلك التعقل والمعاقلة في تفهم الشروط الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تطرأ على هذا الإنسان من دون أن تكون هي شروط ذاتية بقدر ما هي، بلغة أبي الوليد، أعراض.

ومن التنفُّلِ القول إنّ القراءة الفلسفية لكتاب **الفصل** إنما تراهنُ على فحص مفاهيم من قبيل: التأويل والحقيقة والقياس البرهاني والصانع... إلخ، من حيثُ دلالتها على نمط الكينونة التي كان يفكر فيها أبو الوليد بن رشد دونما تشخيصها في مدارس ومذاهب وأيديولوجيات؛ إذ إنّ هذا الأمر يجعلها تستنفد جميع ممكناتها الفكرية والتاريخية. إذًا، النظر الفلسفي لـ **الفصل** إنما يحفز القارئ على تجريح أسئلة مقلقة تفتح أفقًا شاسعًا للتفكير في الوجود من حيث هو كذلك وليس من حيثً هو وجود قومي أو مذهبي.

لقد استعمل ابن رشد استراتيجية التأويل والاشتراك في الاسم والماهية في مسألة العلم الإلهي والعلم الإنساني لأنها تنقذ العلمين من «المغالطات العظيمة»[13]، وهذا ما يسميه ابن باجة، رغم

---

(12) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**، تحقيق أحمد فريد المزيدي (بيروت: منشورات دار الكتب العلمية، 2003)، ص 38 ـ37.

(13) أبو نصر الفارابي، **كتاب الحروف**، حققه وقدّم له وعلق عليه محسن مهدي (بيروت: دار المشرق، 1990)، ص 71. قارن بـ: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **محك النظر في المنطق**، تحقيق أحمد فريد المزيدي (بيروت: دار الكتب العلمية، [د. ت.])، ص 26.

اختلاف السياق النظري والمعرفي، بـ «الإنسان الإلهي». ومن ثم، فتعقل أنّ العلم في العلم الإلهي الكلي الأزلي الموسوم بالكمال هو على الضد من العلم الإنساني المتغير الجزئي.

يتوحد التأويل والمقول باشتراك في الاسم بأنهما يصدران عن حقيقتين متقابلتين من اللفظ نفسه، فالعلم أو الوجود أو العقل في الميتافيزيقا والعلم الإلهي لا يعني المعنى نفسه في الوجود البشري والإنساني. وبالتالي، صار الوجود هنا على منحيين هما: الوجود الإلهي مقابل الوجود الطبيعي، وهي الثنائية الضدية ـ بين ظفرين ـ التي تغيب في الدلالة المتصلة أي المقول بالتشكيك أو النسبة إلى شيء واحد. إذا كان القول بالتأويل والاشتراك في الاسم في حل المشكلات الميتافيزيقية والإلهية عند أبي الوليد فهما لم يستطيعا أن ينتجا خطابًا مستقبلًا «عن الوجود وعن الطبيعة وعن الإنسان [...] مما يدفعنا إلى القول إن ما هو ممكن في أفق الدلالة المنفصلة هو علم للإلهيات»[14] . وأحسبُ أنّ الشيخ الرئيس ابن سينا (ت. 1037م) قد وجد ضالته في النظرية الانفصالية حيثُ نافح عن أطروحة عرضية الوجود أو فصل الماهية عن الوجود.

لقد استعبد الشارح الأكبر القول بالتواطؤ بين العلم الإلهي والعلم الإنساني لأنه يفضي إلى نتائج نظرية وعقدية خطيرة، كما أنه لم يستسغ استعمال استراتيجية النسبة إلى شيء واحد أو اسم التقديم والتأخير في مسألة العلم كما ترد في **الفصل**، بل تصور أنّ التقابل بين الحكمة والشرع ليس من باب التضاد أو الاختلاف التام[15] بل هو تقابل مشترك على مستوى الماهية والجوهر. يقول أبو الوليد بن رشد في **الكشف**: «ولهذا المعنى اضطررنا نحن في هذا الكتاب أن نعرف أصول الشريعة، فإن أصولها إذا تؤملت وجدت أشد مطابقة للحكمة مما أوّل فيها. وكذلك الرأي الذي ظن في الحكمة أنه مخالف للشريعة يعرف أن السبب في ذلك أنه لم يحط علمًا بالحكمة ولا بالشريعة. ولذلك اضطررنا نحن أيضًا إلى وضع قول أعني فصل المقال في موافقة الحكمة للشريعة»[16]،

ينجمُ عن هذا أيضًا أن حدّ ابن رشد لفعل الفلسفة من حيث هي النظر في الموجودات من جهة دلالتها على الصانع هو مساوقٌ بتعريف الفلسفة في مقالة الجيم (Gama) للفلسفة بوصفها البحث في الوجود من حيث هو موجود[17] أعني بهذا أنّ **فصل المقال** لم يكن كتابًا في الأيديولوجيا ـ مع وجود شواهد ومستندات تاريخية وثقافية تؤكد أن «الفصل» هو فتوى ضد تحريم الفلسفة والبحث عن مشروعيتها في الحضارة العربية الإسلامية ـ بل هو كتاب في الفعل الفلسفي، ولا سيما أن حضور **فصل المقال** لم يقف عند العلم الإلهي فقد تخطى ذلك إلى وجود بناه النظرية والفلسفية

---

(14) المصدر نفسه، ص 9.

(15) «عن حل وحدوي للتقابل بين الشريعة والحكمة، لا العمل على تكريسه والدفع به إلى حافة التضاد»، انظر: محمد المصباحي، **تحولات في تاريخ الوجود والعقل: بحوث في الفلسفة الإسلامية** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995)، ص 104.

(16) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، قدّم له وعلّق عليه أحمد شمس الدين (بيروت: منشورات دار الكتب العلمية، 2002)، ص 76.

(17) يقول أبو الوليد: «وبين أن هذا النحو من النظر الذي دعا إليه الشرع وحث عليه هو أتم أنواع النظر بأتم أنواع القياس وهو المسمى برهانًا»، انظر: ابن رشد، **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**، دراسة وتحقيق محمد عمارة (دار المعارف)، ص 23. قارن: محمد المصباحي، «حضور كتاب ما بعد الطبيعة في كتاب فصل المقال لابن رشد،» في: المصباحي، **تحولات في تاريخ الوجود والعقل: بحوث في الفلسفة الإسلامية**.

في الميتافيزيقا. ولعل هذا التصور لا يحضرُ إلا من اقتنع بأنّ الكتب الموضوعة (**الفصل**، **الكشف**، **التهافت**) لم تكن منفصلة عن شروح ابن رشد على كتب أرسطو. وأكيد أن تغييب ـ أو تغافل ـ بعض الباحثين لهذه الفرضية يجعلهم يحومون في كلّ مرة وحين حول تنميط مؤلفات ابن رشد الإلهية وقطع أواصرها مع المنتوج الرشدي الفلسفي، وهذا حتمًا يخلفُ لدى هؤلاء اضطرابًا في المعنى والتباسًا في الفهم والتأويل[18].

يتبيّنُ لنا أنّ الحكمة والشريعة في «فصل المقال» هي علاقة تشارك وتشابك لا علاقة تضاد واختلاف تام كما قلنا آنفًا؛ لذلك كان حفظ هذه العلاقة المشتركة لا تنجزُ إلّا بشروط منهجية ومقدمات إبستيمولوجية:

1ـ عدم حمل الشريعة على ظاهر ألفاظها.

2ـ التأويل البرهاني هو مواءمة معقولات النظر الفلسفي لمعقولات الشرع.

3ـ اعطاء السبق المنهجي للتأويل الفلسفي البرهاني على التأويل الظاهري للشريعة.

4ـ تخليص الفعل الفلسفي من المضمون الباطني الإشراقي، وتخليص الملّة والشرع من المضمون الظاهري.

يقول ابن رشد الحفيد في هذا المضمار: «وكلّ هذه الطوائف قد اعتقدت في الله اعتقادات مختلفة وصرفت كثيرًا من ألفاظ الشرع عن ظاهرها إلى تأويلات نزّلوها على تلك الاعتقادات، وزعموا أنها الشريعة الأولى التي قصد بالحمل عليها جميع الناس، وأن من زاغ عنها فهو إما كافر وإما مبتدع. وإذا تؤملت جميعها وتؤمل مقصد الشرع ظهر أنّ جلّها أقاويل محدثة وتأويلات مبتدعة»[19].

وعلى هذا، يكون اسم العلم في **الفصل** يخضع لهذه الشروط والمقدمات الإبستيمولوجية المومأ إليها في ما تقدم؛ إذ ليس من الممكن حسبان العلم الإنساني هو علم أزلي أو كلي كما لا يمكن حسبان العلم الإلهي يشوبه النقصان والقصور. ومن ثم، يكون اسم العلم هنا يدلُ على حقيقتين أنطولوجيتين متقابلتين. يقول الشارح الأكبر: «وذلك أن علمنا [بها] معلول للمعلوم به، فهو محدث بحدوثه ومتغير بتغيره، وعلم الله سبحانه [بالوجود]، على مقابل هذا، فانه علة للمعلوم الذي هو [الموجود]، فمن شبه العلمين أحدهما بالآخر، فقد جعل ذوات [المتقابلات]، وخواصها واحدة، وذلك غاية الجهل»[20]. ونفهم أنّ العلم الإلهي متى قيل إنهُ علم إنساني خرق شرط الكمال والأزلية، ومتى قيل إنَّ العلم الإنساني علمٌ إلهي صار كلّ محدث قديم وكلّ قديم محدث. وهذا ما ألمحَ إليه ابن رشد بالقول: «فاسم العلم إذا قيل على العلم المحدث والعلم القديم فهو مقول باشتراك الاسم المحض. كما [يقال] كثير من الأسماء على المتقابلات مثل: الجبل، المقول على العظم والصغير[...] لهذا ليس ها هنا حد [يشمل] العلمين جميعًا كما توهمه المتكلمون من أهل زماننا»[21].

---

(18) المصباحي، المصدر نفسه، ص 48.

(19) ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، قدّم له وعلق عليه أحمد شمس الدين، ص 27.

(20) المصدر نفسه، ص 39.

(21) المصدر نفسه، ص 32.

وهذا ينطبقُ على قضية قدم العالم أو حدوثه التي تردُ إلى الاختلاف في التسمية والدلالة التي لها دور كبير وهائل في نشوء المدارس والمذاهب الفكرية. يقول صاحب **تهافت التهافت**: «وأما مسألة قدم العالم أو حدوثه فإن الاختلاف فيها عندي بين المتكلمين من الأشعرية وبين الحكماء المتقدمين يكاد [أن] يكون راجعًا للاختلاف في التسمية وبخاصة عند بعض القدماء»[22]. لكن السؤال المقلق هو هل يمكن أن تصرحُ بأيِّ معنى أو دلالة كيفما اتفق؟

لا مرية في أنّ جواب أبي الوليد بن رشد (ت. 1198م) سوف يتجهُ إلى بيان أن المعنى الذي نروم إليه هو المعنى المناسب لمبادئ القول البرهاني وهو الذي سماه فيلسوف قرطبة ومراكش «التأويل البرهاني». إذًا، «لا تثبت التأويلات إلّا في كتب البراهين؛ لأنها إذا كانت في كتب البراهين لم يصل إليها إلّا من هو [من] أهل البرهان»[23]. فهذا المعنى البرهاني لم يجعلُ الشارح الأكبر من نصيب الجمهور بل هو لا يخرجُ عن دائرة أهل البرهان والتعلة في ذلك أنّ فشوّ هذا النوع من التأويل بين عموم الناس إنما له مضرة خطيرة على الشريعة **أولًا**، والحكمة **ثانيًا**[24]!

فلمكان إدراك المعقولات البرهانية ليس من طباع جميع الناس، فإنّ هذا التصور أضحى في زمن الحداثة اليوم يعني حرمان الجمهور من المعرفة والعلم مما يضع ابن رشد في موضع حرج يتمثلُ بدعوته للتعدد والاختلاف بين البرهانيين ونفيهما عن عموم الناس!! يقول محمد المصباحي: «ومن الدلائل التي قدمت على حداثة ابن رشد دفاعه عن ضرورة التعدد والاختلاف في طرق فهم المتشابه من نصوص الشريعة بالقياس إلى اختلاف عقول الناس. لكن إذا علمنا أن أبا الوليد كان يسوي بين التأويل والبرهان، وأنه كان لا يسمح بهما إلا لأهلها، فإن الدعوة إلى الاختلاف تصبح لاغية [...] هذا علاوة على أن البرهان لا يسمح الا بحقيقة واحدة لا مجال فيها للاختلاف أو الالتباس»[25].

أرى أن تعقل السياق الذي جاء فيه التصنيف الرشدي بين طباع الناس وتصديقاتهم، الجدلية والخُطبية والبرهانية يفهم مدى معقولية ما أقر ابن رشد وأذاعهُ بين معاصرين[26]؛ إذ كان من الصعوبة طرح مسألة تحويل العقيدة إلى رأي[27]؛ ذلك أنّ النظر في العقيدة في عهد أبي الوليد بن

---

(22) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ط 3 (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ص 40.

(23) المصدر نفسه، ص 52.

(24) يقول ابن رشد: «فإنه لما كنّا قد بيَّنا قبل هذا في قول أفردناه مطابقة الحكمة للشرع وأمر الشريعة لها، وقلنا هناك إنّ الشريعة قسمان: ظاهر ومؤول، وأنّ الظاهر منها هو فرض الجمهور، وأنّ المؤول هو فرض العلماء. وأما الجمهور ففرضهم فيه جمله على ظاهره وترك تأوليه، وأنه لا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور»، انظر: ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، قدّم له وعلق عليه أحمد شمس الدين، ص 25.

(25) محمد المصباحي، **الوجه الآخر لحداثة ابن رشد** (بيروت: دار الطليعة، 1998)، ص 55ـ56.

(26) لعل من بين تلك الدوافع والأسباب جحود الأشعرية إلى ثبوت الأعراض وتأثير الأشياء بعضها في بعض، ووجود الأسباب الضرورية للمسببات. انظر: ابن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ص 63.

(27) قارن قول نقد ابن رشد للغزالي وما قام به من إشراك الجمهور في تأويلات الفلاسفة: «وأول من غيّر هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم الصوفية ثم جاء أبو حامد الغزالي فطم الوادي على القرى. وذلك أنه صرح بالحكمة كلها للجمهور وبآراء الحكماء على ما أداه إليه فهمه»، انظر: المصدر نفسه، ص 73.

رشد والتاريخ العربي الإسلامي هو نظر مذهبي مما يحوّلها إلى ترسانة من الحدود والأحكام في غياب الأصول والكليات. وحسبنا رصد أبي الوليد للترسيم الأيديولوجي في فهم الملّة الدينية بالقول: «فإن الناس قد اضطربوا في هذا المعنى، كلّ الاضطراب في هذه الشريعة حتى حدثت فرقة ضالة وأصناف مختلفة كلّ واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى، وأنّ من خالفه إما مبتدع وإما كافر مستباح الدم والمال. وهذا كله عدول عن مقصد الشارع صلى الله عليه سلم سنته ما عرض لهم من الضلال عن فهم مقصد الشريعة»[28].

إن فصل المقال هو كتاب في الأيديولوجيا التي تلبست الفلسفة وصارتْ ترسمُ الأيقونات المهيمنة في عصر دولة ابن رشد الحفيد التي تقول الحقيقة وتنسى أنها حقيقة الفقهاء الذين سيّجوا القول الملّي بترسانة حُكمية تقليدية غَيّبتْ فيه الاجتهاد العقلي.

من جوامع ما تقدم نعتقدُ أنّهُ من الصعب القبول بالسؤال الحدّي الذي عنونا به هذه الورقة الفكرية: هل **فصل المقال** كتابٌ أيديولوجي أم كتاب في الفعل الفلسفي؟ ذلك أنّ وضع الفكر أمام هذا الخيار هو ضد ماهية الفعل الفلسفي ومناحيه. فالجواب الممكن أن **فصل المقال** هو كتاب في الأيديولوجيا التي تلبست الفلسفة وصارتْ ترسمُ الأيقونات المهيمنة في عصر دولة ابن رشد الحفيد التي تقول الحقيقة وتنسى أنها حقيقة الفقهاء الذين سيّجوا القول الملّي بترسانة حُكمية تقليدية غَيّبتْ فيه الاجتهاد العقلي. كما أن الكتاب **الفصل** هو كتاب في الفعل الفلسفي لما يتضمنهُ من مفاهيم أنطولوجية ـ منطقية رفيعة تروم التخلص من اللباس الميتافزيقي من قبيل التأويل البرهاني، القياس العقلي، وحدة الحقيقة، الصانع، والموجودات.. وبهذا الاعتبار نقول إنَّ التمييز بين القراءتين الأيديولوجية والفلسفية ليس إلّا التمييز بين انفتاح **الفصل** على الدين ودوره في المجتمع وانفتاحه على الوجود الإنساني من حيث هو عقل يؤمن بالسببية وتجلياتها (الطبيعية والمنطقية والأنطولوجية) ومن حيثُ هو عقلٌ يمنحُ الطبيعة أفعالها الذاتية من دون حرمانها الأفق الميتافيزيقي كما يفهمهُ فيلسوف قرطبة، لا كما يتصوره أبو حامد الغزالي.

وبكلمة جامعة أقول إنَّ الفعل الفلسفي هو الفعل الذي يمارس التأويل الممكن لا التأويل الزائف ويرسخُ المعنى الممكن لا المعنى بالغلبة، ثم هو الفعل الذي يراهن على التعدد والاختلاف لا على المذهبية والأيديولوجيا □

(28) ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، قدّم له وعلق عليه أحمد شمس الدين، ص 25.

من اقتصاد الحروب إلى اقتصاد الأوبئة: كورونا نموذجًا

أيمن نور الدين عمر(*)

كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية.

مقدمة

ظهرت الرأسمالية الليبرالية مع بزوغ فجر الثورة الصناعية التي نقلت المجتمعات البشرية إلى أطوار ومستويات من التقدم العلمي والتقاني، لم يشهده التاريخ البشري من قبل، فكان لهذا التقدم تداعيات وانعكاسات على الحياة البشرية في مختلف الصعد بعضها إيجابي والآخر سلبي. وتزامن مع انتشار النظام الرأسمالي، كشكل متقدم من الأنظمة الاقتصادية يتماهى مع التقدم التكنولوجي والتطور الصناعي، بروز أزمات اقتصادية ومالية تخطت الحدود الوطنية للدول لتتخذ الطابع العالمي. حتى أصبحت الأزمات المالية العالمية ملازمة للنظام الرأسمالي وسمة أساسية من سماته، تحدث بصورة دورية تختلف مدتها من حقبة زمنية إلى أخرى بحسب طبيعة الأزمة وأسبابها والقدرة على معالجتها، حيث ظهرت نظريات اقتصادية في هذا الموضوع عُرفت بإسم «الدورة الاقتصادية» (Business Cycle).

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شهدت الدول الرأسمالية أول أزمة اقتصادية عالمية تبعها عدة أزمات تلظت بشظايها الكثير من دول العالم، وكان اللافت للانتباه هو وقوع حروب عالمية أو كبيرة عقب هذه الأزمات تعيد بنتيجتها تنشيط اقتصادات الدول المأزومة، لما عُرف تحت اسم «اقتصاد الحرب». وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في كل هذه الأزمات هي المحور والمنطلق لتصدير الأزمة إلى العالم الرأسمالي بأكمله لأسباب متعددة، أهمها ربط معظم اقتصاداتها بالدولار الأمريكي ولحجم وثقل الاقتصاد الأمريكي عالميًا بسبب ناتجه المحلي الأول عالميًا والمصدر الأول عالميًا أيضًا، إضافة إلى ارتباط معظم الأسواق المالية بالسوق المالية الأمريكية وبورصة نيويورك. من هنا جاء التوصيف الدقيق للأزمات العالمية من جانب الاقتصادي

(*) البريد الإلكتروني: d.aymanomar@hotmail.com

الإسكتلندي الشهير جون ماينرد كينز خلال أزمة الكساد العالمي عام 1929، بالقول: «إذا عطس الاقتصاد الأمريكي أُصيب الاقتصاد العالمي بالزكام». آخر الأزمات المالية العالمية وقعت في عام 2008، وما زالت آثارها السلبية إلى الآن، بحيث لم تستطع دول كثيرة لملمة جراحها وتلافي أو تعويض الخسائر الناجمة عنها، وتوقعت عدة دراسات بروز أزمة مالية قادمة. أتت جائحة كورونا وتداعياتها الكارثية على اقتصادات الدول لتعمّق خسائرها، ورغم التوترات في بقع جغرافية مختلفة من العالم إلا أن شروط اندلاع حرب لم تكتمل حتى الآن، لذلك البديل لانتشال اقتصادات الدول هو اقتصاد اللقاحات والأدوية.

يتناول البحث الأزمات المالية العالمية ووقوع حروب لاحقة لها مباشرة ساهمت في إخراج الدول من هذه الأزمات، وإظهار أهمية لقاحات وأدوية علاج كورونا كبديل من اقتصاد الحروب لتعويض خسائر أزمة 2008، من هنا تبرز أهميته. وتترتب على أهمية موضوع الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف :

- عرض الأزمات المالية العالمية.
- دراسة اقتصاد الحرب ودوره في انتشال الدول الرأسمالية من الأزمات.
- تحليل تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية.
- التحوّل من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد اللقاحات والأدوية.

إشكالية البحث: عانت دول غربية كثيرة تداعيات كبيرة خلفتها الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وما إن بدأت بعض الدول بالخروج الجزئي من أزمتها حتى انتشرت جائحة كورونا كالنار في الهشيم لتزيد فتكًا في الاقتصادات المأزومة. وفي غياب اندلاع حروب وتفعيل الاقتصاد العسكري والحربي كقاطرة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، نشأت الحاجة إلى اقتصاد بديل ليتصدر القطاع الصحي قائمة القطاعات المحركة والمحفزة للنمو الاقتصادي. وبالتالي تبرز الإشكالية البحثية لهذه الدراسة من خلال السؤال المركزي التالي: هل يصلح اقتصاد اللقاحات والأدوية في الحلول مكان اقتصاد الحرب لاستنهاض الدول من أزماتها؟

تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية متعددة يتم بها تفكيك موضوع الإشكالية وهي (1): ما طبيعة الأزمات المالية وآثارها؟ (2) ما اقتصاد الحرب ودوره في الأزمات المالية؟ (3) لماذا اقتصاد اللقاحات والأدوية؟

تعتمد هذه الدراسة على **منهجية** تحليل المتغيرات التي تقوم على تحليل العلاقة بين اقتصاد الحرب واللقاحات مع الأزمات المالية، ومنهجية التفكيك لتفكيك الموضوع المدروس إلى مجموعة من المكونات ثم إعادة تركيبه بالشكل الذي يخدم أغراض الدراسة عبر تفكيك تأثير اقتصاد الحرب واقتصاد اللقاحات في معالجة تداعيات الأزمات المالية، والمنهج الوصفي الذي يصف حالة موضوع الدراسة وتفسيرها في ضوء المنهجية المتبعة.

أولًا: الأزمات واقتصاد الحرب

1 ـ اقتصاد الحرب

هو أحد فروع علم الاقتصاد ويهتم بالآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري في الاقتصاد الوطني، وبإدارة الاقتصاد في وقت الحرب، إضافة إلى تهيئة الأنشطة الاقتصادية وإعدادها في وقت السلم لمواجهة حالة الحرب عند حدوثها[1]. وهو يعني تعبئة الموارد المتاحة في البلاد واستغلالها في أنشطة وعمليات اقتصادية لها الطابع العسكري والحربي، وتكون قاطرة لتنشيط الاقتصاد وتعويض الخسائر الناتجة من الأعمال الحربية، لذلك عرفها أحد الباحثين بأنها «استمرار الاقتصاد بوسائل أخرى»[2]. أول من أطلق هذا المصطلح هو الرئيس الأمريكي فرانكلين دي روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية بالقول: «... إذا كسبت دول المحور الحرب، عندئذٍ سيتعين علينا أن نتحول بشكل دائم إلى قوة عسكرية تستند إلى اقتصاد الحرب»[3]. إن اقتصاد الحرب ليس اقتصادًا أصيلًا إنما هو اقتصاد طارئ وعابر تمليه ظروف البلاد العسكرية والسياسية، فيحدث تغييرًا في بنية الاقتصاد خلال حقبة الحرب حيث تتم تعبئة جميع الموارد المالية والبشرية وأدوات الإنتاج في الإنتاج الحربي ومستلزماته، وتتغير الطرق الإنتاجية والمخرجات الإنتاجية بحيث تشكل السلع العسكرية الجزء الأكبر من الناتج المحلي وتتخصص اليد العاملة في هذا الإطار فتتغير طبيعة الرأسمال البشري، وكذلك تتغير العادات الاستهلاكية وأنماطها ويزداد التقشف الاستهلاكي لضرورات الحرب، بل قد تصبح بعض السلع نادرة التوافر في الأسواق. وتقتصر المالية العامة في هذا الاقتصاد في الجزء الأكبر منها على الجانب العسكري فتزداد النفقات العسكرية تزايدًا كبيرًا، وتُموَّل بمعظمها من الزيادة الضريبية التي تُفرض وتصل إلى 50 بالمئة في بعض الحالات. وقد تلجأ الدول إلى طبع مزيد من عملتها النقدية لتمويل الإنفاق العسكري فينشأ تضخم مالي. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن اقتصاد الحرب تمتد آثاره مع انتهاء الحرب وتنعكس إيجابًا على الاقتصاد، وبخاصة إذا ترافق ذلك مع ارتفاع الروح المعنوية والوطنية للمواطنين، وأكثر ما يحدث ذلك في الدول المنتصرة. تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أول من طبّق اقتصاد الحرب؛ بل الأكثر تطبيقًا وفي حقب مختلفة، بدأت مع الحرب العالمية الأولى وما زالت تلجأ إليه كلما دعت الظروف إليه وتهيأت شروط تطبيقه. وقد خرجت بفضله من الحروب باقتصاد أكبر وأقوى.

---

(1) «اقتصاد الحرب،» معرفة، <https://bit.ly/3c5vRvW> (تاريخ الدخول 25 كانون الثاني/يناير 2021).

(2) حمود المحمود، «اقتصاد الحرب في الصراع السوري،» مركز مالكوم كير ـ كارنيغي للدراسات، 23 تموز/يوليو 2015، <https://bit.ly/3a8piHm>(تاريخ الدخول 25 كانون الثاني/يناير 2021)

(3) Franklin Delano Roosevelt, «The Great Arsenal of Democracy,» 29 December 1940, <https://bit.ly/3rG1MYs> (accessed on 25 January 2021).

2 ـ الأزمات والحروب

يرى المستقرئ للتاريخ أن كل أزمة مالية كانت تعقبها حروب عالمية أو كبيرة تسهم في إعادة النهوض للاقتصادات المأزومة، بدأت منذ عام 1907 والحرب العالمية الأولى ولم تنتهِ مع أزمة 2008، وهي كما يلي:

أ ـ ذعر المصرفيين 1907 والحرب العالمية الأولى

في تشرين الأول/أكتوبر 1907 انهارت البورصة في الولايات المتحدة بصورة مفاجئة، محققة خسائر بنحو 50 بالمئة من القيمة السوقية، عُرفت باسم «ذعر المصرفيين». وقد عمّ هذا الذعر أرجاء البلاد عام 1907، الأمر الذي أفضى إلى إفلاس عدد من البنوك والشركات. ولقد غرقت البلاد في موجة ركود في عام 1914[4]. وفي عام 1914 وقعت الحرب العالمية الأولى وقد أفادت أمريكا من دخولها في سنواتها الأخيرة، وخرجت منها بخسائر قليلة، بل إنها ازدهرت اقتصاديًا بعد ذلك بسنوات قليلة بخلاف أوروبا. وبفضل الحرب الدائرة في أوروبا استردّت الصناعة الأمريكية عافيتها والنمو بمعدلات غير مسبوقة منذ الحرب الأهلية. فقد ارتفع الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 21 بالمئة في سنوات الحرب الأربع، بينما نما التصنيع بنسبة 25 بالمئة. وكان سيل طلبيات الشراء التي تدفقت على الشركات الأمريكية من بريطانيا العظمى وحلفائها على منتجات مثل الفولاذ والعربات وكل أنواع مركبات السكك الحديد وقضبان السكك الحديد. كما كان ثمة طلب كبير على الذخائر الحربية بالطبع من جيوش بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وظهر أثر ذلك النمو في وول ستريت وحقق مؤشر داو جونز الصناعي أكبر ارتفاع في تاريخه وقدره 86 بالمئة في عام 1915. وارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية سريعًا، وبين كانون الأول/ديسمبر ونيسان/أبريل 1914 صدّرت الولايات المتحدة 18 مليون شوال من القمح، وارتفع دخل المزارع الصافي في سنوات الحرب إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 10 مليارات دولار، وارتفعت قيمة الأراضي والأبنية والمعدات الزراعية بنسبة 30 بالمئة تقريبًا[5].

ب ـ الكساد الكبير 1929 والحرب العالمية الثانية

بدأ الكساد الكبير بفقاعة كبيرة في سوق الأسهم الأمريكية في ما عُرف بـ«الثلاثاء الأسود» في عام 1929، واستمر الوضع إلى بداية الأربعينيات، وهو يعدّ أضخم ركود اقتصادي شهده التاريخ. كان تأثير هذه الأزمة مدمرًا على كل الدول تقريبًا الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية إلى ما بين النصف والثلثين، كما انخفض متوسط دخل الفرد وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. وكانت المدن المعتمدة على الصناعات الثقيلة أكثر المتأثرين بالأزمة، كما توقفت أعمال البناء تقريبًا في معظم الدول، وتأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بأكثر من 60 بالمئة. ودمرت آثار الكساد الكبير أمريكا لمدة 10 سنوات، وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 31 بالمئة في ذروتها عام

---

(4) مصطفى أحمد، **الجيل الرابع للحروب: التطبيق الحديث لبروتوكولات حكماء صهيون** (القاهرة: شركة الشريف ماس للنشر والتوزيع، 2017)، ص 27، <https://bit.ly/3cxWBp2>. (تاريخ الدخول 2 شباط/فبراير 2021).

(5) «ازدهار اقتصادي أمريكي خلال العشرينات يسبق الانهيار..(5)»، **الخليج**، 2009/12/5، <https://bit.ly/36AvOoc> (تاريخ الدخول 2 شباط/ فبراير 2021).

1933، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي 29 بالمئة، وأدى انخفاض الأسعار إلى إفلاس الكثير من الشركات وارتفاع معدل البطالة الذي بلغ ذروته عند 24.9 بالمئة عام 1933. وتسببت الأزمة في اضطرابات سياسية دفعتها لتكون من دول اليمين أو من دول اليسار، وكانت أحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية[6]. هذه الأخيرة أتت كمنقذة للاقتصاد الأمريكي التي لجأت إلى الاقتصاد الحربي حيث بلغ الإنتاج الحربي الأمريكي ذروته بين أواخر 1943 ومطلع 1944. وتراجعت نسبة البطالة بحلول عام 1944 إلى معدلات قياسية قدرت بنحو 1.2 بالمئة فقط، بعدما بلغت نسبة 25 بالمئة أثناء فترة الكساد الكبير. مع نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان، اتجهت المصانع الأمريكية للعودة نحو الإنتاج المدني من طريق صناعة السيارات والثلاجات والغسالات وغيرها بدلًا من الدبابات والطائرات وحققت الولايات المتحدة قفزات كبيرة في النمو الاقتصادي، إذ نما الناتج القومي الإجمالي من 200 مليار دولار فقط عام 1940 ليبلغ 300 مليار دولار عام 1950، أي بزيادة نسبتها 50 بالمئة وهي من المعدلات المرتفعة جدًا لم تحصل لأي دولة من قبل، ولتتربع بذلك الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر على قائمة أكبر اقتصاد في العالم[7]. ولتستكمل الولايات المتحدة هيمنتها الاقتصادية وقعت اتفاقية «بريتون وودز» في عام 1944، والتي نتج منها إنشاء أهم مؤسستين ماليتين في العالم وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولتكمل صدمة نيسكون في عام 1971 الهيمنة النقدية الأمريكية عبر ربط كل العملات بالدولار الأمريكي. بل واستغلت الولايات المتحدة حالة الدمار التي عانتها أوروبا لتطلق خطة «مارشال» بغرض مساعدة أوروبا اقتصاديًا، ولكنها اشترطت مقابل القروض والمساعدات الممنوحة أن تقوم الدول الأوروبية المشمولة بالخطة بشراء السلع والمنتجات الأمريكية، وهو ما ساعد القطاع الصناعي الأمريكي على الحفاظ على نموّه عقب تحوّل أغلبه مرة أخرى إلى إنتاج السلع المدنية.

ج ـ الاثنين الأسود 1987 وحرب الخليج الثانية

في تشرين الأول/أكتوبر 1987، كابدت أسواق المال العالمية خسائر ضخمة، إذ انطلقت موجة الهبوط الشديد للبورصة من هونغ كونغ وبقية الأسواق الآسيوية، وانتقلت إلى أوروبا ثم الولايات المتحدة، عُرف باسم «الاثنين الأسود». ومنذ عام 1988 أفلست قرابة 700 مؤسسة من مؤسسات الادخار والتسليف الّتي تعدّ مصدرًا تقليديًا لتمويل شراء بيوت السكن بالنسبة إلى معظم الأمريكيين ومكانًا آمنًا لإيداع مدخراتهم. وقد تقلّص عدد هذه المؤسسات من 4500 مؤسسة في عام 1965 إلى 2500 مؤسسة عام 1990. وواجهت واشنطن أكبر عملية إفلاس في التاريخ بعدما تبيَّن أن انهيار هذا القطاع يكلف المواطنين الأمريكيين نحو 500 مليار دولار، إذ أعلن موظفو إدارة الرئيس السابق جورج بوش الأب في 23 أيار/مايو 1990، أن تكلفة الانهيار ستكون 130 مليار دولار، وسارع الاقتصاديون ليشيروا إلى أن التكلفة ستقارب 500 مليار دولار، آخذين في الحسبان

(6) خالد المنشاوي، «كورونا تسونامي اقتصادي جديد يهدد استقرار العالم،» **أندبندنت عربي**، 12 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/2MKP37J> (تاريخ الدخول 2 شباط/فبراير 2021).

(7) طه عبد الناصر رمضان، «هكذا ازدهر اقتصاد أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية،» العربية نت، 16 أيار/مايو 2020، <<https://bit.ly/39Gl7CL (تاريخ الدخول 2 شباط/ فبراير 2021).

ما ستحتاج الحكومة إليه على مدى العقود الأربعة المقبلة[8]. وقد أشارت بعض التقارير السرية الأمريكية إلى أن الاستخبارات الأمريكية أعدت سيناريو حرب العراق ضد الكويت. ثم جاء الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990 وعاصفة الصحراء الأمريكية لتحرير الكويت، لتصرف أنظار الرأي العام الأمريكي عن هذه الفضيحة، ومن أجل السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي لكي تسد العجز في الموازنة الأمريكية. وكان أول ما حدث أن ارتفعت أسعار المحروقات فارتفع سعر البنزين 20 سنتًا في الغالون الواحد في بعض المناطق. وقد حققت الشركات النفطية الأمريكية أرباحًا هائلة نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج[9]. وتراجع العجز في الميزان التجاري الأمريكي، حيث أفادت المعلومات أن العجز في حزيران/يونيو 1990 انخفض إلى 5.07 مليار دولار بعدما كان 7.77 مليار دولار في أيار/مايو 1990[10]. وما لبثت أن بدأت تداعيات الغزو العراقي للكويت تظهر على الاقتصاد الأمريكي، فقد انتقل أكثر من مليار دولار إلى مصارف الولايات المتحدة لتضخ السيولة من جديد في قطاعاتها الاقتصادية وتعيد النشاط إلى الحياة الاقتصادية وتعوّض الخسائر التي لحقت بها جراء الأزمة[11]. وولدت الحرب فرص صفقات تجارية جديدة للشركات الأمريكية المنتجة للمعدات العسكرية الّتي عانت الركود سنوات متعددة، وأنقذت الحرب شركات صنع الأسلحة الأمريكية من الإفلاس. ومع انتهاء حرب الخليج الثانية عمليًا، حظيت عملية إعادة إعمار الكويت باهتمام الأوسط الاقتصادية الأمريكية. ووقعت حكومة الكويت حتى أول آذار/مارس 1991 نحو 200 عقد، راوحت قيمتها بين 800 مليون دولار ومليار دولار، حظيت الشركات الأمريكية بحصة الأسد منها نحو 70 بالمئة، وفي مقدمها الشركة العملاقة بكتل. وأول من تعاقد مع حكومة الكويت لإعادة البناء كان سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي. وحصلت شركات جنرال موتورز وفورد وكرايزلر على عقود كل منها تقدر بنحو 10 ملايين دولار[12]. ومنح سلاح الهندسة الأمريكي عقودًا قيمتها 9.4 مليون دولار في مشروع تمهيدي لتنظيف مدينة الكويت المتضررة من الحرب[13].

د ـ انهيار 1997 وغزو أفغانستان 2001 والعراق 2003

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 1997 شهدت البورصات العالمية موجة هبوط حاد نتيجة الأزمة الاقتصادية في آسيا، حيث سجل مؤشر «داو جونز» ثامن أكبر خسارة يومية مُذ نشأت البورصة الأمريكية في عام 1896، وبلغت نسبة هبوط المؤشر 7.18 بالمئة، كما انخفض مؤشر

(8) **الحياة**، 1990/8/6.
(9) **الحياة**، 1990/8/15.
(10) **الحياة**، 1990/8/19.
(11) **الحياة**، 1990/8/17.
(12) **الحياة**، 1991/3/1.
(13) **الحياة**، 1991/3/7

ناسداك بنسبة 7 بالمئة و«ستاندرد أند بورز» بنسبة 6.68 بالمئة[14]. فجاء غزو أفغانستان 2001 والعراق 2003 لينقذ الاقتصاد الأمريكي من أزمته. إن الحرب ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، فتحت للولايات المتحدة بوابة ثروات قزوين. وبعد الغزو الأمريكي للعراق، كشفت المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الأمريكي حدوث انتعاش في الاقتصاد الأمريكي. فقد أعلنت مؤسسة «كونفرنس بورد» المتخصصة في المؤشرات الاقتصادية، أن لائحة المؤشرات العشرة الرئيسية للاقتصاد الأمريكي سجلت ارتفاعًا حادًا في أيار/مايو 2003، أي بعد شهر من الغزو الأمريكي للعراق. وذكرت أن هذه المكاسب القوية نجمت بشكل رئيسي عن تحسن مؤشرات أسعار الأسهم والسيولة النقدية وتوقعات المستهلكين. وكان الناتج المحلي الأمريكي أمضى الفصول الثلاثة الأولى من 2001 في ركود ثم توسع بما يعادل 2.7 بالمئة من قيمته في الفصل الأخير، وضاعف هذه النسبة في الفصل الأول من 2002[15]. كذلك تراجع العجز في الميزان التجاري الأمريكي بعد الحرب على العراق بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط نتيجة السيطرة على النفط العراقي. وأظهرت بيانات أعلنها الجيش الأمريكي أن وحدة تابعة لشركة هاليبرتون العملاقة للنفط، حصلت على أوامر تشغيل عقود في العراق تجاوزت قيمتها في حزيران/يونيو 2003 نحو 800 مليون دولار[16].

هـ ـ أزمة الرهون العقارية 2008

انطلقت الأزمة المالية في شباط/فبراير 2007، وكانت شرارتها أزمة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم انتقلت إلى البورصات والمصارف وشركات التأمين. في تشرين الأول/أكتوبر 2008، وفي صورة مشابهة للكساد العظيم 1929 شهدت أسواق المال العالمية انهيارًا بعد تداعي الأسواق الأمريكية المتأثرة بأزمة القروض العقارية وشبح الركود الاقتصادي، وكان السبب الرئيسي وراء الأزمة ما حدث من استهلاك لمحافظ الرهون العقارية وظهور فقاعة العقارات، وبلغت الخسائر ما يقرب من 4 مليارات دولار[17]. وقد خسر الاقتصاد العالمي 45 بالمئة من قيمته، وفقد قرابة 8.7 مليون شخص أمريكي وظائفهم وشملت مختلف القطاعات، وخسر قطاع العقارات مقدار 11 تريليون دولار، وفقدت حسابات التقاعد نحو 3.4 تريليون دولار[18].

---

(14) «8 أزمات اقتصادية عنيفة خلال 111 عامًا.. ضربت هذه البلدان،» **اللواء**، 2018/2/8، <https://bit.ly/3cDsmwX> (تاريخ الدخول 2 شباط/فبراير 2021).

(15) **الحياة**، 2003/6/21.

(16) **الحياة**، 2003/6/22.

(17) رانيا فزاع، «6 معلومات عن الأزمة المالية العالمية بعد مرور عشر سنوات عليها،» **اليوم السابع**، 2018/3/18، <https://bit.ly/3rXEgGy> (تاريخ الدخول 16 شباط/فبراير 2021).

(18) أمناي أفشكو، «بالأرقام الصادمة خسائر الإقتصاد الأمريكي والعالمي بسبب أزمة 2008،» مجلة **أمناي** (6 نيسان/أبريل 2016)، <https://bit.ly/3pIGY1U> (تاريخ الدخول 2 شباط/فبراير 2021).

ثانيًا: كورونا وتداعياتها الاقتصادية

قدَرُ البشرية أن تتعرض كل مدة زمنية معينة إلى أمراض وأوبئة تغير من نسق الحياة البشرية وتدفعها عبر مسار مختلف عن السابق على الصعد كافة، وهكذا فعل وباء القرن الحادي والعشرين (كورونا). ويتخوف اقتصاديون ومستثمرون كثر من خطر وقوع ركود عالمي جديد تساهم فيه جائحة كورونا المستجدة.

1 ـ جائحة كورونا

أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 ـ الذي عُرف اصطلاحًا بكورونا لأن شكله يشبه التاج ـ ظهرت في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ديسمبر 2019، وتحول إلى وباء عالمي اجتاح كل دول العالم فأصبح جائحة دولية تهدد نحو 8 مليارات نسمة. كان لهذا الوباء تداعيات صحية واقتصادية سبّبت رعبًا وخرابًا لم يُحدثه أي وباء آخر في التاريخ البشري. لذلك استُنفرت الطاقات وأُعلن النفير العام وحالات الطوارئ في معظم دول العالم وكأنها في ساحات حرب عالمية ثالثة ضد جندي صغير واحد لا يُرى بالعين المجردة، الذي استطاع بمدة وجيزة احتلال المدن والعواصم وفرض شروطه. وشُلّت الحركة وفُرض حظر التجوّل والتعبئة العامة، الأمر الذي ترتّب عليه خسائر اقتصادية بالمليارات ناهيك بالخسائر البشرية. من هنا، أعلنت دول كثيرة حالة الطوارئ وبعضها أعلن حالة اقتصاد حرب بل «حالة حرب» كما أعلنها الرئيس الفرنسي ماكرون في فرنسا، أو «حرب الشعب» كما وصفها الرئيس الصيني، بينما وصف الرئيس الأمريكي السابق ترامب نفسه بأنه «رئيس زمن الحرب». جهزت الدول نفسها للتعبئة العامة لمواجهة وباء كورونا، فانصبّ العمل على أساسيات الحياة اليومية مع التدابير المباشرة لمواجهة الوباء حيث يكافح فيه القطاع الصحي جنبًا إلى جنب مع البنوك المركزية وقطاعات: الاتصالات وتوزيع المؤن، التمويل الغذائي والإنتاج الزراعي، عمال النظافة... إلخ[19].

فاقمت الجائحة على نحو كبير من مخاطر الديون في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية؛ وستؤدي آفاق النمو الضعيف إلى زيادة أعباء الديون على الأرجح وتآكل قدرة المقترضين على خدمة أعباء الديون. ومن المتوقع أن تخلّف الجائحة آثارًا معاكسة مستمرة على النشاط العالمي. ومن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التباطؤ في النمو العالمي.

(19) عبد الرحمن الحبيب، «كيف يمكن استثمار اقتصاد الحرب ضد كورونا،» **الجزيرة** (الرياض)، 2020/4/6، <https://bit.ly/2YayXqb> (تاريخ الدخول 25 كانون الأول/ديسمبر 2021).

2 ـ تداعيات كورونا الاقتصادية

وفق تقرير البنك الدولي «الآفاق الاقتصادية العالمية» الصادر في كانون الثاني/يناير 2021، توقع أن ينمو الناتج العالمي 4 بالمئة في 2021 و3.8 بالمئة في 2022، لكنه سيظل دون توقعات ما قبل جائحة كورونا، وكان النمو سلبيًا بنسبة – 4.3 بالمئة في عام 2020 بسبب الانهيار الكبير في اقتصادات الدول عقب الجائحة. وكانت دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر من تأثرًا بالجائحة من غيرها حيث انخفض معدل النمو إلى – 6.9 بالمئة (انظر توقعات النمو في الجدول التالي)[20]:

جدول توقعات نمو الناتج العالمي

السنة / المنطقة	2018	2019	2020ت	2021ق	2022ق
العالم	3.0	2.3	ـ4.3	4.0	3.8
البلدان المتقدمة	2.2	1.6	ـ5.4	3.3	3.5
بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية	4.3	3.6	ـ2.6	5.0	4.2
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	6.3	5.8	0.9	7.4	5.2
أوروبا وآسيا الوسطى	3.4	2.3	ـ2.9	3.3	3.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.9	1.0	ـ6.9	3.7	2.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.5	0.1	ـ5.0	2.1	3.1
جنوب آسيا	6.5	4.4	ـ6.7	3.3	3.8
أفريقيا جنوب الصحراء	2.6	2.4	ـ3.7	2.7	3.3

فاقمت الجائحة على نحو كبير من مخاطر الديون في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية؛ وستؤدي آفاق النمو الضعيف إلى زيادة أعباء الديون على الأرجح وتآكل قدرة المقترضين على خدمة أعباء الديون. ومن المتوقع أن تخلّف الجائحة آثارًا معاكسة مستمرة على النشاط العالمي. ومن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التباطؤ في النمو العالمي المتوقع على مدى العقد القادم بسبب نقص الاستثمار، وانخفاض التوظيف، وتراجع القوى العاملة في كثير من الاقتصادات المتقدمة[21].

وبسبب انخفاض المداخيل وعدم القدرة على دفع الفاتورة الصحية الناجمة عن كورونا، فإن ما يقارب 10 بالمئة من الأسر الغنية يمكن أن تُصاب بالفيروس، في حين أن أكثر من نصف الأسر الفقيرة تصاب به على مدار عامين. وينطبق هذا الأمر على معدل الوفيات حيث من المحتمل أن

(20) «البنك الدولي: تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية،» كانون الثاني/يناير 2021، <https://bit.ly/2MqmV9K> (تاريخ الدخول 26 كانون الأول/ديسمبر 2021).

(21) البنك الدولي، «الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 4 % عام 2021؛ وتوزيع اللقاح والاستثمار أساسيان لمواصلة التعافي،» 5 كانون الثاني/يناير 2021 <https://bit.ly/2YcYoaz> (تاريخ الدخول 25 كانون الأول/ديسمبر 2021).

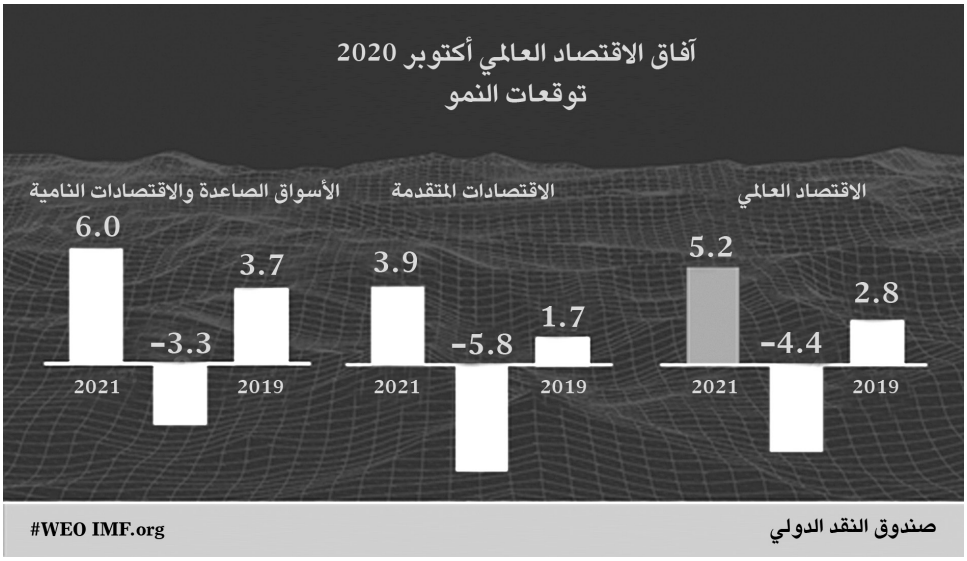

تكون معدلات الوفيات في الأسر الفقيرة أكبر بأربعة أضعاف من الأسر الغنية. وكلما ازداد احتمال إصابة الناس بالفيروس يختارون عندها الانسحاب ويتأثر النشاط الاقتصادي. وتتقلص الخسارة إلى 3.3 بالمئة فقط من إجمالي الناتج المحلي إذا تم اكتشاف 50 بالمئة من المصابين بالفيروس من دون أعراض من طريق الاختبارات وخضعوا للعزل بغية الحد من العدوى[22].

ووصف صندوق النقد الدولي الأزمة العالمية بسبب جائحة كورونا بأنها أسوأ ركود منذ سنوات الكساد الكبير، وهي منقطعة النظير وأن الانهيار الاقتصادي وسرعته غير مسبوقين، وأن الأزمة تسببت في إضعاف الاستقرار المالي العالمي وتباطؤ قطاعات كبيرة في الاقتصاد العالمي حتى دخلت في حالة التوقف التام على الحياة الاقتصادية. وأن مستويات الدين والعجز المتزايدة ستسبب في زيادة العجز المالي والدين العام في مختلف البلدان نظرًا إلى ارتفاع مستويات الإنفاق وهبوط الإيرادات[23].

أدت التغيرات السلوكية بسبب الاستجابة لمتطلبات إبطاء انتشار العدوى إلى انكماش القطاعات الخدماتية التي تعتمد الاحتكاك المباشر، ولا سيما تجارة التجزئة والضيافة والفنون والترفيه. وتشير توقعات النمو إلى فجوات سلبية كبيرة في الناتج وارتفاع في معدلات البطالة هذا العام وفي عام 2021 عبر كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة[24]. ومن المتوقع أيضًا

(22) آلان ديزيولي [وآخرون]، «صندوق النقد الدولي: كوفيد-19 يلحق أضرارًا أكبر بالفقراء لكن المساعدة ممكنة عبر التوسع في الاختبارات،» 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3ogJr1T>. (تاريخ الدخول 25 كانون الثاني/يناير 2021).

(23) صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020: عام لا مثيل له** (تاريخ الدخول 26 كانون الثاني/يناير 2021)، <https://bit.ly/36bwXCu>.

(24) صندوق النقد الدولي، **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة**، تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://bit.ly/2Mn9442> (تاريخ الدخول 26 كانون الأول/ديسمبر 2021).

أن يؤدي الانكماش الاقتصادي من جراء الجائحة في عام 2020 إلى زيادة معدلات الفقر في جميع بلدان المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن 2.2 مليون شخص إضافي قد ينزلقون إلى براثن الفقر باستخدام خط الفقر البالغ 3.20 دولار يوميًا للفرد. وعند استخدام خط الفقر البالغ 5.50 دولار للفرد في اليوم، الذي يُستخدم عادة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، من الممكن أن تبلغ الزيادة في أعداد الفقراء 6 ملايين نسمة. وقد أثرت الجائحة كذلك تأثيرًا سلبيًا في خدمات التعليم والصحة في المنطقة، حيث أدى تفشي فيروس كورونا بالفعل إلى موت آلاف الأشخاص، وسيعاني بعض الأشخاص الذين يتعافون من الإصابة أضرارًا طويلة الأجَل على صحتهم[25].

ثالثًا: اقتصاد الأوبئة

1 ـ تعريف اقتصاد الأوبئة

يدرس اقتصاد الأوبئة التداعيات الاقتصادية للوباء والإجراءات المناسبة للتخفيف من خسائره إلى حدودها الدنيا، ويراعي التغيرات في البيئة الاجتماعية التي تحدثها الأوبئة، ويعمل على طرح الحلول المناسبة والاستفادة من التهديد وتحويله إلى فرص إنقاذية في كل المجالات. وهو أيضًا اقتصاد طارئ تمليه ظروف البلاد الصحية والاجتماعية، ويتم توظيف الموارد المالية لمواجهة الوباء وتنتقل الأنشطة الاقتصادية وتتمركز في القطاع الصحي بالدرجة الأولى بطريقة تستنفد معها الطاقات البشرية، ويساهم القطاع الصحي المساهمة الأولى في الناتج المحلي للبلاد. وتزداد نسبة الإنفاق الصحي والمساعدات المخصصة للقطاعات الإنتاجية والأُسر من دون موارد مالية مقابل لها تستحصل عليها خزينة الدولة. في اقتصاد الأوبئة يزداد التنافس على اكتشاف اللقاحات والأطعمة المضادة، وتتركز العمليات الإنتاجية في إنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة الملائمة لمكافحة الوباء.

2 ـ القطاع الصحي ودوره الاقتصادي

يشهد الإنفاق على قطاع الصحة نموًا بوتيرة أسرع من سائر قطاعات الاقتصاد الأخرى، حيث يمثل نسبة 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويكشف تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية مؤخرًا في شأن النفقات الصحية العالمية عن تصاعد سريع في مسار الإنفاق العالمي على قطاع الصحة. ويتألف الإنفاق على قطاع الصحة من الإنفاق الحكومي، والمدفوعات من الأموال الخاصة (حيث يدفع الناس مقابل ما يحصلون عليه من رعاية)، ومصادر مثل التأمين الصحي الطوعي، والبرامج الصحية التي توفرها جهات العمل، والأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية. وتوفر الحكومات نسبة 51 بالمئة في المتوسط من إنفاق البلدان على قطاع الصحة، بينما تأتي نسبة تتجاوز 35 بالمئة من الإنفاق على قطاع الصحة في كل بلد من النفقات من الأموال

(25) البنك الدولي، «ما بعد كورونا: زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم عامل أساسي لنجاح التعافي الاقتصادي في أوروبا وآسيا الوسطى،» 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://bit.ly/3qWminb>.

الخاصة. ويؤدي ذلك إلى عواقب من بينها دفع 100 مليون شخص إلى دائرة الفقر المُدقِع سنويًا. وعندما يزداد الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، تقل احتمالات سقوط الناس في براثن الفقر أثناء سعيهم للحصول على الخدمات الصحية. إلا أن أقل من 40 بالمئة من مجمل الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية يأتي من الحكومات[26].

تُقدَّر إيرادات سوق الأدوية السنوية بأكثر من تريليون دولار، في حين تبلغ قيمة السوق العالمية لجميع اللقاحات نحو 24 مليار دولار سنويًا، أي أن سوق اللقاحات لا تمثّل أكثر من 2.4 بالمئة من سوق الأدوية. ومع انتشار جائحة كورونا من المتوقع أن تزيد القيمة السوقية لسوق الأدوية عمومًا واللقاحات وخصوصًا لحاجة البشرية إليها.

لا تنفق بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى 7 بالمئة من موازناتها الحكومية على قطاع الصحة في المتوسط، ويأتي نحو نصف الإنفاق على الرعاية الصحية مباشرة من الأسر في نقاط تقديم خدمات الرعاية. علمًا أن القطاع غير الرسمي من الاقتصاد يعمل به نحو 65 بالمئة من الأيدي العاملة في أي بلد في المنطقة، ولا تتوافر شبكات أمان لمعظمهم، بما في ذلك التأمين الصحي[27]. وقد أنفقت الولايات المتحدة في عام 2019 ما يقرب من 3.6 تريليونات دولار على الرعاية الصحية، أو ما قيمته 17 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، طبقًا لبيانات مكتب الإحصاء القومي. ويعادل هذا المبلغ خمسة أضعاف ما ينفق على الجيش الأمريكي طبقًا لبيانات الميزانية الفدرالية لعام 2019. واكتشف الأمريكيون عدم توافر أدوات طبية أساسية وبسيطة لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة لإنتاجها أو توزيعها أو استخدامها في مستشفياتهم. وبلغ متوسط نصيب المواطن الأمريكي من الدخل القومي عام 2019 ما يقرب من 65 ألف دولار سنويًا، في حين يبلغ متوسط أجر الطبيب 200 ألف دولار سنويًا، وتندر المواطنون الأمريكيون على محدودية ما هو متاح من القفازات الطبية والأقنعة الواقية والملابس المعقمة الضرورية للعاملين في مجال الصحة، إضافة إلى أجهزة التنفس الصناعي الضرورية للحالات الحرجة المصابة بفيروس الكورونا وبخاصة لكبار السن[28].

(26) منظمة الصحة العالمية، «رغم زيادة إنفاق البلدان على قطاع الصحة، ما زال الناس يدفعون الكثير من أموالهم الخاصة،» 20 شباط/فبراير 2019، <https://bit.ly/3qVdJcd> (تاريخ الدخول 27 كانون الثاني/يناير 2021).

(27) دنيجان دوران وريخا مينون، «فيروس كورونا: ضمان استمرارية الخدمات الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،» مدونات البنك الدولي، 13 أيار/مايو 2020، <<https://bit.ly/3sZpjF6 (تاريخ الدخول 27 كانون الثاني/يناير 2021).

(28) محمد المنشاوي، «فضحتها كورونا.. أين تذهب 3.6 تريليونات دولار تنفقها أمريكا سنويا على الصحة؟،» الجزيرة نت، 30 آذار/مارس 2020، <https://bit.ly/3iQqJwS> (تاريخ الدخول 27 كانون الثاني/يناير 2021).

رابعًا: من الاقتصاد الحربي إلى الاقتصاد الصحي

في ظل طبيعة أزمة الوباء العالمية التي أصابت الجميع بلا استثناء تبرز الحاجة إلى اللجوء إلى اقتصاد الصحة، وهو اقتصاد فرضته طبيعة الأزمة الوبائية ذات التداعيات الاقتصادية.

1 ـ سوق الأدوية

تُقدَّر إيرادات سوق الأدوية السنوية بأكثر من تريليون دولار، في حين تبلغ قيمة السوق العالمية لجميع اللقاحات نحو 24 مليار دولار سنويًا، أي أن سوق اللقاحات لا تمثّل أكثر من 2.4 بالمئة من سوق الأدوية. ومع انتشار جائحة كورونا من المتوقع أن تزيد القيمة السوقية لسوق الأدوية عمومًا واللقاحات وخصوصًا لحاجة البشرية إليها[29]. وتبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية من هذه السوق 40.4 بالمئة، أما الصين 11.1 بالمئة وباقي الدول 47.5 بالمئة. ويبلغ حجم الإنفاق على تطوير قطاع الدواء 172 مليار دولار[30]. وتحتل شركة جونسون أند جونسون الأمريكية المرتبة الأولى بصافي دخل بلغ 16.3 مليار دولار أمريكي، وتعدّ شركتا فايزر وجونسون آند جونسون، وكلاهما يقع مقرهما في الولايات المتحدة، من بين أكبر شركات التكنولوجيا الحيوية والأدوية في العالم بناءً على دخلها الصافي الذي يبلغ مقدار 15 مليار دولار أمريكي و12 مليار دولار أمريكي على التوالي. تمتلك الولايات المتحدة وفرنسا أكبر عدد من شركات التكنولوجيا الحيوية في العالم بهامش كبير. منذ عام 2014 ، كان هناك 934 شركة متخصصة في التكنولوجيا الحيوية في الولايات المتحدة و1284 شركة في فرنسا[31].

تتسابق شركات الأدوية واللقاحات في إنتاج لقاح لاستغلال حاجة الدول إليه من أجل تحقيق أرباح خيالية. بلغت مجموع جرعات لقاح كورونا في العالم نحو 6 مليارات جرعة: منها 3.8 مليار جرعة للدول الغنية وهي كافية لتغطية حاجات سكانها، و3.2 مليار لباقي الدول وهي تعدّ كميات ضئيلة جدًا لا تكفي حتى لتغطية مجتمعاتها الأكثر عرُضة للخطر.

(29) «تريليون دولار حجم تجارة الأدوية سنويًا.. كم تبلغ أرباح لقاحات كورونا؟،» المركزية، 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/2Mfuf8m> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(30) حسن شقراني، «الفيروس يعزّز الاحتكارات: شركات الدواء تحصد أرباح الوباء،» **الأخبار** (بيروت)، 2020/5/4، <https://bit.ly/3ox9MsP>.

(31) Matej Mikulic, «2019 Ranking of the Global Top 10 Biotech and Pharmaceutical Companies Based on Net Income,» Statista 2020, 30 January 2020, <https://bit.ly/3r0KuEY> (accessed on 29 December 2021).

2 ـ سوق لقاحات كورونا

أشعل وباء كورونا المنافسة بين شركات الأدوية واللقاحات لإنتاج اللقاح الفعّال للوقاية منه، وبرزت على الساحة عدة لقاحات عالمية وهي: أسترازينيكا البريطاني، وفايزر الأمريكي، وموديرنا الأمريكي، وجونسون آند جونسون الأمريكي، ونوفافاكس البريطاني، وسينوفارم الصيني، وكيورفاك الألماني، وسانوفي الفرنسي وسبوتنيك الروسي. وتتسابق شركات الأدوية واللقاحات في إنتاج لقاح لاستغلال حاجة الدول إليه من أجل تحقيق أرباح خيالية. بلغت مجموع جرعات لقاح كورونا في العالم نحو 6 مليارات جرعة: منها 3.8 مليار جرعة للدول الغنية وهي كافية لتغطية حاجات سكانها، و3.2 مليار لباقي الدول وهي تعدّ كميات ضئيلة جدًا لا تكفي حتى لتغطية مجتمعاتها الأكثر عُرضة للخطر[32]. وقد أُعلن في الولايات المتحدة عن ضرورة استخدام 100 مليون جرعة لقاح ضد كوفيد-19 في الأيام المئة الأولى من ولاية الرئيس الجديد، وفي الهند تم تلقيح أكثر من 224 ألف شخص وتعتزم سلطات البلاد تلقيح 300 مليون شخص بحلول تموز. وتبدأ روسيا حملة تلقيح واسعة النطاق ضد كوفيد-19 مستخدمة لقاحها سبوتنيك، وتستعد فرنسا أيضًا لتوسيع حملتها لتشمل الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 75 عامًا ولا يعيشون في دُور تقاعد (خمسة ملايين شخص) وكذلك نحو 800 ألف شخص يعدّون من الفئة التي تعاني أمراضًا «عالية الخطر». بدأت إسبانيا من جهتها إعطاء الجرعة الثانية من اللقاح للأشخاص الذين يعدّون في فئة الأولوية والذين تلقوا الجرعة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر[33].

3 ـ تمويل اللقاحات

تتفاوت أسعار اللقاحات بالدولار وهي على النحو التالي: موديرنا 25ـ37، سينوفاك 13.6ـ 29.75، سانوفي 10.65ـ21، فايزر/بيونتيك 18.34ـ19، أوكسفورد/أسترازينيكا 4ـ8.1، نوفافاكس 16، كيورفاك 11.84، جونسون آند جونسون 10 وسبوتنيك 5[34]. وقد حصل لقاح أسترازينيكا على تمويل بـ 2.22 مليار دولار، ونوفافاكس على 1.57 مليار دولار، سورافك على 1.14 مليار دولار، بينما حصلت شركة جونسون آند جونسون على 819 مليون دولار، وسانوفي على 576 مليون دولار، وموديرنا على 562 مليون دولار، وفايزر على 545 مليون دولار. قدمت الحكومات 8.6 مليار دولار، في حين منحت المنظمات غير الربحية ما يقرب من 1.9 مليار دولار.

---

(32) ماريانا مازوكاتو وهنري ليشي لي وإلس توريلي، «تصميم لقاحات من أجل الإنسان وليس لجني الأرباح،» بروجيكت سنديكيت، 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، <<https://bit.ly/2MzB5FF (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(33) فرانس24/ أ ف ب، «هل تجني شركات تصنيع الأدوية ومخابر اللقاحات المضادة لفيروس كورونا مليارات الدولارات؟،» 18 كانون الثاني/يناير 2021، <<https://bit.ly/2YogKWt (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(34) لوسي هوكر ودانيلي بالومبو، «لقاح فيروس كورونا: هل ستحقق شركات الأدوية أرباحًا طائلة؟،» بي بي سي، 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، <<https://bbc.in/3acB0jj (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

في المقابل، لم يأت سوى 3.4 مليار دولار فقط من استثمارات الشركات الخاصة، حيث يعتمد الكثير منها أكثر فأكثر على التمويل الخارجي[35].

4 ـ إيرادات شركات اللقاحات

أنتجت شركتا فايزر وموديرنا 1.3 مليار جرعة من اللقاح عام 2021، أما شركة بيونتيك فبدأت بإنتاجه في النصف الأول من العام نفسه. وكان من المتوقع أن تحقق شركتا فايزر وموديرنا إيرادات بنحو 32 مليار دولار في عام 2021 من جراء بيع اللقاحات ضد فيروس كورونا. وتزداد إيرادات فايزر بنحو 9.3 مليار دولار في عامي 2022 و2023 معًا[36]. وقد أصبح لقاح كورونا حاجة سنوية ويحتاج الناس إلى التطعيم به سنويًا، وهو ما يزيد من إيرادات الشركات السنوية والتنافس بينها، وستراوح أسعار اللقاح بين 3 و37 دولارًا للجرعة بمتوسط سعر 20 دولارًا للجرعة الواحدة. وهذا سيحقق عائدات بقيمة 10 مليارات دولار سنويًا لصناعة الأدوية في الولايات المتحدة وأوروبا والدول المتقدمة الأخرى. بل من الممكن أن تصل قيمة السوق في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها 10 مليارات دولار، وذلك بناء على سعر لقاح فايزر بقيمة 19.50 دولار للجرعة، وعلى افتراض أن 330 مليون مواطن سيتلقون جرعتين سنويًا[37]. وسجلت شركة «فايزر» إيرادات ربع سنوية بلغت نحو 11.7 مليار دولار، بزيادة قدرها 12 بالمئة عن المدة نفسها من العام السابق، حيث تجاوزت توقعات محللي وول ستريت بقليل. كما بلغت ربحية السهم 0.42 دولار، ما يعد أقل من توقعات وول ستريت. وتتوقع الشركة تحقيق إيرادات تقارب 15 مليار دولار من لقاح فيروس كورونا هذا العام[38].

5 ـ أرباح الشركات

حقق بعض المستثمرين أرباحًا طائلة من جراء لقاحات كورونا، فقد زادت ثروة الأخوان الألمانيان توماس وأندرياس سترونغمان 8 مليارات دولار لتصبح نحو 12.7 مليار دولار. وحقق الرئيس التنفيذي لشركة «موديرنا» الأمريكية ستيفان بانسيل، 4.8 مليار دولار هذا العام، لتبلغ صافي ثروته 5.3 مليار دولار. وجنى أستاذ علم الأحياء في جامعة هارفرد تيم سبرنغر أكثر من ملياري دولار مع صعود الشركة في ظل أزمة كورونا[39]. وقد تحقق شركة «فايزر» أرباحًا تصل إلى

---

(35) «هل تحقق شركات الأدوية أرباحًا غير متوقعة من لقاح كورونا؟،» العربية نت، 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، <<https://bit.ly/3pzDGOj (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(36) سي أن بي سي، «كم ستبلغ مبيعات فايزر وموديرنا من مبيعات كورونا؟،» 12 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3iZ2LzK> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(37) الحرة، «القيمة السوقية للقاحات كورونا قد تصل إلى 25 مليار دولار سنويًا،» 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://arbne.ws/3tgFgaj> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(38) «شركة «فايزر» تتوقع تحقيق مبيعات بقيمة 15 مليار دولار من لقاح كورونا هذا العام،» سي أن أن بالعربية، 3 شباط/فبراير 2021، <<https://cnn.it/3d0iT2Q (تاريخ الدخول 9 شباط/فبراير 2021).

(39) «سهم شركات اللقاح تُحلّق معززة ثروات العديد من المستثمرين حول العالم،» **النهار**، 2020/12/10، <https://bit.ly/3pqj4YN> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

نحو 16 مليار دولار، الأمر الذي سيشجع على مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع والزيادة من القيمة السوقية له، ليؤدي دورًا أساسيًا في تحفيز الاقتصادات وتوفير فرص عمل جديدة[40]. كذلك حقق الرئيس التنفيذي لشركة فايزر الأمريكية، ألبرت بورلا نحو 5.6 ملايين دولار، وكذلك نائبته سالي سولمان 1.8 مليون دولار تمتلكها في الشركة[41].

خامسًا: انتعاش الاقتصاد

1 ـ القيمة السوقية للشركات

ارتفعت القيمة السوقية لشركات إنتاج اللقاحات، حيث ارتفعت قيمة أسهم شركتي كل من «إينوفيو» و«نوفافاكس» 350 بالمئة و3580 بالمئة على التوالي منذ مطلع العام وكلاهما أمريكيتان، و103 بالمئة لشركة «بايونتيك» الألمانية. وباتت قيمة شركة «كيورفاك» الألمانية أكثر من 10 مليارات دولار؛ وجمع القطاع أكثر من 9 مليارات دولار هذا العام خلال الدخول إلى وول ستريت. بالمقارنة، تسجل أسهم المختبرات الكبرى مثال «فايزر» و«سانوفي» و«غلاكسو سميث كلاين»، ارتفاعًا بوتيرة أقل، لكن قيمتها أعلى كثيرًا، وهي تساوي على التوالي 219 مليار دولار و128 مليارًا و101 مليار[42]. وارتفعت أسعار أسهم شركات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية مثل شركة موديرنا التي ارتفع سعر سهمها بأكثر من 700 بالمئة منذ بداية العام الحالي، في حين ارتفع سعر سهم شركة بيونتك بأكثر من 280 بالمئة[43]. وبلغت القيمة السوقية لـ «فايزر» نحو 229 مليار دولار، في حين بلغت القيمة السوقية لـ «بيونتيك» نحو 31 مليارًا. وفي أسواق المال، سجلت أسهم شركتي «فايزر» و«بيونتيك» مكاسب بنحو 11 بالمئة، 275 بالمئة على الترتيب[44].

2 ـ قطاع الأدوية قاطرة للاقتصاد

للبورصات العالمية دور أساسي في الاقتصاد العالمي، وتتربع عليها بورصة نيويورك، فهي أدوات تدفق رؤوس الأموال وتوظيف المدخرات في عمليات الاستثمار، ومن خلالها يمكن استنتاج الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فهي مرآة للاقتصاد وهي المعيار المرجعي لحركة الاستثمار ومصدر المعلومات حول وضع الشركات. وتعدّ وول ستريت مركز الثقل المالي العالمي استنادًا إلى حجم

---

(40) «مكاسب الوباء.. كم ستجني شركات الأدوية من بيع لقاح كورونا؟،» سبوتنيك نيوز، 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3iX6y0z> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(41) «مسؤولو «فايزر» يجنون أرباح اللقاح المضاد لجائحة كورونا،» **العربي الجديد**، 2020/11/12، <https://bit.ly/3co5Ecg> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(42) «أرباح شركات التكنولوجيا الحيوية بالمليارات في خضم السباق على لقاح ضد كوفيد-19،» يورونيوز، 18 آب/أغسطس 2020 <https://bit.ly/3a7QINX> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(43) خالد الربابعة، «ارتفاع قياسي لأسهم الشركات المنتجة للقاحات المضادة للفيروس،» **المملكة**، 2020/12/23، <https://bit.ly/2NNl7Ix> (تاريخ الدخول 29 كانون الثاني/يناير 2021).

(44) سي أن بي سي، «كم ستبلغ مبيعات فايزر وموديرنا من مبيعات كورونا؟». مصدر سابق

الرساميل المتداولة فيها ولتأثيرها في جميع الأسواق الأخرى، من هنا كانت الأزمات المالية العالمية تمر عبر بورصة نيويورك لتضرب أسواق المال العالمية فتنشأ هذه الأزمات العالمية والعكس صحيح. إن الانتعاش الذي أحدثته أسهم شركات اللقاح والأدوية في الأسواق المالية لن تقتصر آثارها الإيجابية في قطاع الأدوية فحسب، بل ستمتد إلى كل القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتشير التوقعات إلى أن عام 2021 سيكون عام التعافي وبداية الخروج من الأزمة بسبب لقاحات كورونا، التي بسببها سيعاد فتح الحدود بين البلاد وعودة التبادل التجاري على نحوٍ شبه طبيعي لحركة المطارات وخروج شركات الطيران من أزمتها وتعويض خسائرها، إضافة إلى انتعاش القطاع السياحي وما يرتبط به من فنادق ومطاعم وأماكن أثرية ومكتبات ومسارح ودور السينما والملاعب الرياضية. وستعود المصانع والمؤسسات الإنتاجية إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية وإن كان تدريجًا. وسينعكس ذلك بالتبعية على سوق النفط وزيادة أرباحها وارتفاع أسعار أسهمها في البورصات العالمية. وستنشط الأسواق الاستهلاكية ويزداد إنفاق المستهلكين والذي يمثل في بعض البلدان أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية. وستقل بالتأكيد نتيجة لذلك معدلات البطالة ويخف الضغط على المالية العامة للدول وخصوصًا التي تقدم إعانات مالية بسبب الوباء.

هذه الأجواء الإيجابية انعكست على البورصات العالمية حيث صعدت الأسهم الأمريكية في 8 شباط/ فبراير 2021، مستويات قياسية حيث ظل المستثمرون متفائلين بشأن المزيد من التحفيز والتعافي الاقتصادي. فقد ارتفعت المؤشرات الأمريكية لكل من «داو جونز» الصناعي، «ستاندرد آند بورز» لستة أيام متتالية، في أطول سلسلة انتصارات لهما منذ آب/أغسطس العام الماضي، وتقدمَ مؤشر «ناسداك المركب» مسجلًا أيضًا رقمًا قياسيًا جديدًا. وقفز مؤشر «راسل» 2000 إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، وارتفع مؤشر رؤوس الأموال الصغيرة القياسي منذ بداية عام 2021 حيث توافد المستثمرون على أسماء قيمة متجاوزة وسط آمال متزايدة في انتعاش سريع في الاقتصاد. ولم يقتصر الأمر على المؤشرات الأمريكية بل تعدتها إلى الأوروبية [45].

خاتمة واستنتاجات

تعرضت اقتصادات الدول الرأسمالية لعدة أزمات مالية ذات التداعيات الاقتصادية والاجتماعية تركت آثارها لسنوات طويلة، وأبرز هذه الأزمات على الإطلاق أزمة الكساد الكبير عام 1929 التي تكررت وتشابهت مع أزمة عام 2008، كما يتفق على ذلك الخبراء والاختصاصيون. واللافت للنظر هو وقوع حروب عقب كل أزمة تعيد استنهاض هذه الدول المأزومة، وبروز ما يُسمّى اقتصاد الحرب. أبرز تجلّيات اقتصاد الحرب وأهميته ظهرت في الحرب العالمية الثانية التي جاءت بعد أزمة 1929، الذي تحوّل فيه الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد حربي بامتياز بكل مقوّماته وبنيته. ونتيجة لذلك انتعش الاقتصاد الأمريكي ونما الناتج المحلي وحقق قفزات مرتفعة بمعدلات النمو الاقتصادي

(45) «إغلاقات قياسية لمؤشرات «وول ستريت» بدعم التحفيز،» **الخليج**، 8/2/2021، <https://bit.ly/3cSUU5T> (تاريخ الدخول 9 شباط/فبراير 2021).

جعلته يتصدر قائمة ترتيب الاقتصادات الكبرى في العالم بل والمتحكم بها إلى حد ما. وتكرست حالة اللجوء إلى الحروب في إثر كل أزمة، وظهر ذلك أيضًا عقب أزمتي 1987 و1997 حيث بادرت الولايات المتحدة هي بنفسها إلى شن حروب وغزو دول أخرى والهيمنة على منابع النفط فيها، مستفيدة من التجارب التاريخية ودور الحروب في إخراجها من أزماتها. وقعت أزمة 2008 مخلفة خسائر بمليارات الدولارات، وما زالت آثارها في الاقتصاد جليّة حتى الآن، وما إن بدأت بعض الدول بالتعافي حتى ظهرت جائحة كورونا من دون سابق إنذار لتصبح أزمة اقتصادية عالمية وتعمق الخلل في الاقتصادات. وفي غياب أي مؤشرات عن نشوب حروب عسكرية، تبرز الحاجة إلى خيارات أخرى يأتي في مقدمها اللجوء إلى اقتصاد الأدوية واللقاحات والتجهيزات الطبية، فرضتها تداعيات وباء كورونا الكارثية. يشبه كورونا الحرب العالمية التي اجتاحت كل الدول من دون استثناء، فارضة هي ساحات الحرب وأدواتها وشروطها، وهي الطرف الأقوى والمنتصرة حتى الآن في حربها الكونية. وسواء صحّت نظرية المؤامرة في افتعال هذه الفيروس ونشرها أو هي نتاج طبيعي لتفاعلات كيميائية وبيولوجية طبيعية من دون تدخّل لليد البشرية بها، إلا أنه الثابت أننا في حالة حرب وطوارئ صحية عالمية تستلزم اتخاذ كل ما يلزم لمواجهة هذا الوباء. نحن اليوم أمام حالة حرب جديدة تتطلب اللجوء إلى اقتصادات الحرب، ولكنها حرب من نوع آخر، ليست الترسانة العسكرية والأسلحة التقليدية والجيوش النظامية هي الأطراف الأساسية فيها. هذه الحرب ذات طبيعة، مختلفة قوامها الأبحاث العلمية والمخبرية، جنودها الطاقم الطبي والتمريضي والمخبري وسلاحها اللقاحات والأدوية والمستلزمات الطبية والكمامات. تكرس هذه الحرب أهمية الاستثمار في البحث العلمي وفي صحة الإنسان وهو المحور في الحياة البشرية. وستحوّل الدول الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية هذا التهديد الجائح إلى فرص إيجابية، وتستثمر في استغلال الأوضاع الصحية العالمية للاستفادة منها اقتصاديًا وماليًا داخل بلدانها وهو ما يجعل منشأ هذا الوباء في دائرة الشك.

إن وباء كوفيد ـ 19 غيّر من التفكير البشري ومن المسار الذي كانت تسلكه البشرية، وأعادت الدول مقارباتها في مجمل القضايا، وغيّرت من الأولويات. وسيصبح القطاع الصحي على رأس أولويات الدول وسيزداد الاستثمار فيه، ويتركز البحث العلمي بالدرجة الاولى حوله.

استنتاجات

ـ إن الأزمات المالية في الاقتصادات الرأسمالية هي أزمات دورية مرتبطة بطبيعة الأنظمة الرأسمالية وبنيتها، وستتكرر كل مدة زمنية معينة مع توافر أسباب الأزمة، وأكثر الدول تأثرًا بالأزمات هي الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ أعقبت هذه الأزمات دائمًا حروب عسكرية طاحنة ساهمت في تعويض الخسائر التي تكبدتها الدول المأزومة، وكانت المستفيد الأول أيضًا الولايات المتحدة. ونشأت الحاجة إلى اقتصاد الحرب، وبفضله حققت الولايات المتحدة إنجازات مهمة على كل المستويات وبخاصة الاقتصادية.

ـ إن وباء كوفيد ـ 19 غيّر من التفكير البشري ومن المسار الذي كانت تسلكه البشرية، وأعادت الدول مقارباتها في مجمل القضايا، وغيّرت من الأولويات. وسيصبح القطاع الصحي على رأس أولويات الدول وسيزداد الاستثمار فيه، ويتركز البحث العلمي بالدرجة الأولى حوله.

ـ ولّد وباء كورونا وتداعياته الصحية والنفسية والاقتصادية والمالية، الحاجة إلى اقتصاد الأوبئة وما يستلزمه من مقومات وبنى تحتية لازمة، وسيكون له انعكاس جذري على النظريات والنظم الاقتصادية. وستتغير الطرق الإنتاجية والعادات الاستهلاكية وطبيعة العلاقات الاقتصادية.

ـ الولايات المتحدة الأمريكية، تليها الصين، هما الأقدر على التكيف مع الطبيعة الجديدة للاقتصاد. وستستغل الولايات المتحدة إمكاناتها وقدراتها العلمية في التحول إلى اقتصاد الوباء من أجل تنشيط اقتصادها وتعويض خسائرها □

الشباب والتعليم في زمن جائحة كورونا في المغرب

محمد لكريني(*)

أستاذ القانون العام، كلية الحقوق أيت ملول، جامعة ابن زهر – المغرب.

مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة ظهور مجموعة من الأوبئة والمخاطر التي هددت البشرية جمعاء، كان آخرها وباء كورونا المستجد الذي برز قبل نهاية سنة 2019 في مدينة ووهان لينتشر فيما بعد في مختلف المدن الصينية ومنها إلى باقي دول العالم النامية والمتقدمة، وقد انتقدت في هذا الصدد كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية الصين لأنها تأخرت في الإعلان عن انتشار الفيروس فيها مبكرًا.

خلّف هذا الوباء تداعيات صحية، واقتصادية، واجتماعية ونفسية خطيرة لن تتعافى دول العالم منها إلا بعد مرور مدة طويلة، إذ وصف البعض هذه الأزمة التي تعد من بين أسوأ الأزمات بالأزمة الاقتصادية لسنة 1929، فضلًا عن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي وصفها بأنها «أسوأ أزمة صحية إنسانية عالمية لم يسبق لها مثيل». وهكذا أضحى فيروس كورونا من أولويات النظام الدولي وخصوصًا أنه أثّر كثيرًا في الاقتصاد العالمي[1]. حاولت معظم الدول، ومن بينها المغرب، خلال هذه المرحلة التغلب على هذا الفيروس والحدّ من خطورته، لأنه يتسم بسرعة الانتشار وانتقال العدوى مع صعوبة التعرف إلى انتقال هذا الفيروس من شخص إلى شخص آخر في مدة لا تقل عن 14 يومًا، وفي بعض الأحيان لا تظهر أعراض هذا الوباء على الشخص[2].

بعد الانتشار الواسع لهذا الوباء اضطر المغرب إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ترمي إلى الحد من تداعياته، وقد ظهرت أولى حالاته في الثاني من شهر آذار/مارس 2020. من خلال هذه التدابير الأولى الخاصة بإدارة هذه الأزمة اتضحت معالم الحكومات التي أحسنت تدبيرها للوباء تجنبًا

(*) البريد الإلكتروني: lagrinimed@yahoo.fr

(1) أحمد عبد العليم حسن، «اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا،» سلسلة دراسات خاصة تصدر بصورة غير دورية عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 6 (28 نيسان/أبريل 2020)، ص 3، <https://bit.ly/3tE3j3A>.

(2) غير أن توسيع القيام بالتحاليل المخبرية بمختبرات القطاع الخاص أسهم في تبيان عدد كبير من المصابين بالفيروس.

لإصابة عدد كبير من الأشخاص ووفاة أعداد كثيرة منهم، أي أنها عرفت كيف تتعامل مع هذه الأزمة للتخفيف من حدة الخسائر في الأرواح وذلك باتخاذ قرارات في الوقت المناسب، بينما هناك من تأخر في اتخاذ هذه القرارات رغم توافرها على بنى تحتية مهمة وعلى أنظمة صحية قوية على المستوى العالمي، الأمر الذي أسهم في تفشي هذا الوباء في الكثير من مدن هذه الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وإسبانيا، وإنكلترا، وفرنسا...، وهكذا تبرز لنا أهمية اتخاذ القرار في الوقت المناسب خلال الكوارث والأزمات.

لا ننسى أيضًا طبيعة الأنظمة السياسية التي أدّت دورًا مهمًا في مواجهة الوباء. وقد اختلفت الدول في تعاطيها مع هذا الفيروس الذي شل حركة كل الدول بلا استثناء من خلال إغلاق الحدود بين معظمها وتوقف حركة الطيران الدولي... أثبتت الصين قدرة على تفوقها على دول أخرى كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية عند تعاملهما مع وباء كورونا الذي خلّف هلعًا دوليًا كبيرًا، وخصوصًا أنه أثر في الاقتصاد العالمي. فرغم ظهور أوبئة سابقة إلا أن تداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.. لم تصل إلى حد خطورة وباء كوفيد ـ 19.

حاول المغرب بعد ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا بداية شهر آذار/ مارس 2020 السيطرة والتحكم فيها خوفًا من انتشاره بسرعة، إذ اعتمد تدابير صارمة للحدّ منه وخصوصًا خلال بداية ظهور بعض الإصابات، حيث تم شل حركة السفر والتنقل بين المدن والرحلات الدولية. على المستوى الصحي تم تجهيز المستشفيات وإحداث مستشفيات ميدانية في عدة فضاءات بمدن الدار البيضاء، وبنسليمان، وبنكرير..، كما اتُخذت إجراءات أخرى مرتبطة بالمجال الاجتماعي حيث تم تقديم مساعدات للفئات الهشة وللمقاولات الصغرى المتضررة.. لمدة ثلاثة أشهر. في مقابل ذلك على المستوى الاقتصادي استحدث صندوق خاص لتدبير جائحة كورونا خُصص له جزء مهم من ميزانية الدولة، فضلًا عن المساهمات المقدمة سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام[3]، فضلًا عن قرار وقف التدريس الحضوري واستبدابه بالتدريس من بعد.

مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

ما تأثيرات فيروس كورونا على قطاعي الشباب والتعليم؟ أو بعبارة أخرى، هل استطاع المغرب أن ينهج سياسات عمومية خاصة بالشباب في ظل جائحة كورونا؟ أو على الأقل تفعيل السياسات الحكومية السابقة الخاصة بهاته الفئة من جهة؟ ثم، من جهة ثانية؛ كيف تعامل المغرب مع واقع قطاع التعليم لمواجهة وباء كورونا؟ ثم إلى أي حد نجح في ملاءمة قطاع التعليم مع هذه الظرفية الصعبة التي يجتازها المغرب وباقي دول العالم؟

---

(3) Abdelaaziz Ait Ali [et al.], «La Stratégie du Maroc face au Covid-19,» Policy Paper (Policy Center for the New South), avril 2020, pp. 20-27, <https://www.policycenter.ma/sites/default/files/PP-20-07_LastrategieduMarocFaceAuCovid19.pdf>.

أولًا: الشباب في زمن كورونا

إن اختيار الشباب يجد أساسه بوصفه رمز الحاضر والمستقبل ومكونًا أساسيًا من مكونات المجتمع[4]؛ فضلًا عن متطلبات الممارسة الديمقراطية التي تفترض إشراك الجميع في القضايا التنموية، إذ يوجد كثير من التشريعات الدولية التي أكدت ضرورة حرص الحكومات على سياسات خاصة بالشباب. وفي هذا الصدد سبق أن حدد البنك الدولي بعض المجالات المتصلة بهاته الفئة كضمان التعلم من أجل العمل والحياة، وتوفير فرص الشغل حمايةً لكرامة أي شخص داخل المجتمع، والحصول على خدمات صحية جيدة، وإمكان تكوين أسرة ثم ممارسة المواطنة الكاملة داخل المجتمع[5].

نص الدستور المغربي لسنة 2011 في فصله 33 على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الذي يعدّ مؤسسة مدنية دستورية، ذات طبيعة استشارية من مهماتها دعم مشاركة الشباب في التنمية ومختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة هؤلاء الشباب في الاندماج في الحياة النشيطة وكل من تعترضهم صعوبات التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني. الإشكال الذي يبقى مطروحًا هنا هو أن مشروع القانون الخاص بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ما زال في طور المصادقة رغم إحالته على الغرفة الأولى منذ 26 تموز/ يوليو 2016[6].

بعد انتشار هذه الجائحة برزت مجموعة من الطاقات الشابة التي أبدعت في ابتكار الكثير من الأجهزة التي تسعى للقضاء على الفيروس، كأجهزة تتبع الأشخاص المصابين بفيروس كورونا المستجد، أسرّة إنعاش، أجهزة أقنعة، مكيفات هوائية مضادة للفيروس، أجهزة التنفس الاصطناعي، إنتاج كميات كبيرة من الكمامات التي تم تصديرها إلى الخارج أيضًا.. من هنا تدل هذه المؤشرات على أن المغرب يزخر بكفاءات متعددة وفي مجالات مختلفة. ولا ينقص هؤلاء الشبان سوى الدعم ليأخذوا مسارهم الصحيح لكي تستفيد منهم الدولة. في هذا الصدد تمت مساعدة 40 من الأشخاص الذاتيين والمعنويين لحماية ابتكاراتهم ذات الصلة بفيروس كورونا وتسجيل 18 طلب براءة اختراع لحماية هذه الابتكارات والموزعة كالتالي: 6 أجهزة تنفس، 5 أجهزة تطهير، 4 أجهزة لتتبع الأشخاص المصابين بهذا الفيروس، جهازان متصلان بالأقنعة ثم دواء واحد لعلاج فيروس كورونا[7]. فهذا الدعم يمثل حافزًا للشباب من أجل إبداعات وعطاءات أكثر، لكن في مقابل هذا التشجيع ينبغي ألا يكون ظرفيًا ومناسباتيًا عند حصول الأزمات والكوارث فقط، لأن دعم الكفاءات من المفترض أن يتسم بالديمومة والاستمرارية.

---

(4) رغم الاختلاف القائم في تحديد سن فئة الشباب.

(5) **تقرير البنك العالمي حول التنمية والجيل الجديد 2007**، ص 42.

(6) للمزيد من التفاصيل انظر مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، انظر الموقع الإلكتروني لمجلس النواب: <https://bit.ly/3KEBBLI>.

(7) جواب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني عن السؤال المحوري «السياسات العامة الموجهة للشباب ارتباطًا بجائحة كورونا،» الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)، مجلس النواب 28 من ذي القعدة 1441 الموافق 20 تموز/يوليو 2020 ص 27، <https://bit.ly/3Mse41M>.

يوجد الشباب في قلب اهتمامات الكثير من الفاعلين السياسيين كأولوية على الأقل من الناحية النظرية، فهم يظهرون وعيهم بأهمية الشباب كرافعة للتغيير وكمحدد أساسي في رسم المستقبل، سواء تعلق الأمر بالحكومة، الجماعات، المجتمع المدني، الفاعل الاقتصادي[8].

إن للاحتفال بعيد الشباب دلالات عميقة، غير أن الواقع بعيد كل البعد من هذه الدلالات والخطاب الرسمي المروّج له، الأمر الذي ينبغي معه إعادة النظر في السياسات الموجهة إلى الشباب، فقبل جائحة كورونا لا يمكننا نكران الاهتمام بفئة الشباب في مختلف القطاعات الوزارية والأمر نفسه في الظرفية الراهنة المتسمة بانتشار فيروس كورونا. بمعنى آخر، هناك سياسات حكومية متعلقة بالشباب في مختلف القطاعات، غير أن الإشكال المطروح يبقى في الخطاب المروّج الذي يفوق كثيرًا ما هو موجود على أرض الواقع.

لم تتبلور سياسات تنمية الشباب في برامج الحكومات العربية لأن الاحتجاجات التي خاضها وقادها الشباب سنة 2011 أكدت بالملموس الإقصاء الاقتصادي والسياسي للكثير من الشباب الذين حرموا التأثير في السياسات العامة التي تمسهم.

أكد رئيس الحكومة العثماني خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة المنعقدة يوم الاثنين 20 تموز/يوليو 2020 بمجلس النواب حول موضوع «السياسات العامة الموجهة للشباب ارتباطًا بجائحة كورونا»، أن الحكومة تعمل على تطوير كل البرامج الخاصة بالشباب حالًا ومستقبلًا لأن «شبابنا يستحقون كل العناية، فهم رصيد بلدنا، ورافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، لما لهم من قدرة على الابتكار واتخاذ المبادرة ومواكبة التطور التقني والتكنولوجي»، وقد ذكر رئيس الحكومة مجموعة من القطاعات التي تعتمد فيها الحكومة على بعض الاستراتيجيات ذات الصلة بالشباب، كما هو الشأن بالنسبة إلى الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015ـ2030؛ الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق سنة 2021؛ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015ـ2025 ثم برامج إنعاش الشغل[9].

أتاح انتشار فيروس كورونا لفئة من الشباب المغربي إبداع الكثير من الآليات والأجهزة لمواجهة هذا الفيروس، وهكذا فإن هذه الأزمة تم استثمار جزء مهم منها في ابتكار الكثير من الآليات ذات الصلة بمحاربة الوباء، وفي مقابل ذلك كانت هناك فئة أخرى من الشباب تعاني مظاهر الهشاشة، أي أن هناك شبابًا يعانون الإقصاء والتهميش، وشباب لا يزاول أي عمل ولا يتلقى أي تكوين أو تدريب، وشباب آخر وجد صعوبات وتعقيدات كبيرة لممارسة العمل المقاول. فنسبة

(8) **تقرير حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب**، الوسيط من أجل الديمقراطية وحوق الإنسان، بدعم من مؤسسة الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، الرباط في 4 حزيران/ يونيو 2010 ص 14.

(9) رئيس الحكومة: «الحكومة أولت عناية خاصة للشباب سواء أثناء أو بعد جائحة كورونا،» الموقع الخاص بأنشطة رئاسة الحكومة، انظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3Mse41M>.

الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة تمثل ثلث ساكنة البلاد، لكنها لم تستفد على نحو عادل ومنصف من التطورات الحاصلة خلال السنوات العشر الأخيرة ببلادنا[10]، كما أثبتت هذه الجائحة أيضًا المقاربة الفردية للدول لمواجهة الفيروس أي أن كل دولة تحاول منفردة مواجهته من دون تعاون مع دول أخرى أو حتى بين الدول المنضمّة إلى ذات التكتلات الإقليمية أو الدولية كتكتل الاتحاد الأوروبي أو جامعة الدول العربية أو الاتحاد المغاربي.

إن الرتبة 120 من أصل 183 التي حصل عليها المغرب في التصنيف الذي حدده مؤشر تنمية الشباب لسنة 2016 تؤكد أن الشباب لم يحظَ في المجتمع المغربي بالمكانة التي يستحقها، لذلك تذيّل المغرب ترتيب مجموعة من الدول العربية (الأردن 114، تونس 110، لبنان 76). أما مجال التربية والتكوين في علاقته بالشباب فنجد فيه عددًا كبيرًا من الحالات المنقطعة عن الدراسة مع وجود فوارق شاسعة بين التعليمين العمومي والخصوصي، فضلًا عن توجه الشباب إلى تخصصات لا تضمن مستقبلهم، وبالتالي فهذه المشاكل تحول دون تمتع الجميع بالحق في التعليم[11]، أو بعبارة أخرى غياب تكافؤ الفرص بين جميع المتمدرسين.

لم تتبلور سياسات تنمية الشباب في برامج الحكومات العربية لأن الاحتجاجات التي خاضها وقادها الشباب سنة 2011 أكدت بالملموس الإقصاء الاقتصادي والسياسي للكثير من الشباب الذين حرموا التأثير في السياسات العامة التي تمسهم. فالشباب العربي على وجه الخصوص تبقى تمثيليتهم ضعيفة في المجال العام وهو ما يفرض تغيير التعامل مع هؤلاء الشباب بوصفهم معالين غير فعّالين[12].

رافق ارتفاع عدد الإصابات بالفيروس اتخاذ إجراءات ساهمت إلى حد كبير في بطالة الشباب المغربي، وخصوصًا في القطاع غير المهيكل الذي يضم عددًا كبيرًا من الناس سواء كانوا عاملين أو مستفيدين من الخدمات المقدمة إليهم الذي يرتكز أساسًا في معاملاته على السياحة الخارجية بالدرجة الأولى. أي أن هناك بعض المقاولات التي تتعامل حصرًا مع السياح الأجانب في بعض المدن كمراكش، وأكادير. وهناك أيضًا قطاعات أخرى تضررت من هذه الجائحة كما هو شأن بعض الشباب الذين يشتغلون كممونين للحفلات، حيث توقف عملهم. وهذا ما تسبب في بطالة عدد كبير من الشباب، وخصوصًا أنهم اقترضوا أموالًا من البنوك والآن يجدون صعوبة كبيرة في أداء وسداد هذه القروض رغم توقيف الاقتطاعات لمدة ثلاثة أشهر. وفي مقابل ذلك رافق توقيف الاقتطاعات اقتطاعات أخرى لمدة ثلاثة أشهر للموظفين أي اقتطاع يوم عمل عن كل شهر. بالتالي فالشباب هم الفئة الأكثر تضررًا من هذه الجائحة سواء تعلق الأمر بالشباب حاملي الشهادات (توقيف التوظيف ما عدا بعض القطاعات المتصلة بالصحة والأمن والتعليم) أو غير الحاملين لها. فقد سبق للملك محمد السادس في الخطاب الذي وجهه أمام البرلمان يوم الجمعة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

---

(10) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول: «مبادرة وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي،» إحالة رقم 23/2018 ص 23.

(11) المصدر نفسه، ص 25.

(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016)، ص 18.

بمناسبة افتتاحه للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة أن أكد أن التطور الذي يعرفه المغرب لا يشمل جميع المواطنين وخصوصًا الشباب، وهو ما دفع ملك البلاد إلى الدعوة إلى بلورة سياسة مندمجة للشباب ترتكز على التكوين والتشغيل لإيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية.

لا يزال الشباب يعانون مشاكل الفقر والبطالة؛ فحاملو الشهادات العليا كانوا يناضلون بصورة منتظمة في الرباط وغيرها من المدن الأخرى قبل حلول جائحة كورونا، ليبقى المشكل مطروحًا على مستوى ملاءمة التكوينات الجامعية مع سوق الشغل، إذ توجد في نظام الماستر بعض التخصصات التي لا تتلاءم مع سوق الشغل ليجد الطالب نفسه في نهاية المطاف بعد نيل دبلوم الماستر أمام مشكل البطالة. وبذلك، فالكثير من الشابات والشبان يعانون صعوبات جمّة مرتبطة بالحصول على شغل لائق وتعليم جيد ورعاية صحية. هذا الأمر أشعر الشباب بغياب ثقة مختلف الفاعلين في قدراتهم وكفاءاتهم، ليظل معدل البطالة مرتفعًا وبلوغه إلى 20 بالمئة في المتوسط، وحتى إن اشتغل هؤلاء الشباب فإنهم يعملون بالقطاع غير المنظم بأجور زهيدة[13]، لذا يُفترض إزالة كل العوائق التي تحول دون تشغيل وإشراك الشباب في تحديد الأولويات والحاجات، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية[14].

إن الاعتماد على النتائج التي توصل إليها البحث العلمي وتنفيذها بانتظام؛ من شأنه أن يسهم في تطوير وتنمية المجتمعات العربية؛ علمًا أن هذه الأخيرة لم تُعر اهتمامًا كبيرًا للبحث العلمي، نظرًا إلى عدم اقتناعها بعد بإسهاماته في تطوير قدراتها على جميع المستويات.

ثانيًا: التعليم من بعد في ظل جائحة كورونا

يؤدي البحث العلمي في الدول المتقدمة دورًا رياديًا، حيث قام بتنويرهم وساهم كثيرًا في تنمية وتقدم هذه البلدان ورقيّها. فبالعلم والمعرفة تقدمت الأمم والحضارات وحققت مكتسبات مهمة جعلتها تحظى بمكانة محترمة بين مختلف الأمم، كما كسبت رهانات داخلية وأخرى خارجية، فالأولى متصلة بتحقيق التنمية، والثانية مرتبطة بمستويات اقتصادية واستراتيجية[15]، وهذا الأمر

(13) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق ص 26.

(14) عبد الواحد زيات: «الشباب في السياسات العامة»، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ـ المحمدية، جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء، الموسم الجامعي 2011 ـ 2012 ص 116.

(15) إدريس لكريني، «جائحة كورونا وسؤال البحث العلمي في الدول العربية،» **شؤون عربية** (3 حزيران/يونيو 2020)، <https://bit.ly/3Mu2q6l>.

يفرض على البلدان العربية ـ ومن بينها المغرب ـ المراهنة على البحث العلمي كخيار استراتيجي لا محيد عنه ليعود بالنفع عليه في مختلف قضاياه سواء أكانت اقتصادية؛ اجتماعية أو سياسية.

إن الاعتماد على النتائج التي توصل إليها البحث العلمي وتنفيذها بانتظام؛ من شأنه أن يسهم في تطوير وتنمية المجتمعات العربية[16]؛ علمًا أن هذه الأخيرة لم تُعر اهتمامًا كبيرًا للبحث العلمي، نظرًا إلى عدم اقتناعها بعد بإسهاماته في تطوير قدراتها على جميع المستويات[17].

ترتب على التعليم من بعد مشاكل كثيرة تمثلت بأن بعض المدرسين عجزوا عن صوغ دروسهم ومحاضراتهم التي تصل إلى المعنيين بالأمر عبر الإنترنت إلى المنصات الإلكترونية، وخصوصًا أن البعض تعوّد الارتجال الشفوي من خلال رؤوس الأقلام مع إحضار بعض المطبوعات.

أعادت جائحة كورونا أهمية البحث العلمي إلى النقاش العمومي على المستويين الوطني الدولي لأنه أبرز سلاح يمكن من خلاله مواجهة مختلف الأزمات والكوارث. وفي هذا الصدد تعاني منظومة التعليم في المغرب مشاكل جمة أعلنها المجلس الأعلى للتعليم وتمثلت بضعف الإمكانات المرصودة، وعدم انفتاح صانعي القرار على مخرجات البحث العلمي بصورة كافية، وضعف مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي، وضعف التمويل العمومي الذي يقل عن 1 بالمئة من الناتج الإجمالي الخام، ومشكل البنى التحتية في المؤسسات الجامعية سواء تعلق الأمر بالمناهج أو البرامج، علاوة على عدم تشجيع الباحثين، الأمر الذي يدفع كثيرًا منهم إلى الهجرة لفضاءات تقدّر جهودهم[18]. فالدعم الذي أطلقته الحكومة، الخاص بدعم برنامج البحث العلمي والتكنولوجي لمواجهة فيروس كورونا الذي وصل إلى 10 ملايين درهم، ينبغي أن يكون دعمًا دائمًا وليس ظرفيًا. وبذلك أثبتت حقبة كورونا لنا أولوية البحث العلمي لمواجهة هذا الوباء من خلال إيجاد لقاح فعّال ضده، وبالتالي فالعلم هو وحده الكفيل برد المخاطر والأزمات كافة التي تعترض سبيل الدول نحو التقدم والازدهار.

بعد انتشار وباء كورونا خلال بداية شهر آذار/مارس سارعت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي إلى إصدار قرار خاص بوقف الدراسة في جميع الأقسام والفصول والأسلاك بمختلف المؤسسات التعليمية في القطاعين العام والخاص وكذا مؤسسات التكوين المهني وتكوين الأطر، فضلًا عن مدارس البعثات الأجنبية ومراكز اللغات ومراكز الدعم

(16) إدريس لكريني، «الفرص الضائعة للبحث العلمي المغاربي،» **المغرب الموحد**، العدد 4 (تشرين الثاني/نوفمبر 2009 – كانون الثاني/يناير 2010)، ص 4.

(17) محمد لكريني، «دول المنطقة العربية وخيار البحث العلمي،» مؤلف جماعي صادر عن المؤتمر العربي التركي الرابع للعلوم الاجتماعية حول الاقتصاد والتعليم والتنمية، والمنعقد في عمان، بتاريخ 26ـ27 تشرين الأول/أكتوبر 2014، ص 209ـ210.

(18) إدريس لكريني، «البحث العلمي ومحك الجائحة بالمغرب»، المركز العربي للأبحاث ـ المغرب، <https://bit.ly/3vGW51t>.

التربوي خلال الشهر نفسه أي بتاريخ 16 آذار/مارس 2020 وتعويضه بالتدريس من بعد، هذا الأخير الذي يرتكز على بعض العناصر الأساسية كالحاسوب، والربط بالإنترنت، والبرامج التعليمية ثم الأستاذ والمتلقي[19]، وقد اتُّخذت هذه الإجراءات الاحترازية التي رافقت فترة الحجر الصحي تفاديًا لما قد يقع من ارتفاع لعدد الإصابات والوفيات، وخصوصًا أن المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها لديها عدد كبير من المتمدرسين من جهة، ومن جهة ثانية سعت الوزارة المعنية إلى إنقاذ الموسم الدراسي بعد ظهور الوباء خلال بداية الجزء الثاني منه.

أقر هذا البلاغ الوزاري بتعويض الدروس الحضورية بالدروس من بُعد، أي من خلال الجلوس في المنازل ومتابعة الدراسة، رغم ما صاحب ذلك من مشاكل في هذه العملية وبخاصة في قطاع التربية الوطنية أي على مستوى تلاميذ الابتدائي والإعدادي الذين وجدوا صعوبات جمة في الفهم والمواكبة، علمًا أن هذا النمط من التدريس مغيَّب في بلدنا، بمعنى أننا اعتدنا التعليم الحضوري فقط، كما نجد أيضًا الكثير من تلامذة الوسط القروي ـ وحتى الوسط الحضري ـ لا يتوافرون على هواتف أو لوحات ذكية أو حواسب أو صبيب الإنترنت، وهو ما يطرح إشكال تكافؤ الفرص بين التلاميذ المتمدرسين من خلال حقهم في التعليم[20] سواء بين التلاميذ في الوسطين الحضري والقروي أو القطاعين العمومي والخصوصي.

ترتب على التعليم من بُعد مشاكل كثيرة تمثلت بأن بعض المدرسين عجزوا عن صوغ دروسهم ومحاضراتهم التي تصل إلى المعنيين بالأمر عبر الإنترنت إلى المنصات الإلكترونية، وخصوصًا أن البعض تعوّد الارتجال الشفوي من خلال رؤوس الأقلام مع إحضار بعض المطبوعات، وبذلك فهذه الجائحة أبرزت أهمية التدريس بصورة افتراضية وكشفت ضرورة الانفتاح على التكنولوجيا المتطورة[21]. وفي هذا الصدد سبق للبنك الدولي أن أكد أهمية التقنية لتعزيز جودة التعليم وإعداد الطلبة للتعامل مع عالم ذي طبيعة رقمية، إلى جانب تحديث علم التربية وممارسات التعليم لتعزيز الإبداع والابتكار[22].

ففي قطاع التربية الوطنية تم الشروع بعد قرار وقف التدريس الحضوري إطلاق البوابة الإلكترونية telmidtice التي وُفّرت فيها 4500 مادة رقمية، وقد بلغ عدد مستعملي هذه البوابة 600 ألف شخص يوميًا، فضلًا عن القنوات التلفزية المغربية التي بثت دروسًا مصورة وغيرها من الإجراءات التي واكبت قرار الوزارة المتعلق بوقف التدريس الحضوري[23]. أما قطاع التعليم العالي فكانت له بعض الخيارات إما أن يقوم الأستاذ بتصوير فيديو صوتًا وصورة وإما أن يقدم محاضرة

(19) إدريس لكريني، «كورونا والتعليم عن بعد،» **الخليج**، 2020/7/10، <https://bit.ly/35V3zD8>.

(20) تقرير حول تدبير حالة الطوارئ الصحية بالمغرب: «الحكامة الأمنية وحقوق الإنسان»، مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، المغرب، تموز/يوليو 2020 ص 59.

(21) أحمد شراك، **كورونا والخطاب مقدمات ويوميات** (الرباط: مؤسسة مقاربات للصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل والنشر، 2020)، ص 12ـ13.

(22) توقعات وتطلعات: «إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،» مجموعة البنك الدولي 2019 ص 6.

(23) تقرير حول تدبير حالة الطوارئ الصحية بالمغرب: «الحكامة الأمنية وحقوق الإنسان»، مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، المغرب، تموز/ يوليو 2020، ص 57.

صوتية أو يقوم بإعداد نص مكتوب على شكل PDF ويرسله إلى المنصة الإلكترونية، وهو ما جعل التعليم من بعد خيارًا استراتيجيًا في ظل التهديدات والمخاطر الراهنة والمستقبلية، لكن مع توفير كل الآليات والميكانيزمات الضرورية لإنجاح هذا التعليم المنفتح على التكنولوجيا الحديثة سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية.

لم يعد التعليم من بعد تدبيرًا مرحليًا خلال مرحلة الأزمات حيث استفاد منها الكثير من الطلبة عبر توظيف برامج وتقنيات متطورة جدًا تتجاوز الأمكنة والأزمنة لتصل إلى مناطق نائية، بل الأكثر من ذلك يعد هذا التعليم أحد المداخل المستدامة لتحقيق الجودة، وللتغلب على بعض الإشكالات المرتبطة بضعف الإمكانات ووجود بنى تحتية متهرئة مع تجاوز النقص الكبير في الأطقم التربوية والإدارية، وكذا مواجهة ظاهرة الاكتظاظ[24].

ينبغي أن تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بالشباب وبقضاياهم، وأن تضعهم كخيار استراتيجي والاهتمام بهم من خلال تحسين وضعهم الاجتماع والاقتصادي، لأن تهميشهم وإقصاءهم يعني الإضرار بفئة حيوية ونشيطة في المجتمع ومن ثم قتل طموحاتهم وآمالهم.

يتابع 36 بالمئة من أبناء الأسر دراساتهم في مستوى الابتدائي، و20 بالمئة في الإعدادي، و12 بالمئة في الثانوي، ثم 8 بالمئة في التعليم العالي، وقد اضطرت هذه الفئات التأقلم مع التعليم عن بعد، بحيث نجد أسرة واحدة من أصل خمس أُسر لا يتابع الأطفال المتمدرسون لديها الدروس عن بعد، فعلى مستوى الابتدائي نجد 48 بالمئة من الأسر أطفالها يتابعون الدروس من بعد بانتظام في القطاع الخاص من خلال الولوج إلى المنصات الرقمية، و51 بالمئة في الإعدادي، و69 بالمئة في الثانوي، ثم 56 بالمئة في التعليم العالي، وفي مقابل ذلك هناك 18 بالمئة من الأسر لا يتابعون دراستهم أبدًا وخصوصًا في الوسط القروي الذي بلغت نسبته 29 بالمئة، بينما في الوسط الحضري 13 بالمئة فقط. وقد تم استثمار شبكات التواصل الاجتماعي ولا سيما الفايسبوك الذي تمت فيه متابعة الدروس من بعد بنسبة 40 بالمئة في الابتدائي، و44 بالمئة في الإعدادي، بينما الثانوي بلغت نسبته 46 بالمئة في القطاع الخاص لتحتل بعد ذلك القنوات التلفزية الوطنية الرتبة الثانية بما نسبته 39 بالمئة لمستوى الابتدائي، و29 بالمئة للإعدادي، بينما في الوسط القروي ما نسبته على التوالي 63 بالمئة و44 بالمئة[25].

يعدّ غياب التفاعل مع الأساتذة أحد الأسباب الرئيسية لعدم رضا 39 بالمئة من الأسر التي يتتلمذ أطفالها في الابتدائي و35 بالمئة بالنسبة إلى الإعدادي، و43 بالمئة بالنسبة إلى مستوى تلامذة الثانوي، و29 بالمئة للتعليم العالي. وفي مقابل ذلك تحتل الوسائط الرقمية الرتبة الثانية

(24) لكريني، «كورونا والتعليم عن بعد».

(25) «بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر،» مذكرة حول نتائج البحث، المندوبية السامية للتخطيط، أنجز البحث ما بين 14 إلى 23 نيسان/أبريل 2020، ص 19ـ21.

ففي السلك الابتدائي نجد 23 بالمئة، الإعدادي 28 بالمئة، الثانوي 24 بالمئة، بينما بلغت نسبة التعليم العالي 16 بالمئة فقط[26]. وفي هذا الصدد لاحظنا عدم رضا الأسَر عن تدريس أبنائهم من بعد خلال بداية الموسم الدراسي الحالي 2020ـ2021 سواء في القطاع العام أو الخاص.

خاتمة

إن الشباب هم ركيزة أي مجتمع، لذا فالمغرب مطالب بتفعيل كل الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة بهاته الفئة الحيوية، وليس الاقتصار على الوعي بأهميتها من دون تفعيل مختلف هذه الخطط والاستراتيجيات المعلنة من جانب الحكومة، وذلك من خلال توفير تعليم جيد، ورعاية صحية جيدة، وتشغيل لائق يحفظ كرامتهم وإشراكهم في صناعة القرار واتخاذه، وخصوصًا أن دستور 2011 تحدث عن الديمقراطية التشاركية. لذا فإن الغاية هي تأثير هؤلاء الشباب في السياسات العمومية التي تمسهم وتمس غيرهم وليس فقط تأثيث المشهد السياسي أو الاقتصادي.

ينبغي أن تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بالشباب وبقضاياهم، وأن تضعهم كخيار استراتيجي والاهتمام بهم من خلال تحسين وضعهم الاجتماع والاقتصادي، لأن تهميشهم وإقصاءهم يعني الإضرار بفئة حيوية ونشيطة في المجتمع ومن ثم قتل طموحاتهم وآمالهم. إن تفعيل المقتضيات القانونية والدستورية التي تمنح حق المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع (نساء ورجال وشباب...) وتشغيلهم والعمل على تيسير اندماجهم في المجتمع وإشراكهم في قضاياهم يحفزهم أكثر على الانخراط بجدية في خدمة مصالح البلد عبر تجاربهم وإبداعاتهم.

فرضت أزمة كورونا توجه الدول نحو البحث العلمي لمواجهة هذا الوباء عبر البحث عن لقاح للحد من خطورة الفيروس، فبقدر ما كانت هذه المرحلة صعبة جدًا مر منها العالم، فهي فرصة للاستفادة من الدروس لتحديد الأولويات ومراجعة السياسات العمومية السابقة والاهتمام بالقطاعات الأكثر حيوية؛ التعليم، والصحة، والتشغيل والأمن.

سمحت لنا التطورات التكنولوجية باعتماد التعليم من بعد بعدما تفشى فيروس كورونا المستجد، وبذلك فهذا التعليم سيقول كلمته في المستقبل إذا أولته الحكومة الحالية والمقبلة أهمية كبرى ووفّرت شروطه ومعاييره حتى يتم اعتماده بصفة رسمية في إطار من التكامل مع التعليم الحضوري وخصوصًا أن تكلفته ستكون أقل كثيرًا من التعليم الحضوري وسيواجه المشاكل التي تعتري هذا التعليم الأخير□

(26) المصدر نفسه، ص 22.

واقع الشراكة الصينية ـ الأفريقية ومستقبلها في حقبة جائحة كورونا

بهاء الدين مكاوي محمد قيلي(*)

أستاذ مشارك، برنامج الشؤون الدولية، قسم الشؤون الدولية،

كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

تمهيد

تعود الصلة بين الصين وأفريقيا إلى أكثر من ستة قرون، حيث قاد بحّار صيني، في نهايات القرن الرابع عشر الميلادي، أُسطولًا إلى الساحل الأفريقي الشرقي وزار عددًا من المناطق الأفريقية شملت مقديشو وبراوة وغيرهما[1]، إلا أنّ العلاقات الصينية الأفريقية الحديثة بدأت بمشاركة الصين وعدد من الدول الأفريقية في المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في باندونغ في إندونيسيا عام 1955.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة شهدت العلاقات الصينية ـ الأفريقية تطورات غير مسبوقة، فبعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي في عام 2000، قدّمت الصين مليارات الدولارات كقروض ومساعدات للدول الأفريقية، كما ألغت الرسوم الجمركية على السلع الواردة إليها من 34 دولة أفريقية؛ وبحسب موقع وزارة الخارجية الصينية فإن للصين الآن 48 سفارة في أفريقيا.

يهدف هذا البحث إلى معرفة الدوافع الصينية للشراكة مع دول القارة الأفريقية، والجهود التي بذلها الطرفان من أجل تعزيز هذه الشراكة، إضافة إلى الكشف عن الاستراتيجية الصينية للتدخل في أفريقيا، وتوضيح الدور الصيني لمساعدة الدول الأفريقية وبخاصة خلال مرحلة انتشار فيروس كورونا، كما يسعى البحث إلى استشراف مستقبل العلاقات الصينية في مرحلة ما بعد وباء كورونا.

(*) البريد الالكتروني: baha433@gmail.com

(1) قوه ينغ ده، «تاريخ العلاقات الصينية العربية،» ترجمة تشانغ جيا مين، **الصين اليوم**، 2020/5/5.

أولًا: دوافع ومجالات الشراكة الصينية ـ الأفريقية

يبدو واضحًا حرص الصين على تعزيز وتنمية شراكاتها مع دول القارة الأفريقية، ويتجلّى هذا الحرص في الزيارات المتكررة التي يقوم بها مسؤولون صينيون إلى أفريقيا، وقد كانت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الصيني مطلع عام 2021 إلى خمس دول أفريقية[2] هي الزيارة الحادية والثلاثين من الزيارات التي قام بها وزراء خارجية الصين المتعاقبون إلى أفريقيا منذ عام 1991[3].

كثيرًا ما تُثار التساؤلات حول دوافع الصين للتغلغل في أفريقيا بهذه الصورة اللافتة للنظر، وتختلف الآراء حول الدوافع الحقيقية لحرصها على تطوير شراكاتها مع الدول الأفريقية، ولكن يمكن إجمال هذه المصالح في التالي[4]:

ـ مصالح اقتصادية: تتمثّل بالحصول على الموارد الطبيعية وبخاصّة مصادر الطاقة والمعادن، والوصول إلى السوق الأفريقية الواسعة لتسويق منتجاتها.

ـ مصالح سياسية: حيث تسعى الصين إلى استغلال الثقل التصويتي لدول القارّة الأفريقية في الأمم المتحدة لدعمها سياسيًا ومساندتها في مواجهة مشروعات القرارات الغربية الهادفة لإدانتها بانتهاك حقوق الإنسان.

ـ مصالح أمنية: تتمثل بسعي الصين لحماية استثماراتها ورعاياها في أفريقيا من الاعتداءات والعمليات الإرهابية التي بات يتعرض لها رعاياها هناك.

ـ مصالح أيديولوجية: تتمثل بالترويج للنموذج الصيني في التنمية، ومواجهة دعاوى الغرب القائلة بعالمية الديمقراطية الليبرالية، وسوف نقوم في الصفحات التالية بشرح هذه المصالح بشيء من التفصيل.

1 ـ دوافع ومجالات الشراكة الاقتصادية بين الصين وأفريقيا

واجهت الدول الأفريقية مع نهايات القرن العشرين ظروفًا اقتصادية حرجة، حيث فشلت خطة لاغوس (1980) بسبب الجفاف والتصحر الذي ضرب أجزاءً واسعة من القارة الأفريقية، ومع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات بدأ الاتحاد السوفياتي في التفكك وخرجت دول أوروبا الشرقية من الاتحاد السوفياتي مثقلة بالفقر والديون ومُكتظّة بالأسلحة الخطيرة والمدمرة. شكّلت هذه الدول تهديدًا مباشرًا لأمن القارة الأوروبية واستقرارها، فوجّهت الدول الغربية أغلبية المعونات والمساعدات والقروض التي كانت تُعطى سابقًا للدول النامية بما فيها الدول الأفريقية إلى أوروبا الشرقية بهدف السيطرة على الأوضاع هناك، فزاد ذلك من معاناة الدول الأفريقية، ودخلت في أزمات مالية عميقة ومتتالية. في هذه الأثناء طرحت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية مشروعًا لنشر الديمقراطية على المستوى العالمي، وتعرّضت الأنظمة الأفريقية إلى كثير من الضغوط من

(2) هي نيجيريا، وتنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوتسوانا، وسيشل.

(3) عادل علي، «الصين وأفريقيا 2021.. وميلاد حقبة جديدة من التعاون،» شبكة طريق الخرير الصيني الإخبارية، <https://alharir.info/>.

(4) Yun Sun, «Africa in China's Foreign Policy,» John L. Thornton, China Center and Africa Growth Initiative, (Brookings, UK, 2014), p. 1, <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/africa-in-china-web_cmg7.pdf>.

أجل الشروع في إصلاحات سياسية كشرط للحصول على أية مساعدات أو قروض في ما عرف باسم المشروطية السياسية (Political Conditionality) التي هددت وجود الكثير من هذه الأنظمة[5].

استغلت الصين حالة التوتر بين الغرب وأفريقيا بسبب المشروطية السياسية فقدمت إلى أفريقيا مبادرة للتنمية خالية من السياسة (Politics Free)، وتعهدت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، ولم تشترط الإصلاح السياسي للتعامل مع هذه الدول، حيث كانت الصين نفسها متهمة من الغرب بمصادرتها للحريات وانتهاكها لحقوق الإنسان.

هذا العرض الخالي من الشروط السياسية شجّع القادة الأفارقة على الدخول في شراكات واسعة النطاق مع الصين، وحفّزهم على تطوير وتعزيز هذه الشراكات، وأصبحت الصين شريكًا مرغوبًا فيه من جانب القادة الأفارقة، بعد أن حقّقت لثلاثة عقود متتالية مستويات عالية من النمو الاقتصادي، وتبوأ الاقتصاد الصيني المرتبة الثالثة عالميًا؛ فوفقًا للبيانات التي نشرتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، شكلت الصين 28.7 بالمئة من ناتج التصنيع العالمي في عام 2019، وتقدمت بأكثر من 10 نقاط مئوية على الولايات المتحدة، التي كانت تمتلك أكبر قطاع تصنيع في العالم، وأصبحت الصين بذلك القوة التصنيعية العظمى في العالم. يوضح الشكل الرقم (1) مساهمة الدول الكبرى في الإنتاج الصناعي العالمي.

الشكل الرقم (1)

الدول الصناعية الكبرى ونسبة مساهمتها من الإنتاج الصناعي العالمي

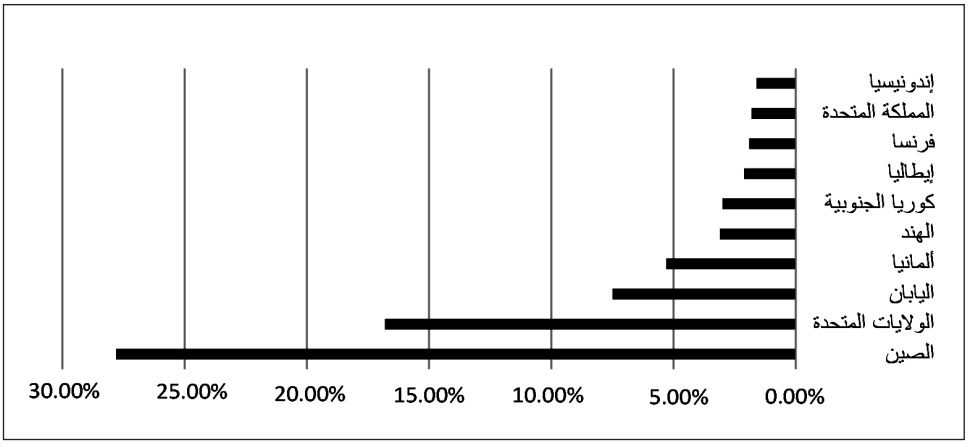

المصدر: من تصميم الباحث بناء على المعلومات الواردة في: <https://www.statista.com/>

(5) اضطرت الدول الأفريقية، تحت مطرقة الضغوط الغربية وسندان الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، إلى الاستجابة لهذه التوجهات الجديدة، وخلال السنوات 1991ـ1993 أجريت انتخابات رئاسية في 23 دولة أفريقية، كانت نتيجتها انتقال السلطة في 11 دولة منها من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة، بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في 11 دولة، ووعدت 20 دولة أفريقية باعتماد التعددية وإجراء الانتخابات. انظر: أمباي لو، **إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)** (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة أفريقيا العالمية، 1998)، ص 169ـ 179.

هذا التوسع الصناعي الكبير قاد إلى زيادة طلب الصين على موارد الطاقة والمواد الخام والأسواق الجديدة، وتجاوز طلبها قاعدة مواردها المحلية فلجأت إلى الاستيراد من أجل سد العجز وبخاصة في إمدادات الطاقة والمعادن. لقد مثّل موضوع الطاقة هاجسًا مستمرًا للقيادة الصينية وأسهم، إلى حد كبير، في بناء اتجاهات السياسة الخارجية الصينية وبخاصة في العقدين الأخيرين. وعلى الرغم من هيمنة موضوع الطاقة بوجه عام (بما في ذلك الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقة المائية، والنفط، وغيرها) على تفكير القيادة الصينية، إلا أن موضوع النفط بالذات كان من أكثر شواغل الدولة الصينية.

لقد تحوّلت الصين من أكبر مصدّر للنفط في آسيا، إلى أكبر مستهلك له في العالم في عام 2003، وإلى أكبر مستورد للنفط في العالم في عام 2004. وبحلول عام 2030 يُتَوَقع أن تستهلك الصين وحدها أكثر من 15 مليون برميل في اليوم، وتكون يومها مسؤولة عن 30 بالمئة من نمو الطلب العالمي على النفط[6]، ومع تنامي عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وبخاصة بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003، وعجز منطقة آسيا ـ الباسيفيك عن تلبية الحاجات الصينية المتنامية من النفط، اتجهت الصين صوب النفط الأفريقي حيث تنتج القارة الأفريقية 7 ملايين برميل نفط يوميًا بما يعادل 10 بالمئة من الإنتاج العالمي اليومي، وتحتضن 12.4 بالمئة من الاحتياطي العالمي[7]. شرعت الصين في زيادة الاعتماد على النفط الأفريقي والتقليل التدريجي للاعتماد على المناطق الأخرى، فبينما بلغت واردات الصين النفطية من الشرق الأوسط وأفريقيا ومنطقة آسيا – الباسفيك في عام 2000 نسب 53.6 بالمئة، 24 بالمئة، و15.5 بالمئة على التوالي، كانت النسب في عام 2006 هي: 45 بالمئة من الشرق الأوسط، 32 بالمئة من أفريقيا، و8 بالمئة من منطقة آسيا ـ الباسفيك[8].

لم تتوقف حاجة الصين عند موارد الطاقة فحسب، بل شملت حاجتها مختلف الموارد الطبيعية والمعادن فاتجهت مرّة أخرى إلى أفريقيا التي توصف بأنها «منجم كبير» لما تحويه من معادن كثيرة ومتنوعة. يوضح الشكل الرقم (2) أبرز المعادن في القارة الأفريقية.

تستورد الصين الحديد والبلاتينيوم من جنوب أفريقيا؛ والخشب من الكاميرون والكونغو والغابون وليبيريا وموزمبيق؛ والحديد من زامبيا والغابون؛ والقطن من مالي وبوركينا فاسو؛ والكاكاو من ساحل العاج، والبن من كينيا، والأسماك من ناميبيا[9].

---

(6) Chris Alden and Ana Cristina Alves, *China and Africa's Natural Resources: The Challenges and Implications for Development and Governance* (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2009), pp. 4-6.

(7) المنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الاستثمار والتجارة، «الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الأفريقية،» ليبيا، 25ـ26 أيلول/سبتمبر 2010، ص 9.

(8) بشير هادي عبد الرزاق، «سياسة الصين الاقتصادية في أفريقيا... الواقع وآفاق المستقبل،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 52 (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015)، ص 263.

(9) المصدر نفسه، ص 264ـ265. وانظر أيضًا: أيوب طه سيد أحمد، «الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة الصينية الروسية بالدول الأفريقية والعربية (2000 – 2015)،» مجلة **السودان**، السنة 6، العدد 7 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 29.

الشكل الرقم (2)
نسبة الاحتياطي الأفريقي من المعادن إلى الاحتياطي العالمي

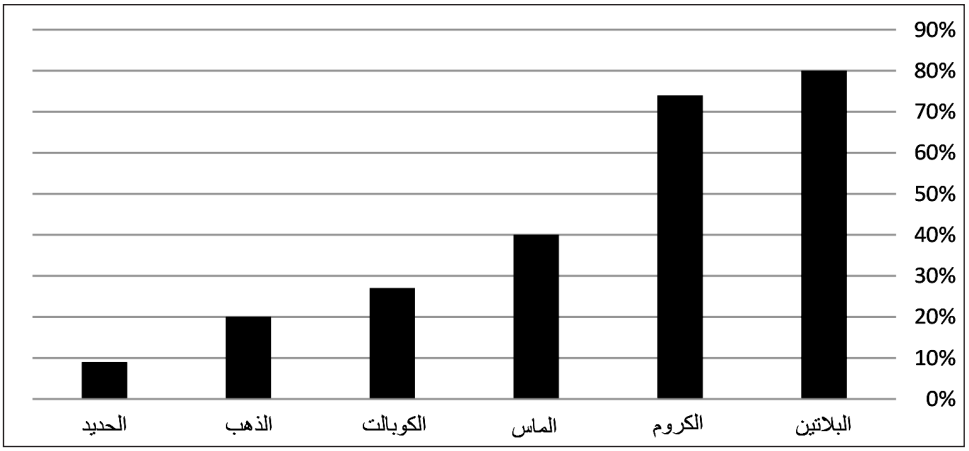

المصدر: من تصميم الباحث استنادًا إلى المعلومات الواردة في: Chris Alden and Ana Cristina Alves, *China and Africa's Natural Resources: The Challenges and Implications for Development and Governance* (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2009).

في المقابل، تقوم الصين بتصدير الكثير من منتجاتها الصناعية إلى الدول الأفريقية مثل: الأجهزة الكهربائية والمُوَلِّدات، وبعض المواد الكيميائيّة والزيوت والوقود وغيرها. يوضح الجدول الرقم (3) حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا خلال الحقبة الممتدة من 2002 إلى 2019.

الشكل الرقم (3)
التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا (2002ـ2019)
بمليارات الدولارات

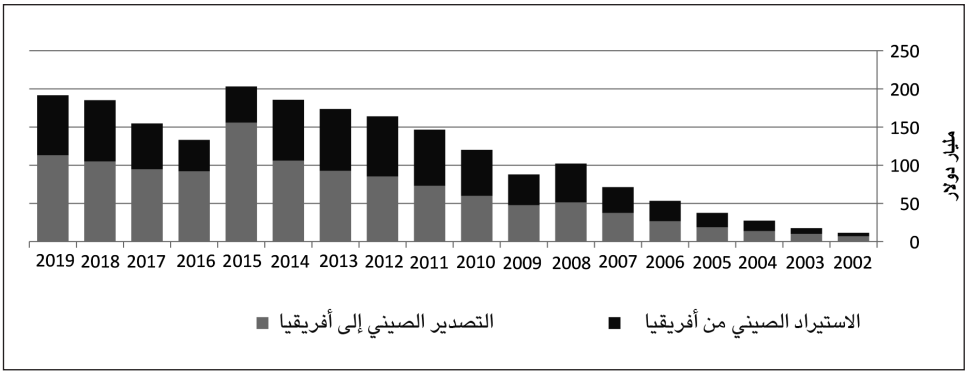

المصدر: <http://www.sais-cari.org/data-china-africa-trade>.

تقول الحكومة الصينية إنها ساهمت أكثر فأكثر في إنشاء وتطوير مشروعات البنية التحتية في الكثير من دول القارة، وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي في جولته الأفريقية في كانون الثاني/يناير 2021 بأن الصين بنت أكثر من 6000 كم من سكك الحديد، وأكثر من 6000 كلم من الطرق، ونحو 20 ميناء، وأكثر من 80 منشأة ضخمة للطاقة الكهربائية، وشيدت أكثر من 130 منشأة طبية، و45 ملعبًا، وأكثر من 170 مدرسة في أنحاء متفرقة من أفريقيا، وأرسلت 21 ألفًا من أفراد الفرق الطبية إلى 48 دولة أفريقية، وعالجت نحو 220 مليون مريض أفريقي، وأن التجارة الثنائية بلغت 20 ضعفًا، وتضاعفت استثمارات الصين المباشرة في أفريقيا 100 مرة، وقامت الصين بتوسيع التعاون مع أفريقيا في مجالات جديدة مثل الاقتصاد الرقمي، والمدن الذكية، والطاقة النظيفة[10]، وصرح السفير الصيني بالقاهرة، لياو ليتشيانج، بأن حجم التبادل التجاري بين بلاده والقارة الأفريقيّة بلغ 208 مليارات دولار في 2019[11].

لعل من أبرز الأهداف السياسية للصين في أفريقيا أنها تسعى للإفادة من الثقل التصويتي للدول الأفريقية في المؤسسات الدولية وبخاصة عند طرح المسائل الحساسة في الأمم المتحدة مثل قضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي والاتهامات الغربية للصين بانتهاك حقوق الإنسان.

وفي الواقع تثار الكثير من الاتهامات حول ما تُقدِمَه الصين إلى الدول الأفريقية من خدمات وإنشاء للبنى الأساسية، مقابل ما تحصل عليه من أفريقيا من المعادن والمواد الخام الأولية. على سبيل المثال، تقول بعض المصادر إن الصين حصلت على 11 مليون طن من النحاس، و620 ألف طن من الكوبالت خلال الأعوام الـ 25 الماضية من دولة الكونغو نظير مد 3000 كم من سكك الحديد، وبناء جامعتين، ورصف 3200 كم من الطرق، وبناء عدد من المدارس والمستشفيات[12].

وتقول الصين إنها تسعى لتعزيز شراكتها مع دول القارة في المجال الزراعي ومساعدتها على تحقيق أمنها الغذائي، حيث تحوز القارة الأفريقية 60 بالمئة من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم، إضافة إلى 5400 مليار م^3 سنويًا من الموارد المائية[13]، لكن الاستثمار الصيني في الزراعة لا يزال ضئيلًا مقارنة بالاستثمار في المجالات الأخرى.

---

(10) State Councilor and Foreign Minister Wang Yi Gives Interview >https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1844079.shtml<.

(11) صحيفة **المصري اليوم**، 2020/10/25.

(12) «التنين الصيني يواصل تمدده في أفريقيا،» نون بوست، 4 كانون الثاني/يناير 2015، <https://www.noonpost.com/content/4915>

(13) سيد أحمد، «الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة الصينية الروسية بالدول الأفريقية والعربية (2000 – 2015)،» ص 28ـ29.

2 ـ دوافع ومجالات الشراكة السياسية بين الصين وأفريقيا

يجادل البعض بأن المصلحة العليا للصين في أفريقيا ليست اقتصادية محضة كما يتبادر إلى الذهن، بل هي سياسية في المقام الأول، ثم تأتي المصالح الاقتصادية في مرتبة أدنى، ويرى هؤلاء أن الصين تستثمر في أفريقيا لاكتساب نفوذ سياسي ودبلوماسي، وأن معظم المشروعات التي أقامتها الصين في أفريقيا «مصمّمَة لإغلاق البلدان الأفريقية في علاقة سياسية ودبلوماسية طويلة الأمد مع الصين بدلًا من جني الأموال»[14].

ولعل من أبرز الأهداف السياسية للصين في أفريقيا أنها تسعى للإفادة من الثقل التصويتي للدول الأفريقية في المؤسسات الدولية، وبخاصة عند طرح المسائل الحساسة في الأمم المتحدة مثل قضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي والاتهامات الغربية للصين بانتهاك حقوق الإنسان. ولحساسية وأولويّة هذه القضايا بالنسبة إلى الصين، وللدور الفاعل الذي يمكن أن تؤديه الدول الأفريقية في مساندتها من خلال منبر الأمم المتحدة، لم تربط الصين ما تقدمه إلى أفريقيا من مساعدات بالفوائد المالية وحدها، بل كانت تضحي أحيانًا بالمصالح الاقتصادية من أجل تحقيق مصالحها السياسية المرتبطة بسيادتها وأمنها القومي التي تمثل أولوية على المصالح الأخرى، وكثيرًا ما توحي تصريحات المسؤولين الصينيين بذلك. لقد صرح رئيس مجلس الدولة الصيني وين جياباو في عام 2011 قائلًا: «إن الصين ساعدت أفريقيا بإيثار عندما كانت هي نفسها الأفقر»[15]، وهو ما أكده الرئيس شي خلال الحفل الافتتاحي لقمة بكين في أيلول/سبتمبر 2018 لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي (فوكاك) حيث قال «تتبع الصين مبدأ العطاء أكثر من الأخذ والعطاء دون طلب»[16].

لا يمكن، بالطبع، استبعاد المصالح الاقتصادية في العلاقات الصينية – الأفريقية، لكن المقصود هو أن بعض المصالح السياسية تتفوق، من وجهة النظر الصينية، على المصالح الاقتصادية إلى درجة أن الصين قد تضحي بها أحيانًا في سبيل تحقيق بعض المصالح السياسية، وما يؤكد ذلك استمرار الصين في إقراض بعض الدول الأفريقية التي عجزت عن تسديد ديونها للصين، وقيامها بإعفاء ديون بعض الدول، وإعادة جدولة ديون دول أفريقية أخرى وبخاصة إبان أزمة كوفيد 19 الأخيرة. لقد وقعت الصين اتفاقيات تعليق خدمة الدين مع 12 دولة أفريقية وقدمت إعفاءات من قروض بدون فوائد مستحقة الدفع لـ 15 دولة أفريقية.

3 ـ دوافع ومجالات الشراكة العسكرية والأمنية بين الصين وأفريقيا

رغم تفضيل الصين لسياسة عدم التدخل، فهي اضطرت إلى التدخل في أفريقيا لحماية مصالحها الاقتصادية المتمثلة بضمان انسياب النفط والمواد الخام، كما تدخلت لحماية الجالية

---

(14) Panos Mourdoukoutas, «Why Is China Building Africa?,» *Forbes* (21 September 2019), <https://bit.ly/3sTjQBz>.

(15) Yun Sun, «Africa in China's Foreign Policy,» John L. Thornton, China Center and Africa Growth Initiative, (Brookings, UK, 2014), p. 285.

(16) «الرئيس شي يلقي كلمة في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي،» شينخوا، 4 أيلول/سبتمبر 2018، <http://arabic.news.cn/2018-09/04/c_137444677.htm>

الصينية في أفريقيا التي تبلغ أكثر من مليون صيني بسبب الاعتداءات المتكررة عليهم من جانب المواطنين الأفارقة في عدد من الدول الأفريقية، مثل: كينيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وغانا وليسوتو ومدغشقر وغيرها، ولعل ذلك هو ما دفع الصين إلى إصدار قانون في عام 2015 يسمح بنشر القوات المسلحة وقوات الشرطة الصينية خارج الحدود، وقد تجلّت الاستراتيجية العسكرية الجديدة للصين من خلال مشاركتها، ضمن القوات الدولية في عدد من الدول الأفريقية.

تمثل أفريقيا جزءًا أساسيًا في الاستراتيجية الصينية المعروفة باسم طريق الحرير البحري الذي يربط الصين بشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والخليج العربي وأوروبا والتي تم تمديدها مؤخراً إلى غرب وجنوب أفريقيا، ولعل هذا ما يُفسّر سعي الصين لتوسيع التعاون البحري مع أفريقيا.

لقد تجاوزت الصين استراتيجيتها القديمة القائمة على أفكار مثل «إخفاء قدراتنا»، و«انتظار وقتنا»، و«عدم الظهور»، وتبنت فكرة الانتشار العسكري على المستوى العالمي في سبيل «التجديد العظيم للصين»، وقد دعت ورقة سياسة الصين في شأن أفريقيا لعام 2015 إلى «تعميق المشاركة العسكرية والتعاون التكنولوجي وبناء القدرات لقطاعات الأمن في أفريقيا»[17].

ومنذ تسعينيات القرن العشرين اشتركت الصين في قوات حفظ السلام الدولية في عدد من الدول الأفريقية مثل: فريق الأمم المتحدة للمساعدة في مرحلة الانتقال في ناميبيا، بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، عملية الأمم المتحدة في موزمبيق، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، عمليات الأمم المتحدة في بوروندي، عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية، بعثة الأمم المتحدة في السودان، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، عملية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان[18].

كذلك شهد عام 2017 افتتاح أول قاعدة صينية في أفريقيا (في جيبوتي). تضم الوحدة أكثر من 10 آلاف جندي، وفي عام 2018 أجرى الجيش الصيني تدريبات مشتركة مع جيوش:

(17) Ibid.

(18) Kay Mathews, «China and UN Peacekeeping Operations in Africa,» in: Mulugeta Gebrehiwot Berhe and Liu Hongwu, eds., *China -Africa Relations Governance, Peace and Security* (Addis Ababa: Institute for Peace and Security Studies; Addis Ababa University; Institute of African Studies, Zhejiang Normal University, 2013), p. 63.

الكاميرون، والغابون، وغانا، ونيجيريا، إضافة إلى قيام الوحدات الطبية للجيش الصيني بالعمل على تطوير قدرات نظيراتها في إثيوبيا، وسيراليون، وبوركينافاسو[19].

ووفقًا لخطة العمل الصينية ـ الأفريقية (2019ـ2021)، سوف تشارك 50 دولة أفريقية مع الصين في مكافحة الإرهاب والقرصنة وحماية المواطنين الصينيين والبنية التحتية الاقتصادية، وبوجه عام فإن الصين هي الآن ثاني أكبر مساهم مالي في بعثات الأمم المتحدة.

تحرص الصين، دائمًا، على تقديم نفسها إلى الدول الأفريقية على أنها دولة نامية، لأن ذلك من شأنه تعزيز الثقة بينها وبين الدول الأفريقية، ويُقوّي الرغبة الأفريقية في الشراكة مع الصين ولا سيما في ظل الصلف الذي تبديه بعض الدول الغربية في تعاملها مع الدول الأفريقية.

وفي الواقع، تمثل أفريقيا جزءًا أساسيًا في الاستراتيجية الصينية المعروفة باسم طريق الحرير البحري الذي يربط الصين بشرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والخليج العربي وأوروبا والتي تم تمديدها مؤخرًا إلى غرب وجنوب أفريقيا، ولعل هذا ما يُفسّر سعي الصين لتوسيع التعاون البحري مع أفريقيا من خلال بناء الموانئ والبنية التحتية ودوريات مكافحة القرصنة[20].

وبالتالي، يمكن القول بإن أهداف الصين العسكرية في أفريقيا ليست أهدافًا أصيلة، لأن استراتيجية الصين تقوم أصلًا على مبدأ عدم التوسع والانتشار خارج الحدود، لكنّ الظروف التي تم شرحها اضطرتها إلى أن تكون حاضرة، عسكريًا، في أفريقيا والمساهمة في جهود حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

ثانيًا: استراتيجية الصين للتغلغل في أفريقيا

تتبع الصين استراتيجية ذكية لتعزيز شراكتها مع دول القارة الأفريقية، وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة محاور، يمكن تلخيصها في الجوانب التالية:

1 ـ إظهار القواسم المشتركة بين الصين ودول القارة الأفريقية

تحرص الصين، دائمًا، على تقديم نفسها إلى الدول الأفريقية على أنها دولة نامية، لأن ذلك من شأنه تعزيز الثقة بينها وبين الدول الأفريقية، ويُقوّي الرغبة الأفريقية في الشراكة مع الصين ولا سيما في ظل الصلف الذي تبديه بعض الدول الغربية في تعاملها مع الدول الأفريقية، والنزعة المصلحية التي تتعاطى بها هذه الدول مع قضايا القارة الأفريقية. يقول مستشار وزير الخارجية

(19) Ibid.

(20) Ibid.

وانغ يي في مقابلة مع وكالة أنباء شينخوا ومجموعة الصين الإعلامية عن العلاقات الصينية ـ الأفريقية «إن الصين هي أكبر دولة نامية، وأفريقيا هي موطن لأكبر عدد من البلدان النامية. من خلال هويتنا المشتركة كجزء من العالم النامي، تتحمل الصين وأفريقيا مسؤولية تعزيز مصالح الدول النامية»[21].

2 ـ عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأفريقية

كما سبقت الإشارة، فإن عدم تدخل الصين في الشؤون السياسية للدول الأفريقية كان من الأسباب الرئيسة التي جذبت القيادات الأفريقية نحو الصين، وقد ظل هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الصينية لمدة طويلة من الزمن، لكن الصين اضطرت تحت إصرار القادة الأفارقة أنفسهم وبسبب حاجتها إلى حماية استثماراتها والجالية الصينية في أفريقيا إلى التدخل العسكري وبخاصة من خلال قوات حفظ السلام، ومع ذلك ظلت حريصة على عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول أو محاولة فرض أي توجه سياسي على قادتها.

تُعوِّل الصين كثيراً على الدبلوماسية الرسمية في تعاملها مع الدول الأفريقية، وما يؤكِّد ذلك وجود 48 سفارة صينية في أفريقيا؛ كما تستخدم الصين نهج الدبلوماسية الجماعية من خلال (المنتدى الصيني ـ الأفريقي)، إضافة إلى مؤتمرات القمة التي يحرص الرؤساء الصينيون على حضورها باستمرار.

وتؤكد القيادة الصينية دائمًا التزامها بـ «اللاءات الخمس»، وهي: أن لا تتدخل في جهود الدول الأفريقية لاستكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية الأفريقية، ولا تفرض إرادتها على الآخرين، ولا تربط مساعداتها لأفريقيا بأي شرط سياسي، ولا تسعى لتحقيق مصلحة سياسية خاصة لنفسها من خلال الاستثمار والتمويل في أفريقيا[22].

وبالرغم من ذلك فقد قامت الصين بالتوسط في بعض النزاعات الأفريقية كما حدث في نزاع دارفور بالسودان، وفي التوسط بين شمال وجنوب السودان، وفي الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي رواندا وغيرها، لكن دورها اقتصر على التوسط وتقريب وجهات النظر، بناءً على موافقة الأطراف المتصارعة، من دون أن تقوم بأي ضغط أو إملاء على أي طرف من أطراف الصراع.

(21) «State Councilor and Foreign Minister Wang Yi Gives Interview to Xinhua News Agency and China Media Group on International Situation and China's Diplomacy in 2021,» 30 December 2021, <https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202112/t20211230_10477324.html>.

(22) عبير العدوى، «الرئيس الصيني يؤكد للأفارقة التزامه بـ «اللاءات الخمسة»،» <https://www.mobtada.com/details/766224>.

3 ـ مبدأ «الكسب للجميع»

تؤكد الصين دائمًا أن تعاملها مع دول القارة يقوم على أساس الفائدة للجميع، فعلى سبيل المثال، أشار الرئيس الصيني شي في كلمته في الجلسة الافتتاحية لقمّة بكين لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي في 3 آذار/مارس 2018، إلى أن «الصين والدول الأفريقية ظلت تدعم بعضها بعضًا، وخلقت مسارًا مميزًا من التعاون والكسب المشترك»[23]. يُثَمِّن القادة الأفارقة من جانبهم التعاون الصيني ـ الأفريقي، فعلى سبيل المثال قال الرئيس الرواندي بول كاجامي «أثبتت الصين أنها شريكة ربح للجميع وصديقة مخلصة»، وهو ما أكده رئيس جيبوتي إسماعيل عمر قيلي بقوله «إن علاقات الشراكة الأفريقية ـ الصينية... ترتكز على التعاون المربح للجميع والمتبادل النفع»[24].

ثالثًا: الأدوات الصينية للتغلغل في القارة الأفريقية

استخدمت الصين عدة أدوات للتغلغل في القارة الأفريقية، منها: الدبلوماسية الرسمية، والأدوات الاقتصادية، والقوة الناعمة.

1 ـ الدبلوماسية الرسمية

تُعوِّل الصين كثيرًا على الدبلوماسية الرسمية في تعاملها مع الدول الأفريقية، وما يؤكِّد ذلك وجود 48 سفارة صينية في أفريقيا؛ كما تستخدم الصين نهج الدبلوماسية الجماعية من خلال (المنتدى الصيني ـ الأفريقي)، إضافة إلى مؤتمرات القمة التي يحرص الرؤساء الصينيون على حضورها باستمرار.

2 ـ الأدوات الاقتصادية

تعَدّ الأدوات الاقتصادية هي الأكثر استخدامًا في إطار الشراكة بين الطرفين، ومن ذلك: الاستثمار، والمساهمة في تطوير البنى التحتية كالاتصالات والطرق والموانئ والمطارات وغيرها، وتقديم قروض ومنح ومساعدات إلى الدول الأفريقية لكسب ثقتها من جانب، ولتطوير أدائها بما يصب في مصلحة الطرفين.

3 ـ القوة الناعمة

تعتمد الصين في تعزيز شراكتها مع دول أفريقيا، إلى حد كبير، على أدوات القوة الناعمة المتمثلة بالتعليم والتدريب والإعلام، وسوف يقوم الباحث بإلقاء الضوء على هذه الأدوات على نحوٍ مختصر.

---

(23) «الرئيس شي يلقي كلمة في قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي،» شينخوا، 2018/9/4، <http://arabic.news.cn/2018-09/04/c_137444677.htm>

(24)

أ ـ التعليم والتدريب

تحرص الصين على تقديم منح تعليمية إلى الطلبة الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، وقد لوحظ أن عدد الطلبة الأفارقة في الصين قد تضاعف أكثر من أربعين مرة خلال 15 سنة، حيث قفز من أقل من 2000 طالب أفريقي في الجامعات الصينية في عام 2003 إلى 81,562 طالبًا في عام 2018، وهو ما يساوي نسبة 16.57 بالمئة من مجموع الطلبة الدوليين بالصين، وقد تعهدت الحكومة الصينية بتقديم 50,000 منحة دراسية إلى الطلاب الأفارقة من عام 2018 إلى 2021. ونتيجة لذلك، تمتلك الصين الآن أكبر عدد من الطلاب الدوليين الأفارقة في العالم، وتدرك الحكومة الصينية أهمية الولاء الذي يمكن أن يتكّون لدى هؤلاء الخريجين مستقبلًا تجاه الصين فيكونون «سفراء للصين» في بلادهم، لكنّ بعض الجهات تتهم الصين بالعنصرية تجاه الطلبة الأفارقة، ويقول بعض الطلبة الأفريقيين الذين درسوا في الصين إن العزلة الاجتماعية التي يعانيها الطلاب الأفارقة هناك «تمنعهم من التفاعلات الاجتماعية الهادفة التي يمكن أن تطور شعورًا بالانتماء»[25]. في المقابل، تؤكد الصين أنها تعامل جميع الأجانب في الصين بمساواة تامّة، وأنها ترفض الكلام والسلوكيات التي تنم عن تمييز، وتؤكد أن ذلك يأتي في سياق المحاولات المستمرة لتشويه العلاقة بين الصين وشركائها الأفارقة.

نظرًا إلى ما تعانيه القارة الأفريقية من ضعف الإمكانات الاقتصادية، وهشاشة الأنظمة الصحية في أغلبية الدول الأفريقية، والعادات الاجتماعية التي تسهم في زيادة المرض، فقد كان الوباء مصدر قلق كبير للسلطات والشعوب الأفريقية، وبخاصة أن القارة عرفت موجات من الأوبئة أفضت إلى موت الملايين من أبناء القارة في أوقات سابقة.

كما تشارك الصين في إعداد وتدريب الكوادر الفنيّة في أفريقيا، فعلى سبيل المثال درّبت الصين خلال عام 2017 قرابة 5655 إثيوبيًا في أكثر من 20 مجالًا شملت التعليم والصحة والسياحة وغيرها. وبحسب بعض المصادر فإن الصين، حتى عام 2013، قد أرسلت إلى أفريقيا 350 ألف فريق عمل فني، و18 ألف طبيب، ونظمت دورات تدريبية لأكثر من ثلاثين ألف أفريقي[26].

ب ـ الإعلام

تهتم الصين، بوجه عام، بالجانب الإعلامي، وتبرر ذلك بضرورة «التصدي للتضليل الإعلامي» و«مواجهة الدعاية الغربية» الموجهة ضد الصين في علاقتها بأفريقيا، لذلك افتتحت الصين أكثر من

(25) Study International Staff, «There are More African Students than Ever in China: Why They are Still Alienated?,» 20 January 2020, <https://www.studyinternational.com/news/african-students-china-alienated>.

(26) ياسر محجوب الحسين، «هجوم صيني بالقوة الناعمة،» **الشرق**، 2013/9/21.

20 مكتبًا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا» في أفريقيا، كما أطلقت في عام 2012 «مركز تلفزيون الصين الأفريقي»، وخصص التلفزيون الصيني عددًا من البرامج الخاصة بأفريقيا، كما قامت الصين بالتعاقد مع عدد من الصحافيين المحليين لرسم صورة إيجابية عن الصين في أذهان الأفارقة بتسليط الضوء على المشاريع الاقتصادية الصينية، والمساعدات التي قدمتها الصين إلى أفريقيا، والتشديد على الصداقة الأفريقيّة ـ الصينيّة[27].

لقد أدى الإعلام الصيني دورًا كبيرًا في تسليط الضوء على ما تقوم به الصين من استثمارات في مجال البنية التحتية، وما تقدمه من منح وقروض ومساعدات وخدمات، وفي مواجهة الحملات الغربية الواسعة التي تتحدث عن «الدور الشرير للصين في أفريقيا» و«سعي الصين لاستعمار أفريقيا»، و«العنصرية الصينية في التعامل مع الأفارقة» وغيرها من أساليب الضغط السياسي.

رابعًا: الدور الصيني في أفريقيا خلال أزمة وباء كورونا

رجحت أوساط كثيرة أن تفتك كورونا بأفريقيا بسبب فقرها وضعف إمكاناتها الصحية وتدنّي مستوى الوعي الصحي لدى سكانها، لكن الواقع أثبت نقيض ذلك، حيث صنفت القارة الأفريقية على أنها الأفضل، سواء من حيث أعداد المصابين، أو في طريقة التعاطي مع الوباء.

لقد استفادت أفريقيا من تجاربها السابقة مع الأوبئة، وتعاملت أغلبية الدول الأفريقية مع الوباء بكثير من الحِنكة، وقد صرّح مدير عام منظمة الصحة العالمية بأن أفريقيا كانت «هي المنطقة الأقل تأثرًا على مستوى العالم من حيث عدد الحالات والوفيات المبلغ عنها لمنظمة الصحة العالمية... إن عدد الوفيات جراء فيروس كورونا في أفريقيا كانت نحو 0.1 بالمئة من الإجمالي العالمي»[28].

ونظرًا إلى ما تعانيه القارة الأفريقية من ضعف الإمكانات الاقتصادية، وهشاشة الأنظمة الصحية في أغلبية الدول الأفريقية، والعادات الاجتماعية التي تسهم في زيادة المرض، فقد كان الوباء مصدر قلق كبير للسلطات والشعوب الأفريقية، وبخاصة أن القارة عرفت موجات من الأوبئة أفضت إلى موت الملايين من أبناء القارة في أوقات سابقة. هذا القلق الأفريقي فرض على الصين، بالذات، عبء المساعدة الفاعلة على التصدي لأي احتمالات لتفشّي الوباء هناك، وبخاصة قد تعامل الغرب بأنانية في موضوع اللقاحات ولم يعطِ القارة الأفريقية أي اهتمام يذكر في هذا الصدد.

لقد أطلقت عدة حكومات غربية لقاحات مكثفة من دون مشاركة إمداداتها، حيث لوحظ أنه من بين 164 مليون لقاح لكوفيد ـ 19 صنعتها الولايات المتحدة حتى آذار/ مارس 2021، لم يتم تصدير أي منها، وكذلك الحال في المملكة المتحدة التي أنتجت 16 مليون جرعة ولم تصدِّر أي لقاحات إلى الخارج[29].

---

(27) محمد عثمان، «الإعلام: قوة الصين الناعمة في أفريقيا،» **آفاق سياسية** (المركز العربي للبحوث والدراسات)، العدد 41 (آذار/مارس 2019).

(28) «كورونا في أفريقيا: فرص ونجاحات،» **قراءات أفريقية**، العدد 45 (تموز/يوليو 2020)، ص 6.

(29) Niall McCarthy, «America First? Covid-19 Production and Exports,» <https://www.statista.com/chart/24555/vaccine-doses-produced-and-exported/>.

الشكل الرقم (4)

عدد لقاحات كوفيد ـ 19 المنتجة والمصدرة في بعض الدول حتى آذار/ مارس 2021

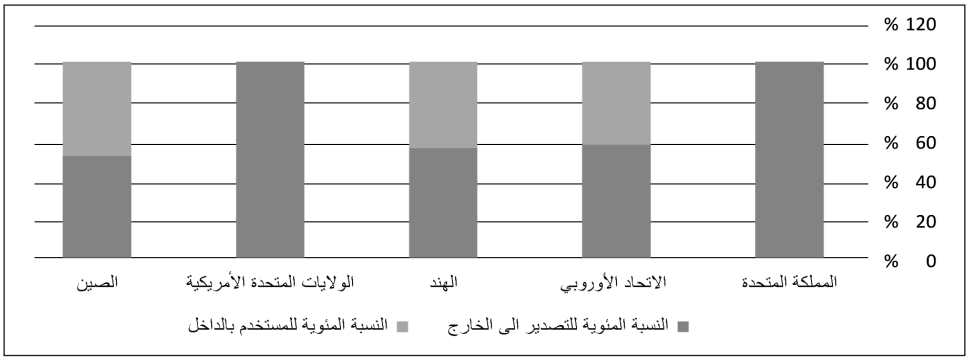

المصدر: من تصميم الباحث بناء على المعلومات الواردة في: <https://www.statista.com/chart/24555/vaccine-doses-produced-and-exported/>

يتضح من الشكل الرقم (4) أن الصين استخدمت 52 بالمئة من إنتاجها محليًا وصدرت 48 بالمئة إلى الخارج (كان لأفريقيا النصيب الأكبر منها)، وأنتجت الهند 70 مليون لقاح صدرت 44 بالمئة منها إلى الخارج، وأنتج الاتحاد الأوروبي 64 مليون جرعة لقاح صدّر 42 بالمئة منها إلى الخارج، بينما لم تُصَدِّر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أي لقاحات إلى الخارج.

وفي الواقع، فإن الأنانية التي مارستها أغلب الدول الأوروبية خلال أزمة كورونا لم تقتصر على أفريقيا، بل اشتكت دول أوروبية من ذلك، فقد اشتكى الممثل الدائم لإيطاليا لدى الاتحاد الأوروبي من ضعف التجاوب الأوروبي مع بلاده في أزمتها مع الوباء مشككًا في وجود أي نوع من التضامن الأوروبـي، في حين امتدح الصين لوقوفها مع بـلاده، كذلك انتقد رئيسُ صربيا الدولَ الأوروبية واصفًا التضامن الأوروبي بأنه «حكاية خرافية»، مؤكدًا أن الصينيين «هم الوحيدون الذين يمكنهم مساعدتنا»[30].

في الوقت نفسه كانت الصين أولى الدول التي ظهر فيها الوباء حتى نسب إليها الفيروس الذي أطلق عليه البعض اسم «الفيروس الصيني»، وتعرضت الصين لضغوطٍ أمريكية واتهامات أوروبية بكونها السبب في ظهور وانتشار هذا الوباء.

لقد كان من آثار الوباء انكماش الاقتصاد الصيني بنسبة 6.8 بالمئة في الربع الأول من عام 2020، وانخفاض الصادرات الصينية إلى أفريقيا بنسبة 10.5 بالمئة، وانخفاض الصادرات الأفريقية إلى الصين بنسبة 17.5 بالمئة[31].

(30) «دبلوماسية المساعدات الطبية: الصين تسعى إلى مكاسب استراتيجية من جائحة كورونا،» TRT عربي، 30 آذار/مارس 2020، <https://bit.ly/3KtCMwN>.

(31) «الصين: أول انكماش اقتصادي منذ عام 1992 بسبب فيروس كورونا وحصيلة الوفيات ترتفع إلى 4632،» فرنس 24، 17 نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/3hTLZCh>

بعد أن كسبت الصين المعركة ضد كورونا انضمت إلى الجهود الدولية لمكافحة الوباء، وقدمت مساعدات طبية إلى أكثر من 80 دولة حول العالم، كان لأفريقيا النصيب الأكبر من هذه المساعدات، وقد شملت المساعدات الطبية المقدمة إلى الدول الأفريقية في هذا الجانب: أجهزة التنفس وأقنعة الوجه والبدلات الواقية.

على الرغم من الظروف التي كانت تمر بها الصين، تدفقت مساعدات صينية بقيمة 280 مليون دولار لدعم دول من القارة الأفريقية في ظل جائحة كورونا، وجاء كثير من هذه الأموال من القطاع الخاص ومن رجال أعمال صينيين.

أقرت الحكومة الصينية في 6 نيسان/أبريل 2020 إرسال إمدادات طبية إلى 17 دولة أفريقية شملت: غانا، ونيجيريا، والسنغال، والغابون وسيراليون وغينيا- بيساو وغينيا، وساحل العاج، وغامبيا، وليبيريا، ومالي، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، وتوغو، وبنين والرأس الأخضر، إضافة إلى ساو تومي وبرينسيب [32]. وتشير المصادر إلى أن الصين قادت حملة للمساعدات الطبية حيث سلمت مؤسسة جاك ما من آذار/مارس إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2020 أكثر من 400 طن من الإمدادات الطبية في جميع أنحاء أفريقيا، بما في ذلك التسليم الشهري لثلاثين مليون مجموعة اختبار وعشرة آلاف جهاز تهوئة، وثمانية ملايين قناع جراحي[33]. كما افتتحت الصين مركزًا لوجستيًا في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا لتوزيع اللقاحات إلى الدول الأفريقية، وحسب ما ورد في التقارير فقد «حصلت مصر على نحو 300,000 جرعة من اللقاحات الصينية، وزيمبابوي على 200,000، إضافة إلى كميات أقل أرسلت إلى جمهورية الكونغو»[34].

أكدت قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي في كانون الثاني/ يناير 2021، أن تعمل الصين مع أفريقيا في ثلاثة مجالات هي: اللقاحات، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية التحويلية، واقترح وزير الخارجية الصيني يانغ خطة من سبع نقاط جاء على رأسها «تعزيز التعاون الصحي، والعمل مع أفريقيا لدحر وباء كورونا، ومساعدتها على تعزيز قدراتها على الوقاية من الأمراض الرئيسية ، والبناء المشترك لـ«أفريقيا صحية»»[35].

---

(32) رمضان قرني محمد، «قارة أفريقيا في مواجهة وباء «كورونا المستجد»: جوانب الخطر.. التداعيات.. وسياسات المواجهة،» ترند، 30/4/2020، <https://bit.ly/3sSStb1>.

(33) عبد القادر محمد علي، «»دبلوماسية لقاحات كورونا» الصين توسع مكاسبها الاستراتيجية في أفريقيا،» TRT عربي، 10 شباط/فبراير 2021، <https://bit.ly/3KvlVJY>.

(34) Adam Rotbard, «What's Behind China's COVID-19 Vaccination Campaign in Africa?,» *Haaretz*, 25/2/2021, <https://bit.ly/35JsKsP>.

(35) «الصين تقترح خطة من سبع نقاط لتطوير التعاون الصيني-الأفريقي،» شينخوا، 1 أيلول/سبتمبر 2021، <http://arabic.news.cn/2021-01/09/c_139653037.htm>.

وعلى الرغم من الظروف التي كانت تمر بها الصين، تدفقت مساعدات صينية بقيمة 280 مليون دولار لدعم دول من القارة الأفريقية في ظل جائحة كورونا، وجاء كثير من هذه الأموال من القطاع الخاص ومن رجال أعمال صينيين.

ومع ذلك تعرضت الصين للانتقاد بسبب «سوء المعاملة» للأفارقة الذين يعيشون في الصين كجزء من الإجراءات الاحترازية لمحاصرة الوباء، واتهمت الصين بطردها الكثير من الطلاب والسياح الأفارقة من الفنادق والشقق السكنية التي كانوا يعيشون فيها، وقد فُسِّر ذلك بأنه نوع من العنصرية والتمييز ضد الأفارقة، ما قاد إلى موجة من الغضب في أفريقيا فارتفعت أصوات تنادي بوضع حد للعلاقة بين دولهم والصين.

حرصت الصين على تفنيد هذه المزاعم، كما عملت على إظهار اهتمامها بالأوضاع الصحية في أفريقيا، ففي شباط/ فبراير 2020 عقدت قمة صينية-أفريقية استثنائية لمناقشة سبل التصدي لفيروس كوفيد ـ 19، وقد أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في القمة أن الصين ستعطي دول أفريقيا الأولوية في التزويد بلقاح كورونا، وأكّد أهمية استمرار تعزيز التعاون الصيني ـ الأفريقي في مجال الصحة العامة، وقدمت الصين مساعدات كبيرة إلى الدول الأفريقية خلال جائحة كورونا، ما أدى إلى تحسين صورتها لدى الشعوب الأفريقية.

خامسًا: مستقبل الوجود الصيني في أفريقيا بعد أزمة كورونا

شهد الاقتصاد الصيني في الربع الأول من عام 2020 انكماشًا بلغت نسبته 6.8 بالمئة، وذلك بسبب الإغلاق الذي فرضته السلطات لمواجهة فيروس كورونا، وبرزت مخاوف لدى الأفارقة تتعلق بمدى قدرة الصين على الاستمرار في تقديم القروض والمنح للدول الأفريقية كما كانت تفعل في الماضي، لكنّ الاقتصاد الصيني شهد نموًا بلغ 18.3 بالمئة خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالمرحلة نفسها من السنة الماضية، ما أكّد خطأ التقديرات السابقة، لذلك يرى البعض «أن القروض الصينية للدول الأفريقية لن تتأثر بمثل هذه الظروف الطارئة»[36]. في مقال لها بعنوان «إلى أين تتجه العلاقات الأفريقية- الصينية في عام 2021؟» كتبت حنة رايدر تقول: «من المتوقع أن تتعزز العلاقة بين الصين والدول الأفريقية أكثر فأكثر خلال عام 2021 بسبب أن الصين وضعت سياسة جديدة لمرحلة ما بعد كوفيد 19 تعرف بسياسة التداول المزدوج (Dual Circulation Policy)[37]، وأن هذا التحول سوف يفيد البلدان الأفريقية في تنويع الواردات ونمو السوق الاستهلاكيّة»[38].

---

(36) Eric Olander, «China – Africa: Top 10 Issues Going into 2021,» *The Africa Report* (4 January 2021), <https://www.theafricareport.com/57044/china-africa-top-10-issues-going-into-2021/>.

(37) يمكن استنباط مفهوم التداول المزدوج لدى قادة الصين من خلال ما قدمه وانغ يي وزير الخارجية الصيني حول توجهات الصين في المرحلة القادمة، حيث أشار إلى أنه يستهدف: تعزيز تكامل أفضل للأسواق المحلية والدولية وزيادة التكامل بين الموارد المحلية والعالمية، خلق بيئة خارجية مواتية ومكملة للبيئة الداخلية، والاستفادة من قوة السوق الصينية الهائلة وإمكاناتها للطلب المحلي.

(38) Hannah Ryder, «Where Is the Africa-China Relationship Headed in 2021?,» Center for Strategic and International Studies, 17 February 2021, <https://www.csis.org/analysis/where-africa-china-relationship-headed-2021>.

وكتب إريك أولاندر (Eric Olander) في **تقرير أفريقيا** (*The Africa Report*) أن هناك عشر قضايا ستظل حاضرة بكثافة في العلاقات الصينية ـ الأفريقية خلال المرحلة القادمة وهي: اللقاحات، والقروض، والديون، والتجارة، والاستثمار، والحزام والطريق، والتكنولوجيا، والجغرافيا، والاستدامة، ومنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي[39].

لقد مضت الصين بعيدًا في علاقتها بأفريقيا، ودخلت في كثير من المشروعات الاستثمارية هناك، وقدّمت الكثير من القروض إلى الدول الأفريقية، فبات لديها ديون هائلة على كثير من الدول الأفريقية، وترابطت مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة مع دول القارة بصورة واسعة، وتبنّت مشروعات ضخمة كموضوع الحزام والطريق الذي تُعَد القارة الأفريقية جزءًا مُهِمًّا فيه، وبالتالي فإنّ الصين لن تكون قادرة ولا راغبة في التراجع عن علاقتها مع الدول الأفريقية، بل إنها تتطلع إلى المضيّ أكثر في اتجاه تعزيز وتطوير شراكاتها مع هذه الدول.

تعتزم الصين تعزيز الشراكة مع أفريقيا في المجالات التي ظلت تعمل فيها من جانب مثل الاستثمار والتجارة وإقامة مشروعات البنية التحتية وحفظ السلام، مع دخول مجالات جديدة كالبيئة، والتنمية المستدامة، والتعاون الرقمي؛ مع زيادة الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي.

ويبدو واضحًا أن الصين ماضية في تعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية في مرحلة ما بعد كورونا، ففي القِمّة الأفريقية – الصينيّة الاستثنائيّة التي عُقدت مطلع عام 2021 أكّد الرئيس الصيني شي جين أن الصين «ستعمل مع أفريقيا في ثلاثة مجالات ذات أولويّة وهي: اللقاحات، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية التحويلية». وأضاف «ستبقى الصين وأفريقيا شقيقين جيدين يدعمان بعضهما بعضًا، وشريكين جيدين يسعيان لتحقيق التنمية المشتركة، ورفاقًا جَيِّدين في السلاح يقفون معًا في السَرَّاء والضَرَّاء»، وختم خطابه قائلًا «سنحقق تقدمًا جديدًا في بناء المجتمع الصيني ـ الأفريقي ذي المستقبل المشترك»[40].

لقد حدّدت الصين في عام 2018 (المبادرات الثماني التي تمثل مبادئ وتوجيهات لسياسة الصين نحو أفريقيا) وهي مبادرات: التنمية الصناعية، وترابط المنشآت، وتسهيل التجارة، والتنمية الخضراء، وبناء القدرات، والصحة، والتواصل الشعبي، والسلم والأمن[41]، وعندما انعقدت القمة الأخيرة لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي في كانون الثاني/ يناير 2021، أوضح السيّد وانغ يي (عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني) أن الصين نفذت المبادرات الثماني مع الدول الأفريقية وبصورة كاملة.

(39) Olander, Ibid.

(40) <https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1844079.shtml>.

(41) Ibid.

لمواصلةً مسيرة الشراكة بين الصين والدول الأفريقية قام وزير الخارجية الصيني، في كانون الثاني/ يناير 2020، برحلات مكوكية بين أربع دول أفريقية هي: تنزانيا فأطلق مركزًا للتدريب المهني وناقش مشروعًا مشتركًا للسكك الحديد، وبوتسوانا حيث وقّع مذكرة لتعزيز العلاقات، ونيجيريا حيث تمكن من نزع فتيل التوتر بينها وبين الصين وتم الاتفاق على إنشاء لجنة حكومية دولية لتعزيز التعاون الثنائي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية – الصديقة الحميمة للولايات المتحدة الأمريكية – التي ربطها بمشروع الحزام والطريق[42].

تقترح الصين حاليًّا خُطّة من سبع نقاط لتطوير التعاون الصيني ـ الأفريقي تتمثل بتعزيز التعاون الصحي بين الطرفين والعمل معًا لدحر وباء كورونا، وتعزيز التعاون بشأن قدرات الإنتاج وتطوير التعاون الصيني ـ الأفريقي في إقامة المشروعات، ودفع التعاون الصيني ـ الأفريقي في مجال التجارة الحرة ومشروعات البنية الداخلية، وبخاصة الطرق من أجل بناء «أفريقيا مترابطة»، فضلًا عن تعزيز التعاون الزراعي وإقامة تعاون في إنتاج الحبوب وتخزينها ونقلها، وتعزيز التعاون الرقمي لبناء «أفريقيا رقمية»، وإقامة تعاون في مجال حماية البيئة وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات أفريقيا في مجال السلام ومكافحة الإرهاب[43].

وبالتالي، تعتزم الصين تعزيز الشراكة مع أفريقيا في المجالات التي ظلت تعمل فيها من جانب مثل الاستثمار والتجارة وإقامة مشروعات البنية التحتية وحفظ السلام، مع دخول مجالات جديدة كالبيئة، والتنمية المستدامة، والتعاون الرقمي؛ مع زيادة الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي.

وفي خطاب للرئيس الصيني أمام الجلسة الافتتاحية لقمة بكين لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي عن «السياسات والمبادئ الجديدة لعلاقات الصين نحو أفريقيا» أكّد أن الشعب الصيني سوف يظل «صديقًا حميمًا وشريكًا طيّبًا وأخًا عزيزًا لأفريقيا إلى الأبد»[44].

وإذا ما وضعنا جانبًا العبارات الإنشائية والعاطفية التي تطفح بها خطابات المسؤولين الصينيين بوجه عام عند الحديث عن أفريقيا، فإن العلاقات الصينية ـ الأفريقية بحاجة إلى تقييم شامل يضع في الاعتبار الفوائد التي يجنيها كل طرف من هذه الشراكة ومدى عدالة هذه الشراكة، والجوانب التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة والتأطير من أجل شراكة متوازنة تعود بالنفع على كل الأطراف.

وفي الواقع، يختلف المراقبون حول أنشطة الصين في أفريقيا، فمنهم من يراها «شريرة» تستهدف الموارد الطبيعية وسوف تلحق الضرر بجهود أفريقيا لتحسين الحكم وبناء مستقبل مستدام... بينما يصفها آخرون بأنها «فاضلة» وتساهم في تأسيس تنمية اقتصادية طويلة الأمد من خلال مشروعات البنية التحتية وتوليد الإيرادات[45].

---

(42) Ibid.

(43) «الصين تقترح خطة من سبع نقاط لتطوير التعاون الصيني ـ الأفريقي،» شينخوا، 1 أيلول/سبتمبر 2021، <http://arabic.news.cn/2021-01/09/c_139653037.htm>.

(44) Akol Nyok Akol Dok and Bradley A. Thayer, «Why China Is Taking over Africa's Resources One Country at a Time,» *The National Interest* (31 July 2019), >https://bit.ly/3MyZVzL>.

(45) Yun Sun, «Africa in China's Foreign Policy,» John L. Thornton, China Center and Africa Growth Initiative, (Brookings, UK, 2014), p. 1.

وعلى الرغم من حالة الرضا والإعجاب التي يبديها القادة الأفارقة من شراكتهم مع الصين، إلا أن هذه الشراكة تتعرّض للنقد والاتهام من جانب الدول الأوروبيّة ومن مواطني الدول الأفريقيّة. لقد أثارت المديونية المتزايدة للبلدان الشريكة في مبادرة الحزام والطريق للبنوك الصينية الكثير من الشكوك والامتعاض من جانب المواطنين الأفارقة الذين يخشون أن تعوق هذه الديون تقدم القارة في المستقبل، كما تنامت المشاعر المعادية للصين في عدد من البلدان الأفريقية بسبب سياسات الصين في التوظيف، التي تفضل الصينيين على السكان المحليين، وبسبب تدنّي مستوى جودة بعض المشروعات التي تقوم بها الصين في الدول الأفريقية. لقد أدى الامتعاض الشعبي من الممارسات الصينية في أفريقيا إلى كثير من حالات العنف من جانب الأفارقة تجاه الجوالي الصينية هناك، وبخاصة في موزمبيق وغينيا الاستوائية وجنوب السودان ونيجيريا وزامبيا وكينيا وأثيوبيا وتشاد وغيرها.

يحرص الأفارقة على شراكتهم مع الصين بسبب حاجتهم الملحة إلى المساعدات والقروض وبناء وترميم البنى التحتية في دولهم، كما أنهم يفضلون الشراكة الصينية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ارتباطها بشروط سياسية.

خاتمة

تبدو الشراكة الصينية ـ الأفريقية كنموذج لأقوى وأنجح الشراكات في عالم اليوم لكونها تقوم على الاحترام والمنفعة المتبادلة بين الطرفين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من جانب طرف على الآخر.

تتجلى المصالح الصينية في أفريقيا بمصالح اقتصادية تتمثل بالحصول على الطاقة والمعادن وفتح الأسواق الأفريقية أمام البضائع الصينية، وبمصالح سياسية تتمثل بسعي الصين للإفادة من الثقل التصويتي للدول الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يخدم المصلحة الصينية ويدعم سيادتها وأمنها القومي، وبمصالح عسكرية وأمنية فرضها الوجود الصيني في أفريقيا كالسعي لحماية الجالية الصينية في أفريقيا، وحماية المشروعات التي أقامتها الحكومة الصينية هناك. من جانب آخر يحرص الأفارقة على شراكتهم مع الصين بسبب حاجتهم الملحة إلى المساعدات والقروض وبناء وترميم البنى التحتية في دولهم، كما أنهم يفضلون الشراكة الصينية القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ارتباطها بشروط سياسية.

استخدمت الصين عدة استراتيجيات لخدمة مصالحها في القارة الأفريقية مثل التشديد على القواسم المشتركة بينها وبين الدول الأفريقية، إضافة إلى القوة الناعمة المتمثلة بالأدوات الاقتصادية والتعليمية والإعلامية والتدريب.

لقد قدمت الصين دعمًا عينيًا وماليًا كبيرًا إلى دول القارة الأفريقية خلال أزمة كورونا، وهو ما كان له أعظم الأثر في محاصرة الوباء، وتؤكد جميع المؤشرات أن المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من الشراكات بين الطرفين □

الولاء المزدوج.. سلاح «إسرائيل» الخفي

رجاء إبراهيم سليم(*)

باحثة في العلاقات الدولية.

أثبتت الأحداث والواقع السياسي أن نجاح «إسرائيل» في استخدام سياسة «الولاء المزدوج»، أدى دورًا مهمًا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. ولم يكن هذا الاستخدام بالجديد، إنما تمرَّست على استخدامه منذ صدور قانون العودة 1950، لتحقيق أطماعها وأهدافها، وما زالت تستخدمه على نحو مدروس. أما استخدامه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فكان في داخلها ولمصلحة «إسرائيل».

تنبع أهمية اختيار هذا الموضوع من عدة أسباب: **الأول**، أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن أدّت دورًا رئيسًا في إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948 على أرض فلسطين، ما زالت تساندها مساندة مطلقة، متغاضية عن احتلال أراضي دولة فلسطين، في زمن تحررت فيه كل دول العالم، وعن الظلم الذي يلحق بالشعب الفلسطيني، وعن انتهاكات حقوق الإنسان، في الوقت الذي تنادي فيه بالحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان، فضلًا عن تزويدها لـ«إسرائيل» منذ نشأتها، بالمساعدات المالية والعسكرية، التي مكنتها من احتلال أراضٍ عربية أخرى، إضافة إلى تبنّيها مواقف «إسرائيل» في المحافل الدولية. وكل ذلك بفضل وجود اللوبي اليهودي المؤثر في الولايات المتحدة؛ و**الثاني**، هو التغيُّر الذي حدث في النظرة إلى الدور الصهيوني في المجتمع الأمريكي في عهد ترامب؛ و**الثالث**؛ هو نجاح «إسرائيل» في الحصول على موافقة بعض البلدان العربية بتطبيع علاقاتها معها، وخطواتها الحثيثة لتجنيس إسرائيليين بجنسيات هذه الدول، كما حدث مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يحمله ذلك من تخوف كبير من استخدامها لـ«الولاء المزدوج» لمصالحها وضد المصالح العربية.

أولًا: ماهية الولاء المزدوج؟

بداية ينبغي عدم الخلط بين مصطلح «الولاء المزدوج» وبين مصطلحات أخرى مثل: «عميل مزدوج»، وهو الشخص الذي يعمل لمصلحة جهتين أو منظمتين مختلفتين، من دون علم أي منهما. أو «الطابور الخامس» الذي يصف مجموعة من الأفراد تعمل لمصلحة العدو، وقد تكون أنشطتها سرية أو علنية. أو «الجنسية المتعددة» أو «المزدوجة»، وهي حالة مواطنة لشخص يحمل أكثر من

(*) البريد الإلكتروني: dr.ragaa_selim@hotmail.co.uk

جنسية لدول معينة. أو «جماعة الضغط أو اللوبي» التي تأسست على أسس: ثقافية، أو عرقية، أو دينية، من جانب مجموعة لأغراض التأثير المباشر أو غير المباشر في السياسة الخارجية لبلدهم المقيمين فيه دعمًا لوطنهم الأصلي، أو الأقارب، أو الاثنين معًا[1].

يشير مصطلح «الولاء المزدوج» إلى الولاء لجهتين منفصلتين، غالبًا ما تكون كل منهما في صراع مع الأخرى. ويعدّ استخدام مصطلح «الولاء المزدوج» في مقابل «الحدود الوطنية» موضوعًا مثيرًا للجدل، وبخاصة بعد ظهور اتجاه متزايد نحو بحث فكرة «الحدود عبر الدولية»، نظرًا إلى أن المجتمعات أصبحت أكثر تنوعًا وذات ثقافات متعددة. وبالنسبة إلى بعض المهاجرين الذين لا يزالون يحتفظون بمشاعر الولاء تجاه موطنهم الأصلي، يرون أن ولاءهم المزدوج لا يُحدث تصارعًا بينهما. فلا تكمن المشكلة في حب المرء لبلده الأم أو خيانته، ولكن الأمر يتعلق بتعدد الولاءات، الذي يبدو كما لو كان جزءًا من نفسية عدد من المهاجرين[2].

ويتعين الأخذ في الحسبان أن «الولاء المزدوج» تتم ممارسته من الأشخاص الذين يهاجرون هجرة جماعية منظمة، ومرتكزة على أيديولوجيا سياسية أو عقيدة دينية، وبترتيب وبتخطيط من دولة ما (مثل ما قامت وتقوم به «إسرائيل» في شأن هجرة اليهود). أما المهاجرون فرادى بحثًا عن عمل أو عن مصدر للرزق، فإنهم يحتفظون بمشاعر ولاء نحو دولهم القادمين منها، ومن دون أن يكون سلوكهم السياسي سلبيًا تجاه الدولة التي يعيشون فيها، أي لا تتم ترجمة هذه المشاعر إلى «ولاء مزدوج».

وباستدعاء التاريخ، تتضح عدة أمثلة تشير إلى استخدام «الولاء المزدوج» الحقيقي أو المتصوَر، منها: اتهام اليهود في الشتات بـ«الولاء المزدوج» من جانب الرومان في القرن الأول. وتسببت حرب الخليج 1991 والغزو الأمريكي للعراق عام 2003 في توجيه تهمة «الولاء المزدوج» للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، المؤيدين بشدة لشن الحرب على العراق، التي يزُعم أنها كانت تسعى لتقويض البلدان العربية المعادية لـ«إسرائيل». وكثيرًا ما يُتهم المسلمون الذين يعيشون في الدول الغربية، وبخاصة في الحقبة التي أعقبت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، بالولاء أكثر تجاه الأمة الإسلامية عن ولائهم للبلد الذي يعيشون فيه. وفي بعض الأحيان كان هناك اتهام لكتلة النواب السود بالكونغرس بـ «الولاء المزدوج» تجاه أفريقيا، حيث كانوا يصرحون بانتقادهم لدولة «إسرائيل»، وبانتقادهم للتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا[3]. وبعد الحرب العالمية الثانية، دشن ستالين حملة لتطهير المجتمع السوفياتي من كل العناصر الغربية، واعتبر اليهود محل شكوك ومثيرين للمشكلات، وأن ولاءهم للصهيونية العالمية هو أكبر من ولائهم للدولة السوفياتية[4].

ثانيًا: «إسرائيل» والولاء المزدوج

ابتدع زعماء الصهيونية «الولاء المزدوج» كوسيلة للدفاع عن مصالح اليهود في جميع أنحاء العالم. فالحركة الصهيونية منذ نشأتها تفرض «القومية اليهودية» على جميع يهود العالم، وكان

(1) «ولاء مزدوج،» <https://bit.ly/3CnMZrI>.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) Barbara P. McCrea, Jack C. Plano and George Klein, *The Soviet and East European political Dictionary* (Santa Barbara, CA: ABC-Clio Information Services, 1984), p. 6.

الهدف الحقيقي لإقامة «إسرائيل» عام 1948 هو تجميع اليهود في فلسطين. إضافة إلى أن وثيقة إعلان قيام «إسرائيل» في 14 أيار/مايو 1948 رددت حق اليهود في إقامة دولتهم، أي حق يهود العالم من دون استثناء، فهذه الدولة مفتوحة لجميع اليهود من جميع أنحاء العالم. وفي المؤتمر الصهيوني العام الذي عقد في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1964، دعا رئيس المؤتمر ناحوم غولدمان إلى ازدواج ولاء اليهود وحثهم على الولاء لـ«إسرائيل»، أيًا تكن البلاد التي يقيمون فيها. وكذلك نادى بن غوريون في المؤتمر نفسه بضرورة ولاء اليهود الذين يقيمون في «إسرائيل» أو خارجها، ودمغ كل يهودي يتنكر لهذا الولاء بخروجه عن اليهودية[5].

يعود ظهور فكرة الولاء الإسرائيلي المزدوج إلى ما بعد صدور قانون العودة الإسرائيلي؛ وهو من أوائل القوانين التي أصدرها أول كنيست إسرائيلي في 7 حزيران/يونيو عام 1950. وثار وقتئذ حوار في الصحف الأمريكية، حول إمكان ولاء الفرد اليهودي لدولتين في وقت واحد؛ دولة يقيم فيها ويتمتع بكل امتيازات الانتماء إليها، ودولة أخرى تربطه بها علاقات الدين والتاريخ، هي «إسرائيل». ولم يُعرف طوال السنوات التي أعقبت سنة 1950 موقف رسمي صريح يُفصح عن رأي الحكومة الأمريكية في موضوع الولاء المزدوج، غير ما ظهر في التحقيقات التي أجرتها لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة السيناتور فولبرايت عام 1962، في شأن أنشطة بعض زعماء اليهود الأمريكيين في جمع أموال أعفيت من الضرائب من الشعب الأمريكي، لإنفاقها على دولة أجنبية (إسرائيل). أو لرشوة بعض كبار الشخصيات الأمريكية من ذوي النفوذ، للتأثير فيهم لمساعدة «إسرائيل» في شتى المجالات. وقد تبين من تلك التحقيقات أن هؤلاء المواطنين الأمريكيين اليهود قد عملوا لحساب «إسرائيل» على حساب المصلحة الأمريكية[6].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، هل يوجد ولاء مزدوج لجماعات أخرى غير اللوبي اليهودي، في الولايات المتحدة الأمريكية؟

يدرك المتأمل للمشهد داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن المجتمع الأمريكي يضم ذوي جنسيات متعددة، هاجروا إليها من مختلف دول العالم. ولديهم مشاعر رابطة الدم نحو أرض أسلافهم، أو رموز وطنهم. وقد يكون متوقعًا أن تبذل مجموعات الشتات ضغوطًا في الساحة السياسية المحلية في الوطن الذي يقيمون فيه، في الأمور التي تخص الشتات. أو قد يتم تشجيعهم لممارسة نشاط سياسي علني لمصلحة مواطني دولهم. غير أنه لم يحدث أن مارست أي من مجموعات الشتات المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية «الولاء المزدوج»، مثلما حدث من اللوبي اليهودي فيها لمصلحة «إسرائيل»، حيث تُعد الجالية اليهودية فيها هي الأغنى والأكثر نفوذًا، والأكبر عددًا مقارنة بالجوالي الأخرى في الولايات المتحدة، وكذلك بالمقارنة ببقية الجوالي اليهودية في العالم.

ونظرًا إلى وجود تعددية ثقافية كبيرة، فضلًا عن وجود مساحة كبيرة للحرية الفردية، يوجد دور فاعل للجماعات العرقية في مجال السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن أكثر الجماعات تأثيرًا في مجال السياسة الداخلية هما: اللوبي الأفريقي واللوبي اليهودي

(5) وحيد الدين الدالي، «الولاء الإسرائيلي المزدوج والولايات المتحدة الأمريكية،» **السياسة الدولية**، العدد 19 (كانون الثاني/يناير 1970)، ص 123ـ127.

(6) المصدر نفسه.

(الذي لديه قوة ضغط سياسية ومالية هائلة على صناع القرار الأمريكيين). تستمد هاتان الجماعتان قوتهما من قدرتهما على التأثير في نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية. فقد كان للأفارقة دور كبير في فوز الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما (ذي الأصول الأفريقية) بانتخابات الرئاسة لدورتين متتاليتين. كذلك كان للوبي اليهودي بدعم من «إسرائيل»، دور كبير في فوز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة.

أي أن الأمريكيين الأفارقة لم يمارسوا «الولاء المزدوج»، بخلاف الجالية اليهودية، على الرغم من أن الأقلية الأفريقية من أكبر الأقليات في الولايات المتحدة. وتتميز بأنها عاشت في الولايات المتحدة الأمريكية لعهود ممتدة، حيث وطئت قدم أول أفريقي فيها عام 1492. وساعدتها المراحل الطويلة التي عاشتها في عزلة عن البيض نتيجة التفرقة العنصرية على احتفاظها بثقافتها ذات الجذور الأفريقية، والتي توارثتها الأجيال المتعاقبة. ولهذه الثقافة دورها المؤثر بقوة في المجتمع الأمريكي، في الفنون والآداب، والموسيقى والرياضة، فضلًا عن وجود جامعات خاصة بهم[7]. وتقديرًا لأهمية مجموعات الشتات الاقتصادية والثقافية الكبيرة، اهتم ميثاق الاتحاد الأفريقي بالأفارقة في الشتات، حيث قرر وجود ستة أقاليم في أفريقيا هي: شمال أفريقيا، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، وجنوب أفريقيا، أما الإقليم السادس فهو «الأفارقة في الشتات». وأعلن رؤساء الدول الأفريقية في ختام قمة الاتحاد الأفريقي عام 2003 أن الأفارقة في الشتات يمكن أن يساهموا أكثر فأكثر في تنمية القارة الأفريقية اقتصاديًا واجتماعيًا[8].

وقد نجح الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن في الاستفادة بتجذر الشعور الأفريقي لدى الأقلية الأفريقية في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية. حيث كانت نقطة الانطلاق لبايدن في إعادة ضبط السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا هي الداخل الأمريكي أو أفارقة المهجر، عقب أربع سنوات عجاف في عهد دونالد ترامب حملت إساءة بالغة لأفريقيا[9].

من غير المستبعد أن يؤدي «الولاء المزدوج « دورًا في تأثير جالية ما على قرار حكومة الدولة التي تعيش فيها تلك الجالية لمصلحة الدولة الأم. فمن المعروف أن رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق مليس زيناوى هو الذي وضع حجر الأساس لسد النهضة في نيسان/ أبريل 2011، مع وصول الديمقراطيين إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي هل سيكون للجالية الإثيوبية في الولايات المتحدة الأمريكية (التي هي الأقرب إلى إثيوبيا من مصر) تأثير في مسار مشكلة سد النهضة؟ أخذًا في الحسبان دور الكنيسة الحبشية والكنائس الأمريكية ذات النفوذ في جنوب إثيوبيا، التي ينتمي إليها رئيس الوزراء الإثيوبي الحالي آبي أحمد[10].

---

(7) رجاء سليم، «الأفارقة وتأثيرهم في المهجر: دراسة حالة عن الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة الأمريكية،» (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1997)، ص 248ـ294.

(8) «The 6th Region of Africa,» State of the African Diaspora, February 2017, <https://bit.ly/34iwywL>.

(9) جهاد عمر الخطيب، «سياسة بايدن الأفريقية بين الواقع والمأمول،» **السياسة الدولية**، العدد 225 (تموز/يوليو 2021)، ص ص 160ـ161.

(10) خالد سعد عثمان، «هل تغير حرب إثيوبيا المواقف والتحالفات حول سد النهضة؟،» **المجلة** (30 كانون الأول/ ديسمبر 2020)، <https://bit.ly/3EVF3i2>.

ثالثًا: الموقف الأمريكي من الولاء المزدوج

لم تُفصح الدبلوماسية الأمريكية بصورة رسمية واضحة عن تطبيق سياسة «الولاء المزدوج» لليهود الأمريكيين إلا في 29 أيار/مايو 1967، خلال الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا الأمريكية في القضية المعروفة بقضية بدييز أفروييم حيث أقرت المحكمة العليا لهذا المواطن الأمريكي اليهودي الاحتفاظ بجنسيته الإسرائيلية والتصويت في انتخابات الكنيست الإسرائيلية. استناداً إلى عدم دستورية قانون الهجرة والتجنيس الأمريكي، فيما يقضي به من فقدان الأمريكي لجنسيته إذا شارك في انتخابات سياسية في دولة أخرى. وهي نتيجة خطيرة، لأن هذا الحكم أدى إلى عدم فقدان الأمريكي اليهودي جنسيته الأمريكية إذا التحق بجيش «إسرائيل». وقد تضررت مصر على نحو مباشر من ممارسة «الولاء المزدوج»، الذي تشجع كل من الولايات المتحدة و«إسرائيل» مواطنيها على ممارسته. ففي تشرين الأول/أكتوبر 1969 وجهت مصر مذكرة رسمية للأمم المتحدة، تضمنت تحذيرًا من الأخطار التي يتعرض لها السلام العالمي، بسبب موافقة الحكومة الأمريكية على السماح للعسكريين الأمريكيين بالخدمة في القوات المسلحة الإسرائيلية. وكان هذا ردًا على المذكرة التي أصدرتها السفارة الأمريكية في تل أبيب في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1969، والتي تضمنت أن المواطنين الأمريكيين يمكنهم الاحتفاظ بجنسياتهم الأمريكية حتى لو أصبحوا مواطنين إسرائيليين ومجندين بالجيش الإسرائيلي. وذلك يعني أن المواطنين الأمريكيين يمكن أن يكون ولاؤهم مزدوجًا لـ«إسرائيل» والولايات المتحدة. وتضمن الرد الأمريكي على المذكرة المصرية أن «قرار المحكمة الأمريكية العليا بجواز عدم إسقاط الجنسية الأمريكية عن العسكريين العاملين في الخارج لا ينطبق على «إسرائيل» وحدها، بل على كل أمريكي يعمل ضمن قوات لا تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تعرّض أمن الولايات المتحدة للخطر». وقد أثبتت الوثائق التي نشرت عن حرب حزيران/ يونيو 1967 أنه كان في صفوف الجيش الإسرائيلي ما بين 7 آلاف و8 آلاف متطوع من العسكريين والفنيين، من الولايات المتحدة وبريطانيا، وبلجيكا، وألمانيا الغربية حاربوا مع «إسرائيل»[11].

وحيث إن اتهام اليهود بعدم الولاء يرتبط بالعداء للسامية، لذلك كان لتصريح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في آب/ أغسطس 2019 بأن «اليهود الذين يصوتون للديمقراطيين يظهرون عدم ولاء»، ردود فعل كبيرة لدى اليهود، الذين اعتبروا مثل هذا التصريح معادياً للسامية. وجدير بالإشارة أن ترامب لم يتوان عن استخدام «إسرائيل» كوسيلة ضغط لإبعاد الحزب الديمقراطي عن مؤيديه ومانحيه من اليهود. وقد أثارت تلك التصريحات ردود فعل صادمة لدى المنظمات اليهودية والجوالي اليهودية في الولايات المتحدة، كما تسببت في نشوب توتر بين الأغلبية الليبرالية وسط يهود الولايات المتحدة وبين رئيسهم. وبعد يوم واحد من ذلك التصريح، قال ترامب إن اليهود يُظهرون عدم الولاء لـ«إسرائيل» من خلال استمرارهم في التصويت إلى جانب الحزب الديمقراطي المعادي لـ«إسرائيل» الذي يضم إلهان عمر ورشيدة طليب. واتهام اليهود بـ«عدم الولاء» ناجم عن خيبة أمل ترامب، لأنه لم يحصل على مقابل لقاء مبادرته المؤيدة لـ«إسرائيل». وليس من المستبعد أنه يخفي استياءً من «إسرائيل»، وخصوصًا من ممثليها وكبار مسؤوليها، الذين كانوا قد أقنعوه بأنه سيكون هناك مقابل يهودي للفاتورة التي دفعها[12].

---

(11) الدالي، «الولاء الإسرائيلي المزدوج والولايات المتحدة الأمريكية».

(12) «اتهام اليهود بعدم الولاء يحول ترامب من مشتبه به إلى مدان بالعداء للسامية،» **الشروق**، 2019/8/23، <<https://bit.ly/3Fa3etn>.

ويُعدّ تصريح دونالد ترامب هذا دليلًا قويًا على ممارسة اليهود في الولايات المتحدة للولاء المزدوج. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها إلى ممارسة اليهود للولاء المزدوج، فقد سبق أن أشار إلى ذلك في ربيع العام نفسه، عندما كان يتحدث في مناسبة برعاية «التحالف اليهودي الديمقراطي» حيث قام وهو يخاطب اليهود الأمريكيين، بوصف رئيس وزراء «إسرائيل» بـ «Your Prime Minister»[13] (وكأنهم ينتمون لإسرائيل). وإذا كان الصهاينة يصرون على إنكار «الولاء المزدوج»، فلا يمكن لرئيس أمريكي أن يغامر بمثل تلك التصريحات من دون الاستناد إلى الواقع، وبخاصة لتأكده من الوزن النسبي الكبير للصوت اليهودي في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

ومن أوضح الأمثلة على نفوذ «اللوبي اليهودي» وقدرته على إبعاد المعارضين لمصلحة «إسرائيل»، أنه عندما عبر السيناتور وليام فولبرايت (رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في السبعينيات)، عن مناهضته للسياسة الإسرائيلية، متهمًا يهود الولايات المتحدة الأمريكية بأنهم أصحاب ولاء مزدوج، وأنهم يوالون «إسرائيل» والاتحاد السوفياتي ضد مصالح أمريكا، بعدها فقدَ مقعده في مجلس الشيوخ، وأُبعدت عنه الأضواء، بسبب انتقاده سياسة الحكومة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكان اليهود وراء ذلك. كذلك عندما تكلم ول فيندلي وغيره من الأمريكيين عن الأموال التي يتم دفعها لـ«إسرائيل» من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، وقف «أيباك» ضدهم وكان وراء عدم فوزهم في الانتخابات. فضلًا عن ممارسة عدد من المحافظين الجدد ضغوطًا كبيرة على حكومة الولايات المتحدة لزيادة نفقات التسلح والدفاع، وربطوا المساعدات العسكرية الأمريكية لـ«إسرائيل» بالتلويح بالخطر الشيوعي في الشرق الأوسط[14].

وفي إطار النقاش الذي جرى في شأن مشروع قانون يرمي إلى محاربة المقاطعة ضد «إسرائيل»، نشرت رشيدة طليب (عضو في الكونغرس عن الحزب الديمقرطي) تغريدة قالت فيها «إن من يؤيد هذا القانون، ينسى إلى أي دولة ينتمي». ولمحت إلهان عمر (وهي أيضاً عضو في البرلمان عن الحزب الديمقراطي) في تغريدة لها إلى أن «أيباك» تشتري أصوات المشرعين الأمريكيين، وتساءلت عمّا إذا كان «قسم الولاء لدولة أجنبية أمرًا مقبولًا» في الولايات المتحدة.

ويلاحظ وجود إرهاصات تغيُّر حدث في الداخل الأمريكي تجاه «إسرائيل» في عهد دونالد ترامب. يمثل تهديداً لاثنين من الأرصدة الأكثر حيوية لـ«إسرائيل»: **الأول**، منظومة العلاقات المميزة بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، حيث يوجد تحدٍ متصاعد للتأييد الجماهيري والسياسي من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل؛ و**الثاني**، اهتزاز التماسك الداخلي بين يهود الولايات المتحدة، في شأن العلاقة بينهم وبين «إسرائيل»، حيث توجد خلافات في الآراء والمواقف في شؤون دينية وقيمية وسياسية[15].

---

(13) Julie Hirschfeld Davis, «The Toxic Back Story to the Charge That Jews Have a Dual Loyalty,» *The New York Times*, 21/8/2019, <https://www.nytimes.com/2019/08/21/us/politics/jews-disloyal-trump.html>.

(14) بوعلام العباسي، «المحافظون الجدد الأمريكيون وإسرائيل: قصة الولاء المزدوج،» **دراسات استراتيجية**، السنة 7، العدد 15 (2011)، <https://platform.almanhal.com/files/2/25018>.

(15) «الولايات المتحدة تتغير.. ما انعكاسات ذلك على إسرائيل؟ من الصحافة الإسرائيلية، **الشروق**، 24/4/2019، <https://bit.ly/3pUiUKO>

وتأكيدًا لتقدير الولايات المتحدة الأمريكية لمن يمارسوا «الولاء المزدوج» لمصلحتها، قامت واشنطن عقب استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان عام 2021، بنقل الأفغان الذين عملوا لمصلحة الإدارة الأمريكية في أفغانستان. حيث اتفق رئيس وزراء إسبانيا بيدور ساتشير والرئيس الأمريكي جو بايدن على نقلهم إلى قاعدتين عسكريتين في جنوب إسبانيا، حتى يتم ترتيب نقلهم إلى دول أخرى[16].

رابعًا: الاستخدام المستقبلي لـ«لولاء المزدوج» من جانب «إسرائيل»؟

في ظل الواقع المشار إليه، ينبغي وضع ركائز استراتيجية عربية مستقبلية للتعامل مع سياسة «الولاء المزدوج». للوقوف في وجه محاولات «إسرائيل» استغلال ضعف بعض الدول لإعادة توطين اليهود في مناطق الموارد والثروات. وكذلك ضرورة الاهتمام بمراجعة قوانين الجنسية، والحرص على عدم منحها للمقتدر ماليًا، أو جعلها في متناول البعض. فالصهيوني ليس بالضرورة أن يكون يهوديًا أو صهيونيًا بصورة ظاهرة[17]. فمن المعروف أن «إسرائيل» منذ نشأتها وهي تسعي بكل السبل وفي كل الاتجاهات لتحقيق أطماعها. وبعد أن نجحت في الحصول على التطبيع مع بعض البلدان العربية في النصف الأول من عام 2020 ـ وكانت دولة الإمارات أوائل تلك الدول ـ سعت «إسرائيل» بوتيرة متسارعة إلى جني الكثير من المكاسب من جراء هذا التطبيع. وكان من ضمن المكاسب التي حصلت عليها، حصول نحو 5000 إسرائيلي على الجنسية الإماراتية، خلال ثلاثة أشهر فقط خلال النصف الأول من عام 2021. وذلك تحت غطاء الاستثمار في الإمارات، بعد تعديل قوانين منح الجنسية في الإمارات، حيث سمح التعديل الجديد باكتساب الجنسية للمستثمرين ورواد الأعمال، من دون التخلي عن جنسيتهم الأصلية. ولا شك في أن هذه الخطوة تمثل خطورة كبيرة على التركيبة السكانية لدولة الإمارات، فضلًا عن منح الإسرائيليين الضوء الأخضر للعمل، وعبور دول الخليج من دون تأشيرة، وزيارة دول عربية كان محظورًا عليهم دخولها[18].

وفي ضوء ما تقدم، واعتقادًا بأن حركة الأحداث أسرع مما يمكن التنبؤ به، وكذلك حدوث تغيُّر كبير في البيئة الدولية والبيئة الإقليمية، وكذلك في ترتيب القضايا وأولوياتها، ينبغي الأخذ في الحسبان؛ ليس التهديدات الظاهرة من «إسرائيل» فقط، ولكن بدرجة أكبر التهديدات الكامنة، وبخاصة استغلالها لـ «الولاء المزدوج» للإسرائيليين الذين يتم تجنيسهم بجنسيات البلدان العربية التي طبّعت العلاقات معها، أو من ستقوم بتطبيعها معهم. ويجب التحسُّب لما تُخفيه «إسرائيل» من مخططات ومؤامرات، ضد مصالح وأمن كل من مصر والبلدان العربية، والبحث عن سياسات حاكمة لمواجهة تداعيات هذا التطبيع. ومن ناحية أخرى ينبغي تفعيل كل أدوات الدبلوماسية الشعبية مع الجالية العربية والجالية الأفريقية في الولايات المتحدة الأمريكية، لمواجهة الدور المعادي للقضايا العربية □

---

(16) نشرة مجلس الوزراء، العدد 140، 23/2021.

(17) هبة جمال الدين، «سد النهضة.. يهود الفلاشا وثغرة الاتحاد الأفريقي مدخل جديد لصفقة القرن،» موقع أمد، 21 كانون الثاني/يناير 2020، <https://www.amad.ps/ar/post/333018>.

(18) «5000 إسرائيلي حصلوا على الجنسية الإماراتية خلال 3 شهور،» موقع نوافذ، 3 تموز/يوليو 2021، <https://bit.ly/3HOvQIV>.

عبد الإله بلقزيز

ثورة في الرؤوس:

في الماركسية والاشتراكية واليسار

(الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2021). 328 ص.

المهدي مستقيم(*)

أستاذ باحث من المغرب.

من نافلة القول إنَّ الماركسيّة بما هي مدرسةٌ عتيدة في النقد الفكري، وبما هي تصوُّرٌ للفكر والمعرفة والوجود والإنسان، بريئة من كل توظيف أيديولوجي. بيد أنَّ المَثالب التي انجرَّت عن الماركسيَّة جاءت نتيجة تعريضها لعمليَّة تحويل ماحقة جعلت منها نظريَّة في السياسة غارقة في التاريخ وفي تناقضات الاجتماع الإنساني وقواه المتعارضة. ومن ثم، جرت إزاحتها (=الماركسية) من دائرة المعرفة إلى دائرة التاريخ والاجتماع السيَّاسي. وهو الأمر الذي أدَّى إلى ارتكاب أفظع الجرائم في حق الإنسانية تحت شعارها: جرائم الستالينية، وجرائم الخمير الحمر في كمبوديا، واغتيالات معارضي الثورة الثقافية في صين ماوتسي تونغ... إلخ. يقول عبد الإله بلقزيز في كتابه: **ثورة في الرُّؤوس: في الماركسية والاشتراكية واليسار**: «فإذا كان جائزًا أن نحاكم «الاشتراكية» المطبَّقَة (المُسَفْيَتَة) باتِّهام الماركسيَّة بالمسؤولية عنها، فعلينا – بالتبعة ـ أن نحاكم كل فكرة كبرى في التاريخ (دينية كانت أم وضعية) لأن تطبيقها أتى على نحو من السوء مكروه! فهل يجوز، إذن، أن نُحَمِّل الإسلام تبعة جرائم نظام «طالبان» في أفغانستان أو نظام «الإنقاذ» في السودان، أو «القاعدة» و«داعش» لمجرد أنَّ هذه تقيم شرعيتها على الإسلام؟ وهل يجوز أن نأخذ اليهودية، كدين، بجريرة الصهيونيَّة وجرائم دولتها القائمة في فلسطين المحتلة؟ أم هل يجوز أن نحمّل المسيحيَّة أوزار الاستعمار والإمبريالية والعنصرية في الغرب المسيحي؟ لا بد أن نحفظ للفكر بعض استقلاله النسبي، إذن، وأن نعي ـ في الوقت عينه ـ أنَّ تجارب التاريخ تمثلات متعددة غير قابلة للحصر، ومن ثمة، غير قابلة للحكم عليها بما هي التمثلات الوحيدة التي تطابق فيها التجربة الفكر. فربَّ تجربة تخطئ التطبيق (نحن في التاريخ ولسنا في مختبر علمي صناعي)،

(*) البريد الإلكتروني: humain-trop-humain@hotmail.fr

ورب تجربة لا تأخذ من الفكر إلا جزء الجزء وتعرض عن الباقي» (ص 11).

أولًا: تأويلات متصارعة: الماركسية والتوظيف الأيديولوجي

من أجل ذلك، وجب النظر إلى الماركسيَّة بما هي منظومة فكرية في استقلال عن واقعها، وذلك بمساءلتها بما هي نظرية فكرية لا بما هي أيديولوجيا، إذ شهدت الماركسية صراعًا تأويليًّا لا مثيل له، وكل تيار يدعي أنه يملك الفهم الصحيح الحق للماركسية: «والحق أنَّ «الماركسية ـ اللِينينية» مقولة ستالينيّة بامتياز، لم يقل أحد بها قبل ستالين. أما الهدف من استخدامها وترسيخها فهو إقفال الماركسيّة على فهمها اللِينيني، بوصفه الوحيد المطابق، وإخراج ما عداها ـ مثل التروتسكية ـ من حومة الماركسية وـ الأهم من ذلك ـ شرعنة الستالينية، بوصفها وريثة اللينينية وسادنة معبدها!» (ص 29).

ليست اللِينينية إذن، سوى تأويل للماركسية من بين عدة تأويلات متصارعة، تأويل له رهانات تتصل بماجريات الواقع الرُّوسي (= التأويل الروسي للماركسية). وما ينطبق على اللِينينية ينطبق على الماوية وعلى الشيوعية، على أنَّ «صلة هذه النظريات الثورية بالمنظومة الفكرية الماركسية صلة تأويل وتمثل محكومين بالأوضاع التي انطلق منها المتأول/المتمثِّل، والحاجات والمطالب التي تغيا إجابتها، وبالتالي، فهي صلة لا تُحَدَّد في رابطة تلازم ماهوي مع الماركسية، لأن مثل ذلك التلازم لا يجوز بين منظومة فكر وبين أيديولوجيا سياسية حاولت إعمار نفسها من طريق استلهام ذلك الفكر. مقتربة منه أو نائيَة عنه تبعًا لظروف التلقي ومُوجِباتهَا» (ص 45).

هكذا، لا يمكن أن نحاكم الماركسيّة بما هي منظومة فكرية باستدعاء الأيديولوجيات والتجارب السياسيّة التي قامت بتوظيفها بحسب سياقات سياسيّة واجتماعية وتاريخية مخصوصة، ونقصد وجوب النظر إليها على نحو مستقل، أي بما هي مدرسة معرفية فكرية بعيدًا من ضُروب توظيفها السياسِي.

غني عن البيان القول إنَّ الماركسية لا تنحصر في ماركس وأنجلز، بل تشمل روزا لوكسمبورغ، وأنطونيو غرامشي، وهيربرت ماركوز، وبيتلهايم، وبيير بورديو، وسويزي، وإريك هوبزباوم، وكاستورياديس، ونيكوس بولانتزاس، وسمير أمين، وأندري غاندر فرانك، وأنري لوفيفر، ورايمون أرون... إلخ. كما تجدر الإشارة إلى أن عبد الإله بلقزيز لا يتغيَّا من وراء دفاعه عن الماركسية بما هي نظرية معرفية تجنيبها محكَّ المساءَلة والنقد وتبرئتها من الاتهام: «لا، هي ـ مثل أي فكر إنساني ـ موضوع برسم النقد والمراجعة، لأنَّ معرفتها نسبية وتاريخية، ولأنها ـ شأن غيرها ـ يَعتورها التداخل المعقَّد بين ما هو فكري ـ معرفي، وما هو طوباوي ـ إديولوجي. وعليه لا مناصة من وضع منظومتها في ميزان النقد والمراجعة، ومساءلتها عمّا قالته ولم تقله، ولكن بلغة الفكر وأدوات الفكر» (ص 47).

ومن أجل ذلك يدعو عبد الإله إلى إخضاع مجالات النظرية الماركسيّة لمحك الفحص والنقد المعرفي الرصين، ويركز المجالات تلك في ما يلي:

ـ الطوبى الشيوعية.

ـ الهوة الشاسعة التي باتت تفصل بين نظرية الرأسمال كما أتى ماركس على تشييدها ومأسسة أوليَّاتها، وواقع الرأسماليّة اليوم.

ـ مجموع التغيرات والتحولات التي شهدها مجال الممارسة السياسية وعلاقته بالمتغيرات الثقافيّة (والدينية).

ـ إعادة النظر في موقف ماركس من الديمقراطية والدولة.

ثانيًا: كيف استقبلت المجتمعات العربية المد الماركسي؟

لم تستقبل المجتمعات العربية الماركسية بما هي منظومة معرفية بل بما هي أيديولوجيا: «وسيكون لهذه المفارقة... أثر في مآلات الماركسية، في المجتمعات هذه وفي حياتها الثقافيَّة والفكريّة، بمقدار ما سيكون لها آثر أكبر في سيرورة عمل الأحزاب الشيوعيّة ذاتها، وفي تحجيم أدوارها في الحياة السياسيّة العامة، في المجتمعات العربية، كما في تفجير تناقضاتها الداخليّة التي سيشعل شرارتها جيل من العاملين فيها ممن تلقّى معرفة بالماركسية من خارج الأطر الحزبيَّة، فتبدت له ماركسيَّة أحزابه منحطة مبتذلة» (ص 105).

يبدو أنَّ الماركسيّة التي دخلت الوطن العربي ماركسيّة مسَفيَتة (= التأويل السوفياتي للماركسية)، حيث نشأ الحزب العربي على صورة الحزب الشيوعي: «وكأنَّ الشيوعِيين العرب جاليَّة سوفياتية أو صينية في بلدانهم، وزادت برانيتهم عن محيطهم الاجتماعي! لا عجب، إذن، إن اضمحل تأثيرهم في عز النفوذ السوفياتي، وانتهت كياناتهم إلى ما يشبه الانقراض بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. والأغرب أنَّ أحزابًا قديمة، ارتبطت بحقبة النِّضال ضد الاحتلال الأجنبي، مثل «حزب الاستقلال» (في المغرب) و«جبهة التحرير الوطني الجزائرية» و«حزب الوفد» (في مصر)، ما زالت قيد الحياة تشتغل، على الرَّغم من انصرام الكفاح من أجل نيل الاستقلال الوطني، فيما تختفي ـ أو تكاد ـ أحزاب قالت إنَّ قضيَّتها ما برحت تفرض نفسها عن جدول أعمال الحاضر والمستقبل» (ص 106ـ107).

ويُرجع بلقزيز تفوُّق اليسار الجديد في المجتمعات العربية على اليسار الشيوعي التقليدي إلى تحرره من تبعيَّة الحزب الشيوعي السوفياتي، ومن ثم تركيزه وتهجُّسُه بقضايا الوطن والتحرر الوطني والقومي وليس بالاشتراكية فحسب. ورغم ذلك لم يتمكن من تحقيق التغيير المنشود، ونقصد التغيُّر الاجتماعي والبناء الديمقراطي. وذلك بالنظر إلى تشرُّبه إعضالات الحركات الشيوعية والقومية، وعجزه عن التوسُّع التنظيمي والتمثيلي، وتكلُّسه العقائدي، وهفواته القاتلة في مسائل حساسة وحيويّة: كالمسألة الديمقراطيّة والمسألة الدينيّة وعلاقته بالقوى المختلفة في الحقل السياسي. هكذا، «انتهت صفة «الجديد» التي حملها هذا اليسار إلى أن تدل على معطى زمني فحسب (بما هو جَدّ بعد قديم يسابق)، لا على معنى الجدة الكامل، الجدة في الرؤية والمشروع والبرنامج والنموذج» (ص 110).

اكتفى العمل السياسي في المغرب كما في سائر البلدان العربية بابتذال الماركسية وتنميطها و«اختزالها في أقانيم إيديولوجية معلَّبة، وبالتالي، حال دون معرفة رصيدها الفكري في جغرافية الفلسفة» (ص 141) □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ1ـ

عبد الإله بلقزيز. **مسالك التقدم: مداخل في الأسس والسياسات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 191ص.

تمثل فكرة التقدم التي يتمحور حولها هذا الكتاب ـ كما يأتي في مقدمته ـ منطلقًا لسيرورة متصلة الحلقات من وقائع التحول في العالم، شملت ميادين الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع، بدءًا من القرن التاسع عشر في أوروبا. وأتت هذه الفكرة، في الوقت عينه، ثمرة تكثف تحولات سابقة كانت أوروبا مسرحًا لها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لتعبّر عن معتقد التقدم في الوعي الإنساني.

وكانت الثورة العلمية أول تلك التحولات، تلتها الثورة الصناعية. واقترنت الثورتان معًا بثورة رديف شهد عليها مجال العلاقة بين السياسة والدين، وتجلت في ما عرف باسم الدنيوة (العلمنة أو اللاكية)، أي الممايزة بين المجال السياسي والمجال الديني. وقد أعادت هذه الدنيوة الكنيسة إلى ميدانها الروحي وأخرجت السياسة من حيز أملاكها، محررة بذلك الدولة والسياسة من أي قيد سوى الذي تتوافق عليه الجماعة السياسية على وضعه عقدًا ناظمًا لها، وبالتالي، سمحت بتقدم المجال السياسي.

ولم يكن القرن التاسع عشر قد هلّ حتى كانت فكرة التقدم قد صارت معتقدًا جمعيًا تقاسمته تيارات أيديولوجية وفكرية مختلفة، وبخاصة التياران الرئيسان: الليبرالي والاشتراكي. وهذان التياران وإن اختلفا أيديولوجيًا وتصارعا طويلًا، فقد نهلا من النبع المعرفي نفسه الذي تولدت منه فكرة التقدم: من النزعة التطورانية ذات الجذور الداروينية.

في كل الأحوال، إذ ما نظرنا إلى تاريخ القرنين الماضيين وهذين العقدين من القرن الحالي، فهو بالتعريف تاريخ التقدم بما هو مشروع متحقق في ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتقانية، وتتمتع بثمراته المجتمعات الإنسانية في نواحي الأرض كافة. غير أن فرص الاستفادة من مكتسبات التقدم تتفاوت في العالم، وذلك بتفاوت قدرات الدول على اكتساب أدوات إنتاجه. والقدرة هذه غير متاحة للأمم والدول جميعها وإن كان الجامع بينها الاشتراك في حيازة منتوجاته. وبيان ذلك أن الفارق

كبير بين من ينتج التقدم وبين من يكتفي منه بمجرد استهلاكه. إنه الفارق بين البلدان المنتجة للعلم والتقانة والصناعة، وهي عمومًا بلدان الغرب والشرق الآسيوي (الصناعي)، وبلدان الجنوب التي ما زالت في أغلبيتها أسواقًا لاستقبال منتوجات التقدم الواردة من المصدر. ولا تقتصر هذه المنتوجات على المواد الصناعية والتكنولوجية فحسب، بل تشمل ـ بطبيعة الحال ـ الأفكار والمؤسسات والنظم السياسية والإدارية والنظريات العلمية والرؤى والبرامج، أي كل ما يدخل ضمن عدة مشروع التقدم وينقله من حيّز الفكرة النظرية إلى رحاب الواقع المادي.

وفكرة التقدم هذه لم تكن بعيدة من وعي النخب العربية، الفكرية والسياسية، بل هي تبلورت منذ وقت مبكر من القرن التاسع عشر وإن كان أصاب تحقيقها كبو وتكرار إخفاقات. لكنها تبقى وحدها السبيل إلى التاريخية؛ إلى الخروج من حقبة التأخر والتبعية وعقلية الريع والاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج والبناء والتنمية. وعليه لا بد من البحث عن مداخل التقدم العديدة التي يمكن منها الولوج إليه، سواء كان المدخل فكريًا أو علميًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا أو غير ذلك. وهذا ما يسعى إليه الكتاب، طارحًا أبرز مسالك التقدم ومداخلها وتقاطعها مع عناوين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي، وذلك بهدف استكشاف عوامل تعثر مشاريع التقدم في الوطن العربي ومدى الفجوة الحضارية بين المجتمعات العربية، من جهة، وأوروبا من جهة أخرى، بثورتها العلمية والتقانية وأفكارها النهضوية والتنويرية.

يأتي المدخل السياسي في مقدمة مداخل التقدم، وذلك لصعوبة تحقيق تقدم في مجالات الفكر والثقافة والتنمية والعلوم والتقانة وغيرها في كنف مجال سياسي لا يقوم بالرعاية والتطوير والتحقيق ويهبط معدل تقدمه عن معدل التقدم في تلك المجالات. ويتمثل التقدم في السياسة بقيام الدولة الوطنية الحديثة التي ترتكز على العقلانية في التنظيم والاشتغال والأداء والمؤسسات وسيادة القانون ومبدأ فصل السلطات الذي يسمح برقابة السلطة التنفيذية من جدانب السلطة التشريعية وباستقلالية السلطة القضائية، إضافة إلى ضمان الحقوق المدنية للمواطنين ومشاركتهم السياسية من خلال الانتخابات فسحًا في المجال أمامهم للمشاركة في الشؤون العامة، ناهيك بدورها في وضع البرامج التنموية الهادفة إلى القضاء على الفقر والتهميش والتفاوت الاجتماعي وتوفير التعليم والاستشفاء والعيش الكريم للمواطنين والمساواة بينهم في فرص الترقي الاجتماعي المتاح لهم. ويتطلب كل ذلك إصلاح سياسي غالبًا ما يواجه ممانعات ومقاومات من جانب أعداء الإصلاح الذين يرون في نجاحه إضرارًا بمصالحهم التي راكموها قبل الإصلاح.

ولا يستتب التقدم في أي مجتمع من دون تقدم اجتماعي ينجم عن قيم التقدم التي يتم ترسيخها في المجتمع، وفي مقدمتها قيمة المساواة بين الجنسين التي تعني في جوهرها المساواة الاجتماعية ولجم النزعة البطريركية والذكورية، يليها قيمة التسامح في صورها المختلفة كافة، وأبرزها التسامح الفكري والتسامح الاجتماعي والتسامح الديني، ثم قيمة الاعتراف بما في ذلك الاعتراف بحقوق الآخرين والتسليم بها.

على أن مداميك التقدم لا تكتمل من دون تحقيق تقدم في ميدان المعرفة والفكر والثقافة والتربية، ولا سيما من طريق النهوض بالمؤسسات المنتجة للمعرفة والعلم

والثقافة. ومقياس التقدم في هذا المجال هو درجة النمو والتقدم الذي تحرزه قطاعات ثلاثة: قطاع البحث العلمي، النظام التعليمي، ثم نظام الاكتساب اللغوي.

ولا يُخفى أنه لا بد من خوض معركة التقدم في مجتمع مثل المجتمع العربي. وهذا لا يمكن تحقيقه من دون كسب معركة التوحيد العربي الذي ينبغي أن يترافق مع مهمات البناء التنموي والنهضوي، بحيث يخضع لقانون التراكم، وأن يكون موضع توافق وإجماع، ويخضع للتخطيط الاستراتيجي.

وقد تكون الخطوة الابتدائية في أي مشروع للتقدم في البلدان العربية هي عملية الإصلاح التي عانت الاحتلال الأجنبي، وتردد الدولة الوطنية والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية على السواء في تبني وترجمة أي مشروع إصلاحي فكري يمكن ترجمته سياسيًا واجتماعيًا، ناهيك بالجدل حول الفكرة الاصلاحية والناجم عن الجدل حول المحافظة على الهوية والتراث وسبل تقدم الدولة الوطنية، إضافة إلى التحلل الفكري العربي الحديث، وبخاصة من جانب التيارات الثقافية والأيديولوجية الجديدة ـ التي سميت تقدمية ـ من الفكرة الإصلاحية وإعلان نهايتها وتجاوزها.

وهذا لا يعني في كل الأحوال أن مجالات الإصلاح لم تعد قائمة. من هنا يعرض الكتاب خمسة عناوين للإصلاح في الواقع العربي، راهنًا وفي الأمد المنظور، **أولها** سياسي، يتعلق بما تفرضه الأوضاع العربية المأزومة، داخل كل بلد عربي، من ضرورات تصحيحية للمجال السياسي- إصلاحات سياسية ودستورية ـ للخروج من حال التأزم والانسداد ومعالجة الخلل في جهاز الدولة وإدارة السلطة. و**ثانيها** اقتصادي، يرتبط بالحاجة إلى وضع أسس اقتصاد إنتاجي قائم على الصناعة والزراعة. و**ثالثها** اجتماعي، مثل إصلاح نظم الحماية الاجتماعية للمنتجين من عمال وفلاحين وفئات الموظفين الصغار وإنصاف حقوقهم الاجتماعية ورفع الحيف عنهم من خلال إعمال مبدأ التوزيع العادل للثروة والحدّ من الفوارق الطبقية الفاحشة، وإصلاح منظومة التشريعات الخاصة بالأسرة، وبالمرأة تحديدًا، وبما يتوافق ومبدأ المساواة الكاملة بين الجنسين. و**رابعها**، إصلاح منظومة التعليم. و**خامسها**، إصلاح مؤسسات المجال الديني.

ـ 2 ـ

أميرة أحمد حرزلي. **استراتيجية روسيا في إدارة النزاعات بمنطقة المتوسط (النزاع السوري 2011ـ2021): مكاسب وتحديات**. عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2022. 302 ص.

مثّل انهيار الاتحاد السوفياتي السابق مع انتهاء الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة نهاية نظام ثنائي القطبية وأدى إلى تفرد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون الدولية في إطار نظام أحادي القطبية تملي عليه سياساتها ومصالحها الجيوسياسية والجيواقتصادية حيثما أمكن، سعيًا إلى تعزيز هيمنة القطب الأمريكي على العالم. وفي المقابل، خرجت روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي مثقلة بالنزاعات السياسية الداخلية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك بتدهور مكانتها الدولية.

وكان على المسؤولين الروس ـ كما يأتي في تعريف الكتاب ـ مواجهة هذه التحديات من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية لدعم سلطة الدولة المركزية واستعادة مكانتها على المسرح الدولي، وتسنى لها ذلك مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مقاليد الحكم

عام 2000 الذي سعى إلى استعادة دور روسيا كقطب دولي منافس للولايات المتحدة أو على الأقل تأمين حضورها في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب يتماشى مع إمكاناتها ومصالحها. وتركز الاهتمام الروسي على المتغيرات الجيواقتصادية المتعلقة بموارد الطاقة وأمنها وانعكاسه على العلاقات الدولية، وتزايد التهديدات الإرهابية على الساحة الدولية، ولا سيما انتشار التنظيمات الإرهابية والنزاعات المسلحة في منطقة الحوض الأبيض المتوسط، وغيرها من العوامل الخارجية التي ساعدت القيادة الروسية الجديدة على إعادة توجيه سياستها الخارجية بما يتوافق ومصالحها القومية.

وفي هذا السياق ارتكزت استراتيجية روسيا في إدارة النزاعات بمنطقة المتوسط الغنية بموارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي على أمن الطاقة الذي بات يمثل أهمية جيوسياسية كبيرة للقوى الكبرى والإقليمية، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا، والصين، وفرنسا، وتركيا وغيرها من دول حوض المتوسط. وإذ بات موضوع أمن الطاقة في المتوسط، يمثل دعامة أساسية للأمن القومي الروسي وأداة مؤثرة في سياستها الخارجية، كان لا بد من أن تترجم روسيا حضورها في منطقة حوض المتوسط، ولا سيما في سورية، والسعي إلى ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة والحيلولة دون إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبرها أو لا تكون روسيا شريكًا فيها، إضافة إلى زيادة التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في السياسة الخارجية الروسية لاستعادة مكانة روسيا كوريث للاتحاد السوفياتي السابق والحدّ من الهيمنة الأمريكية.

ولما كانت منطقة شرق المتوسط من المناطق التي تمثل ملتقى للحضارات والديانات السماوية وتشهد تنافسًا وصراعات منذ قرون، وصولًا إلى التحولات الجيوستراتيجية التي تشهدها المنطقة منذ انتفاضات الربيع العربي 2011، أدركت روسيا أهمية تضمين استراتيجيتها في منطقة المتوسط سبل إدارة النزاعات في المنطقة ومعالجة تداعياتها على أمن الطاقة. وفي هذا السياق جاء تدخلها في سورية بعد سقوط الأنظمة الحاكمة والمؤسسات السياسية والعسكرية في كل من تونس وليبيا ومصر، وانتشار فوضى السلاح والتنظيمات الإرهابية كتنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» وغيرها في سورية والعراق وليبيا.

وحرصت روسيا على دعم القيادة السورية والتركيز على عدم فسح المجال أمام القوى الساعية إلى استغلال الجيوبولتيك السوري كمركز ثقل لتجميع ونقل النفط والغاز للدول الأخرى، وعلى الحضور في المشاريع الطاقوية في المنطقة كشريك لضمان مصالحها في سورية ودول الجوار وإدارة النزاعات، وذلك من خلال شبكة من العلاقات مع القوى الإقليمية في المنطقة، ولا سيما تركيا وإيران وإسرائيل.

ـ 3 ـ

مجموعة من الكتّاب والباحثين. **قادة ليبيا الصاعدون: أصوات غير مسموعة لجيل قادم.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022. 240 ص(*).

(*) هذه الطبعة العربية للكتاب، أصدرها مركز الجزيرة للداسات. وكانت الإنكليزية صدرت عام 2020 تحت عنوان *Unheard Voices of the Next Generation: Emergent Leaders in Libya* وأشرف عليها فريق شبكة القيادة الشبابية العالمية (World Youth Leadership Network)التابع لشبكة القيادة عبر الأطلسي (Transatlantic Leadership Network)، بالولايات المتحدة.

يضم هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ مجموعة من المقالات والأوراق البحثية كتب أغلبها شباب ليبي انشغل بسبل مواجهة التحديات الماثلة أمام المجتمع والدولة في ليبيا، من بينها: الهجرة غير النظامية، والاعتقالات والعنف، والنظام القضائي وتسييس القبيلة، ووضع المرأة، وأوضاع حقوق الإنسان، والموقف الغربي من النظام في ليبيا، والتحديات التي واجهت الحكومات الليبية المتعاقبة.

يؤكد الكتاب ضرورة إدارة ملف الهجرة غير النظامية في ليبيا، داعيًا السلطات الليبية إلى أخذ المبادرة بالتصديق على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والعمل على تطوير تشريعات اللجوء المعمول بها حاليًا، ووضع سياسات وتشريعات جديدة للهجرة، تراعي حقوق الإنسان من جهة، والاحتياجات التنموية الليبية من جهة ثانية. ويمهد ذلك لمعالجة مشكلات أخرى من بينها التجارة غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات والسلاح والسلع المهربة والاتجار بالبشر، وهي كلها أعمال إجرامية تقوم بها عصابات منظمة، حلت محلها مؤخرًا بعض الجماعات المسلحة المتقاتلة في ليبيا، واستخدمت عائدات أنشطتها بتلك التجارة في تأجيج الحرب الأهلية.

وفي ما يتعلق بمشكلة الاعتقالات أثناء النزاعات غير الدولية، كما هو الشأن في الحالة الليبية، يؤكد الكتاب أهمية تطوير القانون الدولي الإنساني الحالي الذي لا يستوعب الحالة الليبية وحالات أخرى كثيرة مماثلة يكثر فيها الاعتقال خارج سلطة الدولة.

كما يتناول العنف، وبالأخص المرتبط بالتشدد الديني، ليؤكد أن المسؤول عن تصاعد التطرف واشتداد موجة العنف والإرهاب هو حكم الفرد والطغيان الذي صاحبه، وأن السبيل إلى إنهائه يأتي عبر الديمقراطية، وفسْح المجال أمام الحلول السياسية لتحل محل الصراع.

ويتوقف الكتاب عند النظام القضائي الليبي، ليشدد على الحاجة الماسة إلى إنشاء قضاء مستقل يخدم المواطنين وفقًا للمعايير القانونية الدولية. ويتطلب ذلك تأمين الاستقلال الكامل لمجلس القضاء الأعلى تعزيزًا للفصل بين السلطات واستبعاد أي تأثير سياسي محتمل على القضاء. كما يناقش مشكلة تسييس القبلية في المجتمع الليبي ووضعها أعلى هرم السلطة، الأمر الذي أعاق إجراء انتخابات ديمقراطية. ويتناول في السياق نفسه، التفكك الحالي للسلطة وانتشار الميليشيات المسلحة نتيجة غياب المؤسسات والحكم الشمولي السابق، إضافة إلى انتشار ثقافة سياسية مشوشة شاركت في توجهاتها مختلف القوى السياسية بعد انتفاضة 17 شباط/ فبراير 2011.

كذلك يتناول الكتاب وضع المرأة الليبية إبان حكم القذافي وبعده ويرى أن استخدام الخطاب النسوي التقدمي مثل نوعًا من أنواع الدعاية للنظام ولم يضمن حقوق المرأة على أرض الواقع.

ويؤكد الكتاب أن الغرب لم يكن مهتمًا بالانتقال الديمقراطي في ليبيا أو تغيير نظام القذافي، بل بتسوية أزمة لوكيربي، ونزع أسلحة الدمار الشامل وإنهاء البرنامج النووي الليبي، وأن البلاد، رغم «ثورة 17 فبراير» 2011، لا تزال تفتقر إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذ يعرض الكتاب للسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تمثل رافعة للنهوض التنموي في البلاد، يشير

إلى مدى عمق تأثير حقبة القذافي في أنشطة المجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام، وصولًا إلى حكومة الوفاق

الوطني. ويؤكد استحالة الخروج من الأزمة الليبية من دون ابتعاد الحكومات عن الصراعات الداخلية والتجاذبات الإقليمية والدولية كي تتفرغ لإعادة بناء الدولة وتطوير مؤسساتها.

ـ 4 ـ

رنا بنت حمدان بن سيف الضويانية. **الحركة القومية العربية في الخليج العربي، 1948 – 1968.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2022. 424 ص.

يبحث هذا الكتاب في صعود الخطاب القومي في منطقة الخليج العربي وانعكاسه على الحياة الثقافية في بلدان المنطقة، متناولاً التغيّرات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال الحقبة الممتدة بين عام 1948، عام النكبة في فلسطين، وعام 1967 عام النكسة الناجمة عن هزيمة حرب حزيران/ يونيو والتي ظهرت خلالها تنظيمات سياسية قومية عربية تمكنت من التأثير في التوجهات السياسية والفكرية في هذه المنطقة، قبل أن تتراجع عقب النكسة.

وفي هذا السياق يعرض الكتاب لأبرز القضايا العربية التي تبنتها الحركة القومية العربية في منطقة الخليج العربي، وناصرتها بالحراك الشعبي والدعم، متناولاً العوامل التي تأثرت بها التنظيمات القومية العربية في منطقة الخليج، وأدّت إلى تراجعها كتنظيم سياسي، ولا سيما بعد نكسة 1967 التي أدت إلى انشقاق في داخل الحركة القومية العربية الأم، وظهور حركات يسارية تبنّت الأيديولوجية الماركسية.

يضم الكتاب ثلاثة فصول تمهد لها الكاتبة بمقدمة تعرض فيها الأوضاع السياسية والفكرية في منطقة الخليج العربي، التي ترى أنها ساهمت في تعزيز الشعور القومي العربي، وتنمية الوعي السياسي.

وتتناول في الفصل **الأول** الحراك الشعبي في دول الخليج الذي تحوّل، نتيجة عوامل داخلية وخارجية مختلفة، إلى حراك سياسي مهّد لانتشار الخطاب القومي العربي، وظهور تنظيمات قومية برزت في المشهد السياسي في منطقة الخليج العربي خلال خمسينيات القرن الفائت. وتخصص الفصل **الثاني** لعرض مواقف التنظيمات القومية العربية في الخليج العربي إزاء أهم القضايا العربية التي برزت بين 1948 و1968، وفي مقدمتها الصراع العربي- الصهيوني، والوحدة السورية- المصرية، وغيرهما. وفي الفصل **الثالث** تتناول الكاتبة أسباب انحسار الحركة القومية العربية في منطقة الخليج العربي، وتحديدًا بعد نكسة 1967، التي كان لها الأثر في ظهور انشقاقات داخل الحركة القومية وتشكيل أحزاب يسارية اتخذت من الماركسية توجهًا فكريًا لها.

وتوصلت الكاتبة إلى مجموعة من النتائج منها، أن التنظيمات القومية العربية أثبتت حضورها وتمكنت من ممارسة نشاطًا سياسيًا وفكريًا في منطقة الخليج العربي، ممثلة النشاط القومي العربي؛ ومنها حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية. لكن على الرغم من تقارب الأفكار والتوجهات السياسية بين التنظيمات القومية العربية في المنطقة، فإنها لم تجتمع في تنظيم حزبي قومي عربي؛ وذلك بسبب الصراعات الداخلية في التنظيمات. وفي الحصيلة أوضحت الكاتبة أنه على الرغم من تراجع الحركة القومية العربية في منطقة الخليج العربي؛ فإنها أدت دورها في بناء اليقظة الفكرية والوعي السياسي وقيادة الحركة التحررية والنضالية في منطقة

الخليج، وتركت أثرًا مهمًا في التجربة السياسية في المنطقة.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Thomas J. Main

The Rise of Illiberalism

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2022. 351 p.

كيف يمكن لشكل أكثر إيجابية من سياسات الهوية أو «سياسات الهوية الإيجابية» أن يعيد ثقة الجمهور في الحكومة ومستقبل الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية؟

سؤال محوري يسعى هذا الكتاب للإجابة عنه في ظل تراجع الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة، وفشلها في التعامل بشكل مناسب مع المشكلات الاجتماعية، مما أدى إلى انتشار مواقع الإنترنت التي تروج لسياسات وحركات غير ليبرالية مناهضة للديمقراطية الانتخابية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتسامح، وتعبر عن أفكار وأيديولوجيات الجماعات اليمينية المتطرفة بما فيها تلك الجماعات القديمة مثل «كو كلوكس كلان»، الجماعة العنصرية المتطرفة التي تأسست عام 1866 بعد الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، وقامت على الاعتقاد بتفوق العرق الأبيض، إضافة إلى ظهور حركات غير ليبرالية من يسار الوسط، بما في ذلك أشكال مختلفة من الشيوعية والفوضوية وبعض الحركات المناهضة للفاشية.

من هنا يرى مؤلف الكتاب أن إنقاذ الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة من منافسيها غير الليبراليين بات يتطلب إصلاحات دستورية تولد إحساسًا مشتركًا على نطاق واسع في المجتمع يعطي شعورًا بأهمية متساوية لجميع قطاعات المجتمع، ويدعو بالتالي إلى إعادة التنظيم الديمقراطي على أساس قبول سياسات الهوية المتساوية.

وتشير «سياسات الهوية» هذه إلى مجموعة واسعة من الأنشطة والتجارب التي تعالج مظالم المجموعات الاجتماعية المهمشة، وذلك بهدف تأمين حرياتها السياسية وضمان مختلف حقوقها وخصائصها على المستوى الوطني العام.

ـ 2 ـ

Hung-Jen Wang

Taiwan and the Changing Dynamics of Sino-US Relations: A Relational Approach

London: Routledge, 2022. 86 p.

يناقش هذا الكتاب تطور العلاقات الصينية ـ الأمريكية منذ عام 2008 وذلك في ظل تفاعل العلاقات بين تايوان وكل من الولايات المتحدة والصين.

ويرى مؤلف الكتاب أنه منذ أن تجاوزت الصين اليابان وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بدت وكأنها لم تعد مقتنعة بسياستها التي أطلقت عليها تسمية «ننتظر وقتنا» أو ما وصفته بـ «الصعود السلمي»، بل قررت المزيد من الانخراط في الشؤون الإقليمية والدولية. وبدا ذلك واضحًا ـ برأي المؤلف ـ منذ المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول/أكتوبر 2017، عندما شدد الأمين العام للحزب والرئيس الصيني شي جين بينغ على التمسك بـ «الحلم الصيني»، الهادف إلى جعل الأمة الصينية قوية، متطورة، متحضرة، ومتناغمة وجميلة.

وفي المقابل، يرى المؤلف أن استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا لم تسفر عن علاقات واضحة مع كل من الصين وتايوان على السواء، وذلك نتيجة الموقف السياسي المتقلب للولايات المتحدة إزاء الصين، وهو ما يؤدي إلى تقلبات في سياسة تايوان وعلاقاتها الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة والصين. وهكذا تتشابك العلاقات الثنائية بين القوى الثلاث: القوة الصغيرة المتنازع عليها تايوان والقوتين العظميين، الولايات المتحدة والصين، بحيث تؤثر التغييرات في السياسات والإجراءات في أي منها على الاثنين الآخرين.

وهذا التشابك بين القوى الثلاث يتمحور حول مدى استعداد الصين لاستخدام الخيار العسكري لإعادة بسط سيادتها على جزيرة تايوان التي حكمها نظام مناهض لبكين منذ انتهاء الحرب الأهلية الصينية عام 1949، وبالتالي للحؤول دون إعلان تايوان التي تتمتع بحكم ذاتي الانفصال عن الصين. كما يتمحور هذا التشابك حول مدى استعداد الولايات المتحدة الانخراط في تقديم الدعم العسكري لتايوان وتعزيز وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي، إضافة إلى الانخراط في الحرب التجارية مع بكين.

ـ 3 ـ

Jasmine K. Gani and Raymond Hinnebusch (eds.).

Actors and Dynamics in the Syrian Conflict's Middle Phase: Between Contentious Politics, Militarization and Regime Resilience

London: Routledge, 2022. 452 p.

يغطي هذا الكتاب حقبة الحرب الممتدة في سورية من عام 2012 حتى عام 2018، ملاحظًا أن هذه الحقبة مهمة لفهم تطورات الوضع في سورية، لكونها تغطي حقبة الاحتجاجات المطالبة بتغيير النظام في سورية، وصولًا إلى تحول تلك الاحتجاجات إلى تمرد عنيف وحرب طاحنة مع القوات السورية حتى عام 2018، اتخذ الصراع خلالها سمات «الصراع المجمد».

ويعرض الكتاب لنتائج الحرب بكل ما حملته من فشل ودمار على مختلف المستويات، إذ فشلت الاحتجاجات في الانتقال إلى الديمقراطية وتحولت إلى تمرد عنيف فشل بدوره في تغيير النظام. وفي المقابل لم تتمكن القوات الحكومية من إنهاء التمرد في أنحاء البلاد كافة واستمرت الحرب في البلاد. وتجلت عواقب الحرب في ستة محاور: تعايش الدولة المنهكة مع صمود النظام؛ استمرار التمرد كتحدٍّ للنظام؛ استمرار الاستقطاب الحاد بين القوى الاجتماعية؛ تفاقم الانقسامات الداخلية نتيجة التدخلات الخارجية؛ نشوء اقتصاد حرب مفترس؛ ونزوح جماعي للسكان نتيجة الأعمال العسكرية والعنف.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Christopher S. Chivvis

"How Does This End,"

Carnegie Endowment for International Peace (3 March 2022).

كيف يمكن أن تنتهي الحرب الروسية ـ الأوكرانية؟

يسعى ضابط الاستخبارات الوطنية الأمريكية في أوروبا (2018ـ2021) كريستوفر تشيفيس للإجابة عن هذا التساؤل المطروح منذ اندلاع الحرب على الرغم من

صعوبة التنبؤ بنهايتها، وحصر السيناريوهات التي يمكن توقعها للحرب. فالقوات الروسية تواصل اندفاعها وهجماتها لمحاصرة المدن الأوكرانية الكبرى، والإطاحة بالرئيس فولوديمير زيلينسكي وحكومته، فيما تتصاعد العقوبات الاقتصادية الغربية ضد روسيا، وتستمر دول حلف الناتو ومجموعة السبع ومجموعة من الدول الأخرى بمد أوكرانيا بالمساعدات والسلاح لمقاومة القوات الروسية وإلحاق أضرار جسيمة بها وتقويض مكانة الرئيس الروسي بوتين بين النخب الروسية، التي يعتمد على دعمها في السلطة.

مع ذلك، وسط هذا التصعيد، هناك طريقان فقط لإنهاء الحرب: **الأول**، التصعيد المستمر، وربما عبر العتبة النووية و**الآخر**، سلام مرير مفروض على أوكرانيا المهزومة وسيكون من الصعب للغاية على الولايات المتحدة والعديد من الحلفاء الأوروبيين ابتلاعها.

لقد صاغ بوتين عمليته في أوكرانيا بالطريقة نفسها التي صاغت بها الولايات المتحدة عملياتها لتغيير النظام في كوسوفو والعراق وليبيا، متهمًا أوكرانيا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وبأنها دولة فاشية وإرهابية. ويبدو أن بوتين، بعد أن استثمر الكثير في هذه الحرب، من غير المرجح أن يقبل بأي شيء أقل من القهر الكامل للحكومة الأوكرانية. وإذا لم تنجز الوتيرة الحالية غير المتكافئة للتقدم العسكري الروسي المهمة، فإن الاستراتيجية الأكثر ترجيحًا للقيام بذلك هي تدمير المدن على غرار مدينتي غروزني وحلب. ويمكنه أن يصاحب ذلك بهجمات القوات الخاصة في العاصمة لتعطيل السكان المدنيين وبث المزيد من الارتباك والاستياء. وفي النهاية، يحتاج على الأقل إلى القوة لإطاحة الرئيس زيلينسكي وحكومته. وفي هذه الحالة، ستنصّب روسيا حكومة دمية في كييف، التي ستوقع شروط استسلام مواتية جدًا لروسيا. ومن شبه المؤكد أن تتضمن الشروط تعهدًا بالحياد الأوكراني، وقد تذهب روسيا إلى أبعد من ذلك من خلال إلزام أوكرانيا رسميًا بعضوية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الروسية أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وفي هذا المنعطف، ستواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها خيارًا سياسيًا صعبًا جدًا. وستسعى واشنطن وبعض حلفائها للقتال، على سبيل المثال من خلال دعم التمرد الأوكراني. وسيعكس هذا تقريبًا الاستراتيجية التي استخدمتها الولايات المتحدة لمساعدة المقاومة الفرنسية ضد ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. وكلما كان دعم الناتو للتمرد فاعلًا، زاد استعداد الكرملين على الأرجح للمخاطرة بهجمات على الملاذات الآمنة في أراضي الناتو على الأرجح لتوظيف قوات غير نظامية أو حتى مجموعة «فاغنر» وهي منظمة خاصة تعمل عالميًا بوصفها القوة الخاصة للكرملين. وقد تؤدي هذه العمليات إلى تصعيد هائل من شأنه أن يفتح الباب أمام حرب أوسع كثيرًا بين الناتو وروسيا ـ وهي بالضبط الحرب التي حاول الرئيس الأمريكي جو بايدن تجنبها.

وقد يؤدي التمرد إلى إضعاف القوات الروسية أكثر فأكثر. ويمكن لجيش المتمردين الأوكراني أن يلحق أضرارًا جسيمة بالقوات الروسية ويقوّض مكانة بوتين بين النخب الروسية، التي يعتمد على دعمها في السلطة. وسيكون لدى القوات الأوكرانية حوافز كبيرة لشن قتالها داخل الأراضي الروسية، ومهاجمة

الحرس الخلفي لروسيا في بيلاروسيا وروسيا نفسها.

وهناك مسارات أخرى محتملة نحو مزيد من التصعيد، لكنها تؤدي جميعها في النهاية إلى العتبة النووية. وقد أوضحت عشرات المناورات الحربية التي نفذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها عقب الهجوم الروسي على أوكرانيا عام 2014 أن بوتين ربما يستخدم سلاحًا نوويًا إذا توصل إلى أن نظامه مهدد أو تلاشت قبضته على السلطة في الداخل؟ وفي الواقع، يبدو أن تحقيق تغيير النظام في روسيا بصورة غير مباشرة من خلال خسارة بوتين في أوكرانيا هو المنطق الذي يقف وراء بعض أولئك الذين يضغطون من أجل التصعيد ضد روسيا اليوم.

أما بالنسبة إلى الخيار النووي الذي نوقش كثيرًا في الأيام القليلة الماضية، فيبدو أنه يتضمن استخدام روسيا لسلاح نووي صغير («سلاح نووي غير استراتيجي») ضد هدف عسكري محدد في أوكرانيا. وقد يكون لمثل هذه الضربة غرض عسكري، مثل تدمير مطار أو هدف عسكري آخر، ولكنها ستهدف بصورة أساسية إلى إظهار الرغبة في استخدام الأسلحة النووية، أو «التصعيد من أجل خفض التصعيد»، وإخافة الغرب للتراجع. وقد شكك بعض المحللين في قدرة روسيا على تنفيذ مثل هذه العملية بالفعل، بالنظر إلى افتقارها إلى الممارسة. لكن هذا الخيار ليس الخيار الوحيد أو حتى الأكثر احتمالًا المتاح للكرملين. فقد تلجأ روسيا إلى إجراء اختبار نووي مفاجئ أو تفجير نووي على ارتفاعات عالية يؤدي إلى إتلاف الشبكة الكهربائية فوق مدينة أوكرانية كبرى على سبيل المثال أو حتى مدينة تابعة لحلف شمال الأطلسي. وقد ترد الولايات المتحدة بالمثل، يلي ذلك جهود دبلوماسية لوقف التصعيد. لكن الجانبين تجاوزا مثل هذا السيناريو واستمرت قنوات الاتصال بين موسكو وواشنطن مفتوحة. وحتى الآن، تعاملت إدارة بايدن بحكمة مع موضوع التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الصراع، ووضعت قيودًا على أي تدخل مباشر، لكن قد يكون من الصعب في الأيام المقبلة وقف الجوقة المتصاعدة من الأصوات المطالبة بالتصعيد إذا دمرت القوات الروسية المدن الأوكرانية.

في كل الأحوال، يمكن للحروب أن تبدأ بسرعة أو ببطء، ولكن ما إن تبدأ حروب استراتيجية، فإنها تتخذ منطقًا خاصًا بها. وفي الحصيلة قد تكون فرص خروج بوتين ضعيفًا من الناحية الاستراتيجية حقيقية، لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة يمكن أن تنتصر. سيتعين عليها قبول صورة أقبح كثيرًا مما كانت عليه قبل الحرب، وكلما قبلت واشنطن ذلك مبكرًا، كان ذلك أفضل.

ـ 2 ـ

Nikos Tsafos,
"The Energy Weapon - Revisited,"
Center for Strategic and International Studies (CSIS) (18 March 2022).

غالبًا ما شعرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي تتهم روسيا بتسليح الطاقة بالقلق من أن أوروبا لن تقوم برد فعّال على التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا بسبب اعتمادها على روسيا للحصول على الطاقة. ومع بدء زيادة إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة، ازدادت الآمال أيضًا في أن تتمكن الولايات المتحدة من مواجهة سلاح الطاقة الروسي بسلاحها الخاص ـ وهو اعتقاد تم

التعبير عنه بوضوح خلال رئاسة دونالد ترامب تحت شعار «هيمنة الطاقة». لكن الملاحظة التي يجب تسجيلها هي أن روسيا التي أعلنت الحرب على أوكرانيا لم تقطع الغاز الطبيعي عن أوروبا – سواء مع إعلان الحرب أو ردًا على العقوبات الغربية. على الضد من ذلك، ارتفعت صادرات الغاز من روسيا منذ بدء الصراع، بينما كثر التساؤل عن أفضل طريقة لشرح هذا التناقض.

ربما تكون روسيا في حاجة ماسة إلى المال. لكن إذا كان هذا صحيحًا، في ظل أي ظروف قد تقطع روسيا إمدادات الغاز (وهو أمر يثير قلق العديد من الاستراتيجيين منذ سنوات)؟ وهل فعل كهذا يمثل عملًا يائسًا؟ وهل تعتقد روسيا أن الاستمرار في تصدير الغاز يمنحها قوة لاستخدامها لاحقًا؟ إن هذا القياس المنطقي يتعارض مع وجهة النظر القائلة بأن روسيا قامت بتسليح الطاقة من خلال عدم إرسال ما يكفي من الغاز إلى أوروبا في عام 2021. وإذا خفضت روسيا الصادرات لإثارة أزمة وكتم رد فعل أوروبا على الغزو، فلماذا يتم إرسال المزيد من الغاز الروسي إلى أوروبا الآن؟

يمكن لروسيا قطع الإمدادات في أي وقت. لكن مثل هذا العمل ستعدّه أوروبا عملًا من أعمال الحرب. وستزيد من حشد الأوروبيين وتقربهم من أوكرانيا. إنها أداة فظة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية. ومن جهتها تواصل الحكومات الأوروبية التعامل مع هذا الواقع المتأزم تجنبًا للتفسيرات الخاطئة.

وقد ثبت أن الخوف من أن اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية سيضعف ردها على العدوان الروسي لا أساس له من الصحة. لقد قامت أوروبا برد فعال وجريء، ومثل ذلك مفاجأة. ولم تتصرف أوروبا بهذه الحزم مطلقًا ردًا على تهديد خارجي. لكن هناك عتبة لا يصبح عندها الخوف من فقدان الطاقة الروسية رادعًا. لقد تجاوزت أوروبا تلك العتبة.

وسجل تطور آخر غير متوقع أيضًا تمثل بقطع الشركات الأوروبية الخاصة علاقاتها مع روسيا، وإعلانها عن خطط لمغادرة البلاد ورفضت شراء الطاقة الروسية، متجاوزة ما دعت إليه الحكومات الغربية التي حاولت عزل الطاقة عن العقوبات.

ومن التطورات غير المتوقعة أيضًا هي اعتقاد أوكرانيا أن روسيا لن تهاجمها كونها ممر عبور رئيسيًا للطاقة إلى أوروبا التي ستدافع عنها عاجلًا. ولذا هناك حاجة إلى إعادة رسم روابط أكثر تعقيدًا بين الطاقة والجهود الحربية.

وهناك أيضًا مجموعة أخرى من الافتراضات التي لم تحقق نتائج جيدة خلال الحرب هي مفاهيم «استقلال الطاقة» وقدرة الولايات المتحدة على مواجهة سلاح روسيا بسلاحها الخاص، إذ إن الولايات المتحدة دولة مستقلة في مجال الطاقة، لكن ذلك لا يعزلها عن صدمات سوق النفط العالمية.

من هنا يرى الخبراء أن الحرب الروسية ـ الأوكرانية قدمت معطيات جديدة بخصوص سلاح الطاقة تستدعي إعادة التفكير في بعض الأفكار السابقة حول استخدام الطاقة كسلاح، وأن الخطاب العام القديم حول سلاح الطاقة يتعارض مع ما يراقبه العالم اليوم في الحرب الدائرة في أوكرانيا، علمًا أنه من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات جديدة ثابتة حول معنى الاستفادة من الطاقة كسلاح □